

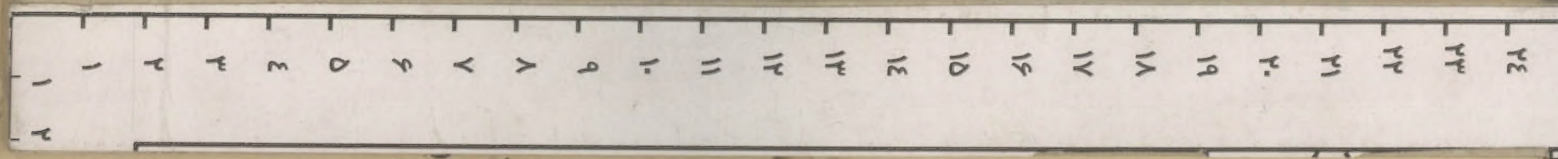
۱۷۲۸۲
۲۸۴۴۷

۱۷۲۸۲
۲۸۴۴۷



ماده ناره ولا ارضیه لنا هم ماده عالمه جوده
شفافه صده قوته غیر متصفه ولا صله ولا متغیره
ولا محید و لنا سم طبعه خاصه مفزوده
رحله مستدره متوجه و ابتدا فکر کون
حرکاتنا فلما نجدرة ولا متصعة للبرزة
عظمه لاله لایس و ابتدا فکر کون
علا رزی اللوم فترکنا بحسبین ولا عله


کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	شایع و مطهرات
مؤلف	سروری
مترجم	
شماره قفسه	۱۷۲۸۲
شماره ثبت کتاب	۲۸۴۴۷



۱۷۲۸۲
۴۸۴۴۷



در باره ولا ارضیه لکنما ماده علیه جوت
 ماده صله قویه غیر حقیقه ولا ارضیه ولا ارضیه
 در دنیا سیم طبعه خاصه مفروضه
 ماسد بره متوجه و ابتدا کلا کون
 تمامه ماسد بره ولا ارضیه لکنما ماده علیه جوت
 همه در الملائیکه و ابتدا کلا کون
 ساروی اللحم فتر کما یسوسین ولا ارضیه
 عظیمه و فتر کلاک الشی علی العلم
 یس فی اصحاب طابع الکلاک اندیش

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	مناهی و محارقات
مؤلف	سروری
مترجم	
شماره قفسه	۱۷۲۸۲
 جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب ۲۰۸۴۴۷	

۱۷۲۸۲
۲۸۴۴۷



ماده نارسه ولا ارضیه لکنما ماده علیه جوهره
شفا صله قوت غیر محققه ولا ارضیه ولا متغیره
ولا محله و لکنما طبعه خاصه مفروده و
احکام مقررده متوجه و ابتداء کما کون
حرکاتنا فاما مقررده ولا متصعه لکنما
عظمه و الملائک و الملائک کون
علا رزی الحوم فترکما محسن و لا علی
منه عظیمه و فکالک الشیء علیهم
لیس فی احکام طبع الکلاب الذی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	شایع و مطبوعات
مؤلف	سرورزی
مترجم	
شماره قفسه	۱۷۲۸۲
شماره ثبت کتاب	۲۰۸۴۴۷
جمهوری اسلامی ایران	

والله كرمه وحسنه والبر والعدل
والعدل لما كرمه فيها من الخير والفضل
والله كرمه مادة واحدة وحسنه واحد من غير
غير محله ولا متباعد اسم ولا لفظ
والله كرمه والفضل والفضل واحد من غير
شأنه في نفسه المالح والملك لا يزدل على
المراد للزمان والارباحه مادام الخير لها والفضل
الطبا عما دار حولها على فضله وطبا عما ارجعه من غير
والشهي والمرح والفرح كل امرئ
١٧٢

الشيء
الشيء
الشيء
الشيء

وہاں

ولا يملك التماس ما لا يملكه الرضا أصلا
والرمان طالع اللؤلؤ على قدر ما
من البرج واشتقها واحدا لها ولدان
عصر حائل والبرج بار ولده السعد حسا
سعدا وقد يدل السعد المبرج على الخير كما دل
الحوس على السعالات ولذا يقع الخطا في التفسير
والرضا ياء الحكومات من راقع في بعض
الولايات التي يكون فيها الدرر النورية
منها فاعلم في غفلة البرص والعمر وكذلك

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

كوه ذو الطالع و في مخرج وسط السماء فان كان

في عدة الكون وله اعمر من طمس البصر وان

مساعدة اعماشني ما من على السبيل بعد استغناء

تلك المدة العشر مملوءة ابناء

في جهة الاصلية لا هم والطيرة الحر منضاه

في مخرج طيرة لطيفة لقن التاثير من

والا ان جدي من طيرة لطيفة لقن التاثير من

السر والسرور في العنك فيما كثر عنها للصلابة العظمى

بشرك من طيرة لطيفة لقن التاثير من

من طيرة لطيفة لقن التاثير من

الاجل

اختر الحيا والعت ابن الاوسط للاشغال دلا

مولد وان لم يعد احده للاوقات اذا ولد

منه والاولاد القوية في اشغالهم الحشر

والسر طاب في سجدتي والمال كان

ذلك المولود شرفا على القدر كذا في العلم

وملكه في العشر القرباب للمنا لا كبر ولا رقة

بس للمنا الا صغر فادراحتا في طالع سدي

الممر في البروج المانية سديا في السر طاب

دلا على انقطاع المياة الى ربه وغزوا ولعصا البر

الفه انما

في سر من اشترى

ابناء الكون ٢١

وخبرنا بقص غير المرصود وحبب المرط
 اودانم ديم مر احمر واطم الى الطلاق
 الذي ملك فيه فان كان في روح مصد الطلاق
 روح مصد ثم احمر احمر دور اس اود
 الشمس ولم يزد وعلية جسم مصد اود
 احمر جسم وكد لك الترابية فاما النار فالت
 ملكا بمدة اقص واهما كهم قبلة ودهم غير
 ثابته وكد لك النار الدرجات الالهية
 في السلك مر حبت اشكال الشرب

الكل

والسعيد وكنع حذر السعد والذبح
 الراية والنحوته من درجات بهوطات
 الشرب والسعد وكنع حذر الشرب
 بسر القف في الثلبت الزنلج السحر
 كالقفل في الثلبت الزنلج السحر
 الاول اذ لم يزد وعلية جسم مصد اود
 العقبه والثانية تدل في غير اكل وسوء السيرة
 اسامة امامها السيرة والدين على اعمار
 سبلات لان الشرب صوره جسم الصلح

三

منه ما يروى انما هذا الجبال لعرض
كثيرا لم لا يربط عطارد والقمر لم لا يربط
لما لا يربط عطارد بدل عن القمر لانهما
والآل احدهم والقمر بدل عن اللام لان

کتابخانه قوام مرآت و مراد کان النسخه
لکھنؤ

صاحب القصر
 من معطاة ولا يرد واحد
 لا يطعن في كلامهم
 الجف رعد واما السج والتم
 اعم غابرا لالت فخر البدر وقد راجع
 علم الياء في الرد وكذا ان يكون
 وحده اما كان الورد ان طين
 او الفلكه ولو كانت
 (٢١)

على شروط محمد و دة الزهراء عجي غصو
 الروح الذي سكرته و يدل على الصنف
 اللذة اليه فاول كاش في ملامع الاحش
 به وضع العلك او كذا بانه عليه اول
 كان السيرة و التور في الطالع في الحمر
 الدرع الطاهر منه او وسط السماء
 قوا و كان في رب فيه مستعملا
 استلاء نول و ستا و فضلا و رب
 اذالم فيك في الهملاخ نحر كده او

ولا يوافقها لاحدا و لك سب ذكر كرا
 من الفسدت و الالبه المنة في التعل
 و الارشام بحسب الزهراء الفاتمة
 مي لثها احسك و تحقنا بامر الشهوة اليه
 و ولا يفت اعلمها العلك منها
 روحه و منه جسمه و منه
 ذلك فحرم عطر و روحه و منه
 و لا احب الى السماء كالبج
 الذي يحترق من غير احد لك مارت النفس
 الرقة

بوسه مات ذلك الموت مر بالم
 كل له شبي يقطع عليه عسره
 او اما مولى الكواكب في الروح رذا
 سكاور في الشرف مقدر اخيره الى
 تمام الوجه الاول مفضل في القرن اثني عشر
 ثم يوجب في خباياه سلكه وقوته لا يكون
 قد استكمل طين حسم الروح وجار فلان
 قوله في اساعته ولد اكان اللبث
 بذه بحسب مسعودا من السعادة والقره

دار

دار صاع القدر رعدو النمر له اثير
 الا صغر كشمه ما حمل لان من
 جسيح الطلب وذلك لبس
 به في تربته المولود ان شاء من بعد التربه
 في حال مما شته وجمع المنيه
 محال بس والضعفه لادتهم بول
 باسمه شمس في ارحامهم
 من الشتر المهم سربا والحقهم بطيا
 والسعود مملكتهم والقويه لادتهم

امر مشهور منوع ما ورد لهما والفرق
 المنى والعلة بحسب غلبة النعم أو الحر
 عليها وظهور ولائها الغنى والفقير
 فيها للاجتماعات العقلية عند اجتماع
 عات التبرع واجتماعات العلوين
 واجتماعات النخس من ابا الاول
 فانه يدل على انقلاب التران و
 حالات القاصر والغضيل اللابصر
 والامور الباطنة والاعمال الفيدل

في العسر في صمم ذلك ولا خسر
 المحسرق لما جتبا وشا رتهما و
 تنقيح السعد والضيق بشرا عليها
 اذ اكلان دليل شمس هو دليل الرق
 كان القلة كما يطهر من الدم في العلم
 واثبت في كل نوع اذ اكلان دليل الرق
 هو دليل ذلك السنة كان اذ اكل في
 صمم الاحلال وادفع عند النظر
 والمجته اجتماع العلوين يدل على

امر مشهور

ان في احكام الصلوات حكمة
 بركة ومصلحة وفارقة ومنفعة ومخبر طهر
 واجل مستعدة من الله واشهد ان لا اله الا الله
 والادراك خاصة وكل من الكمال في
 المنفعة والتعالقات المتعاقبات
 الطبع اذا انعم الله عليه الطبع مع غيره
 عمله والبطون فعلته تتناول حوله اسرار
 والقسم متقارن لاجل هذه الكواكب
 اللطيفة والسبحانه سطره عليه يعطى

على ان يراهم الاحكام من نور النور
 والامر الشريع والملايك وغير ذلك من
 الاحكام العاليه وما انشئت فيل
 انقلاب الملايك والدول وما يتحقق بعض
 الاقايم من بعض وما يشاهد ذلك
 من الامور الغيبية والسبحانه طوابع
 من خلق من الروح المتقارنه للدول و
 المضادة لها ودلائلها اذا كانت
 كذلك رتبة ضررا وعرضا فيها

ان في قوله

والعقرب والذئب والشرور في الاساطير
 والمقصود من البثور والبسطة والحمى
 والحرارة وقد بدل من حمية احرار البسطة
 وتمازج على الملوك ومكان في طبقاتهم
 والشمس والهواية على العطش ماء ونحوهم
 والشمس المائية على الاساطير والمملكة
 في النجوم والسموات النيرة
 الحطام والحجر والنفوس المبردة
 عند ارجاء النيران العظيمة لدمعها

عمله وربما ولد مكرها واعقب ضررا وكيفية
 ما كان مهيأ في البروج المائية والبرية
 وشال السحرة المتمازج في السحرة
 الحسرة الدرية نصيب في المولد اضرارا
 من هو الشرف في السعد الذي لا يحيط فيه
 المروج النيرة في الملوك من
 كالسهم لهم وهو كمال التوسعة
 والاسد والعوسر والتمت في الاش
 الاشراق والعطش وهو من سحر المبردة

والعقرب

في الشمس في مبداء كل يوم
 اذا كانت شدة الغلابة في بعض المرات
 روية كمال في مخرجها وقتها ان
 ذلك المرات في المصنعة والشمعة
 لا ياتية له في المرات وادراكها في بعض
 المقامات ومن المرات في ذلك
 حدود الشئ والاعمال المكونة في
 كواكب الشمس والارض والاداء في الشمس
 في سطح القمر والطلع والطلع عليه
 كان

في الشمس في القمر والطلع في الدلالة
 لكن لا في مبداء في القمر والمغرب
 وهو عنصر البرودة والطلع في الشمس
 وهو عنصر الحرارة فاحتمل في الطبع اذا
 في الشمس في مبداء في مخرجها في
 في ذلك بعض المرات في بعض
 في ان في مبداء في مخرجها في ذلك
 في مخرجها في مبداء في مخرجها في
 في ذلك في مبداء في مخرجها في

14212

208544

المجلد الثاني

التصديق بموافاقها للذات نهاية لكل واحد منهما بل انهم نهاية لانها في الحركة
والسكون ووجه الاشارة طرية اتحاد النهاية وكلها متفرعة عن الحكم والقياس
فيها والتماس المسألة لو كان نهاية جبرين بحيث لا يتجمل بينهما شيء مما لا يشاء
والتمسك انهما للذات نهاية بما كانه او قد يقع بهما للذات نهاية بما
في الوضع ولا يقع معاني الحكم لان طرف الشيء لا يحكم له ولا العاقل
كلها لا يقع انهما في مكان الا تجوز التساوي لو كان شيئا ذواته وضع
ليس بينهما شيء اخر من جنسها وقد يتحقق في النوع وقد يختلف في الزمان
الترتيب ليس له لفظي التساوي في الحركة والزمان لا تسامح الوضع فيما
الا تجوز انهما للذات في نفس حالهما في الزمان في وقت هو واحد ولا يترك
الذات في الحركات وغيرها بل يترك لفظ الحكم من غير اعتبار ان الحكم
لا يمكن لها فيقال التساوي حال انتقاب الشيء الذي لا فاصل بينه وبين
من حيث هو معتقد باللفظ هو التماس اللازم للشيء في حركته وسكونه
حيث هو كذلك التواهي لو كان شيء بعد شيء بالقياس الى السبب الواحد
ولا فاصل ولا فاصل بينهما بهما والتساوي بين الشيئين تماثل
والثاني بين الشيئين لا تماثل والتواهي في طرية الوضع والتحقيق
في طرية الترتيب الزمانا بخلاف التساوي في اللفظ لو كان الله الجبرين
بكلية ملاقاته لاخر حتى يكفي لهما حين احداهما ويكون مقدار
محمودا مقدارا احدهما والوضع قد يقع بازاء المحل المستقر وقوامه

عنه الخ لا يفسد اليه وهو الذي اخذ في رسم الجوه والارض فحصل الجوه
هو الموضوعة في موضع وقد يقال بازاء المحل بالنسبة الى الصورة التي هي
كما قد يقال له المحل بالنسبة الى صورة لا يستحيل فيه ميو لا وقد عرفت
الموضوع الذي يقال به المحل والذات تحت في العلم من غير ان لا
والموضوع قد يقال بازاء الماخذ على حال قد وضع هو عليها والصورة
قد يقال بازاء حقيقة الشيء كيف كانت وبازاء المحل في محل البحث
يقوم وتجه محل قد يستعمل بازاء كل شيء في شيء وفيها اصطلاحات
اخرى غريبة لا يحتاج الى ذكرها والتعرض لبيان الاقدمون بازاء الموضوع
كان والجوه بازاء المستغنى عنه غير المحل والذات لا يستعمل على ما بين
والجوه قد ينظر حقيقة الشيء الذي هو بها موصوفى يقال جوه السواد وهذا
القدر يكفي فيها وفيه مسامحة تستعمل على التحقيق فيها وانما اوردنا
ليبين اصطلاحات تباينها لا للبحث عليها منها فصل في الجزء الذي
لا يتجزى والاطالة لانه جملة من الجسم يتركب من الاجزاء لا يتجزى
جوه غير منقسمة ثلث منها الحساب ويحصل منها مقدار العلم وتو
هذا الجزء الجوه الفرد فيقسم اليه الجسم عند من في الكمية لا كما تقسمه العقل
الى السواء والصورة وزعم بعضهم انها غير متساوية الاعداد في كل جسم
وانهم لم يذكروا وجه النهاية لاعدادها والذات سطر بل بهم هو انهم لم يذكروا
منه ثلث الاجسام ذوات المقادير منها لانه قد اخذ فاما المتساوية

المتساوية

فلا يحصل منها مقدار وقد اعترفوا به كيف وعندهم منها المقادير
والاجسام فيقول الجوه الماخوذة منها لا تقسم الموهوم صحة احتيا
لا على سبيل الله اصل شيئا يلحق فيها من كل وسطا طرافه غير ما يلحق الاخر
وكل شيئا يلحق فيها من كل وسطا طرافه غير ما يلحق الاخر بنفسه في الجوه
الماخوذة منها لا تقسم الموهوم صحة احتيا على سبيل الله اصل
فيطل منهم ولا يعينهم الكلام الركيك الذي يعتقدون به وهو ان الجسم
الواقع في وسط الترتيب ان انقسم فليس هو جوه الفرد فاما انفسا
على اي جزء اتفق الجسم على الموهوم انه غير منقسم بماتية لانه في كل
لو كان في الجزء الذي لا يتجزى الجسم واقعا لكان يصح وقوعه في جبهته وكل ما يصح
وقوعه في جبهته في جبهته لانه جبهته غير مائة الى اخرى ثم يجعل هذه مقدمة
ينافى اليها وكل شيء مائة الى جبهته غير مائة الى جبهته اخرى فينقسم ثم
يستنتج شرعية ثم يستنتج يقين في اليها وتيقن بمسبوق الجوه الموهوم
سواء هو ربان آخر لو كان هذا الجزء واقعا لكان الواحد المفروض
على ملحق الاثنين يلحق من كل واحد شيئا وكل ما كان المفروض على ملحق
الاثنين يلحق من كل واحد فيقسم الى اثنين فيقسم ثلثه اثنان الشرطتين
لو كان هذا الجزء حقا فيقسم الى اثنين فيقسم الى باطل فالهضم باطل بالاول
الواحد على ملحق الاثنين يلزم انقسام الثلثة ومما اجمع به الالحق
رحمته ووطاهر انه اذا كان فيه اجزاء لا يتجزى فالمخرج جوه غير منقسم

زيادة الجسم بحسب زيادة الاجزاء ونحو ما سبق في الجسم فالتعداد ^{العدد}
 ثم يشترط العنصرين ثم نقول في الجسم المكون في قياسي واحد ^{العدد}
 الجسم مركب من اجزاء غير متناهية تناسب المتناهي من الاجزاء المتناهية
 نسبة المتناهي الى المتناهي ونستفي القسوس في المطلوب برهان آخر
 نقول ان تركيب الجسم من اجزاء غير متناهية ما يصح حركته بحسب في ساذة
 انه اذا سئل باطل هكذا المقدم وبه ان الزوم هو ان اذا كانت المتناهي
 غير متناهية لهما انصاف لا يتناهي من قطع قطعها لم يقطع قطع
 النصف وهذا لا يتناهي من متناهية هذا ما يتناهي باعتبار جوهه في الحركة
 في ساذة فاما الجسم المتحرك فيقيد ايضا اجزاء غير متناهية تناسب المتناهي
 فلهذا يقطعها من زمان متناهية واما الجوهه الواحد فيكون ان لا يقطعها
 حركه لا يحتاج فترتين جوهه واحد الجسم اذا تحرك وفيه اجزاء لا يتجزئ
 على زعم هذا القائل فكل جزء من حركته على حدة اذا لم يخرج او غير حركته
 لا يدخل حيزه غيره فذلك الجوهه الواحد من الجسم بحسب لا يتجزئ حركته فلا تتم
 حركته الجسم ولما كانت حركته الجسم تمت حركته ذلك الجزء الواحد فليس
 متناهية الاعداد والطفرة لا تغرق فان الطفرة ايضا لا بد من قطع
 او ساذة ما كيف كانت واجاز ان اذا بطل الجزء الذي لا يتجزئ
 بطل مذهب سقراطون الحاجة الى الحجج التي ذكرنا ولا علم بحسب المتناهي
 في التجزئة الى ما لا يتجزئ وليس فيه اجزاء لا يتجزئ لانه متناهية ولا غير

متناهية

متناهية فيقسم حجة انصاف في الجوهه الى ما لا يتناهي وان كان ^{عنان}
 يتجزئ ذلك بحسب ما اذا حجج القائلين بالجزء فيمتنا قوتهم لولا الجسم
 متقسما الى ما لا يتناهي لكان ما لا يتناهي من الاجزاء من طرف من الجسم
 محصورا بين حاصرين ومنه ان حركته جسم ما كانت تتم فمتناهي
 يتجزئ بحسب ما اذا كان انصافا على اخذها بالقوة لكان ما بال فعل اذا الاجزاء
 عند الكمال وما هي موجودة بالفعل حتى ينقص او يقطعها فاطم منها ^{ان}
 ان سبوتها انقسام بعض الاجسام اما ان يكون لها متناهي او لاف
 او لاف لاف القسمة الى المقسم او لا مر لازم للجسم او لاف لاف
 وضعف وما سوى القسم الاخر باطل لانه لا يتناهي الى جميع الاجسام
 فيقسم القسم الاخر فيكون الجسم مركب من اجزاء او يكون لا يتناهي
 الى ما ليس بحسب هذه المعلقة فيها فتناهي عدم استيفاء القسمة الى
 ومما قسم الانصاف ان يكون لاف في قاييم بحسب ما يوجب سبوت
 او الجسم ان لا يوجب غيره ومما قسم الانصاف ان يكون اللازم لاف
 النوع الجسم اللازم الجسم من حيث هو بحسب على ان المعنى الذي
 يوجب في الجوهه ويترك السالف الوجيب لعدم الانصاف
 ومما يوجب ان لا يوجب من الجسم ذلك بعينه ومنه ان الجسم
 متناهية ان جوهه من ما اذا اتصلا اما ان يتجزئ او انما وهو ما
 اذا لا يتجزئ الجوهه لا يجمع واما ان يتجزئ او انما فيها انسان فذوات

ما منه التاليف باقية عند الاتصال بكل متصل فيه انما هو مركب
 من امرين كانت منفصلة ونسبة التركيب ان يكون من غير التركيب هذه
 الغلط فيها من احوال الحيات والوجه فان الحيات الاتصال لا يخلو
 بطلانها من حيث الجوهرية بل من حيث انية الجوهر فاذا بطلت
 انية بطلت انما وانما وانما وانما لا بطلان الجوهرية بل من حيث
 فلم يبق مركبا من اثنين بل هو من احد متصل متصلين كان
 في انية بطلت عند ذلك الاتصال لم يبق من شرط كل متصل
 لا اجزان ان يكون غير اتصال او من ذلك كل متصل اتصالا
 بعضه كذا حكم بناء على استقراء ضعيف لان يصطليح بالاتصال على
 ما يقع بعد اتصال وان الاتصال الحيات تاما وحق ان الجسم
 البسيط شئ واحد في العقل كما هو من اجزاء اربعة بالفضل
 ومنه مجموع اجزاء الجسم في القسمة الى غير النهاية سواء في اخصاها
 القساويها من عدم النهاية فان اغير المتساوية لا يمكن فيها التفاوت
 وهذا غلط مركب من غلطات منها اخذ ما لا يشترط في الامور العامة
 موجبا للاشارة في الامور الخاصة لانها استلزام القسمة في كل
 الجسم وبعدهم الاجاب ان لا يلزم من ثبوت ان اجسام من الجسمية
 انما كما في خصوص المقدار فذلك لا يلزم من ثبوتها كما في خاصية القسمة
 وهو لا نهاية المكان القسمة انما كما في مقدارها خاصة وما يقال القسمة

فيها

فيها غير متناهية ما لا يتناهى لا يمكن فيها التفاوت من الصنفين غلط
 فان القسمة غير واقعة بالفعل ولا يتصور وقوعها في الامور التي ليست
 بمجاصلة لا يمكن ثبات المسادات والتفاوت عليها وانما يكون
 من ما فان الامور التي بالقوة يقع عليها تفاوت ما مع عدم النية
 فان الشهور المتكثرة في العقل سيما في المتكثرة في متناهية الجسم وغيره
 ذلك وكذا احد الجسمين في عدد الشهور اكثر من عدد الجسمين فلا يمكن
 عاقل لانهما المتكثرات وفي مجموعهم لو امكن انفصال غير النهاية لان انفصال
 غير النهاية والتالي باطل لما بين متناهية الامور فالقدم باطل وهذا الفهم
 غلط بطلان استنادا على تقدير ما تحته من الزوم فان الاتصال الممكن
 غير متناه اذ لا يمكن لكل اتصال اذ انظرنا الى طبيعة يمكنه زيادة ما
 الغير المتناهي من التفتيق وفي التفتيق لا يمكن تقدير وقوع جميعه في المكان
 باز الا لا يمكن استحال الوجود في جميع ما يمكنه بقاء استحالة الوجود
 الوقوف عند حد من الاتصال او الاتصال لا لا قضاة الطبيعة بل الامر
 خارج فيها بالسواء كما لا يجوز منها الى الفعل متناه من غير غير المكان
 ما لا يتناهى فيها جميعا فلهذا المتصل استنادا على المقدم المتناهي
 استنادا بغير التناهي ومنه مجموعهم لو امكن الاتصال الى غير النهاية كان
 الاتصال واقعا الى غير النهاية كان الاتصال واقعا الى غير النهاية وكان
 التفتيق بغير التفتيق من غير الزوم على ان لا يكون الاتصال يقع الاتصال فاما

فاذا امتزجتا من دونها خلط وكان يقوى الاتصال المتصور والمقدار
 المتساوي لا يقبل القسمة الوحدية الى غير النهاية وهو نفس محل النزاع في
 اراد القسمة بالفعل فيسلم والنزاع باق فيكون الخلط من اختلاف
 المطلوب والنتيجة قوله بقدر الاتصال انما هو الاتصال
 يسلم له ولكن على ان يقدر كان لا يتساوى القسمة من جهة
 القسمة الغير المتساوية لكان في الحد ما يقتضي وجود السموات والارض
 واستتوا القسمة للقيس وفيه خلط من جهة اخذ ما بالقوة مكان
 بالفعل فان القسمة الغير المتساوية بالبر بالقوة لا يمكن ان يخرجها الى
 حتى تقتضي السموات والارض وتعيينان باسم فياقتضيان بالفعل عندنا
 وعندهم سواء واما الوهم فاما كان تكثير السطح فيه لا يتساوى وعندها
 ما ذكره مما حزن حق النهاية وما يقرب من راي هو لانه القائلين
 ان الجسم يتركب من السطح والسطح يتركب من خطوط والخط يتركب
 من نقطة فان النقطة اذا تركبت ان لم يقعدت بالليف زيادة
 فلا تحصل اندامها خط ولا غيره ولهذا فادت زيادة مقدارها في
 في الوسط تجزئ الطرفين غير المتساويين فيلحق كل واحد من الطرفين شيئا
 فيقسم ثم اذا كانت في جهة فاسمها الى صوب غير ما منها الى آخر
 فانقسمت ومن بينها الجوهري في الطريق والكلام عليها هو الكلام
 عليه ثم اذا ما لفت خطوط فخط الوسط في بقية من كل واحد من

الطرفين

الطرفين شيئا فيقسم الخط والعرض فيسطح والخط خطا وهو محال ولو
 سطوح ليحصل منها جسم لكان الوسطا فيا في الاعلى شيئا غير متساوي
 السبا فيا في القسم السطح في السبك فصار جسم واحد لا يتركب من جسمين
 من سطوح والسطح من خطوط والخط من نقطة صار ما لا يقسم من جهة ما لا
 منقسما وتقتضي القسمة للقيس فيجب ان يقسم ثم نقول ان النقطة مع
 انما ليست شيئا فمما فيها الجسم او الخط ليست امر او وجودا في الاعلى
 متغيرة فكل من علم نهاية الاجسام ويلزم ان ينتهي السطح والسطح بخط
 والخط منقطة ونهاية واقعة في الاعلى فبذلك الاشياء واقعة في
 الاعلى لا يخرج الا اجسام متساوية فقام عليها البرهان ثم لا حاجة
 في اثبات الخط والسطح الى ذلك فان من غير انما نهاية الاجسام
 يسلم لغيرها اجساما متساوية كما في البحر والشجر والسموات والارض
 فيلزم سطح والخط ما لا ينتهي السطح والخط انما ينتهي في نفس النهاية او
 مقدار اية النهاية ومما غيرهما النهاية والنهاية عدمية اذ ينتهي في
 والافرام من قطر اقطار النهاية العدمية ليست ذات مقدار صلا
 واذا قلنا السكون او النهاية ونحوها حاصله في الاعلى وغيرهما القيد
 لا يعني لغيرها حيث الانتفاء الداخلي في مفهومها صورة في الاعلى
 اذ لا صورة له ولا حقيقة بل لا مفهوم من الذي يضاف الى ما في الاعلى
 ومما غير مقدار النهاية فيقول القائل لا اسلم ان الجسم سطح

اذا ما كسب المتكون نهاية بشئ له حقيقة مستقلة خارجة عن الجسم
 بل يوجد قد عرفنا السطح الذي لا سطح بعده وعلى ان نعلم ان السطح
 كما يقال طرف السباط وطرف السرير ليس طرف السباط الا بالاعتقاد
 جوا قياس الى السباط فيقال ان عليه الانعام فلا يلزم له ان يكون منها
 منه جسم حقيقة اخرى بها النهاية حتى يكون النقطه امرين في الخط
 امرين في السطح فان كان الوسط في اثبات الخط والنقطه عدم
 النهاية في الجسم متناه فانه نهاية عدديه فالنقطه عند متان لا وجه
 لها متقاربة في الاعيان وليس كان الوسط في الجسم او السطح متناهي
 متناهي متناهي في الجسم متناهي في السطح فلا يلزم له ان يكون النهاية
 بشئ بل متناهي في ذاته وعلى تقدير الزوال متناهي بفرض جوا في الجسم
 يؤخذ منه جوا اصغر على ان طرفه وبهذا الى ما لا نهاية له فان الجسم
 يقبل القسمة الغير المتناهية والمسلم انه النهاية حقه لا امر خارج غير
 الشئ به النهاية ليلزم له النهاية الخط بامر هو النقطه وليس فرض
 خطا وفرض له امرين في السطح يكون جوا اصغر من الخط كما سبق من خط
 السباط والسرير واما واء ذلك ممنوع من هذا الكفار الخط والسطح
 وكيف يتصور السطح المحسوس جوا ليس الكفار السطح بل الكفار الى
 النهاية امر وجودي والكفار الان كل شئ بقدرية متناهيا لا يلزم
 له في فرض له حقيقة اخرى وجودية بها النهاية واما السطح اذا اراد به

طولا

طولا وعرض مع قطع النظر عن غيره والخط اذا اراد به طول وعرض
 فحسب مع قطع النظر عن غيره فلا الكفار منها كما يريد به الرياضيون
 ولا يحتاج الى اثباتها كجها فان السطح ظاهر والخط اذا عرفت طولها فانه
 حيث يعقل طولها لا يحتاج الى اثباته في العقل واما ان يكون
 في الاعيان شئ من حقيقة مستقلة عن طول بقدره الوجه على انه لا
 طول لا غيره وليس مقربا من عرض فمفرد غاية الخط اذا اخذ على
 وغيره كمسح فليكون السطح ونحوه من المقادير وجوديا واذا اخذ في
 مداه النهاية بحيث يدخل حقيقة النهاية يكون عدمه ويكون
 النقطه متناهيا واما النقطه فلا ذات لها اصلا ولا عرضا المقادير
 ولا عرضا عرض غير عدمه ولو كان للنقطه وجه وهو لا ينقسم كان لها
 محل لا الجسم وهو جوا الجسم المتغير من حجم النقطه في الخط او الكفار
 لها وجه في الخط فكلما من الخط لا ينقسم ثم تخالفا اذا كان غير منقسم
 اذ ان يكون جوا غير منقسم وهو الجزء الذي لا يتجزأ او عرضا غير
 ثم هذا العرض الغير المنقسم لابد ان يكون له محل غير منقسم يلزم
 انتهاءه الى جوا من الجسم لا ينقسم فان الغير المنقسم لا يخلج من
 المنقسم وقد بني على ذلك برهان النفس في ان النقطه لا وجه
 لها امر عدديه وليت الغرض امر استمرارية لا ينقسم فان الوجود
 والحيال والقوى الالهية كلها منقسمة على ما هو مشهور في الكفر

محب

ولا يحل فيها الا المنقسم الى طول الجوانب الذي لا عرض له ايها
 يتصور في الخيال او الوهم فانه يكون له فرغ غير الاستداد الطويل جيبا
 بمن ويار وما يقطع مرعاى صوب غير الذي يقطع الا صوب
 آخر فيقسم في العرض وندار بما يعود الى تفرقة فاذا ثبت هذا
 نعلم ان الجية التي بعد ما بعض اصحاب الجوزوان النقط لها
 محل غير منقسم لاصل لها فانه اخذ العدد ووجد ما فيها وهو خط
 وقد اشرنا اليه من قبل وجب اخري لهم على ان يثبت في غير غير على
 المنقط وهو ان الكوة اذا ضربت على السيطر فيكون لها قبة لا
 غير منقسم فان كان جرد حصل العرض وان كانت نقطتها
 محل غير منقسم وهو الجوزوان الجواب اما المنقط فمقتضى القول
 عليها في الاصل في الجسم بعض هو دورا المقدار فانه منها ما في
 العرضان اللذان ما غير مقدار الجسم اذن ما في غير محل
 واحد منها طرف الا الاخر وطرف المحل فيكون للعرض من
 وهو محال ولا بد من طاقاة من غير الكوة شيئا من السيطر هو
 ذلك الجزء من الكوة متصل بالكوة ومماس لسطح قبة طرف الكوة
 وطرف الى السطح وكذا الجزء السطح فاقسم الجزء فنقول لو كان
 ان عاكس الكوة وطرف الى السطح وكذا السطح الا انية فيقسم
 لطرف الى الكوة واخر الى السطح ونستفي عن المقدمتين

وهو جيب لنا لا علينا فيكون النتيجة انه لا يقسم على ما سبق
 من النيس قد بين في الهندسة انهما لا يتلاقيان الا نقطة ثم ان لا
 الكوة السطح فيقسم يكون فيه استقامته لطبق على السطح في الاشياء
 الهندسية وقد يتفق فيها امور لا يتصور وقوعها في الاشياء
 خطوط وطاقاة نقط ونرض نقطة في روي وكذا فان نقطتهما
 فرضت وهما او عينها انهما في الدائرة يكون محاذيه لجانب محيط الدائرة
 بجوانب مختلفة مختلفة فيقسم فان يباين في نقط تقاطع خطوط
 بجانب بان الخطوط عرف حالها انما يلت في الاعداد والوهم
 مما سبق وان الاستاد في العالم سوطا في جانب فيقسم منه وياره
 او بين حال او يار حال او حال حال كما سبق وكذا في الاعداد فانها
 قوه حادثة على موشهور ولا بد من خط نهاية وقطع فاذ اقطعت
 الدائرة بطول كونه اذيرة فاما فيض في الدائرة نقطة او مركزا في وسطها
 حجب صغيرا سطح صغير مستدير وما في غير خطوط من سطح صفا
 او احبام صغيرا اذا عرفت الدائرة بخطوط خارج من المركز
 تعريف الدائرة بدائرة اخرى فان في تحقيق المقدمتين نقطة دائرة
 صغيرة في الوسط واذا لا خط في العالم ولا نقط الا في التوهم فابصر
 عليه ايضا ما لا يبعث دون وضعها موجهة لا يبعث والملا في السطح
 الكوة انقسامه براس العين تبين من ان تطويل جيب فلا يترك الامر

المقطوع به الظاهر القليل المقدسات لاجل امر غير محتمل الوقوع
 كثيرة المقدسات الخفية واما ان المقسم المستقيم لا يلازم المقسم
 المستقيم فهو متم اذ يجوز ان يلازم المستقيم جسم مستدريج لا
 او يكون هذا السطح او الكرة على ما يزعمون من منع الوقوع لما سبقنا
 من جهة واورد بعض العلماء على نفسه جهة منكرة ولا بسيط اذا انظر
 على بسيط والملاقات على نقطتين في النقط وركب منها
 خط واجاب عنها بما يفهمه المسلم ان الكرة لا تلامس سطح
 فرائد واحد لا بنقط واحدة ولا يزعم ان تقع في نقطة واحدة
 نقطة تجاوزها ولا يزعم تجاوز الامانات لنسبها على تجاوز النقط
 فان النزاع فيها كالنزاع في النقط على ما بين فيكون مصارعة على
 المطلوب الاول تعقيب وهو الجواب كانه غير متم وغير رافع
 لاستصحاب الحركة تشاف النقط ودار الاشكال بملاقات النقطتين
 بعد باق كما ذكرناه من قبل فليس بالطريق التي سلكتها واورد هذا
 على نفسه ايضا لنسب النقط لا يقسم فلما وبعدها من الجمل ثمراتها في
 وكل عرضها وبعدها من الجمل شرو من فرائد الكبر سر فان الغرض لا يلزم
 لنسبها وبعدها من الجمل ثمراتها في النقط محليها وبعدها من المقسم
 لوقوع النهاية فكانت النقط كليت نهائية ثم الكبر فيفسخ
 بقياس على الثالث فان المقدار عرض المقدار لا يساوي بعدها

نشر

شئ ولا يصح ان تنفع هذه الكبر سر فان المقدار لو ساد من الجمل لكان
 له بطلان من مقدار ما مقدار السواد مقدار ما والتا باطل فكذا
 المقدار ثم تلك الكبر سر باطل فكل واحد من الاعراض اذا عرض لمساوي
 الجمل اولا وسر لار مقدار غير مقدار ما وية فكان لعارض جمل
 مقدار رجحانها مقدار اخرى والتا باطل وهذا الجواب حسن الا انه ما
 ابطال مدارا شبهة ودار ما ان الغير المقسم يجب ان يكون محلي محلي
 غير مقسم على ما بين ولهم جهة اخرى تبين على لان رسته كرحالها ان
 واما طوله فبما لا يجمع هذا ما يتبع به اصحاب الجمل وهذه المسئلة من
 الوسايط الممتدة ويتبع بها فرائد ان النسب الناطقة فزمن الجمل
 الاسور الطبيعية وغيره فزمنه اليها ان الله تعالى وازا علمت ما بين
 من حال النقط سقط عنها كلفه الراد على من يقول ان النقط اولية
 او قصيدة او خفيفة ومن يقول ان الجسم يقوم به في الخط كما عرفت
 انه لا يركب منها والجسم وجودي والنهاية عدمية ولا يتقوم الوجودي
 بالعدم على انشروها فهو الجسم فزمنه والنهاية ولا يمكنه لنسب بعقل
 والشئ وبقية الشك فموجبه ذاتية له والسطح كما في الكرة يوجد ذاتية
 خطية له وبعدها من الجمل فزمنه خط عند توهم حركة او قطع وليس هو الجسم
 في الكرة والجسم يقع فيه انشوية الجمل فرض من او باخلا في عين
 او اخلا في عين منزهة او محاسة بحسب الحس ان غير الحس ان القسمة

لا يمكن ان يكون له الفعل والمكان في نفس الوقت
لما لا يتفق ولا يمكن فرض قوتها فكذا لا يمكن ان يكون لها
الموضع الثاني مطارات على البيوت والصورة ومما قيل فيها ان
البيوت لا يمكن فرض قوتها ان يقال ان الجوهر القابل للصورة فان النفس
جوهر قابل للصورة ولان يقال ان جوهر قابل للصورة الذي ليس له نفس
القابلة او قوة القبول فان القابلة واستعداد القبول
امور اجزئية بل لا يمكن تحقيق الحاصل في نفس حقيقة قبولها انما هو ايضا
البيان قابل لا مفر وحاصل الصورة ليس نفس الاستعداد فان الاستعداد
انما هو استعداد الشيء في نفس حقيقة حصوله بل لا يمكن ان يكون الجوهر
الحاصل للصورة انما ليس هو بل باعتبار القبول الحاصل النفس انما تستعد
باعتبار تدبير المبدأ فيكون هذه الاضافات اجزاء المفهوم
الاسم للتحقيق الجوهرية ولا يجوز ان يقال ان الجوهر في حقيقة نفسه
تقوم بالقوة والاستعداد او هو نفس الاستعداد فان في الجوهر من
جميع الوجوه لا يصح ان يكون عرضا لانه عرضا كونه الشيء ليس
بجوهر نفس بل هو جوهر فرض والاستعداد لا يكون حاصلا ما هو استعداد
كذلك وقد قيل ان الاستعداد للشيء لا يتفرع حصوله فاذا كان الجوهر
هو الاستعداد او جوهر الاستعداد للصورة فلا يتفرع الصورة
وكلما كان حاصلا للصورة فكذا لا يتفرع انما هو نفس القوة وال

خطا

خطا سيما ومنه ان البيوت جوهر يكون الاستعداد او جوهر
الجوهر جوهر فالاستعداد جوهر ومن قال ان البيوت استعداد فوجد
نفسها كالجوهر يادل كلامه بان الشيء بذلك ان وجوده متعلق
بشيء خارج عنه حقيقة تباين الصورة والفاعل واذ قيل للبيوت
امر عام فالاعيان يادل بانها عامة نسبتا الى الصورة الواحدة
عليها باعتبار عموم صلاحيتها والالايح على غير كونه البيوت
ولا يمكن ان يقال ان قوتها انما هو الجوهر القابل للصورة كونه فان
من الصور كجسمانية باليت كجسمانية صور الاضداد فانها كجسمانية
واجودا يقال في تعريف مفهوم هذا اللفظ انما هو الجوهر القابل
للصور كجسمانية ثم يعرف الجسمانية بانه يصح ان يعقد بانها
كجسمانية وان جوهر كجسمانية فيه فرض العباد على تقاطع فالمتفرع
ونقول انما احد محله اصل كجسمانية وجودا متعلقا بخلف على الصور
بجانب الكائن الى ان ثابت وجود مفهوم هذا الاسم اعلى البيوت
اي الجوهر القابل لهذه الصورة الى جهة فان كل شيء في الحقيقة
ليس يعقد اعتقادا يقينا حدسيا ان النطق بغير حدسي
وحسب الانسان بغير ربا وغيره والشيء بغير ربا اذ قيل
خلق الانسان من طينة طينة امه او يكون الحيوان من الطين لا يخلو
ما لم يكن النطق باقية نطفة الطين طينا وهو انسان ويرا

حتى يكون فرقا واحدة طينا وحيوانا ونطفة وحسب انساني وهو محال
واما ان يكون بطلت النطفة بعليةها فليس من شأنها اشتراكا
وكذا الطين ثم حصل انسان وحيوان ما وجد ما صار النطفة
انسانا وما خلق الحيوان من الطين باذلك شربا بطل بطلية هذا
اخر حصل جديد الجسم افراده اما ان يكون الجهر الذي كان فيه
النطفة او الطينة بطلت عنه تلك البنية وحصلت فيه بنية
انسانية او بنية حيوان افراده انسان لان لا يتعدى بها الكائن
وكل من رزق بزاوية من شمس او نروج يكون له ولا يفرق بين
ولده وغيره بانه من ماءه ويحكم على الرزق انه من رزقه وعلى الفرج انها
تكونت من البنية ثم عانده معانده لا ينفك اليه الفطن بالحدس
الانسان في كنهه بديهته وهو من احكام كثيرة كنهه بلفظ فظهر ان
الهيولى من حيث المفهوم المذكور ما وقع فيها خلف لا لا يتصل
الساكن ظن ان محال لهذه الصور والهيولى والحواس التي
هنا افراده الجسم الغير المتغيرة فيكون عندئذ الهيولى هو الجهر المذكور
وقد فرغنا من ابطال ادبهم ومن السهل حكم بان الهيولى الاولى
الحاملة لجميع الصور هو الجسم وهو امر واحد لا تركيب فيه عندئذ
بوجه من الوجوه فخر حيث جهره ليس جسيما وخر حيث قبل ليس بغير
وهو لا جماعه من الحكماء المتقدمين من قبل ارسطو ومن السهل حكم

بان الير

بان الهيولى الاولى هي الباطنة الجسم وشرح الاتصال القابل
للابعاد الشدة يكون جسيما والجسم يكون مركب حقيقة من الهيولى
الاتصال القابل للابعاد الشدة وهو لا يتم العبرة من المشايخ في
الهيولى م على حسب المفهوم المذكور من النزاع فانه ما لم يجر الجسم
البسط والجسم فلهما كرجح المعبرين من الشايين والمقاومات
التي بين الطرفين ثم كثر ما في الاخير فصل قال المتبوع للهيولى الاولى
التي هي الباطنة حقيقة من الجسم للجسم مقدرا وما هو متصل
وليس الاتصال انما حقيقة الجسم فان الجسم يقبل الاتصال او لا
والا اتصاله لا يقبل الاتصال لان الاتصال ان كان عند
الاتصال فاشي لا يقبل عنده وان كان عدمه وهو عدم مقابل
فلا بد من اضافة محال شقيرة فانه كمال البصر لضاف الى المحل
فكذلك العرف كمال لا يقبل الوارد البياض بل كمال كذلك لا يقبل
البصر العرف محال فاشي كماله لا يورده صاحب البصر فخره
ليدفع كنهه يكون الاتصال عدميا لا وجدا والاتصال لا يفرق
الاتصال انما حقيقة الجسم ثم يقبل الاتصال والاتصال وهو البصر
والالاتصال القابل لافراد البعد الثلاث صورهما قالوا ليس
بذلك الاتصال ما يتبدل على شدة واحدة من البعد وامتدادات
فانها اعراض لا كليات لها حقيقة الجسمية بل وكيفية اشتمية وفيها

اذ لا يمكن ولا اتحاد اذ لا يتصور الاتصال واستراج فانها ليست على
 امتداد جوي ولا يتصور اتحاد شيئين لا على هذا الطريق اذ كانا باق
 الجوهري ووجاهل وحاصل هذا يرجع الى انه لو صح تجزؤ اليك عن الصورة
 كانت لاد واحدة ولا كثيرة والتالي باطل فالقدم باطل ولا يقدر
 حقيقة القدم فمفهومه الشكلي وهو قولنا لو تجزأت الصورة عن اليك لكانت
 لا واحدة ولا كثيرة بانها لو كانت كثيرة لكانت شتى عند التجزؤ بل
 والتالي باطل فالقدم باطل ولو كانت واحدة كان انقضا الواحدة
 لها لذاتها وكل ما كان انقضا الواحدة له فذاته لا يقبل اكثر من اصلا
 ولما قيلت اليك النكحة بالصورة لا تعصلا لا فليس الانقضا لذاتها
 فلا يتصور وحدتها بل الصورة كبرية ورجا اجتمعا بان اليك لو صح
 تجزؤا اما ان يشار اليها ورجا غيرهما فيكون جسما لكانت الاشارة
 اليها بالذات او فرجسم لكانت الاشارة اليها بالعرض وقد
 مجردة بذاتها لانها لا يشار اليها فاذا فرض فيها صورة تقيدها
 من انواع الاجسام اما ان يشرع في وضع وخير ونظر او يحيط بفرجهم
 الارض والظاهر او يفرضه دون فرضه ونظره دون نظره والاسم
 الشدة باطله الاول لان ظاهر البطلان واما الثالث فلانه لا
 لها اما الفاعل التي راجع الغير المتغير من ان لا يؤثر في اثره احادها الا
 ولا يستعد او لها لموضع معين فممكن كل نوع بحيث يتغير به فان

لا الكمال

الى الكمال سواء انما انخفضت السماوية والحيات فانها تؤثر فيا تبه
 او تعلق بامر زير وضع فان النفس لو كانت غير ذات وضع ومكان
 علاقتها مع الاجسام ولو لا تلك العلاقة ما تارت بالامر السماوي
 واسباب الحوادث واليها اذ كانت مجردة عن مناسبات الارض
 العقلية لا يخصها حاجات من الامور الطبيعية والعقلية الا بعدد
 في علل الاشياء ثم هو امر دقيق مظهرها وكلاهما في موجب المظهر فجزؤ
 والسبب ولو كان لهذا التخصيص سبب لكان لا ينج اما ان يكون ذاته
 او سببا من الامور الدائمة او الامور الحادثة واقسام هذا التالي
 كلها باطله فلا سلف في بطل هذا المقدم وهو ان يكون لهذا التخصيص
 سبب وحاصل هذه تجزؤا ان اليك لو تخلف عن الصورة لكان
 اما في اليك مع تجزؤا او لا يشار اليها اصلا وكلما قسم اليك باطل
 فكذا المقدم ورجا اجتمعا لوان اليك لو تجزؤت لكانت مع
 تجزؤا اما منفردة او غير منفردة والتالي باطل فالقدم باطل وبها
 اما الانقسام مع التجزؤا فانها اذا انقسمت تسد غير مقيد
 او فرضت رونه واما عدم الانقسام فقالوا ان كان لذاتها
 قسم لا يقسم ابدا وقد انقسمت فليس لذاتها وان كانت لصورة
 بها غير مقسمة يلزم ان يكون للصورة لجمعية ضد الصورة الجمعية
 لاخذ لها على ما يدعى من بعد هذه الحجة صريحة الاختلال فانه يجوز ان

قابل استماع القسم يكون لا متناهية ط الذي هو في عليه كما يتبين من
 الحركة الدائرية في الميت لا تنفاد الحيرة ومما ذكره في رتبته في
 الصورة عن المادة انما هو في جردا كان في طبعها الاستغناء عن
 المحل وكل ما كان في طبعه الاستغناء عن المحل يدوم استغناء عنه بدوام
 مبدع في انما هو في جردا لا دام استغناء عن المحل في اعم منها واستغنى
 النقيض للتحقق لانه لو كان كذلك لاصح حلول صورة في محل اصلا اذ الحجة
 شاذة في النوع والاجل استغناء عن المحل فصل وقال ان الصورة
 والمادة بينهما علاقة وليست على ما يكون بين المتضامين فانها
 ان عرض لها متضائف القابلة للمقبولية وتكونها من حيث ليس
 بمضامين فخره فيهما فيهم كل واحد منهما مع قطع النظر عن الشاذ
 وليس العلاقة بينهما بالعلية والمعلولية فانه لا يتصور ان يكون كل واحد
 منهما على الآخر لا متناهية الدور ولا احدهما على مطلقا اما البسطة فلان
 قوة القول لا غير ليس لها جانبان لتوثرها في اما الصورة فلان
 الاستدلال اذا كان على لا وجب امر اذن تعين هويته ويقين هويته
 بالتساوي والتساوي انما يلحق الصورة بتوسط المادة واللازم لانه يكون
 الاستدلال به دون المادة بلا الفصل والوصول وهو في حاصلي البسطة
 الاستدلال الصور مرتين هويته بالامور الموقوفة على حامل وكل ما
 هويته بالامور الموقوفة على حامل لا يكون على ما لا يستداد الصور

ليس

ليس على ما لا قالوا لا يتصور ان يكون شيان هما بالضرورة فانه
 ليس في توقف احدهما على الآخر فلا ضرورة للبعية بينهما لا يتصور ان يكون
 كل واحد دون الآخر وان كان المحل واحدا منهما فكل واحد منهما لا يقدم
 على الآخر وهو محال بل لا يكون معية البسطة وان كان لا جديهما
 فقط فلا معية البسطة وحاصل يرجع الى انه لو وجبت المعية بين شي
 لا وجب وجوب البسطة بطلان البسطة التام باطل فالمقدم باطل
 قالوا فلو ان البسطة لا يكون وجودها في ثلث ولا في اربعة وجوب المعية
 بتقديم الصورة على انما يكون اقرب الى الفاعل او دورا على
 انفسهم سواء الا وانه اذا كان كل واحد منهما يرتفع الآخر يرتفع كل
 واحد منهما فكل في الآخر ويستثنى عن مقدم المعين واجب بالكل
 واحد منهما ليس يرتفع الآخر يرتفع باليهول يرتفع يرتفع الصورة
 واما الصورة فلا ترتفع يرتفع البسطة بل اذا ارتفعت البسطة تكون الصورة
 قد ارتفعت كما ذكر في حركته الا صبح والحق فصل وقالوا البسطة
 لا يكتفيها في وجوده في الصورة الحرة فاني انما المطلق لا يتصور
 وجوده كما لا يتصور وجوب البسطة الحرة فانه لو كان الجسم المطلق في
 كان اما ان يكون في حركته التجرد قبل الانقسام والشكل اذ تركه
 بسهولة او بعينه لا يكتفيها اصلا والاقسام الثلثة سواء اريد واحد
 من هذه الثلثة الاقسام عند تجرد اقسامها كان انقضاء الذات له

فالمقدم باطل فالفاعل للمقدار امر خارج عن الجسم والفاعل للمقدار
والشكل اليفع ليس له مادة وحدان الصورة ولا الصورة الجسمية
دون البسطة فانه يلزم ان يكون الصورة الجسمية قابلا لفصل والقطع
دون المادة فالفاعل مجموعهما وليست الصورة الزمنية اليفع موجبة لفصل
بذاتها ولا لزوم فصلها عن المقدار فالزوم الكلي غير الجزئي الذي تضمنه
الجسمية كونه للشيء ليس بغير البسطة الاحكام وهو محال فان قيل يجوز ان يكون
فرا اجسام معان تختلف بوجوب الصور والمقادير فلا حاجة الى فاعل
خارج يجاب بان تلك المتماثلة المختلفة ان كانت لازمة لتحقيق الجسم
فلازم تحقيق الشيء لا يصادف ولا يوجب فرض شيئا من امور مختلفة فانه
في الكمال فلا يكون عللا لأمور مختلفة وان لم يكن لازما لتحقيق الجسمية فليس
للجسم ممكن فيتحقق الامر خارج والكلام فيها كالكلام في غير ما
ما سبق ثم اذا كانت الحقيقة لأمور اخرى فتلك الحقيقة للمواد
المقومة لوجه الجسم وبهر الصور التي انبثا اذ لا يمكن ان يكون لكل حال
اخر موجبة الى غير النهاية لما يرض على امتناع مثل هذه السلاسل للمقدار
كان للزوم نوع من الباطن يتفق مقدار الكمال والجزء والتا فاسب
تخذ المقدار كمت وقاومة قال الذين يرون راي القوم والبرهان
الذكونه على اثبات البسطة في الجسم غير صحيح اما الوجه الاول فانه فاسدة
فرضه احدنا انما ثبت على الاتصال ونحن لانفرض الاتصال الذي

فكان

فيل انفسه عووض الكمال وما سواه ثم ما قيل ان في التمتع قيل البسطة والاصل
واحد ما ينفرد به فان التمتع الطريق اذا جعلت مستديرة كجسمها
كانت مستديرة والمستديرة اذا طولت تفرق فيها افرام متصلة فالاصل
والامتداد است فيها على سبيل البسطة فالاصل امتداد ثابت يمتد
والوجه الثاني هو ان الاتصال المورد في الجسم هو ما يتصل بالانفصال والاصل
يتصل بالانفصال او بطلان وقوع الانفصال او بغير الجسم متصلا بالاصل
هو عرض الذي قيل هو الجسم وكيف لا يكون مثل هذه الاتصالات للتحقق
اعراضا فانما تحدث بطلان الملية الجسمية الزمنية اليفع لا يتبدل ولا يتغير
في قوامها عند الاتصال الجسمي عليه ان ليس هو الجسم هو ما يتصل بالاصل
فان كان ورا هذا الاتصال الاتصال اخرج من غير الاتصال لا يقول الجسم
لا غير ولا يتبين ان تقولوا لا يفرق الانفصال فان الذي يربط بالانفصال
هو العارض لا الجوهر ورا ان كان الجوهر يربط بالانفصال لا بالما
الحقيقة الجسمية يفرق الانفصال او تقولوا من طريق آخر لولا المقدار
ماصح الانفصال او تقولوا من طريق آخر لولا المقدار ماصح الانفصال على
المادة ولولا ما وضعتوه اليفع لا جوهر يا صهي الاما بعد ان ثبتت
الانفصال والمقدارية ولا الانفصال على تقدير وجوده فالفاعل للانفصال
هو الجسم لا المادة وحدهما والجسم فخره الاتصال الجوهر الذي
هو فخره اليفع مع الانفصال فصح ان الاتصال الجوهر يفرق

الانفصال على ما وصفتموه من مخرج الانفصال وهو انهما لا يقابلان
 القابل انهما لا انفصال لهما هو انهما لا يقابلان الانفصال العرض والافتصال
 ولا حاجة الى حامل فقلت تحتكم فلا تحسب لكم عنه ما جعلتموه جزء
 او القابل لهما باق معهما الوجه الثالث هو انما تفصل فتقول
 ان الانفصال اما ان يقتضي بالانفصال ان يعقل الالهي في اثنين
 ما يكونان مستورين في الالهي ثم توهم فيها انفصال او يحيد شحذ
 بينهما الانفصال او ان يتوهم الجسم الواحد اذ يقال انهما متصلان
 فيكون الانفصال مقولا على ذلك الاخر البعضها يتصل او ما يكون
 كجسمين بعضهما قارن فيقال لنفس الجسم احد هما متصل بالآخر
 وهذا الانفصال غير ضروري بالانفصال ولا يصلح لتفكيكه
 جزء الامر هو ان ينفصل واما ان ينفصل ما لا يستدعي ان يكون بين
 اثنين وهو الجسم ويكون اصطلاحا آخر غير ما يفهمه الكائن فهو
 الاستدلال وقد صرح المتأخرون لنفس الانفصال استدلالا هو
 ويذكر في موضع الانفصال الذي هو صورة الاستدلال الجرمي هو ان
 في كنهه كنه اكثر فتقول قابل في الاستدلال القابل الانفصال
 وهو نفس الجسم وهو القابل للانفصال والانفصال لا يقبل فيقال
لنفس الجسم مستند والمتمم شئ له استدلالا ان استعمال هذه
 الامور المجازية في العلوم يورث غلطا وقد يقال سطح غير خط

طول ولا يلزم منه ان العرض لا يد على السطح والطول على الخط الوحد
 الرابع هو انكم انتم في الجسم استدلالا عرضيا هو الاستدلال
 هو انما هو الصورة الجرمية والاستدلال عرضي منه لا يختلف في
 شئ منه هو ان كان الكمال هو ان كان اجانب العرضية الوجه
 هو ان الاستدلال الجرمي الذي هو الصورة اما ان يكون واقعا
 بالفعل في الالهيان او غير واقع فان لم يكن واقعا في الالهيان
 والجسم واقع في الالهيان فلا يتوهم به الجسم لان الامر الجرمي
 لا يتوهم بالذات والربط الذي لا يكون صورتهما امر الالهي لانه
 له في الالهيان وان كان واقعا في الالهيان فهو استدلال حاصل
 فيحصل للمادة الواحدة استدلالا وهو محال ثم اذا فيها استدلالا
 وبالمفارقة هما متساويان وكل واحد منهما استدلالا لا يتصور
 يكون استدلالا حاصل بالفعل ليس بمقدار واحد منهما هو الآخر
 عرضي لهما متساويان او فيحصل احدهما فان فيحصل احدهما
 مادة واحدة استدلالا احدهما اصغر والآخر اكبر فان قدرت
 المادة باحدهما فيحصل الثاني على المادة فيكون بغير المادة
 واذا كان الاستدلال انما هو من الالهيان في جميع الامور
 فلا امتياز بينهما فاما واحد منهما الاستدلالية وحصول المقدار
 والمحل ثم الشئ اذا لم يستعملها بعد الاستدلال والعرض والحق

اما ان تبدل الامة او الجوهري الحاصل وهو مخالف ما مضى فانه
استدلالهم كان تبدل اعراض وتغيير اتصال او اما ان يقال انك
الامة او الجوهري ليس الاجتهاد في الجباب ومحال ان يكون جسم
متناه استدادا لا طرف له والجسم يكون فرعية استدادا لا مشتركا
وليس الاجتهاد اذ بدلت الاعراض فجلت التمتع التي طوله لها وضع
وعمقها على مقدار ارتفاعها وتغير مقدار ارتفاعها وتغير مقدار
الصورير الحاصل الا ان استبان انه لا بد وان يكون متغيرا متناهي
روطرف والحيات ذاتها في فطر من الاقطار الاولى كما كان
قبل التبدل وتغير فان تغير قطر حال صفة كما كان في حال كبره
فيكون القطر الصغير فيه استدادا اكبر منه هو فاضل عليه وهو محال
وان قيل انه اذا بدلت الاعراض يرجع الى الامة او الجوهري الى
حيات التبدل على حسب مقدار الاقطار المتبدل فيقول الخضم
المقادير التي فرضها عرضية فاحكم عليها مثل هذا فان التمتع لها
مقدار واحد اذا بدلت طوله او عرضها فكلما زيد في الطول
نقص من العرض وبالعكس فان الزيادة في الجباب عرضية
والمقدار مقدار ثابت في التمتع لم يتغير في التغير لا وضاع ولذلك
في الجباب واما ان كان كذلك لا يتبين لك ان ثبت في الجسم استدادا
جوهريا واما هذا المقدار المحسوس عرضا فلهذا التبدل الذي ارادته

الحجة لتدبر الجوهري الرزفة فان حالهما واحد سقط الاحتجاج
واما الحجة الثانية فتكون ان الجسم والامة او نفس القوة على افعاله
وهو الاستدلال ان يكون القوة للجسم الاستداد وليس ان كانت القوة
تأثير الاستداد او الجسم يلزم ان يكون دورا وقد علمت في
ضوابط المعالطات وان قلت ان القوة لو كانت للاتصال
وفي الجسم قوة الانفصال لكانت بغير الاتصال مع كمال انفصال فهو
الى الحجة الاولى وقد تكلمنا عليها وان هذا الاتصال اذا كان استدادا
ما يفرق الانفصال وان لم يكن فيقع عليه اسودا كبريا في الجسم
القوة للاستداد او الجسم بما هو جسم يلزم ان يكون شي واحد
بالقوتين والفعل معاني الجسم في حيث هو جسم والامة او
بما هو استداد والفعل يكون القوة ليس لما هو بالفعل في ذاتية
غلط فان المسلم هو ان يكون شرا واحد فرعية واحدة بالفعل
والقوة معاتمة ولا يلزم منه امتناع ان يكون ذاته بالفعل
قوة شرا اخر وشمل هذا الغلط انما يقع في افعال العجوة والحيات
الارزفة ليس التفسير في حيث هيتهما بالفعل ولها قوة قبول
المقولات ثم اليه في الترافيق ما هو جوهري هيتهما بالفعل والامة
يكون حاملا الصور ليس في حال احد لهما جوهرا وهو محال ثم ليس
ذاتهما نفس القوة فان نفس القوة ليس بما هو جوهري فيكون

شمس القوة فيه دخل او شمس قوة ذلك الشيء الذي يوضح
 القوة غير تلك القوة فيكون له حصول بالفعل ولا يخرج ان
 يكون ذلك حصول بالفعل بالغير فانه لا يلزم منه كون الشيء حاصل
 بالفعل اصلا وجب المنكبات الموجودة حصولها بغير ما وسع ذلك
 حاصل بالفعل فثبت ان الوجود الذي استعملت به تلك القوة
 بل فيها امر بالفعل الى وجود حاصل ثبوته وفيه قوة لا مخرجه وطلعت
 المقدرة الكبرى القياس الذي هو له الجسم بالفعل فثبت ان الوجود
 قوة حتى يبنى على قياس آخر وهو الوجود الذي هو له القوة ولا شمس الجسم
 بمقدار القوة ويجعل هذه صفة في الشكل التي ينتج لا شمس الجسم
 بهيئة فاني في القياس الاول مفسوخة بقياس من الشكل الثاني
 وهو الوجود الثاني امر بالفعل فثبت ان الوجود ليس له ثبوت
 قوة امر ينتج بعض ما هو امر بالفعل فثبت ان الوجود قوة امر
 قالوا اما قد صرح على هذا حتى يكون قلة ان مخرجه هيئة الوجود لا مخرجه
 لا مخرجه قلة قلة لا مخرجه سبيل قلة من الوجود الا امر
 وبما انهم قلة ما امر ما لم تعرفوا طوعا ولا طمعا فثبت امر ما
 الاصل لا اعتبارات لا عقلية على ما سلكه على المهرمان واذا كان من
 المعقولات الثابتة وهو غير موجوده فالاعتناء فيقطن بجهلكم منها
 قياس وهو ان الوجود لا مخرجه وكل ما هو مجرد امر لا غير فليس

وجهه الثاني الذي فيلزم له الوجود له الامر الذي كان
 انحصار له وضعه يولد له وجوده لا مخرجه ان ثم اقلتم قولنا لا مخرجه
 موضوع سبيل ليس لها في نفسها حصول ما بقدر رسم الجوهري
 الوجود وقد قلتم ان لا حصول لها غير هذا فصار هيئة الوجود
 وكنت قلتم ان ليس في الموجودات ما وجوده غير هيئة الامر
 الوجود اذا انقلب من هذا فيكسب غير منه ان الوجود امر
 الوجود غير انما قلتم ان الوجود غير منه او تواما مخرجه فيلزم
 ان يكون شيء هو عدم مخرجه في صور واجبه فيكون
 واجبا باعتبار ان وجوده عين منه فيكون ممكن باعتبار تعلق
 وجوده بالعدم وغيره وهو محال فثبت هذه القدرة وهو الوجود
 التي فرضتم باخر الجسم فالوضع له لا يولد الجسم فيقال بالقياس
 الى الانواع الحاصلة باعتبار ما يحل به وبالقياس الى الحيلة
 محلا وهو فرضتم جسم قالوا اما قولكم ان الوجود مشترك
 في تجسبه ونارقت بالمقدار فيكون المقدار عاملا احتياج
 ليس يصح فهو كما يقال شارك السطح في السطحية واختلف
 في المقدار وكذلك المقادير كيف كانت انتم كنتم في المقدار
 ومنها تفاوت فيلزم ان يكون التفاوت بين السطح
 او المقدار كيف كانت لتبرهن على المقدار وهو في الكلام من المقدار

على الشئ لا قد بين الذين سبقوا ارسطو زمانا مقام ما
 ليس فيه من الشئ والمقولة قالوا البراهين التي ذكرتم في الشئ
 خلقها الله في الصورة انما كانت على استحالته المحل فقط ولم
 عليها فكون الصور مقومة لوجودها ولا يلزم من اشتغالها
 عنها تصورها بها فان العريضة لا تارة كما في وجهه لا تارة
 والروا لا تملك لتجمل انفسها كالموضوعات عنها فليس
 هو تارة القوام لا على الوجود ولا مقومات الوجود بوجهه
 ثم ليس كذلك كذا ان توجهها في المقدار او الوضع مع انفس
 ثبتت عرضيتها في قبول الجسم او اليك ان كانت مجردة عن المقدار
 او الوضع كان شيا في اليك او شيا في اليك فان اثير اليك في اليك
 ووضع وقد وضعت في اليك وان لم يكن في اليك في اليك
 فحصلت فجميع لا يمكنه الا وضعه او لا يحصل ولا في شئ
 منها لا في شئ منها دون شئ وتسمى على ما سلف او في شئ
 او هو ليس على المقدار بعد القسمة او قبل القسمة وبعد تأني
 ما سلف وتوجد في الكلام بغيره فيلزم ان يكون المقدر
 عرضا صورة او ما فرضتم صورة عرضا عندكم لا صورة او في الصورة
 اليك ان اليك البرهان الذي يرضى في اليك او كانت مجردة
 ان كان لا يشار اليها ثم فرض فيها حصول صورة فاما لا يحصل

في جميع الاحار او لا في خير اصلا او غير دون خير ولا يخص بل
 ان اليك دون المحصل لا يحصل بوضع بل لا يلبس صورة
 لانها لا تصور جلونا وحاصلا راجع الى اليك اليك المجردة بعد
 وجود العالم الحسني لا يلبس صورة لعدم المحصل في شئ لو كان يخص
 لا كما تجرنا وبذا التعليل لا شئ في الشئ لا شئ بغيره وقد
 سبق لك في المفاصل ما يلزم في الغلط وان كان لا يلزم
 من الانسان برنا على اشتغال خلقها في الصورة حزن ان يرضى
 لان في الاشتغال لذاتها او لغيرها فليس في ذلك الاشتغال في
 ظاهرة في كونه اليك وفرض منها اليك اما كونه في العالم قبل
 ما يتوهم حدوث حادث فيلزم برهان او ام انفسا والمجد الال
 للامور وكما انه لا شئ يخص في الصورة في بعض اليك
 بعضها والفاعل والقابل شئان حين لا ثالث فاما في
 خص بعض الصورة دون البعض فاليك في مقسمة متمايزة الا في
 حزن الصورة ليحصل في بعضها صورة وتخل البعض في اليك
 البعض يكون مقسما بهذا البعض او مقسما في هذا البعض
 الا ان هذا على ان اليك ما كانت خلية في الصور وكذا
 التعليل لعدم المستحيل في التجزأ على الاشتغال لذاتها ثم لول على
 الاشتغال لذاتها اليك لا يلزم ان يكون مقوما لوجود اليك او يتبع

على المثلث فلو عثر الزوايا الثلثة لكانت الزوايا متساوية
لكن عثرنا على كل قايمة ثقب وكل ما طبع الاستعداد لا
حوله فمحل الصور المنطوق ليس قايما ثقبها بل مجليا وقا
فمجلها هو ان وجودها مجليا ثم حكم ان الهوى تقدم عليها الصورة
فيكون وجودها بعد وجوب الصورة فيكون مع وجوب الصورة
امكان الهوى والممكن ليس يكون ممكنه ان يكون فيكون مع
وجوب الصورة امكان لا يكون الهوى فيكون مستغنى عنه
المحل مع اعترافكم انما لم يستغنى في قواها عجيب ثم
اذا قلتم للصورة ليست على مطلقه لانها في صورتها تحقق بالغا
والشكل وبها موقوفان على الهوى فلا تقدم الصورة على الهوى
ثم قلتم انما تقدم تقدمها ما يلزم منه تقدم ما يجب يقين الهوى
بالتساوي ما يلزم من التقدم الذي يقتضيه ثم اذا لم يجعل على الحال
يلزم من التقدم بالعلية الذي يقتضيه ثم اذا لم يجعل على الحال يلزم
من التقدم وجعلت خبر العلة وفروا على الشيء تقدم على علة
الشيء المتقدم على الشيء فرب من التقدم وانبت التقدم
على التقدم ثم حاجة الصورة الى الهوى اظهر في العرف من حاجة
الهوى الى الصورة فان كان لا يتصور مصورا ان يكون مستغنى
عن حال لكن الصورة احادته عليها القابلة للهوى ثم العجب انكم

حكم

تطلب
حكمكم بوجه الصورة الخجسته وعرضها المقادير ثم قلتم لسنه الصورة
بطلان المقدار ووجوده وبذا يصح من المواقف بحجية وتكم
لنستبين لا يتصور ان يكونا معا بالضرورة عندية المتساوية كجيبين
منحني في الوضع كجرك كل واحد منهما الى النقا الاخر كجرك متساوية
ويحصل قيام كل واحد منهما بالآخر ضرورة بعد اسكالم الحرك حتى
لا يتصور هذا القيام على هذا الوجه الا لاحد صاحبه الاخر لست اقول
احسان متقابل هذا النمط من القيام والكلام من المتساويين وعدم
صح الاساس قدس فالحق لست الفاعل اذا كان خارجا او هو المفعول
كيف كان يصح المعية الضرورية متساوية على الاوجه والهوة فانها حصول
احد الشخصين من نقطة الاخر فمذا حصول على المتساويين كذا لانهما
هر على الفحك والكتبة هما معا امر اسعد الفحك والكتبة
ولا يصح التفكاكما والمعية ضرورية على ان هذا امر وجوب واحد لا يجب
فحل النزاع الا انه متساو اما الصور الطبيعية في الكلام فمتمتع
التي عليها والمعاديات المتعلقة بها واما المعاديات التي بقيت
فان كانتا او ردا ما نحن بآية غير المتقدين واوردا قاعده القوي
وغرضنا منها الجوهري في المواقف خاصه لا الحكم بها بالانصاف بنا
على ما اعطيناه قانون البحث وموازاة المعاديات ليجار الى المثل
بطوعه ما راى في الصفة على انما ليه في المواقف استغنى عن كذا

فربما يتفق به من ليس له قوة حل المظالم التي لا تميز هو مهم جد
 هذه المسئلة اثبات اليقين على مذهبها وهو الامر القابل لجميع
 الهيئات الاجتماعية وهو ما وليس فيها نزاع كيف الامور الكفائية
 الفاسدة اذا كانت بالفعل وبها لا لعدم بقوة وجودها ومما
 في غيرها وهو حاصلها فان الشيء حثيث هو كالفعل لا يكون نفسه
 بالقوة لنفسه وان كان كثر لم يكن بالقوة حصول امر في ان
 فيه قوة وجوده نفسه ومما فان الامور المتبدلة القابلة لعدم
 على وجودها قابل للامور غير حادث ولا قابل لعدمها ولا كان له كمال
 فيه قوة وجوده وهو محال وقد بينت عليه في هذه المسئلة
 مهم وتبين في علم ما بعد الطبيعة ان المفعول اذا حدث
 منه شيء فانما هو الاستعداد قابل او ما هو فعله القابل وذلك القابل
 لما لم يكن له قابل اخر لا يحدث وبسببه ان كثره ويحتاج اليه فترا
 كثرته والفرقان سلوا وجوده قابل ما ثابت وما وقع النزاع فيه
 لا يفرق الا عن طبعه والاهية عن الامور الكلية منها ومما يحتاج
 به على ثبوت المسئلة اوله ان المفعول له ماصور مختلفة لا
 يقضيها كحسب المعطوف الفاعل من خارج فأي شيء اخذ به لاه
 لا بد من الافتراق بالصور بين اشياءها وضع هذا الاحتياج على
 ما سنبه فلا يخل شرقة القوا على سبب ما توضع فيه فامر ان يكون

والفساد

والفساد والصور والهيئات وامر المبادر اصلا فالحملا واحد
 المشترك واقصه ان يتبين ان ههنا امر مقصور بالاشارة القابل
 للحركة الثانية او الرضعية بذاته هو الجسم لغيرها امر قابل للهيئات
 والصور هو اليقوت واما انكر من غير كلامه الجسم قابل للصور
 وهذا انكر في الكتب جولي اولي ويورث ثمانية فترا في الجسم القابل
 ولهم الجسم قابل للصور الهيئات بغيرها بل يوجد امر قابل للصور
 فذلك خارج عن الاعراض الطعية والالهية فلا يتوقف عليه شيء
 لم يصعب عليه الاعتراف به ولا يترك في امره شيء مهم لا يترك
 في امره شيء فان في زمانه وفي ما قبله جماعة من النسخين الى
 الحكم وقدر في خطه عظيم بسبب هذا وقدر ما من شئ الحكم طالت
 استنبطهم بسبب الاختلاف وغرضنا في هذا الكتاب ان نبين ان كل
 من اساطين الحكم خلاف فرار مهم جدا في جميع الواثق
 العلوية وهذا هو الاصل فلا سلك لطالب المعرفة ثم نقول اذا حصلت
 على درس المال الذي ينبغي به فلا يخرج عن قنات الربح اهلها فان بعد
 هذا انقضا وتبرعا فيما وقع فيه النزاع في شئ التخلي والكل لا يخلو
 فلا يفرق بينهما ههنا لا تختلف بها حقيقة وجوب ان هو فلك لم يترك
 شيئا منها صور او شيئا منها اعراضا ولكن لم يتركها هيئات
 بعد لانه تعلم ان رتبها ليست على السواء للمحصل الاول الامر
 ليس كمن يتخلف في الميزان لو كان حقيقة شخصا واحدا اما احتياج

شمس الملاح

ز

له الجسم الذي يتحرك على الاستقامة نحو النهاية فيه فان غير المتساوية لم تقطع
عنه ان يتحرك على الاستقامة نحو النهاية فيه فان غير المتساوية لم تقطع
نهاية من ذلك الجانب ويخوضه الجانب الآخر بقدر ما يتخذه فكيف
طرف من جانب التحديد ايضا فيناخره الطرفين والعلام كذا في التسمية
المتساوية فيلزم ان يتحرك فان انقص من حركه الغير المتساوية ولا يكفر من له
يقطع الجسم بالحد كونه والحد في غير متساوية جسم فانه يجوز ان يمكن على
الشيء امر باعتبار رتبة عامة فيه ويتبين وجه امر كذا في الاطلاق في رتبة
جسميتها لم يتبين عليها الحركة المستقيمة والافلام والاعان على جميع
عليه ذلك ولكن اتفق عليها باعتبار امر كصفتها وليس كما كثر على الاعان
يمكن على الخاص الذي تركه فذلك يمكن على الجسم كذا في رتبته الغير المتساوية
يتبين عليه كذا باعتبار جسمية او تقديره بل لا يجوز ان غير متساوية فلا يرفع
معناه الا انه الذي ذكره ولا يرفع في الجواب بل اول ما يحتاج اليه
القيام بالخذل الحذف في الاعيان غير متساوية حتى يحتاج الى اقل
وفضل واقع بالفعل والحرك بل باخذنا الاستقامة والحد في غير متساوية
كانه ليس فيه مقدار استناه يؤخذ تارة معه وتارة دونه لا يزاياه ولا
يستعمره او قد اورد في الاعيان او في بعضها في الاعيان ولا يسم
ان يتغير الى الشيء من عشرة الاربع منه ما خذله كانه ليس في الوسط
وما كان لانه يتحرك ويبدل في الاعيان ككتب تجوزات وهذه

بعضها كمر الاعداد المرتبة الموجودة معاملة العقل والمعلومات او بعضها
 والموصفات فياخذ العقل سلسله من هذه كما هو مره ويحدد فيها
 قدر متناه من الوسط مع الوصل اخر من تلك السلسله كما انها سلسله ان تقول
 لا يكون اما ان يكون بازا كل واحد من هذه السلسله واحد من تلك السلسله
 احدهما فلا بد من التفاضل وليت في الوسط فيقع من الطرف
 فينما هو احد هما والا فزيد عليه بقدر متناه وما زاد على المتناهي متناه
 فيوجد هذه السلسله احادها تجتمع في الوجه وبما ترتب اليه
 والتعلم المحل لهذه التجمة ان يقال لو وجد سلسله من غير متناهية لا تسمى
 منها اريد ما قيل ان الاعداد الغير المتناهية على المتناهي متناه وكلها في السلسله
 باطل فالمقدم باطل التجمة الثانية هي ان لو وجد السلسله الغير المتناهية لا تسمى
 محصورا بين حاصرين والتالي باطل فالمقدم باطل وجه الدوام بين
 ساقى السلسله فانه اذا وجد الغير المتناهي مع السلسله فخرج خطين من
 مبدأ واحد متفرعين على نسبة واحدة الى غير النهاية فالجواب الان في
 منهما لا يتناهي فيلزم ان يكون مالا يتناهي محصورا بين حاصرين وكلما
 لا نهاية امتدادا من غير النهاية السابقين وكلما وجد الانفراج الغير المتناهي
 وكلما وجد الانفراج الى غير النهاية فيجوز ان يكون الغير المتناهي من الحاصرين
 فتالي التوال باطل والمقدم الاول باطل ولا يمكن لاحد ان يثبت لا نهاية
 الخطين فيكون انهما الى غير النهاية فان السلسله الانفراج السابقين على

المعالي

السلسله متناهية الخطين فيكلما ازداد الخطان ازداد السلسله الانفراج وكلما
 نقص فاز كان السابقان الى غير النهاية والسلسله الانفراجا من غير النهاية
 بحيث ينتمى الى حد لا يتعدان بعده قياسا بالضرورة انظر الى الانفراج
 سابقين متناهيين لان المتناهي الى المتناهي نسبة فانه انما يتناسب مع انما
 الممكن الذي يربطه وقدره فلا عيان لغير المتناهي من السابقين بالمتناهي
 فيا لضرورة قياس السابقان الغير المتناهيين السابقين المتناهيين
 لان السلسله الانفراج على حسب زيادة السابقين فيلزم ان يكون المتناهي
 نسبة الى غير المتناهي كمنية متناه الى متناه وهو محال ومقدم هذا الثاني
 وهو وجوب نهاية الانفراج للسابقين الغير المتناهيين عند اتصال
 محال تحت اخر سررون دين وهو من فرض خط غير متناه خارج من مركز
 الدائرة لا يزوم ذلك كمنية النهاية ويقاطع خطا اخر غير متناه فاذ انجز
 الدائرة تحرك الخط الغير المتناهي من حيث يتقاطع الى السلسله الغير المتناهي
 الاخر ويكون السلسله على نقطة من بعد نقطة مالا يتناهي من قبل كل نقطة
 نقطة فاذ ان لا نقطة من غير المتناهي لساقة فليس هو هذه الدائرة
 وهذا يحتاج فيه الى اثباته جواز تحريك الجسم المتناهي من الالاستاء لا في
 ايضا لم يبق لكن تحت حركات دوائر مطلقا بل الخسبة يصح ان يتناهي على
 حركات الدوائر التي تحركها من الخطوط التي اخذت من غير متناهية
 واقعة او يصح ان لا يبره تحت البتة ثم مع حركات خط اخر غير متناه

مقاطعة خط آخر غير متناه وفيها صعوبة واعلم ان كل جسم يتحرك
 مستديرة فهو متناه تحت حركته اولم يتم اما ان لم تك حركته فهو متناهي
 وان لم يتم حركته من النقطة الى النقطة وسيد الحركه من نقطه وكنت
 قد شرب شلا وجسم متصل كره او نحوها فلا شك ان اذا اخرج ما يفرغ
 له من اخره خيره تحت جميع اقسامه البسيطات حركته ما على جميع
 الاخر او فزمان متناه وان لم ترجع تلك النقطة الى وضعها الاول
 ان كل جسم بل الحركه المستديرة فهو متناه وقد ذكر بعض الكثر
 كل جسم بسيط متناه من حركته بل متناه من جميع الجهات لان الطبيعة
 الواحدة لا تختلف فيما الاقفا حتى تعقب من جهة النهاية ومن جهة
 اللانهاية وهذا لا يدل على انها جميع الاجسام او على انها كل جسم
 متناه جسم متناه من حركته وزيد لانه تحت على هذه تحت نقول لا يتولد
 منهم متوهم ان ليس ولا شيء من الاجسام متناه حركه بل كل جسم
 غير متناه فان الاجسام لا شك فركته متناه كوكب وسما وهورا
 وماو وغيره وفيها متناه فان شجرة او مدرة او جبل او كوكب او قضاة
 بين السما والارض متناه فبعض الاجسام متناه ضرورة ولا يصح
 ان يقال كل جسم غير متناه او لا شئ من الاجسام متناه ثم اذا كان
 في الاجسام ومع العالم الحياتي كل جسم بالضرورة يقع على حدة
 من جهات كيف ما كان وكل ما يقع على حدة من جهات متناه فمتناه من حركته

الر

التي عليها او كل متناه من جهة التي عليها فقد متناه من جهة واحد مطلقا
 وكل جسم متناه من جهة واحدة مطلقا ثم كل جسم اما ان يكون بسيط
 او بسيط اذا متناه من جهة متناه من جميع الجهات على ما سبق او مركبا
 وكل مركب مركب من بسيط والبسيط كلهما من مركب والبسيط مركب
 باقية فانه ان لم يكن البسيط من المركب فليس مركب بل بسيط
 ويلزم منه ما يلزم من سائر البسيط وكل جسم بسيط متناه وكل مركب
 من بسيط متناه ايضا كنهية ما حاد الاجسام كلها متناهية
 فغايرة ترتيب الاجسام لطبيعة الجسم لا تباين وان فرض خلاف
 متناه وزيد متناه من جانب فيلزم من جميع الجهات لانه متناه كما
 ذكرنا من اجسام البسيط فيقول قائل ما لم تكن كل واحد واحد
 الاجسام متناه اما مجموع المتناهات غير متناه عدة او جمعا وكذا
 انخل ونقول اما انخل فلا يتصور ان يكون فيه كثرة بل هو واحد متناه
 وكثرة الاشياء اما كجوا عليها او بهياتها وليس هذا في انخل واما الاجسام
 الغير المتناهية العدد فلا شك ان منها ترتيبا في الاحياء والماخوذ
 او متناه خيره وكل مركب من متناه متناهية المقدار اذا ما نسب
 مجموع احد ما حجم الاخر ما نسب عدد احد ما عدد الاخر وكذا اذا
 عدد احد ما عدد الاخر ما نسب الحجم للحجم ولان نسب اعداد الاجسام
 الى غير النهاية اذا كان مقدرا كجس متناه لان قد رزاهه العدد

يزاد الحجم اذا جمعت الاعداد الغير متساوية ومرتقا يرفعها لضرورة فيغير
 غير متساوية فنقول اما ان يكون الذير على جانب من انقص حجم مجموع
 اعداده مما على جانب الآخر او لا نقصان ولا تفاوت فيها واذ ان
 ما على جنبنا او على جهة ما انقص ما على جهة اخرى فلو فرض ان الذير ياقص
 كان في صوب الزاوية اخرى ان نقص فصل جزا زائد والموجود من اجزاء
 الناقص وانقطع حزن استيفاء جزا اذ ما في حكم خيرة ونقص عليه الا
 الى شغلها الزاوية فانقطع حزنها وتساوى وان كان لا ينقص واحد منها
 الاخر بحيث لو فرض ما على جانب لنا ان السهام ان كان في اجزاء
 احكام شغل ما شغل الاخر متساوية ففاضل فوضعا في وسط مجموع
 مجموع الانبعاث من الجانب اليسارية متساوية وصار مجموع الاجسام
 بالفعل متساوية في النسبة الى الجانب وكل ما لا وسط بالفعل متساوية في النسبة
 الى الجانب فالوسط هو النسبة متصفة وكل ما لا نصف مقدار اي فلك
 وهو نصف النصف فمن كل ربع الذير هو نصف كل واحد من اجزاءنا الذي
 يلبسنا محصوره بنينا وبنى طرف النصف الاخر على نهاية اليسار ونمازنا
 النصف الاخر لانه بنينا وبنينا واذ انتشر المربع انتشر النصف لان مجموع
 المتساوية متساوية واذ انتشر النصف انتشر المجموع فانهت الاجسام كلها
 والانبعاث كلها وبذلك يتبين ان احاجه الى ذكر البسيط لوزوم
 نهاية من نهاية واحدة بالتحقيق على ان اخر حجة ترتيب الاجسام الغير المتساوية

فلا يخلو اما ليس يكون الذير على جنبنا ويساوي تفاوتان او لا يساوي
 اذ ليس ما على جنبنا مما لا يقبل التفاوت والمساوات حتى يقال ان
 عليه كمالا ما فانه قد سبق ان مجموع اثنين اعظم من واحد من الطرفين
 المساوات والمساوات ويزيد من التفاوت كما سبق وكذا اخر التفاوت
 من له يكون نحن اوسع من سطر حقيقيا ويزيد من سبق فان قيل يتفاوت
 وفرض الجانب الواحد متساوية وفرض الاخر غير متساوية حتى لا يزد من نهاية
 احد هاتين النهاية فيقول اذا كان الغير المتساوي صحيحا في مجموع
 في بعض جزائنا لاننا لنه نتوهم في الجانب الثاني لبيت اقول
 بالجوهر بل على انه كان النتيجة من ذلك ان كان لا مانع غير هذا التوهم لاننا
 غير توهم مثلا ايضا ايسر قلاير موصوفة انها غير متساوية بحيث لا ينقص
 حجمها غير حجمه وكان ما ذكرنا من هذا من غير التوهم ليس كل ما يوضع
 على التوهم غير صحيح فان الاسود حسانه وكثير من الاشياء الهيمنة على
 تصرفات وهيئة ويضع غاية الصحة ثم امر النهاية فيه شر اخر وهو كل
 ما وجب نهاية من التوهم او العقل فهو بطريق الاولوية بلز النهاية
 في الاعيان فان تمكن العقل من النفاذ عيف الغير المتساوية اكثر مما يحصل
 بالفعل في الاعيان اذ التوهم لا يخرج الى احد استعدا للموازن ثم صح
 العالم من الاسود الصحيحة تتبصر على تصرفات وهيئة وتخرج كما قدرنا لوزوم
 ولا نفى بهذا التوهم ما يخالف العقل بل تصرف الفكر بطاعة العقل

ومقابلته طريقا اخرى ارجح اليه في اثبات نهاية الاجسام
 قد بين في الالهيات وجود واجب الوجه بطريق لا يتغير على ان
 نهاية الاجسام من احوال كالات والاجسام والهيئات او غيرهما
 وقد بين وحدته وان لا يصدر منه الا واحد وبين ان اول العقول
 حصل منه الاجسام وهو ان لا يمكن له ان يكون في الاجسام ونسبته
 الى جسم اخر يحصل من علو لانه اكثر الاجسام بالانواع والاشكال
 ظاهر فبين من جانب الجسم الذي يربطه وقد بين في السبيل ان
 من جانب كبر نهاية من جميع الجوانب وبين في السبيل
 ان يلزم من الاشكال الكرى في الحصول من غير هذا العقل لا يحيط به
 من الاجسام ولا كيفية بحيث يكون خارجا عنه لا يستبين منه استيعاب
 العالمين ولزوم اخلا وغير ذلك جميع الاجسام كالجسم يكون في
 وما يحيط به المتناهي من الاجسام كالجسم يكون متناهيها عددا وعظما
 مجموعا وافرادا وانما ذكرنا لانها خالية من الفرض وراينا ان الساس
 من يصعب عليهم الفرض طريقة اخرى ارجح اليه هو ان الجسم الذي يقابل
 اجسام مختلفة الوضع لا يقابل كل واحد منها ما هو غير متقسم بحيث
 يقع من كل واحد منها في محاذات الاخر ما لا ينقسم فانه يلزم منه
 الجزء الذي لا يتجزى وقد بينا الطريق في احتمال ما لا ينقسم اصلا
 ثم الاجسام المختلفة الوضع المقابلة لجسم لو فرض ان يخرج من كل واحد

منها

منها الى خط على استقامته متصور من هذا الجسم فلا شك ان السبيل في الخطوط
 المستقيمة على استقامته على انما ياتيها واكثر ما يمكن الى القائمة
 من الجسم كخلف والاعلى من اتفاق وضع مختلفات الوضع وهو
 وانما في الخط المفروض منها جسم من الاجسام الذي يقابلها من ذلك
 في الاعيان فان الخط الهندسي في حاله لا يلزم مما ذكرنا من مقابلته اجساما
 كثيرة مختلفة الوضع كجسم واحد له نفس يقابلها ما يمتد او يرتكبه
 فيها من كل جسم من شيا غير ما حصل بالاخر وكذلك ما يفرض اخر مختلف
 الوضع في جسم اذا قابلت المفروض اخر في جسم اخر وظاهر ان كل
 الخط اعظم كان السطح فرض اخر من المقابلة لا في الحاطا اكثر وكلما كان
 توهم اخر الحاطا مقابل اخر الاعظم فلا عظم صار المفروض اخر اصغر
 فاصغر حتى لا ياتي الى الحاطا في مقابلته من الخط الاعظم
 اصغر ما يقع في مقابلته من الخط الذي يربطه ويقع في مقابلته
 الحاطا من الاعظم ما يقع من الاصغر حتى لا ياتي في مقابلته من كل
 من الاثني من المحيط على التقاطع فالثلاثة متساوية وهو محال فاذا فرضت
 البعاد غير متساوية وهي محيط وبما عندنا من الاجسام كما هو متساوية
 الحجم وصارت متساوية الحاطا غير متساوية فيفرض عندنا جساما
 احاطا بغير عشرة اشبار مثلا ان مقدار السعة كجسم المحيط
 المفروض غير متساوية بالغة الى مبلغ يقابل شبرا او احدا منها فإني

جانب فرض قدر غير متناه من ترتيب السعة اولي حيلة السعة المفروضة
غير متناه يتبعه الكثر من السعة يقال متناه من قدر متناه بها ولا المتناهي
لاكثر من ذلك القسم الاول اجمال فان ذلك لا غير متناه من جهة السعة
فمخوف بما قرأناه السعة من جميع الجوانب المتبادلة في التباين
والشأن في وجه يكون لذلك المتناهي الذي هو خاصية متناهية من جهة
الى المجموع المحيط بالسعة في الاستبعاد فلزمت النهاية في الكمال
انما اذا كانت الاجسام غير متناهية من جميع الجهات السعة في
ذلك لا تنقل اليها ان ينفذ الى المفروض في غير النهاية من بعض الجوانب
فان بعض طرفه اعمى الى الجانب غير متناه من ان كان في الابعاد الى غير
النهاية وفرضنا حسب استبعادها عندنا في حيز خطوطها الى
اجسام دية من جميع جوانبها الى غير النهاية متناهية الاستبعاد فلا تنكس
انها كلها ذببت انوار السعة فيما بين خطوطها على جميع الجوانب في
متناهيها الى انفرادها كانت غير متناهية على جميع الجوانب وهو متناهي
سعة خطوطها على جميع جهات هذا الجسم المستدير ولكن زناوين كل
متقابلين المبدأين على خط خارجي غير السعة وهو على السعة متناهية
فاذا صار الى غير النهاية فالسعة منها غير متناهية في الابعاد غير المتناهية
للعالم منسقة لثبات اقسام متناهية في كل قسم من جواهره
ومجموع المتناهيات متناه وانما كانت السعة متناهية الابعاد وهذا هو

واين



مكتبة
الشيخ
العلوي

واين متناه فان ساقى المتناهي فان السعة من غير متناه وانما
على جميع الجوانب له ذاب الى غير النهاية وكل جانب من المتناهي
الغير المتناهي من متناهيها فيكون من السعة من جهة السعة
المتناه في المحدود والمكان في فصل المحدثات في المتناهيات المتناهيية
ولسنا نشارك في غايات والحق في المخرج الى صوب لولم ينس
لذلك السعة من جهة ما وقب انما الى السعة من جهة السعة من جهة
يحصل في كل جهة من الجهات المتناهيية في السعة من جهة السعة
العالم في كل مكان انما متناهيها في كل جهة من السعة من جهة السعة
ولسنا نشارك في غايات والحق في المخرج الى صوب لولم ينس
ومن السعة من جهة السعة من جهة السعة من جهة السعة من جهة السعة
اولا في السعة من جهة السعة من جهة السعة من جهة السعة من جهة السعة
كل واحد منهما الى حقيقته الاخر في السعة من جهة السعة من جهة السعة
وقد فرضنا في السعة من جهة السعة من جهة السعة من جهة السعة من جهة السعة
فانما في السعة من جهة السعة من جهة السعة من جهة السعة من جهة السعة
فانما في السعة من جهة السعة من جهة السعة من جهة السعة من جهة السعة
وحاصل هذا ارجح الى الحد في المتناهيات لولا كانت بانه جسم موجب
ان يكون جنبه كل منهما متناه وانما في السعة من جهة السعة من جهة السعة
وانما في السعة من جهة السعة من جهة السعة من جهة السعة من جهة السعة

ولا باجابه كثره فيكون الجسم احد حيث يتعين به ترتيب
 وليس الا بحسب الاحاطة والمركبة من مفصل على هذه الصورة المركبة
 للجباب لمختلفة اما اجسام متحدة او اجسام لا يعين ما بعد عنه
 واحد يعين ما بعد عنه وكذا ليس له الا انشا في نفس الثالث ولا كانه
 السفلى في غاية البعد عن العلوي بعد ما في المحيط المركز ما خلفه من العلوي
 والسفلى والمحيط ليس المركز والمركز لا يعين المحيط لجزءه فيقع غير متساوية على
 واحد ولا يترك المحرك من جسمين مختلفين فان المركب يحصل افراده كتركيب
 ولا يترك من اجزاء مركبة كل واحد له حيث الاخر وعدم جازده ايضا سبق
 ثم اذا حصلت الافراده عند انشاليف ليس له التقاطع في اجزاء بعضها
 عند التركيب او لا في بعضه الاخر لان اجزاء كل واحد من السبايطانية
 والفاعل متساوية وليس هناك اولوية ولا تخلف من الحركات والاشياء
 المتساوية واللازم لا اتفاقية فان به الجسم متقدم على الحركات فان
 هذا السالف لوقع الممكن من غير ترجيح طرف الوقوع منه والى باطل
 فالمتقدم باطل فثبت ان المحرك متساوية ما في فرضه اذ فلا يكون شئ من
 اسفل وشئ اعلى اذ لا اولوية في تعيين بعض اجزائه لشي مما ذكرنا والجملة
 مختلفة بالطبع والمحرك الواحد ما في فرضه اذ متساوية ولا تعبر المتساوية
 غير المتساوية فان المحرك لكل فوق ولا يتحرك على الاستقامة والالكان اذ
 محدد اخر فلا يكون هو المحرك ولا محرك لا لا صوب ولا جهة ولا يخرج

لوجه احداهما انه لا يتصور فرق الا بترك اجزائه على الاستقامة والاشياء
 شئ فلو خرج المحرك لكان وراء جسم آخر ووقع ترك اجزائه الى
 لا صوب ولا شئ وقسا التالى باطلان فالمتقدم باطل والوجه الثاني
 يتبين على الميل المستدير وسذكره والاشياء لا يتركه بعض الفضلاء وحاصل
 هو ان المتحرك الى جهة ولكن فوق لثمة ما في غير قوس كجسمين اما ان يتحرك
 بعد الى فوق او يتحرك عنه فان ترك الى فوق في جهة فوق هو الجزء الاكبر
 يتحرك الى جهة فالتالي الاقرب واجمال في كسبه هو انه لو قسمت الجهة لكان
 جزء الجهة كل واحد باطل بالمتقدم باطل وشك صاحب البصار في بعض
 مواضع غير متوجه وهو قوله يتحرك الى الجهة ولا في جهة فانه
 القاصد الى فوق اذ حصل احد ما وضعه فوق وغيره وكل يتحرك
 فيوجه نحو صوب جهة فذلك الجهة او الصوب الى هو بنية ما يقصد
 قبل قطع الجزء الاقرب اهم لان كان هو نفس جهة المقصود فالتالي
 كان لا يدخل في محال وان سبق متوجها الى تلك الجهة ولا بد من ان يتحرك
 توجه الى جهة باعتبار تركه فالجهة التي توجه اليها بعد قطع الجزء الاقرب
 اذ الحالت غير الجهة التي كان متوجها اليها قبل الحركة فصار تركه
 الجهة كجزء الاقرب ولا يدخل للجزء الا بعد وقد وضعنا له مدخلا
 يتحرك في جهة غير مستقيمة فهو من جهة فان المتحرك استمر في جهة غير مستقيمة
 على الاستقامة وما في يمينه كانه فان جهة ما اليه الحركة لا ما فيه الحركة

وہم

فان ذلك القدر قد غلبه ما في المحل والاصح على الفلك حركة مستقيمة
وسم هذا ليس هذا امتناع بل كمن غلبه امتناع الفلك والبطي والصورة
المكانة ومنه لم هذا ايضا لانه الفرق بين المحل والمكانان والمكان
ايح باعتبار امتناعه وزوال المحل لا يتصور انتقاله لاسيما وزوال المكان
لاشيع بطلانية في المكانة وذا المحل شائع في المحل مجامعا لموجبة
واسلم الثاني من خواص المكان امتناع حصول جسمين فيه وتبين
سبب البصر فرق بين المكان والمحل فان الزوال قد يحصلان في محل
واحد معا كالحلوة واللباض في السكر وزوال المكان لا يحصلان
في محل واحد معا كالحلوة واللباض في السكر وزوال المكان لا يحصلان
بوجه ما في الوجه في مكان واحد والثالث ان سبب البصر لا ينقسم
في ما في معناه فيقال ان المكان فاما المكان سبب الجسم فيقط في
وما في معناه فيقال ان المكان سبب الجسم بغير ليس شر سبب
عليه الجسم سبب الجسم بغير فترتق في الثاني لانه المكان لا يتصور عليه الجسم
وكذلك الهوى والصوت فان الكل لا يكون في محل واحد من
اخر اذ حتى سبب بقط فزواله اسلم الرابع هو اختلاف المكان
مثل فوق وتحت ويسلم هذا ليس لانه فيقول ان البصر كالجسم
بعد ما تبين ان البصر ليس فترتق في اصطلاح ذلك لا يصح لانه
الجسم لا ينفصل فالحاصل ان وجه ان المكان ليس الهوى

ههنا بالذات لا بالزمان كما ذكرنا في حركة الاربعة فها هم من الحركة
 المتقدم غير حركة المسافر الذي يتوقف في الخبز وبين الاثنين زمان هو زمان
 الخروج كحركة لا يقع في الزمان كل برين والتقدم بالذات من الحركة
 فحركة الهواء الى حيزه بمكان لا وجوب حركة الهواء بعد وجوب حركة
 فانه لا حركة كجسم ما كحركة جاره المستقل الى حيزه في وجوب حركة كجسم
 المكان حركة الهواء ومع المكان حركة المكان لا حركة ومع المكان
 لا حركة المكان لا خلا فان اتسع اتسع بسبب خارج جاز في هذه الحركة في غلط
 من وجوه بعضها سير في حيزه حيث يتكلم على المسكن والوجوب
 وبعضها هو باعتبار افعال الوجوه والاعتبار ان ليس فان حركة الهواء
 وان كان مكان في نفسه فقد صار واجبا لا يجوز حركة الجار بسبب اتساع
 وهو ان لم يتحرك لزمنه الحال فهو خلا فليس اخذ حركة الجار الحركة
 بذاتها واجبة بغيرها وهو اعتبار ضرورة عدم خلا او لا فخذ
 خلا ممكن لا مسكن لا كون كحركة فان الممكن قد يحجب بغيره وذلك الغير
 هنا ضرورة عدم خلا فلا يلزم من مسكن لا كون الممكن المسكن عدم
 عند بل وجوب العكس كجمل الممكن واجبا لا مسكن عدم الممكن
 يجعل العلة الواجبة ممكنة لا ارتفاع وضرورة عدم خلا وعرفناه
 بالحق المتقدم ونحتمل ان اثر السبب يتبين منه ان اذا جعل فرق شي
 جعل ذلك الفرق فالذين سيعليهم ولو لا خلا ما صح هذا وحلا لانا

الذي

الذي مملو من الشراب وفرضه كذا فليس كذا مملو او لا لان هذا
 ناقص على وضعك ولا زاد لك فاذا فرضه مملو احسن لمرسقي ههنا
 خلا ما ليس لك كذا القدر من الشراب بعينه مع الزنق والشراب
 انه ما استلحق يكون فيه خلا فليس كذا كذا ناقص عن الشراب كذا
 خلا بل كان فيه هو او شي اخر من الوجود في الحائط والشراب اجتمع
 الشراب وخروج الهواء من السام من مع القدرة او النفع فيها
 في يات في التخلخل والكتاف من السيل الماشي في دفع الهواء فيحصل
 مكانه ليس لك كذا القدر من الهواء انظر الى مكان بل الحدود وانما يحصلها
 الماشي في غير مكانه قبل ذلك لا حدود ولا مكان ويمكن مفرزان من
 لو لا خلا ولزم من حركة جسم واحد حركة جميع اجسام العالم لا يلزم بل
 كما ورد لك ونقصه كذا السارية فلا بعد فلا بعد حتى لا يتصل
 من شدة الضعف ففرم اخر بعيد اثره اعتبر كحركة ماء بحر عظيم وروايت
 ترم حصة وعلى هذا القيس قيل ما مهم شدة الماء ولا خلا
 للماء او الجواب لا ما نجس فيها الماء بل نزل الى مكانها خلا
 جميع اوان الماء اذا نجس لم يزل ماءه وانما باطل والمقدم باطل
 بل السبب من عدم النزول اتساع الهواء عن الدخول بسبب اتساع خلا
 ووقوف السيل على الماء بعد البثرة من الحيز والشرافات كلها الى
 على عدم خلا وازال السيل المكان مسبق الجسم المكان لا على سبيل التعليل

واما قارة الارض فليس لها على سبيل الاحاطة في المكان على ما استعمله انا
 ارسطو ومن بعده حكماء الفلاسفة ان السطح الباطن للجزء المحرك هو السطح
 الباطن للجزء المحرك وليس فوهة جسم آخر كالجزء لا يمكن له ان يكون اخر اذا لم يكن
 فوهة وضعيتين بانهما او يتبعين بتقدير البعد جسم معين المكان
 ليس على مطلقه للجزء بل على ماضى فوهة الحركة ولا تقدم بالبطح والحوط
 بطريق فرضها ما ذكرنا في بعض موضع الخلاف واخذ الناس ضعفه
 في هذه المسئلة فيستعملون اياها في الطب ليعرفوا بالبركات لا انهم
 بان الجسم الحقل المقدار لا غير كما هو ذهب بعض القدمين ثم اوجب
 له اختلاف مقدار البعد لا غير وسلم البعد اقل من الاجسام يستعملونها
 وحينئذ في اختلاف مقدار البعد وجوز انما الجسم معه وهو عجيب ما قيل
 وهذا الصلاح في الغطه الانسانية المشتركة الثالث في الحركة والزمان
 فصل في مطارحات على الحركة قد عرفت ان الحركة بانها خروج الشيء من القوة
 الفعل لا رفق وقد قدح بعض المتأخرين فيه بانه تعريف الشيء باخر زمانا
 والزمان لا يعرف الا بالحركة فيكون دورا وعدا في تعريف الحركة
 تعريف دورا وهو ان الحركة فيكون كونها في المبدأ الذي هو الحركة والشيء الذي
 اليه الحركة بحيث ابره قد فرض فيها من الوسط لا يكون الحركة في تلك
 فيه قال وهذا الوسط هو صورة الحركة انت تعلم انه لما لم يكن الا قسما
 فترفع فيكون على التوسط مطلقا فان الوسط ان عرته الكون والوسط

فقد يكون الكون في الوسط مع الكون وان عرته الكون الى الوسط
 فقد يكون الحركة سلوكا غير وسط واحتاج هذا الشرح الى ان يورد صاحب
 الذي اختاره فيه من اجل ما لا يدانيه الذي اختاره عنه فان الزمان قد
 في هذا التعريف حيث ذكرنا قبل وبعد ثم اخذنا الحركة فيكون الحركة ثم ذكرنا
 وكذا الحركة ثم اخذنا قولنا لا يكون الحركة قبل وبعد فيه فيكون
 ما يتصور عليه من الالكلام وهو قولنا الحركة هو كون بين المبدأ الذي هو الحركة
 والمنتهى الذي هو الحركة لا غير المنتهى اليه توجه بطريقه والارادة لا يفسد
 الا والى قد يقع بينهما كون ما افسد او ما لا يعلق على امضا الارادة
 فيكون كون بين المبدأ والمنتهى ليس بالحركة والمنتهى الذي هو الحركة
 كون كان فهو تعريف الحركة بالكون وليس بقولنا لا يكون الحركة
 التعريف هو القدر الاول دون القيد الثاني لما ذكرنا ثم الحركة الفعلية
 ليس هي ما سجد واستمر في ما سجد او انتهى بالقوة او العوض
 لانه على المبدأ والمنتهى بالقوة فالجركات المستقيمة لها سببا ومنتهى
 وليس لها ذلك بالقوة مع انها حركت من ارا المبدأ والمنتهى بالقيمة
 والفعل بل هي حركت في لفظ واحد بغير واحد لا على وجه حسي
 وعدمه والقوة فيهما اعتبار عدمه والذات في تعريف تلك القوة رغبة
 معتد زو هو ان التوجه قد ليس من مائة ثم الحصول لا وقع من
 الزمان لا انه نفس الزمان واخذنا زمام الشيء مكانه غلط قد

وعرفت الحركة بانها كمال اول الشيء الذي يربو بالقوة فخره المفسر الذي
 بالقوة فان الساكن كونه بالمكان الاخر بالقوة فاذا انما حصل كمال
 يوصل الى كمال ثان وهو حصول كمال الاخر المقصود بالحركة فمعرفة
 ترك كمال الاول وشره فحالها كمالها في كمال الثاني وهذا ما
 ويحتاج الى اضرار في فهمه فمعرفة حصول كماله في كماله احب اليه
 سيف لغيره وفي مقصده ذلك وكيفية كماله فان قيل لا يحصل
 سيف كمال ثان والكمال الاول الحركة اليه يجب ان يحصل ليس
 الحركة ولكن كمال الحركة وهو كمال اول هذه القوة التي هي كماله
 وهو كمال المطلوب ليس شرط كمال الاول اليه لا يكون قد
 كمال اول لا يكون له شيئا وفصل اليه كماله ليس مفهوما حصول كماله
 الشيء فان الحركة قد يكون الى ما لا يتم الحركة وقد يكون الى ما لا يتم
 اليه ولا يكون في نفسه وكل ما يعبر به كمالها منها فهو اخصر الحركة
 فالاعتقاد بمفهوم كماله او في مثل هذه التعريفات او يعرف
 بانها ليست لا يتصور شيئا مما اصلا الا بالجدد والمشتبه ان الحركة تعلق
 لشيء ما في الحركة وما اليه الحركة وما فيه الحركة والحركة الى
 اما الحركة التي منها الزمان ليس تعلقيها بالزمان كتعلق سائر الحركات
 فان تعلق تلك الحركة بالزمان ليس على انها تقع في زمان فيكون الزمان
 زمان بل على ان الزمان تابع لها ومعلوم انها تعلق سائر الحركات

به فخر حيث انما يقع فيه والتقدير به بل ربما يكون فخره معلوم للزمان
 للزمان زمان به سبحانه ويكون معلوما لها كماله فيصور حركته التعلق بها
 للحركات لا على ما فهمه بعض المتأخرين وقد علمت الحركة لا يتصور الا
 لمن يكون فيه قوة ما هي لو كان بالفعل من جهة الوجه كالحركات
 العقلية لا يتصور عليها حركته فوجبه الوجه فالو او الحركة كمالا لا تتحرك
 بين السبب او المشهور في الوسط ذات واحدة مفصلة كمالا للمساواة
 لا تتحرك الى ما لا يتحرك فكذلك هذا الكون لا يتحرك الى ما لا يتحرك
 المتحد والمساواة غير مبرورة بالفعل وكذلك القطع في القوة والقدرة
 فكذلك هذا الكون انما يملك ان يكون فخره من المساواة انما يجب
 فرض وتوهم هو شي واحد ولو كان كل كمال فخره لا يتصور
 الاستقلال بالفعل فكذلك افراده بالفعل انما لا يقسم الى كمالين
 والكان ان حصوله غيران فخره فكذلك بين الاثنين ساكن وليس كذلك
 فالو او الوسطا يتبع حركته بمقتضى القطع والقطع فخره المساواة
 انما يكون تبين الاخر وتبين الاخر انما يكون في التوهم والحركة بمقتضى
 قطع الاخر وغيره وافتقر الى بيان بل في الاو تام وما هذا المتوسط
 المستمر الذي لا يقطع متقدما مع متاخره وتوهمه في الاعيان فخر حيث
 كماله لا يحصل الا بالفعل فخر الاعيان في ذاته المشهور
 الحركة فخر حيث الكون في القوة المحضة والعقل المحض وافتقر الاعيان

الحركات الاخرى وسانها بقبل القية الى غير النهاية وان كان
 الاخر اذ غير حاصل بالفعل فذلك هذه الانواع تارة غير حاصل بالفعل
 بل السلوك سلوك واحد متمم ما يقوله الكلام فيها اختلا لا يترك
 في العلم ما يروى ليجب هذه التوامات وحسرت عا دهم لست في صواب
 المقولات انها لا دخل في الحركة اما الجهر فانه لا تند ولا انفس في الحركة
 الجهر في الجهر به المكان الى الخارج به به والتلا باطل فان الجهر لا ينفصل
 ولا يصير غير جهر والسلوك ينقسم الى شر اخر غير جهر واد اقبل الجهر
 كحركة فليس سببه انها حركة فزات الجهر بل سببها ما يجال عليه واد اقبل
 اشتد تركها لا يعنون به ان ذاته يشتد فانه سطل الاول بل يعنون
 به لغير المحل نال عنه ضعيف وحصل فيه امر اخر اشتد منه قالوا او المقولا
 الاربع المذكور انها تقبل الحركة اما قبلت بتوسط الكلام ان اشتد او
 والضعف او التزديد والتنفذ وما لا يمكن فيه ذلك لا يتصور فيه الحركة بهذا
 يتبين ان العقل لم يتبراج فان المزاج يقبل الاشتد او الضعف
 والدرك من الانسان ولا شك فليس المدرك لذاته في الانسان
 لا يصير شديدا ولا ينعف كيف والشديد لا ينعف عند الضعيف فكل
 سبيل هو به الانسان عند اقل تغير في المزاج وليس كذلك في الحركة انكم
 والوضع والابن لا يتصور على النفس فانه كلها اشتد على المقدار
 وبسببها الجهد به السجل في النفس اما حركة الكيف فيمكن على النفس

بان يشتد الشوق لها او حاله حواها الى الحركة باعتبار سبل الحركة
 ثمة قد لا الكمال لا دفعه واما المحارقات بالكلية فلا يتصور على الحركة
 قالوا وان يفعل ولست تفعل لا يتصور فيها الحركة فان الحركة انما تكون
 بنية يصح عليها لست يكون عادة ولست يفعل وان يفعل لا يتصور عليها
 ذلك لانها لا يتصور لست بها كما عرفت من غير سببها بل كانت الحركة
 في امر غير قار الذات كان تغير الحركة لا فوج عنها وترك لها قالوا
 فالتسني لست رجع عنه اشتد التسني الى التبراد دفعه فالحركة ولست رجع
 التسني بالكلية فافوق الحركة فالتسني وقالوا وان نقول ان القوة
 بالتسني فالقوة من القوة لا التسني وربما اشتد عليهم بان
 اذ اقبل لست اشتد تسخينا لست كذلك فترش في تسخين موضع اثبات
 الشدة ثم هذا التسني الواحد الذي كان اضعف تسخينا اذ اشرع
 في السلوك فترش الفة الاشتد الى المواقف مثلا بغير اليبر او كذا في
 سائر التحركات والتحركات ليس لغير لست يقال ان كان التسني
 فيقول القائل سبله بسبب القوة ليس شرط الاشتد او
 يكون بلا سبب بل لا يتصور لست يكون بغير سبب في موضع من المواضع
 ولا لغير التسني ان يقع دفعه فان الكلام فيما يقع توجه التسني
 الضعيف الى التسني بالقوة بغير اليبر او على انهم يحتمل ان يكون
 فيه واما لو صيغ ابدان القاعدة اذ اثارها وقوت فترش الى

واما من بابيك التي هي القعدة فمرس بالعلم والعلوم وسبقها الى
 الامور الجارية ولا تعلق الى قابليتها كما سائر كان اذا قلد بنية
 على امور متزايدة ولا تستعمل الا بحسب الارشاد وتدرى قايلا واما
 مقولة المضاف فانها لمكانت عارضة لا مرسى لا تستعمل
 والنقص في ذلك والاعلان يكون قبولها بالعرض فان كان
 انقضت مقابلة اذا تحركت المشقة المقابلة او الحاذة انما يكون بركة
 مكانية او وضعية فالحركة فرعها بالذات ومنه قد لا يستتبع
 عدم الفرق بين النسبة والاضافة وثبت النسبة لا تدخل في حده
 نسبة ما لا يمكن له يكون حركة الاين والوضع واقعة في حيز اليب
 والاضافات فانما هي من اجسام من مكان الى مكان لا يسطر المكان
 الاول بل نسبة اليه والحركة انما هي باعتبار تبدل احوال المتحرك
 وكذا احوال الحركة الكمانية والوضعية انما هي بالنسبة والاضافة
 وكما اذا قلنا الحركة في كنهها لا تقصر على كنهية الحركة بل كنهها وكنه
 اذا قيل الحركة في النسبة لا تقصر على النسبة تحرك بل اجسام نسبة
 الى النسبة واما الملكة فحقا لو التبدل فيه لا يقع الا باعتبار الحركة مكانية
 كما تقصر ما متى فقالوا لا يقبل الحركة والا كان حركة متى فزمان
 فكأن للزمان زمان الى غير النهاية واما المقيم فحده المقولات
 برمان او قام برمان على خلاف ما ذكره العدد مقرر شيده

الشيء

المباحث بدراوسد كز بعد هذا امر حركة الكيف والكم انظر كيف
 احكمت في النظر في امور الروحانيات ومعرفته الطريق الى شأنها
 والعلوم الحقيقية التي تشبه بصحتها الا تم الفاضلة وعليها كان مدار
 واعتماد الحكماء الى ما بعد شيع الماشي من الاقتصار على امور شبيهة
 مقولة متى ومجدة بحيث صارت هرا تحقيقه تحرك وكان عليها
 السيرة وشهود الاوار الملكوت فقط لا يغيرها المتنبون الى كنه
 في هذه الازمنة وان لا علم ما هو الا انه اذا نال السائر في ظهور
 احكامها في تبيين هذه الاقاويل الساقتة ان علمه والنسبة
 بتقصر الواقتة كجدي في زبائنات المبدئين ويعود الحكم الى نسبة
 لشيء شاد الله فان صاحب الدعوة ذات الاتي اذا صدق
 واما اوعد حقوقه فيقول انما كنهه فيقول انما كنهها لشيء
 انما لم يوجد فيه الحركة وكانت فيه بالقوة ينفر لشيء يكون له وصف
 يتنازع عنه غيره ولو لم يكن هذا الوصف فحاجة جسم لكان هذا
 قد اضم بدوامه وليس كذلك فانه يزول عنه عند الحركة فاذا القول ان عدم
 الحركة فيما مشانه لشيء يكون له مفهوم غير مفهوم الشيء الذي هو وصفه
 وليس هذا لعدم عدم القول للسان فان ذلك ليس مع
 اسكان الواقع بخلاف الحركة في اصله لشيء يكون لشيء الجسم
 وبالحقيقة في الحركة فان الجسم قد يكون متحركا وباتيان الحركة ولا شيء

فيكون السكون تحركا وبقا مع الحركة وليس ما دون الاسكان فهو عديم
 المكان ومعرفة كون السكون عدسيا هو ان الجسم المتحرك لا يحتاج الى
 ساكن لا تعقل امر اخر غير استعانة جسمه ورنج الحركة عنه وما ذكر بعض
 في اثبات كون عدسيا في النظر الى حدة ثم قال وحده انه انشأ
 الحركة فيما يتصور فيه الحركة فيقدر عليه لا حاصل له فانه نفس كل الزمان
 ويخصم يقول انه ليس بانفسا فاذكرناه اصح من هذا الاعتبار رس
 السكون ثابتا نسبة الشيء الى المكان وهو وجوب ثبات نسبة
 الشيء الى المكان فلو انهم السكون وكذا ثبات وضع الشيء فانما اذا
 سكن الشيء لم يتغير فيه الى نسبة مكان او وضع بل انهم لم يتحركوا بافتراض
 فان السكون على عدمه على الحركة وليس يحتاج الى عدل اخر في ولا يفرق
 حركته لزم امر الشيء احيى حقيقة ثباته ان يحسب تلك النسبة نفسها
 سكونا فلو كان السكون عدسا لكان السكون سببا في الحركة او غير ما عزم
 على الحركة وعلى الحركة القادر الطبع بعد القدرة او اداة ما وغير ما
 فيكون السكون اسما شرا كما ولا يكون اختلفا فلهذا لا الا الجسم
 الا انه عند الاصطلاح امر لا يها بل الحركة بالذات وبهنا مباحث
 تبين الكلام فيها على قاعدة وهو ان السكون والبطء ليسا في السكون
 فنقول انهما لو كانا يتجملان في السكون لكانا ليسا يكونا بطئا صريحا
 فلهذا لا يسميان بطئا صريحا بل هما في حركتين اي حركتين كانا يتجملان

من الصفح

من الصفح شلا وفسا الشا باطل فالقدم باطل وجبه اللزوم هو انه
 البطء يتجمل في السكون ولزمه ان السكون القادر على السكون
 كثره السكون وزمانه فاذا كان زمان السكون اكثر من ضعف زمان
 الحركة فكلما كان الجسم يتحرك في السكون اكثر من السكون في السكون
 يزيد على حركته السكون لا الضعف او ان السكون الضعف بعد الزمان يكون
 السكون مع السكون في الحركة عند السكون اعني بالسكون لا يتغير السكون في السكون
 القسرين ظاهر ونقول لو كانت الحركة لا يتغير في السكون لكانا
 ان يكون سرعة او البطء يتجمل في السكون او انهم لم يتحركوا
 باطل فالقدم باطل ووجه اللزوم انه لو كانت الحركة لا يتغير في السكون
 فسرير ويطي اذا شرا معا وحرك السكون فاما ما لم يتحرك البطء
 فاما او اكثر من حركته او اقل من حركته وكذا على الولاء ولا يمكن ان يكون
 اذا تحرك السكون في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون
 لانه كما نكده انما مستويين والسا باطل ولان يتحرك البطء
 اكثر من حركته لانه لو كان كذا لكان البطء اسرع من السكون والسا باطل
 فيقولون ان السكون في السكون او السكون في السكون وهذا الطريق
 ابطال الخرج لا يتغير في السكون لا يحتاج الى الرجوع الى ابطال الرجوع
 بل السكون في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون
 باطل في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون في السكون

بعد انشاء سكن لهما كل يكون انما سطر بعد حصوله وكلما كان كذا
كان السعة والسطح مقدار قد يكون وكثرته وكلما كان كذا كانت
الحركة التي سرعتها عشرة سرعتها اخرى يربو بها فكل جزء الشدة في الحركة
والسعة التوالي باطل فالمقدم مثله وفرجه فلو كانت بطلان
سكنات كما ذكرنا كانت السعة والسطح كالحركات السكنات
تقيف السعة لتقيف المقدم وكذا نقول للحركة لو كانت بطلان
مطافاة بعد بطلان مطافاة السطح الحركات السكنات وكذا كانت
السعة والسطح باسناد زمان الملقاة واذا اسند زمان مطافاة
السطح فهو يكون وكان على ما ذكرنا كيف بطلان الملقاة
لا كميته ولا مقدار فيكون مقدار الحركة مقدار الملقاة فيكون
والسطح باسناد زمان سكن او بطلان شئ لا يتعد اصله
كيف يكون بطلان مطافاة السطح موصلا الى ملقاته
وكيف يوصف بأنه مستقيم مستدريس اذا كانت السطوح مستقيمة
اي التي يكون تلك الحركة بطلان ملقاتها فيكون الحركة مستقيمة
بطلان الملقاة تقيف ليس عبور اعيا سطوح مستقيمة ولا مستديرة
وكل ما كان كذا فلا يوصف بالاستقامة والاستدارة والحركة
توصف بالاستقامة والاستدارة فبطلان الملقاة لتقيف الحركة
بل الحركة بغير ملقات بعد ملقات وكلما لزم الاخر البت

بالفعل

بالفعل فاعداد الملقاة ليست بالفعل ويعلم ما ذكرنا في الحركة
من انما ليست عبارة عن بطلان اعداد الملقاة انما ليست عبارة
عن تبدل حاله مع عدم شئ وحصول اخرى فانهما دقيقتان والحركة في
مرد فعات فصل وفيه المشهور ان الحركة قد تختلف بالزمن كما
الحركة المستقيمة المستديرة فان ما اسند به بعد ما على اربع اقسام
تباد الحركة باقتزان الاخر بل الحركة المستقيمة اذا اطلبت استقامتها
طلبت ذاتها ولا يتغير تلك الحركة لتغيرت بها الاستدارة بل اذا
الاستدارة في الحركة تقيف شئ اخر حيد مستديرة لا تلك الحركة
وقد علمت لزم هذا ليكون سبيل القياسات الزمنية غير العضو المستقيمة
والمستديرة تختلفان بالزمن قالوا انما السواد يقع فيه التغير العددي
بسبب الموضوع والزمان باختلاف أنواع الموضوعات لا يختلف
حقيقته فان اسناد الموضوع عرضا عرضا فالسواد في الزمان
والعرضا في اختلافه من نوع واحد واصنافه الموضوعات
عرضا ليس بفضل ولا داخل في حقيقة كل واحد تلك الحركة لا يميز
انواعها باختلاف الموضوعات واستياد الحركة بالعدد الزماني
والحركة على ما قالوا ايجابا حقا وكان هذا ليس بضابط تام من سطوع
عليه من اخل في تقيف قضايها تقدمت فيما بعد فان زمان حركة قد
يقع فيه كون يقع بينهما كون مثلا زمان ما في الحركة كمن هو واحد

وهو ينفصل لئلا يكون زمان حركة واحدة فاذا كان الزمان جدا
متصلا فاستلزم كونها باحتمالات الموضوع او وجهه فاصل بين
لا غير وهذا لا مقام له يقال بصفه الحركة وسبب حاله ووحدة الحركة
باتحاد الموضوع وعدم فاصلها من السكون ولما خلت حركات بصفه
فمن شرط وحدة الحركة الاتحاد فتركب البصفه والذات من اتحاد البصفه
شرطا في اتحاد الحركة بل ليس كذلك اذا كانت سريته ثم يصير بصفه لا يكون
واحدة بالذات وكيف يكون واحدة والبطور السريع وكيف لا يكون
الموصوف بالسرعة الموصوف بالبطور فخر الخبير في الحركات خفا
الحركات ولما كان يلزم على الطريقة المشهورة بين السرعة حركة بطور
زمان سكون فيكون الامتياز بتجمل السكون وما لصفته ايضا وقد
يعجز اهل العلم اخلاف الحركة المستقيمة المستديرة بالنوع لما ذكرنا ثم
قال الفلاس السريته والبطيئة لسبب مختلفين النوع لانها يوصفها
لجميع الاضافات للحركة وهذا التعليل ضعيف فان الحركة السريته اذا فرغ
عنها السريته لا يمكن تقديرها مستقلى عنها السريته حاصلا
البطور وهو ينفصل كما ذكرنا في الخط المستقيم والحركة المستقيمة المستديرة
ويعملون بتعليل آخر فيقولون السرعة البطيئة تختلف بالشدّة والضعف
ولذلك الفصل وهذا التعليل ضعيف لما ذكرنا لان الاستقامة
والاستدارة اللتين اخذهما كيفيته فيتمتع بتقبل الشدة والاضعف

فيقال

فيقال هذا الشدة استقامته وهذا الشدة استدارته والذات فيكون في هذا
الحكم فانما في البطيئة الدائرة لتحقيقه واعترف بانها كيفيات
في كليات ثم جعل الاستقامة والاستدارة فضلا لخط المستقيم والمستدير
ثم ذكر لغيره شيئا واحدا لا يقع تحت مقولين بالذات ثم جعل فصل الحركة
التي هي الكيفية وجنسه الكمية ثم ادعى لغير السواد الشدة والضعف
ثم السواد الضعيف ثم ادعى السواد غير الشدة بغير فصل كما هو مذموم فيكون
السواد حبا واما قابلية الشدة والضعف وكان مذموم في الفصل
لا يقبلان الشدة والضعف وعلى هذا ليس لغير السرعة والبطيئة فصلين
وقد اعترف في بعض المواضع بان السرعة والشدّة الحركة ونوعا واحدة لشدّة
توجب اختلاف النوع ونحن لم نحال في الحكم تشابه وان هذه الامور كانت
كلها صائفة واذا كانت السرعة البطيئة فصلين فلا يكونان عرضين للحركة
ولم يخرج الى ارادة القواعد ويقولون لا كان اختلاف النوع في الحركات
باختلاف مقوماتها فيكون اختلافها في مقوماتها مائة اربعة
الحركة فالصاعدة والنازلة اختلفت فيها مائة واليه الحركة وكذلك الحركة
من السواد الى البياض ومن السواد الى البياض الى السواد فالواد اذا لم
مائه واليه الحركة وتختلف في الحركة بحسب تمجر من مائة الى مائة بالان
واخر على الاستدارة تختلف النوع فالواد كما في السواد والبياض فيختلفان
بالنوع فكل ذلك الحركة فيهما وبما في الاستقامة والاستدارة لما ذكرنا في الخط

والسند في ذلك الحركة وبنون بعد فهم في الحركة لا المسافة المتحركة
 المقولة التي فيها الحركة ونوع في المقولة التي فيها الحركة لا المسافة المتحركة
 والحركة في المكان بالجنس كما في الحركة في الكيف والحكم قد قال الذين
 واجبو الحركة لا ذات لها اما لا وحدة لها وقد سبق القول
 عليهم بوحدة حركة جسم اما لا اتصال المستوي اتصال الحركة كما يقال
 فصل في تضاد الحركات وقد علمت من الصنفين هما انما قال المتأخر
 على موضوع واحد لا يتصور اجتماعهما فيه وبينهما غاية في الاختلاف في
 تضاد الحركات ليس باعتبار تضاد المتحرك فان الصنفين كما لا
 يعرف لهما حركة في نوع وليس حركة في مختلفين بالنوع بل هما متفقان
 فيه فلا تضاد فيهما مع المتحركين تضاد ان وليس للزمان فان الزمان
 واحد متشابه لا تضاد فيه وقد يختلف الزمان حركته في مقدار ما
 مع وحدة النوع كجسم يتحرك في مسافة واحدة من مبدأ واحد مرة بعد
 فوجه الاختلاف في الزمان مع عدم التضاد ولا باعتبار اختلاف
 ما يقع فيه الحركة اما في المقولات فان الحركة الانية من جسم واحد لا
 فيه حركة كمية او كيفية فيصح ان يكون المتحرك كما في النوعين متبدا
 كيف او معهما جميعا فلا تضاد واما انواعها فتقال ان الطريق من
 السواء الى البياض مع قطع النظر عن المسبب والمشتبه هو الطريق من البياض
 الى السواء وقد يقع تضاد ان في مسافة واحدة وليس التضاد لاحد الحركتين

فانما

فان حركتها واحدة فيكون متساوية في الحركتين متساوية ولا البصر
 والطبع فان حركتها واحدة فيكون متساوية في الحركتين متساوية ولا البصر
 بالية الحركة واحدة او عامة الحركة واحدة فان الحركة من السواء الى البياض
 ومن البياض الى السواء ان ثم قدما خذ من مبدأ واحد غير
 صديق ويذهب الى مشهور واحد غير صديق فيقول ليس يكون لبيضاين والى
 تحت وتقول ومنه الى السقف فيسأل عما يقال ليس تضاد في
 باعتبار تضاد المتحركين فان الحار والبارد بالعرض لا بالتحقيق ليس
 الحار والبارد في نفسهما متباينان على موضوع بل يكفي لبيضاين المتحركين
 لا يتصور لبيضاين في وجه الحركتين يقع في الحركة ذاته وهو لا تضاد فيه
 والسواء في الحركة ولا الكمية بل الجسم يتحرك في كميته الى اخرى في
 كيفية او وضع او اين الى آخره شرط الصنفين على الاصطلاح المتعارف
 على موضوع واحد ولا ذلك المتحركان ثم توهم لمسألة يقع في حركة غير
 الصنفين مع الاختلاف فيه وكذا يقع في حركة الصنفين مع الاتفاق
 فيه كان متغيرا في الحركة في حركات متضادات البعير المتضادين
 ما اختلف الى ان يمشي فيسأل عنهم بما يخذل ما يعتقد ما هو متضاد
 غير متضاد وما يعتقد غير متضاد متضاد او صاحب هذا الكلام
 يريد لبيضاين فيكون في الحركات تضاد بعضها بعضا لتحقيق
 لبيضاين فيكون في هذا اخرى ولله المسألة في لا يصح التسوية

والمتشقة فهو فرع كل موضع الى الشيء كذا اختلف في غير هذا
وهما كيت وكيت ونحو كذا اتفق فيه صان واما كذا او كذا لا يكون
منه نوع مصادرة ونخرج الى تكميل الكلام المشهور قالوا في كذا
المصادرة هي التي تقابل اطرافها اما تصاد حقيقة في ذاتها كما لو
والبيض واما لا تقابل حقيقة في ذاتها بل بالقياس الى الحركة كما في
لا احد الطرفين لم يكن مبادئ الحركة والاخر لم يكن منتهى لها ومن
المبادئ والمنتهى بل المتصافين فان المتصافين لا يتصور
يعقل احدهما الا مع الآخر وليس المبدأ والمنتهى كذا فقد يتبادر
لنستقير مبادئ الحركة من دون لنستقيل مع انتهائها او يفرض انها
وليس ان كان الكون مبادئ ومنتهى لا تصاد بهما الطرفين كجوه
يوجب ان لا يكون تضاد متعلق بالطرفين كالحركة بهما بالذات
ليضم بل بالعرض فان الحار والبار وتضادان لا بد انهما باللبس
الحارة والبرودة والحارة والبرودة تضادان بذاتهما فالمبدأ
لطرف المسافة عرضية والحركة لا تتعلق بطرف المسافة فثبت
هو طرف بل من حيث هو مبدأ ومنتهى قالوا ذات الحركة يتحقق
بالقدم والتأخر ولا تحقق الا بمبدأ ومنتهى والاطراف من حيث
هر حيزا ومنتهى متقابل وهو موقوف للحركة واتج بعضهم للحركة
والمتشقة ليست متضادين بان قالوا كانت ثابتين متضادين

كان التضاد باعتبار الاستقامة والاستدارة ليست متضادين
على موضع واحد بل كل واحد منهما منفرد بموضع فثبت وتذكر
الوجه عما لا يخفى من ان بين فان الاستقامة والاستدارة احدهما
فصل على ما شرنا اليه من قبل وموضوع فصل الحركة او فصل الخط
لا يكون نفس الخط ولا نفس الحركة فان الموضوع الذي يتركز فيه الضدين
انما هو ما بالعرض وهو المحل المستغنى عن المحل لا ما يقابل المحل فاذا
وهذا الاستدارة والاستقامة فصل الحركة ولا يكون محلهما وضعا
ان ينسب الى الوجود لم يكن الفصل عن صفات الاخر ينسب بل يكون النوع
الذي يشرب الحركة وفصل الاستدارة كما اعترف به موضوعه بحجم
الذي هو فيه وقد يقع ذلك الموضوع النوع الذي يشرب الحركة وفصل
الاستقامة فكم جسم يمكن عليه حركة مستقيمة ومسيرة فثبت ان
منه ان كان بين المستقيمة والمستقيمة تضاد كان لبس الاستقامة
وهما لا يتجانسان على موضع واحد ونخرج الى القواعد وذكرنا
افرى قالوا لو كانت المستقيمة تضاد غير مستقيمة بل بغير
ويجوز ان يكون الخط مستقيما لو اريد ان يمتد في غير اتجاه بالقوة
اعز الخط في غير الاتجاه فكيف كان شي واحد اشد او غير متناهية
بالقوة وهو محال وقد قيل للمستقيمة الواحد واحد وهو ما يكون
في غاية العبد فالواحد مستقيمة لا تضاد لمستقيمة لانها لا تختلف

في النهاية وقد علم من حال المستدرة بان النقطه التي تفرق
 المتدركين من المتدركين قد بينت انهم قد وردوا في واحد من الحركات
 السداسية او السداسية ككل كحركة ما قبله من متدركا وفيه من متدركا
 كيف كانت تحت ومعاودة على ما بين في المثلثين
 وعبر عن اختلاف الانواع في الاعراض بناء على ان الامور لا يفرق
 اذا ارتفع يرتفع بالامر الذي عليه العموم بحيث لا يصح التفرق
 بغيره كما قيل في الاستدانة لوارتفع في الخط لفظ الخطوط
 جوهري ولا يمكن لفظه مع الاستدانة بحيث يكون هذا خطا بطايس
 يصح فانه يلزم منه لا يكون النوع واحد من الاعراض متضمن
 فان السواد المتخصص بكل الاربع عنه المتخصص بذلك الخط جوهري
 ولما هو المتخصص بين السوادين من غير نسبة المثل او كونه وكذا
 بين كل اثنين من نوع واحد من الاعراض ولو رعت تلك
 النسبة بطول ذلك النوع في نفسه يكون نسبة الموضوعات ايضا
 واختصاصات الاعراض بها فهو لاس احاطة الموضوعات
 عرضا لعارض كما هو السواد البياض ولا شيء من العرييات بفضل
 فليس احاطة الموضوع بفضل بل يقول في قوله الاستدانة
 بفضل الاستدانة يرتفع برقمها ما يخص بها الخطوط ككل
 ما كان كذا فهو فضل لها والتحقيق في الفصل ليس انما للجنس

فانطلق

فانطلق ليس بذاته بل بان في اللان فلا يكون في النهاية
 السواد الى المثل من السواد فليس فضلا معسا للسواد فيقول القائل
 الاستدانة للخطوط غير الخطوط فليس فضلا معسا للخطوط بل الفصل
 للاختصاص كلها من حيث الاستدانة للخطوط بالرفع من النسبة الى
 المثل موجودة في النسبة لئلا الاستدانة اتيه للخطوط المستدرة
 من حيث هو كذا في النسبة السواد اتيه للسواد المستدرة الى الانسان
 من حيث هو كذا في النسبة المستدرة الى الانسان اتيه في النسبة المستدرة
 ملو لا يصح فانه في الخطوط لو ارتفع عنه ما يخص به من الاعراض
 لطلبت ذاته كذا الدائرة الصغيرة والكبيرة والعجب ان احبا يقول
 الاستدانة في مظهر واحد متخلف بالاجابات عنه في الفصل
 ثم يرمي في النسبة المستدرة يرتفع اذا ارتفع المدار وخطوط الفصل عنه
 هذه الاشياء على اختلاف جراب ما هو المعروف بالخطوط او بطول
 مشتركة في العرف في الموضوعات المشتركة لا يمثل هذه الاشياء في التحقيق
 الباق لا توجد الا في حكمه الا شرا في والرجوع الى البحث الذي بين
 مبدأ الموضع وكفضل ونقول اما ذكر في الاختلاف بين المبدأ
 والمنتهى ما هو عدم الاختلاف في العود والنزول فقد يقول
 قائل انما اذا اختلفا التصادم بين حركتين بان يكون مبدأ احدهما لا في
 وكذا المنتهى لا في مبدأ او الحركة اير طرف الحركة فان مبدأ الحركة

اذا كان واحدا جاز ان يكون اجزائه باطلا كميته بالقوة وامتناز
 الاخر اذ فيه بالقوة اما الانواع فلا يقبل التميز بالافعال لغيرها
 الوقوع ولا يمكن لشيء ان يميز نوعه عن نوعه بالفعل فان لم يميز شي من
 هذه الانواع فلا يقبل التميز بها ولن يقدر تحت تفصيل النوع
 بعضها عن بعض بقصور الحقيقة بالفعل فيكون ما لا يتصور محصورا
 حاضرا في وجوده مثل هذه السمات وقوا فيها التصديق طرائق
 الحكماء الاقدمين في الصلح السلوك وعلوم شاهدة انوار الملوك
 واسرار خفية والتجديد وادام الانصاف الى مطالعة جلال الحق
 ثم كوا اسلم عليهم هذه السمات اما انما في القلب فيضج الوتر
 وتشتت الفكرة وليس فيها طائل كجزالة النظر فيها الشجيرة الطبع والادراك
 امر السالك ليرتقى الى الهمة العلوم مخفية اما الاقتصار عليه فهو جليل
 وخسارة وان لم تصدق في فقهه من رموز الاقدمين وما لم يكن الاطلاع
 وهرس تعلم العلم علما اشرف من مقوله حتى والملك فصل العلم
 ان انما تنقسم الى ما يقضيها قوة الجسم خارج الجسم وقواه التي تقضيها
 الامور خارج الجسم وقواه الجسمية ثم انما تقضيها قوة الجسم لغيره
 باذراك والبرادة اولاً لثبوتها فان استرط جزاؤه وان لم يسترط
 قسمها طبعية مطلقه ثم طبعية مطلقه كما يحل انما لا يقضيها القوة
 على وتيرة واحدة او على ما يترتب فان كان الاقسا على وتيرة واحدة

لا

من القسم الطبعي المطلق كحركة الحجر الى اسفل فانما على وتيرة واحدة ابدأ
 فيخص هذه في الكتب بالطبيعية وما يتاها اوسمي طبعية شبيهة بها
 اقضيها القوة بحيث تصح على ما يترتب كحركة النبات في التربة وكحركة
 في السعدى وكحركة فان هذه ليست باذرية ولا تترتب ولا طبعية كما ذكرنا
 انها تكون على وتيرة فان حركاتها النامية ليست في صوت واحد
 بل في الاقطار مختلفة ولا على وتيرة واحدة في النبات والحيوان في
 وغير الناطق ثم كحركة تحديد الى المناطيق لثباتها كانت باحداث قبل
 في الحد يد يكون في التفسير وان كانا تستلشوق طبعية كميته طبعية
 وميزة فيقع تحت هذا القسم لانها ليست ابدأ الى جهة واحدة بل في
 كحركة الحجر الى اسفل على هذا الوضع اعراضا كانت كحركة الحد يد لثوق
 طبعية وميزة تحت هذا القسم الاخير تنقسم الى طبعية نفسانية والى طبعية
 باعتبار الامور الطبيعية وصفية الجسم باعتبار طبعية وفكرية
 الطبعية ثمة اقسام طبعية على ما يقضي اقفا وغير مختلف اصلا وانما
 طبعية بحيث تصور جسم مناسب الى طبعية نفسانية فهذا هو كحركة
 من جهة سيارها وما يميز كحركة النبات ما يقضيها قوة الجسم لغيره
 على وتيرة واحدة وهي السخيرية واما لثبوتها على ما يترتب في
 الامور الالهية ثم تعلم الامور الالهية العقلية وغير تابع لثبوتها على وتيرة واحدة
 تاول ما بها لا تصح التوجه الى الاعلى وتيرة واحدة واما الان فلاك

ممكنها

فانما تصحركما تصح وتغير فخلق ولو كانت اذارتها مختلفا
بحركة واحدة على احوال مختلفة فليس كونها على خط واحد بل
عدم القدرة او عدم الامكان لهما بل لا مخرج وكونه يصح
الى ما يكون بالذات والى ما يكون بالعرض اما بالذات فيكون
قابلا لغيره واما بالعرض فيكون خارجا اما الطبيعة فيكون
واما الارادية فيكون الحيوان فيمكن ان يكون اما القسرية فيكون
المدرة الى فوق ولا ينزل لنظر كاطل القاصرون للقسرية
هر بالعرض للقدرة فان فاعلمها وكونه خارجا فيكون
بذاته لا يتوسطه فاعلمها بالعرض فيكون الوارد الذي في الجسم
بكونه الجسم في الجسم كانه فيكون قسرا او طبعيا او اذارة فيكون الجسم
قابلا بالذات لتلك الحركة كيف كانت وبهياتة قابلا بالعرض
وقد يتحرك المتغير فيكون بالذات بالعرض فان حركة الشيء الى
اسفل انما هو باعتبار صورته النوعية فالصورة الحقيقية العاقبة
هي المادة اذ لا يفعل الشيء شيئا ويقبل باعتبار واحد ثم الصورة
تتحرك بالعرض وتحرك بالذات وفي القسرية قد يتحرك كذا في جهة
ما يحير الرغبة فان في القسرية هذا وتحرك الحركة بالعرض وفي
الارادية قد يكون كذا الى ان يتحرك متغير الحركة بالذات فاقابل
الحركة بالذات حركة بالعرض اما في سائر الحيوانات على القاعدة

المشهور

المشهوره من طبيعة نفوسها ان تحرك نفوسها وتحرك بالعرض واما
الانسان فالقدرة الحركية على انما المباشرة فانها حركية من طبيعة
من المشهور في تحركه وتحركه بالعرض وكونه في التحريك والتحريك
قد يكون بالقسرة اذ انفسه كيفية غريبة من نوع الشيء وقد يكون بطبع
كما تقضي قوته التي لطيفة اسيد او عود العبد في النمو والذبول
قد يقع سبب في ان يكون قسرا او طبعيا لغيره كجسم المدكور من الام
التي اورثها واما الانفة فغيره وطبعها طاهر وفي كيفية لغيره قد يكون
قسرا كحركة الماء في البرودة الى الحرارة بسبب شرا في قد يكون
طبعيا كالعود الى الى الطبيعة على انفسه بقية كجسم في الحركة
والكيفية فعمل الحركة لا تقضيها مجرد الجسمية والاله است بدو الجسم
وما وجد في جسم ساكن في التلا باطل واما الجسمية ساد في الطبيعة
لو كانت على الحركة لتساوت بها كجسمات والتلا باطل وليس الا في
يقضي امرنا ساد ولا يقضي لغيره ثابت فان العلة اذا كانت
متساوية في حال المعلول واجب بها فيجب لغيره يكون متساويا في الجسم
فخرجت به ثابت ولا شيء من متغير الحركة لغيره ثابتة ثابت فلا شيء
لجسم خرجت جسم متغير الحركة لغيره ثابتة وايضا الجسم في جسم
متساوية الاجزاء ولا شيء مما يتغير الحركة متساوية الاجزاء فانه يعطى بها
ثابتا في الجسم خرجت جسم متغير الحركة لغيره ثابتة ولا يتغير الجسم

يقضي كتحقق الكمال فالحرية تقضيها تلك القوة مع الوصل الى حد
 في طريق الكمال ليس المقصد والى ان لم يتحرك لا يتصور ان يكون في
 الجسم صورة فوجبه اما الفصل للشيء البسيط فانه يقضي ان يكون
 طبعه الجسم في جعل طبعه الفصل ولا يتصور ان يكون الجسم في طبعه
 جعله جبا جعله جبا متحركا كيف لا يجيبه بانه ثابتة فيكون متحركا
 زائدا على الاول والجسم الواحد الجوهري ثابتة فيكون ثابتة وما لم يتحرك
 لا يقوم حقيقة ثابتة وهذا امر سهل معارف فخر جاب ما يقضي
 الفصل في جعله في وجود طبعه الجسم في الحركة لا ان يتحرك في طبعه
 الجسم لم يتغير فيكون في جواب ما هو من انواع الاجسام
 فصل في الزمان في الحجج المذكورة على الزمان ان اسيد او كل حركة وانما هي ثابتة
 في مسافة معينة المكان حركة لطيفة في تلك المسافة توصل ما بعد ما هو المكان
 حركة متناهية بعد ما هو لا توصل الا بعد ما قالوا في هذا المكان
 مقدار ثابتة في الجسم ولا نصف وربع والمكان نصف حركة تزيد على المكان
 ربعا ونصف على المكان كلها وليس هذا المكان مقدار المسافة فان
 المسافة للشيء واحدة او المسافات متساوية لهما ولا مقدار المتحرك
 اما واحد او يفرق المتحرك كما متساوية المقدار وليس لعدم فاني هذا
 المكان لا مقدار ولا شيء في عدم المقدار فليس هذا المكان
 بعدم وليس هو ثابتا ولو ثبت لا يمكن ان لا يكون في الجسم من الحركة المتعددة

ز

في مسافة واحدة متساوية واحدة وليس في مسافة واحدة مقدار
 غير ثابت ولا شيء من المتحرك والمسافة مقدار لا حركتها
 ثابتة في هذا المكان ومقداره ليس في المتحرك والمسافة
 ولا مقدار لا حركتها وهذه قياسات كثيرة طويلا وليس
 بالسعة والبطء فان السرعة واحدة والبطء مختلف المكان
 نصفها وكلها مع اتفاق السرعة والبطء في هذا المكان وهو
 الحركة من جهة التقدم والارتفاع في الحركة مقدار او كيف لا يكون
 وهو يطابق المسافة وسرعة فالحركة تطابق المقدرة وما
 تطابق المقدرة مقدار فالحركة مقدار وربما يقول قائل هذا الذي
 ذكره من المسافة ليس غيبا في شيئا يقع فيه كالحركات السريعة والبطيئة
 فليس جميع المكان يعرف في غيبه انه الزمان فهو المطلوب وانما
 المسافة لا يمكنها الحق بالمقدرة انما هو الفوات الحركة المتعددة
 واما المكان لا يتقدر في الزمان فالفوات في الزمان لا يكون في
 العين فالفوات في العين فاني الحركة لا يتصور لها ما واما
 ولو كان في شرط الحركة لا يقع في الزمان هو المكان لهما متساوية
 بانه اذا حركة العقل في الزمان لهما المكان متساوية وهذا
 كما يقول القائل لو فرضنا واد العالم جبا كبر السطح مستطاع
 المحدود فرضا جبا صغيرا حيث كان هو مستطاع بالسطح كان هو

فلا شك ان هذا الاول افضل على غيره فتم خيرة مقدر هذا
 بازا ما يقولون لو كان العالم حادثا فاذا فرضنا حيا متحركا
 دورته الى مبدأ العالم اخر متحركا فحينئذ دورته الى المبدأ بعينه
 تساوي الحركة الاولى فخرج الاشياء والاشياء لنفسها بحسب
 قدر يكون قبل العالم المكنات وامتداد زمانية لطاقتها
 والجنون وغيره وحال هذا التوهم لما كان كونهم الصغير وكبير
 وحال توهم الزمان كونهم الحلا والامكان لطاقتهم للقدرة الزمنية
 كالامكان لطاقتهم للقدرة الجبروتية كالمسند ثم فرض حركة
 بطيئة قبل بعد وسرعة قبل بعد اخذ فيه الزمان والتفاوت بالزمان
 فان كان هذا اشياء للزمان فقد اخذ للزمان فرسبات نفسه
 بالقبليته والبعديته المذكورة فانه اذا كانت المسافة واحدة تبع
 اختلاف الفرض السرعة بعد سرعة او بطيئة مع بطيئة بعينه زمانية
 او قبلية وبعديته زمانية وعرف صاحب هذا الفرض وعده الزمان
 قبل لا بعده وان كان احاطا على عدم ثبات الزمان فكيف
 عدم ثبات القبليات والبعديات حزن الحاجة الى التوطئة
 الاخرى وقد ذكرت القبليات فرجة اخرى غير هذه هي الزمان
 بعد ان لم يكن قبل لم يكن فيه ولا يجمع مع هذه القبليته فليت
 تصور عدمه فان عدم الشيء وعدم الشيء بعده كلاما متساويا

نفس
 عدمه في الفصل وافتراق القبلي والبعدي زمانيان في المفهوم على
 البعدية وادخلنا ان هذا الشيء حادث كان معدوم ليس له
 اللا وجود مطلق فيكون كانه قد انقضى الشيء ليس بوجوده فلا وجوده
 المطلق وهذا لا يخفى على حادث فان القديم ليس بوجوده
 في الوجود بل فرضنا ان غير متحركة وليت القبليته قبل الفاعل
 او هو ثابت او مقدار وجوده ثابت او عرض ثابت فكل هذه
 سبقت الشيء ولا شيء من القبليته نفسها سبقت الشيء فلا شيء
 من هذه نفس القبليته والبعديته لهما مقدار فان قبل قد يكون بعد
 من قبل واخر منه وبين الكلام الاول المتقدار البعدي ثابت
 وحين مقدار وجوده ثابت فلا شيء من مقدار القبليات مقدار وجوده
 ثابت بل يجب ان يكون مقدار البعدي لا يتغير زمانيا ولا مكانيا
 مقدار ما اذا ذكرت هذه جهة الاولى لا بد فيها من الرجوع الى البعدي
 وبعديات غير ثابتة وبنابر الكلام على امر غير ثابت بل مستجد
 شيئا فشيئا فمذاك لم يقصر عليه ولا كنهه بل كنهه في زمان
 المستقيم منه نفس هذا وغير المستقيم لا يجوز ارادته واثبات الشيء
 لم يقابل على هذا الزمان الذي الزمان نفس مقدار ما تقدم فيها شيء
 على شيء فان اسكن كان بعدا لاس ثم تقدم لم يكن كان نفس الحركة
 نفس الحركة قد يكون بعدا وان كان تقدم لمذا قد قبل في غير الحركة

منه الاشياء انما تقدم بنفسها غير الحاجة الى الزمان في التقدم
يقال على اشياء كثيرة بغير واحد من اجزاء الزمان فكيف يكون ان
كل واحد من تقدم او المتقدم ثم نفس تلك الحركة لا يمكن
تقدمها لغيرها فغيرها ما يتاخر وان كان الامر عارضا فيكون
التعديلات للزمان لا بنفس الحركة ومقدار الحركة بل بالمرزاج
ثم ذلك الامر العارض لا يمكن تعقضا في الكل يعود الكلام
وليس غير حاصل فلم يجد كل جزء من الزمان متاخر اخر من غيره وقد
على غير ذلك بحيث يوجد التقدم في كل جزء من اجزاء الحركة على ما بعد
اجب بان تقدم في الحركة على تقدم في آخر منها انما هو كتحسين
غير من المسافة التي فيه ذلك الجزء من الحركة على الجزء الاخر الذي فيه
ذلك الجزء الاخر فلو لم يتقدم احد في المسافة على الاخر فيجب
تقدم في المخصص من الحركة على غيره وانما هي امير اذا افضله
في الوهم الى اخره وان كان حقا باعتبار الالفة في نفسه لا يوجب
كل تقدم في الجسم المعاد كما لا فلك المتحركة الجسم يقطع مسافة
ويعود فيقطع المفروض جزء او احد اخر المسافة من بين وتقدم
افرى المرتين على الاخرين وجزء من المسافة واحد وكذلك الفلك
يعود الى نقطة واحدة مرارا وتقدم بعض المرار على الاخر لا جهة
ما يتوهم مسافة او نقطة فاما واحدة كجسم يتحرك في الزمان والحركة

التي يوجد الزمان مقدارنا كذا فليست المسافة سببا مطلقا
ولا كفايا قاله بعض الحكماء للتقدم باعتبار وجود بعض حركات الفلك
شأن مع عدم التعدي فان التقدم قد يكون قبل وقد يكون بعد ولا يقال
لغيرها متقدم او متاخر قبل فان الكلام في نفس التعدي والبعدي
ولما اجيب عنها انما تقدم بذاتها فان المهمة مشتركة وليس
باعتبار تلك المهمة فالمتقدم باعتبار امر خارج فغيره كتحسين
من الزمان على غير من الزمان باي شيء هو المتعين في كل الاشكال
احد من السفر ومن الزمان لا يتقدم على غيره ولا يتقدم زمانيا اصلا
فلا شيا والاشياء تتقدم بعضها على بعض بالزمان واما في الزمان
فيقدم على غيره اخر لا بالزمان وانما يتقدم بالبطيخ فاما قد يربط ان
كل حادث لا كان يمكن احتياج الى مرجح والمرجح لا يكون دائما والادام
بدوامه المعلوم وقد فرضناه حادثا فلا بد من مرجح حادث انما
جباة واما حدوث بعضه لا يدخل في الترجيح ويعود الكلام الى ذلك
المرجح فلهذا من حدوث بسببه ذلك اذا ابطال لا بد من بطلان امر به
يقرر وجوده ولو لا شيء لا يصح شأنه الابعاطان ما صح حدوث
فلا بد من تسلسل على حادث غير متناه ولا يجوز انقطاعها لانها
لو انقطعت حصل حادث دون وجود امر حادث لا يدخل في الترجيح
ووجود محال والذير لا يجوز فيه الانقطاع كحاسبين في الحركة الدورية

وقد بنا لنسبة الحركة التي بينهما الزمان لا تنقطع ايضا وكل ما لا ينقطع
من الحركات هو الدورية فالحوادث بسبب حدوث الحوادث
والحوادث كل حادث له حدوث من الحركات فالحوادث
لها حدوث من الحركات فتقدم في زمان الحركة على غيره فيكون طبعها
لا زمان في تم وانما يجب ان يخرج من فاعل الحركة فان قيل ليس لبعض
الافعال اول في العلية نعم بعض الحركات يجب مبيتها فيتم وانما يجب
خارج فيتم وتبين ان لا تقدم الطبع بسبب الفاعل وفيه خلاف
من المسافة والوصول الى ذلك فيجب ان يكون السبب المسافة والجزء ولا في
تقدم السبب على الوصول الى غيره المسافة لتعين الحركة وعدم
تعيين الحركة للوصول الى غيره من المسافة ولا تقدم عن كل واحد
على نفس الاخر في عدد آخر منه كما تقدم في المطر والابتنال فانما في الدور
الدورية تقدم دورة على دورة بالطبع يجب ان يصل اليه الوجه بال
والارادات والسبب الغير التناهي والوجه الثاني مما يصلح
لهذا الاشكال المذكور هو نسبة الحركة لا في زمانها بل في الوصفية
حركة واحدة متصلة وما يعرض لها اجزاء لا يتغير بعضها مع بعضها ولا
انما تكون الحركة الى مرجه وخرجه وتقدم ليس للتأخر في
فالتقدم والتأخر انما هو بحسب العقل اي اذا عقلت بها الحكم بان
احدهما متقدم والاخر متأخر فالتقدم وانما هو بحسب طبعها

تقدم

عقلية ولا في نفس الاعيان بل في الاول عند وجهه الاخر فلا يتغير طبعها
بغيرها فيه فاذ عرفت هذا فاعلم ان نسبة التقدم الغير متصلة في الزمان
انما هو بحسب ان اي الاثنين الذين نسند كلهما كان في زمانه الذي
من الماهية الجارية في زمانه المستقبل او ربما متقدما وربما متاخر
وربما تفرقا والاولى انما هي عين سببها في وقتها في زمانها في وقت
احدهما وما يعينه استنادا في اعتبار التقدم والتأخر في الزمان كما يكون
بحسب قرب وبعد في الزمان لان نسبة الحركة هي في وقتها في زمانها في وقتها
بذلك الحركة بالقرب او البعد فتخصص كل واحد من هذه الحركات ليس
بنفس قرب وبعد ليعرفها في بعض وان كان بحسب السبب في زمانها
فاذ قيل انما تخصص بها دورة الحركة كذا فكلما لم يصار هذه الحركة في
لخصص الحركات بالوقوع الفاعل خارج الحركات فيكون معانيها
فجميع حركات الزمان والحركة التي منها الزمان امر متغير في زمانها في زمانها
زمانية ليكون للزمان زمان بل بسبب الطبع على ما ذكرنا في الوجه الاول
ان التقدم طبعها فاذ يقع التقدم والتأخر في حركات بحسب الطبع
ولكن الزمان في زمانها الطبع معا وما يقع للزمان في زمانها في زمانها
الابدية في كل كلام لا حاصل له في الزمان اذ امر متغير في زمانها
حادث في زمانها وانما هو في حدوثه في زمانه في زمانه في زمانه
الموافقا وانما هو في زمانه ليس بالمتغير وهذه المعية للحركات لا مريضة

شيئا منها او من الحركات التي عندنا فالقديرات منها منسوبة اليها
 الحية من الزمان لا لا تقدم واللاتا فيكون بازا وقت نفي
 بين ما تقدم وما يتاخر من الزمان فيحصل من تقدمها ما لا يتقدم
 او يتاخر ولولذلك احد المتعبرين حدث لا على الاقتران لتقدم او تاخر
 مع لست فيه حال الحية من الزمان فالحية والتقدم والتاخر فيكون
 بالمرسوخ هو الزمان المذكور كيف والحب والتقدم والتاخر فيكون
 واحد عليهما وعلى غير ما مع الاختلاف في حقائق وعبر الظاهر في
 لست الزمان لا انهم له فلا يتغير الزمان ليس قبل زمان فاني
 حادثا بعد لست يمكن والحال حادث بعد لست يمكن قبل لست في
 وكل ما كان كذا فيستقبل زمان فالزمان الحادث او لا قبل زمان
 وقيل ليس قبل زمان ههنا ولا يتغير زمان ليس بعده زمان
 او لا يكون له بعد كيف ويصور لست بعد من الزمان فلو
 الوجه والامكان المطلق والبدليس عدمه فان العدم قد يكون
 قبل وتسم على ما سبق من القليات وحاصل هو انه لو كان الزمان
 انشأ المكان بعد جميع الزمان زمان والتا بالحل فالزمان دائم
 الاتصال لا انقطاع له ولا تقدم عليه الا بعدة ومباشرة الحركة
 وموضوع الحركة والحركة وما اليه يتبدل اللب الوضعية والنفس
 الحركة على الحركة والحركة على الزمان فان الزمان عبارة عن مقدار

الحركة واذ كان الزمان دائما فموضوعه دائما فلا يكون له تقدم
 ولا كان للزمان اول وآخر وقد تبين لست لتسل لا عدل الحوادث
 ومنه لست تلك العدل التمر كحدث الحوادث المتصل دائما بالحركة
 لست موضوعا دائما لا يزول ولا يثبت والان على ما ذكر في الكتب
 هو طرف مرسوم بين الحاضر والمستقبل يتصل به اجزاه بعضها ببعض
 واذ عرفت لست للزمان مقطع فلا طرف فلا وجه لهذا الان
 وقد يقال ان الزمان صير على خشي الان المذكور فقال لست الان
 ويمتد الان ويمتد الزمان في زمان قريب من الماض والمستقبل وربما
 يصير في عشرة الان بالوقت وهو الذي يستعين بحب وصول
 الى است لست معين بقطعة او تقطع متواليا في اعتبار متساوية
 وانما ما ذكر الان لغرض اخر ما يقبض به من الحركة القوية من السور
 اي هو ضروري لست الامور ما يقبض به من كذا كذا جسم انقسام
 الاخر من الامور السور في قبة يتبين في الزمان في السور في الزمان
 اي هو المتعين في وقوع الامور في قبة هو الان فالاول والاسبق واللات
 فانها لو تعاقبت وتساو تقدم متاخر فكانت بقدر حصول في
 مقدرة ان الجميع منها ترتيبا واستدا سيقبض بتقدم وتاخر في
 بقدر ان يطابق مقدار الحركات ولو كان كذا يصح لست في الحركات
 والحانات انما لا يعجزى وقد ابطال الشا ولا يصح ان انما

فانها ليست كانت ذوات ترتيب وكانت من تقدم ومتأخر
فما وقع دفعه حين كل اثنين زمان على المشهور فان الذي قال
للمتقدم والمتأخر ان في فرد الزمان ينبغي ان يكون بحسب
المسافة الواحدة قد يقع فيها كم تقدمه ومتأخره بل ينبغي ان يكون
لشركان ولا بد ما ذكرنا من ان المتقدم والذين للزمان ولا يشك ان لا
المسافة حاصل بل هو كم مقدار اخر لهذه الحركات التي نحن فيها
نذكر ان كما في المسافة بالنسبة الى القاطع متقدم ومتأخر بل هو كم تقدم
وتأخر بحسب فرد الزمان وكان لا بد ان لا يصح فرض اخرا في المسافة
ما صح لتقدم وتأخر فكل الزمان وكما في المسافة لهما اتصال واحد بل
وهو كذا الزمان وقسم الزمان الى اجزاء المتوالية والمشهور وغيره
وتعلم ان ليس في الاعيان شئ هو شر ولا شئ هو سنة ولا شر هو يوم
فان السنة والشهر واليوم انما هو لجمع اجزائها من كم يحل لا يام
والساعات مثلا لا يحق ان يكون لها ما يؤخذ اخر الماده كل شر مركب
متأخر او لا تحصل الا بالاجتماع واجتماع ايام السنة والشهر وساعات
اليوم محال وكذا السنة من حيث هو سنة وكذا الشهر وكذا اليوم بل
امور ذوقية وان كانت مأخوذة من امور غيبية لانها بما بهر
لا يوجد في النفس البتة والذين يقدرون الحركات بالزمان على انه
قد يقدر الزمان بالحركات الا انها كيد وقد تخرج آخر

منها

منها الزمان والعدا لشيء هو الذي يبين الشيء او لا يبين الوحدة و
الشيء الكثير بالكثر بزمان الوقت هو عا للزمان والان لتحقيق
معين للزمان الذي هو الوقت واجزاء الزمان الدائم هي فترات
الزمان المطلق فانها في ذلك فترات مقدار الحركة والزمان لا كل
اصلا ولا كل في النفس ولا كل محدد ومنه ان الحد في النفس ليس
وكما لا كل لا في الاعيان اي مفصلا في نفسه بل هو جدر
الاعيان ما هو صالح لان يخل في مفصلا وسهنا في نفس الزمان
نسبة الساعات اليك نسبة الثلاثة الى العدد وتوهم ان هذه التدرج
العدد وهو خطأ فاني التدرج في العدد لا هو واذ قيل السكون
في الزمان فهو كذا في الزمان لان الدفع والاني الذي هو الوقت
هو في الزمان على انه في الزمان وهو العا ونسبة الزمان الى الحركات
كنسبة شدة الذراع الى المزدوعات ونسبة شدة الامور
النشابة الدائمة الى الزمان هو الدهر ونسبة الشبابة بعضها
بعض هو السهر ورواها الوجه في الماضي والازل ورواها الوجه
في المستقبل هو الابد والدام المطلق يعي الدهر والسهر والسهر
في افق الدهر والدر فراق الزمان والزمان كعقول الدهر
كعقول السهر فانه لولا ايام نسبة المرات بالكتابة الى مائة
ما وجدت الاحكام مفصلا عن حركاتها ولولا ايام نسبة الزمان

لا يصدق الزمان ما تحقق الزمان فيقع لغيره عند الله هو الذي هو على ان
 والقديم قد يفتي به لا يتقدم وجوده لا وجوده فقد ما زانها ويلزم منه
 ضرورة ان لا يتقدمه الما وجوده قد ما زانها وهو واجب الوجه
 في الله وغيره ما لا سبق وجوده زمانا وبارز القديم لاول الحوادث
 بحسب حدوث الدائم وهو الممكن كيف كان ما زان القديم الثاني
 الحوادث الذي يسبقه عدم زمانه واذا قيل الحوادث لوجوده
 اول غير لغير الزمان وجوده اول انا نفس الوجه فليس اول اول
 اذا لا استدلال ولا سقار ولا ترتيب قد يفتي بان لا اول اي
 يتقدم عليه بالذات فليس في الا العالم لاول والمطلب المستحيل
 البركات لما اراد لغيره يقول شيئا فمستل الزمان فجعل نصيب
 هذه المستفهمه رايه الواسية قال لغير الزمان هو مقدار الوجه
 ليست شري لغير الوجه اير مقداركم اربع اربع كذا على كل اربع
 ينطق الا ان اخرج منه حجة العجيبة وهو كذا يقول الناس
 بعضهم لبعض اطال الله تعالى والوقت اعرض لغيره فيضج فر
 اللغات الامثلة هذه الاشياء فضل قد علت فاعده العوالم
 لغير كل حركتين مستقيمتين لغير واحد منها زمان سكون ويقرب
 بان الموصل اذا وصل فان لغيره ان زوال الموصلية في
 وبين الاثنين زمان هو زمان اسكون وكانوا يقولون في ال

الزمان

لغيره ان وجوده لغيره ان المفارقة الا لغيره ما بين لغيره
 ان المفارقة والحركة لا يقع منها شرف ان الدفع عن غيره
 المفارقة والحركة لا يقع منها شرف ان الدفع عن غيره
 لا الاتصال وزوال الموصلية فالواحد ان حالان للقوة وحال
 يصح وقوعها وقوة الاتصال او غيرهما فالجواب التي لها عود
 وكل حركتين على زوايته منها زمان سكون وربما يقول ان في الحركة
 لغيره غيرهما وجوب الاتصال بالقوة لا بما يفعل ذلك بحيث
 توجه لقوة الاتصال فخرج وقوعها وقوة فيقع لغيره في قوة
 اجتمع على الانظر فخر الاتصال وقد سبق ارادة الانظر ف
 على الاتصال فيصير ابطال الجرم والتوجه الى الانظر ف ان ف
 اجتماع المفارقة لغيره اتصال في المفارقة لغيره في
 المفارقة فخر لا يقع فخر ان ولا شي منها ثم المبدأ الخارجية لا
 لها فخر بانها ما هو لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 فخرية فخرية في اخر فخر الاتصال الى لغيره فخر ان وزوال الموصلية
 في ان فخر منها زمان سكون ولغيره عند ريم بان حركة الفلك
 لا حد لها فخر مستقيمة ما علمكم بالحد والطرف فان ذلك كان
 محل النزاع اذا خصم يقول لم لا يجوز لغيره سكون في غير
 دون زمان سكون وطرف الفلك فليعلم بانها لغيره لغيره

افعال لا يتغير في الحركة العقلية لغيره اذا اعمت فتم بعد ارادة
 فزلية فانما يتصور ذلك بانها متعقبات ارادة وانما يتصور عند
 تحلل نفع الاصل وزوال الموصلة فرائس كما سبق فلما لم
 يلزم هذا في الفلك فلا يلزم في غيره وربما حمل هذا بالرجوع الى النظر
 المستقيمت وكون حركة الفلك واحدة لا طرف لها وان الموصلة
 لا تتغير مع الموصلة واما حالان يقع فراهما بعد الاثر بالهجرة
 وبين الاثنين زمان يكون اذا تأمل الانسان هذا ما عايناه في
 نخل وربما لا ينحل فان اخل فيها جيد او لم ينحل فيه كالحسد
 من اصلها فانها متقاربة وجب له تحتها فزنان لطلان احد
 وان حصول الثاني في لا يقع الزمان يخص زمان خلو البيت من
 لطلان صورة وحصول اخر فانه بطل احد هما ثم يحصل الثاني
 بعده كما ذكر في الجليلين ولغيره سبيل منها باعتدال الكلام الا
 لا يجوز بناء الامور المرتبة عليه وعرضهم فرائس زمان الكون
 لغيره بسوا ان الزمان لا ينقطع والمستقيمت ينقطع بسبب
 انه يجب ان يكون مقدار حركة المستديرات وذلك مبني على
 سوادتين شمر من غير حاجة الى هذا التعليل وربما يمكنك لغير
 تعلم ما سنده لغيره كما بين فاسد وبالعكس فلا يلزم من كون
 الارادة السريعة في اللفظية المركبات واما الباطنية فلا حركة

ارادة

ارادته واما الباطنية فتدبر في نفسه كغيره كيف المسافات متناهية
 ثم اذا وصل الى حيز لا يتقبل حركة بطبيعة فيفهم حركته واما
 القريات فتدبر في الارادة ويطبق حالها ما ذكرنا في حركات العالم
 الصغير من غيرته والزمان لا يتصور انفراد لا يتبين مقدار
 حركته من غيرته ولا مقدار حركته مستقيمة فانما سيفهم لغيره كانت ارادته
 او طيبته او قسوته على ما ذكرنا فهو مقدار حركته مستديرة ثم الزمان
 ينحصر عند حدوده من حد فيكون حركته حركته بطبيعة فيفهم
 جميع الاستدلال في حركات حركته فكون موعدا للحال والزمان
 وحركته اظهر الحركات في الحركة اليومية فيضبط الزمان باظهار الحركات
 فتخرج مثل هذه الامور الطاهرة حيزك واقرب كذا من الموصلة
 والامور صلبة وبعض من يدعي القوم زمان الكون بين حركتين
 فرض الكلام في حركته حصة واحدة صادما من زمان فيفسد
 الحصة ما يصاد من الزمان يحصل زمان كونهما وربما يجاب عن
 بان حركته الحصة في الصعود والنزول ما هو مختلف بل كلاهما في
 في الزمان قائم البرهان عليه وفيما يقع الاتصال بالفعل وهما في
 فلا يحتاج الى زمان يكون وفيه وبين ما ويرى الجواب بان الحركتين
 لا يصاد من حصة واحدة مصداقاً للهواء المنفرد في حركته الزمر
 فيحصل المصداق وزمان يكون قبل البقاء ارحى وقد لا يكون

ليس بعد الحركة وزمان السكون قد يكون لمقاومة الطبيعة والفرق
 يغلب احدهما وقد يكون من مقاومة الطبيعة وليس الا اذ في فلك
 لا يرى زمان السكون بين الحركتين وهذه المسئلة لا تتحرك
 وانما يتغير بها فخر الطب وفيما يتعلق بالنفس ونحوه ولا تتغير
 عليك فلا تحزن وسعها الى الامور المحبوبة والغير المحبوبة مما لا يضر
 جبلها وامسك الزمان لرغبتك عليك مما سلف فاعلم
 الذي يجمع عليك كانه السكون مشارق الارض ومقار بها فخرج
 الدور وجب اولان يعتبر فان كان تبين فساد فخرج متبادرا
 الى الخلف ولا كانه السكون بقدره من الحركات ليس في الشهو
 وربما يقدر ان السكون ليس فيقال لكن من يوم كذا الى يوم كذا
 وتقر السواد واللباس من سنة كذا الى سنة كذا او كذا اول المثلث
 نقطه الزمان الا على كذا الفلك السرير البيوتية ويجعون ضراعا
 سنة وشهر وهو امر يقوت وله مقدار والمقادير الثابتة
 لا ينطبق عليه لانه يجب ثباتها وهذه الحركات لا يجب لها
 ثباتها بل يجب لانها تتغير على ما بين عليها فمرسلة دوما
 وجود المسئلة الاول فمذه ظاهرة والناس كذا الذين كانه اي
 لانه الزمان مقداره كذا الفلك لا يتغير عندهم ايام او اجزاء
 او محجوب عما ولا يضر فهم عن ذلك شيء ولا يسمي لهم اعرف بزمانه

فمذه

فمذه هو الزمان اعترافا لتحسين الالاء واصطلاحا في اللغات كلها
 فان سمعتم شيئا اخر زمانا فلا شائعه معه كما ليس بعض الخدم والفقراء
 زمانا لانه على كذا ثباته السردير لانه يجب ان يعلم المفاخر
 لا امتداد ولا ينطبق عليه مقدار والمقادير ثباتها ثباتها
 المشهور في مقدار ما غير ثابت فانه قد يقوت على الاخذ فمرسلة
 انهما كثر ما يتغير في سنة مثلا والمقادير كلها الثابتة ثباتها
 ايام فاقصر فمرسلة الامم فخر كانهما البيوتية اظهر كذا ثباتها
 ما يجب ان يحاط فيه فمرسلة الزمان وعلم ان كل حركة فلكية
 واحدة بالعدد والبال نوع فقط اذ لا فصل واحد فالحركات الدورية
 فمرسلة واحدة ولا كذا فيها لا يجب ثباتها وقد رجعت الى ثباتها
 في الحركات فصل ومنها كذا على كذا وهو ان اثنين انما يقول الفلك
 فيها ما يتحرك او ساكن فان كان فيه متحركا يقع الحركة اذ هو منها
 الا ان يكون غير متقسم وليس يمكن متحركا فيكون ساكنا كجواب
 تبين لانه كذا لا يتغير وقومها ان فلا يكون الفلك والآن
 متحركا وليس يمكن البصر بل يزعم لانه يكون جسم ما غير متحرك كذا
 ج لا يزعم من كونه غير متحرك ولا ساكن فمرسلة لانه لا يكون متحركا
 ولا ساكن فمرسلة فان الفلك غير متحرك فمرسلة ولا ساكن فيه
 ومرتبة من الاشياء ولا يزعم من ذلك لانه لا يكون متحركا ولا ساكنا

في نفسه بل انما الذي يتحرك في نفسه لا يتحرك في غيره
 ولا يلزم من ذلك ان لا يكون متحركا ولا ساكنا ففرقه فالحال
 ليس متحركا في الزمان بل هو دائم في الزمان وان كان في الزمان الذي
 حاضره بالوقت فهو متحرك فيه ولا يلزم من ذلك ان لا يتحرك
 وباعتبار الاول اعطى كجب اجمال الاعتبار وقران الثاني كجب
 اثر ذلك للفظ وبنهاية اخرى لو رده بعض اهل العلم حاصله
 المتحرك اذا قطع مسافة فلا بد من ان يتحرك في الزمان فلا بد
 من ان يتحرك في الزمان فيكون غير متحرك في ذلك الزمان وقران
 ولا يكون ان يقال لانه متحرك في الزمان فيكون غير متحرك في الزمان
 مفارقة الا ان المتحرك في الزمان لم يحصل الا ان يتحرك في الزمان
 لا في الزمان واما ان لا يتحرك في الزمان فيحصل لكل ان في الزمان فلا يخرج
 عنه فذلك لان بعبارة اخرى فذلك ان يتحرك في الزمان فيحصل في الزمان
 واحد وان كان في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان
 الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان
 اما ليس يكون بالقوة او بالفعل وليس في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان
 انما يتحرك في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان
 واحد وهو متحرك في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان
 ان في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان

بخلاف

بخلاف ان المتحرك في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان
 وبعبارة اخرى فذلك ان يتحرك في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان
 باعتبار كجب اجمال الاعتبار وقران الثاني كجب اثر ذلك للفظ وبنهاية اخرى لو رده بعض اهل العلم حاصله
 المتحرك اذا قطع مسافة فلا بد من ان يتحرك في الزمان فلا بد من ان يتحرك في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان
 ليس متحركا في الزمان بل هو دائم في الزمان وان كان في الزمان الذي حاضره بالوقت فهو متحرك فيه ولا يلزم من ذلك ان لا يتحرك
 وباعتبار الاول اعطى كجب اجمال الاعتبار وقران الثاني كجب اثر ذلك للفظ وبنهاية اخرى لو رده بعض اهل العلم حاصله
 المتحرك اذا قطع مسافة فلا بد من ان يتحرك في الزمان فلا بد من ان يتحرك في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان
 لا في الزمان واما ان لا يتحرك في الزمان فيحصل لكل ان في الزمان فلا يخرج عنه فذلك لان بعبارة اخرى فذلك ان يتحرك في الزمان فيحصل في الزمان
 واحد وان كان في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان
 الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان
 اما ليس يكون بالقوة او بالفعل وليس في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان
 انما يتحرك في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان
 واحد وهو متحرك في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان
 ان في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان فيحصل في الزمان

اعتراف الحركات الاصول منها او من حكم المستقيما فلما تقطع فيهما
الحركات المستقيمة الدائمة كالحركة المستقيمة اخلق الحركات
ما من جهة لتقلل وضاع وجهات والحركات المستقيمة فلك
حركة التمر كحركة اليد ام الحركات مستقيمة على الجمع وعلة ما
وان كانت كحركة اليد لا تعطر وجهه في الحركة المستقيمة كالحركة
والواحد في كل ما يقبل في فرض من احوال شي وهو بعد هذه الحركة
اسرع الحركات وبمرادة لكل اذ كل دورة فيها اقل امتدادا من
جميع الدورات فالحركة الواحدة العادية وحركة المستقيمة والحركة المستقيمة
الاعيان امر ازيد اعلى الحركة وليس كالحركة في فرض كحركة اليد
منها في تصور مقدار اصغر او مقدار فيها مقدار اكبر بل اذا
سلبت منها ذلك المقدار طلبت تلك الحركة وليس حال الحركة
كالحركة على ما يرسل وانها تقبل المقدار الكبير والاصغر
فترتيبهم كحركة اليد تقبل المقدار الكبير والاصغر فانه حال وليس
المقدار في حقيقة عرض ازيد اعلى الحركة فاما بها كالحركة في ترتيبهم
والاعيان بان الحركات متساوية في مقدار الحركة وفارق في
المقادير يكون ازيد اعلى على تجزئة غير مفيد لو فاق في الخطوط
او المقادير يقسمها في اركت في المقادير ازيد او بعضها على بعض
وليس ذلك وجوبه فيكون المقدار ازيد اعلى المقدار في مقدار

فمن

فمن غير مستقيم فالحي لا يستقدار كل حركة من ازيد على جوهرا في
فصل في علم الحركة المطلقة تقابلها الكون المطلق والحركة في
الكون الخاص تارة ان يقال ان الكون هو لا وجهه اير حركة
كان في حجمه متدا فان المتحرك الواحد في حال الحركة يصح لغيره
على وجهه حركات كثيرة ومنه المشهور ان الكون في مكان انا
يقابل الحركة عندنا اليه ولا يتصور وجهه حركة لا تارة ان يتوهم اسرع
منها فانه لا تقع في زمان لا يتجزى او مسافة غير متساوية والريعية
والسطحية اذ انما في زمانين يزداد مسافة السريعة والبطيئة وتساوي
المسافة تزداد زمان البطيئة ويكون زمان السريعة اقصر ومنها
فرض سرعة زمان قابل للتجزئة ومسافة متساوية فبانه توهم
فرض زمان اقصر مسافة اطول وما من مسافة انا ويتوهم اطول
او اقصر منها وما من زمان الا ويصح ان يتوهم قصره فانه حركة
الا ويصح ان يتوهم اسرع منها وكذلك السطحية فانه لا زمان الا
ويتوهم البطيئة في الجيب التوهم وما من زمان عيان فليس علة حد
لا يزداد عليه وللبطوحد لا يزداد عليه والحركة اليدوية اسرع الحركات
ولا يكون هذا الحركة اسرع منها لا اذ اريد في الطبيعة كيف في الطبيعة
ليس حد فان التساوي غاية في الحقيقة والبطوحد في الاسباط الطبيعية
وكبر في البطوحد في الاسباط فانه هو واقع في الاسباط والبطوحد في الاسباط

طبيعة او ارادة وكلها محدودة ولا تحرك شئ منها فمفسدة على
 الا اذا فليس الى الحركة اليدوية كان المسافة اقصر والزمان اطول
 انهم اذا قالوا ليت سبعة ايام فمفسدة ما زاد عتوا به او اذا
 قالوا سبعة عاين لا يتعدانا ما زاد اعتوا به فصل العلم الحسني الذي
 حركه دورية لا يتصور ان يكون متحركا بطبيعته اذ اوقفه نقطة
 اما ان يكون منقطعاً مطلوبه او غير طريق مطلوبه فان كان
 فلا تفرقة اذ لا يمكن ان يكون المرغوب فيه طبعاً غير غرض
 طبعاً ولا كانت في طريق مطلوبه فاذا وصل الى المطلوب لا يتعدى
 اليه اريد ان لم يصل الى المطلوب خلت على طريقه مطلوبه وقد
 على طريق المطلوب هذا هو ظاهر ان الحركة الدورية لا تنتهت
 على وضع فلو كانت حركة طبيعية لطلب منها طبعياً لثبت عليه
 ولتنتهي بغير التالى النقص المقدم فالحركة المستديرة ليست
 بطبيعتها فمفسدة او ارادة وقد علم ان القسريات تنتمي الى طبيعتها
 اما الى ارادة او طبيعة ثم المحدود اذا لم يكن زوفاً ما لا يتصور
 ان يكون حركة مستديرة وما تحته لا يقع في الارواح والمفارقة ان
 كان بزواجر المادة فمفسدة الوجه فلا يباشر الحركة كالمستعمل ولكن
 ما يصح عليه المباشرة والحركة لا يسبب جسم آخر فمفسدة فالحركة تكون
 ارادية والافلاك حركاتها كلها ارادية لانها ليست بطبيعتها كالحركة

اليت

وليست بقسرية لان القاسر لا يمكنه من حركته اخرى والافلاك حركاتها
 الحركية لا تقتصر اذ كلها كرية ليس فيها نوع اوج ما اختلفت حركته
 السافل والافلاك القسرية حركته اخرى ولان الافلاك ان فرض فيها
 حركتها قسرية لا يكون الا قسرية مستحالة فيلزم موانعة حركتها غير
 للقاسر والمقتصر وليس كذلك فليس يكون حركتها ارادية ولا حركتها
 المستديرة اشرف الحركات واقدمها فالارادة اشرف الحركات
 واقدمها والحركة الدورية العقلية قسرية ارادية فلهذا الشرف المطلق
 وجهه الثابت والاهم دورية الارادة والحاجة وغير ذلك ثمرة
 لا شدة ولا ضعف ولا الميل الموجب لها خلاف العنصرات
 فان طبعها تنتمي الى القوة والقسريات فغير فمفسدة
 الميل القسري فصل ونعلم انه لا حاصل لما يقال ان الزوفاً جسم
 فصل هو يتطوع به الماسن بل لا يتطوع بها لا يقتصر حركتها لانها
 بل تعاقبها طام فان كانت اينية فلان طام فاذا وصلت
 وقفت واذا علت وجوب التمامية فزوال جسم ووجود المحدود
 وتبين الجبا وتعلم انه ليست حركته مطلقاً عند الغزلية نهاية ثم
 كانت الارض تنزك بطبيعتها لا حركتها جسم خفيف برزخ محمل عال
 لان حركته السفل اسرع وان كان على سبيل التراجع كما طبع بعضهم
 فيلزم انصافاً طبيعة واحدة لا موانعة من الجباب والتالى باطل

فما لم يكن الدورية لعارض على ما اعتقد قوم وزعموا انها بالبطيخ تليق
استحالة ما تبين للعلم من دورية لا يتصور ان يكون طبيعي
وليت ذلت حجة قسرتهم بالارادة وحال القسرة الباطنة
نرج او دفع او تصحاب على ما اشترنا اليه ثم اذا كانت طبيعتها
الحركة الدورية والكل اذا كان لا يفرق متشابهة لا تتمازعة الا
بالقصد ولو انهم اسرع لكانت كل من الحركة يلزم لغيره فكان لا يفرق
انا اذا اخذنا نقطة من المادة او غير المادة لا يفرق مكان يتحرك على
الدور فان الطبيعة واحدة وكان على تقدير احياة البساط
يلزم ان يكون كل فرد ليس حيا فان البساط لا يحتاج الى اعضاء
وروح اذ ليس فيها ذلك والجزء من الحقيقة بالكل ولا توقف
يستعد احياة على الامتزاج وهذا الموضوع افرود من المشهور انها
لا شوية حركتهما الى المركز بالبطيخ على الاستقامة لا يتصور ان يكون
ربما حركة دورية كما يشتر اليه والصورة الواحدة لا تقهر الا من
المتشابهين الغير المتشابهين ثم لا نقل بوجوب الحركة الى الوسط لان الحركة
المستديرة فالاجسام الطبيعية لا تقهر طباعها على ان تكون مكان الكل
حسب مكان ما لم يطبعه ولا شوية توجه الاجسام الى احياز
مختلفة فلا يكون ذلك لاجل الجسمية الا كان القضاء متفقا
كما عرفت وليس فاذ الامور خاصة بسمها المشاؤون صور الحكم

فما اصول الاجسام واهمها انما انما البساط على ما عرفت بالبطيخ
ولكن مكان الغالب الا انه لا يتبع لوجب البطيخ بعض اجزاء
الغالب لا يخص ما يوزن اليه ولجسمه في شكلها بصورة النهاية
وانما الشكل انما يطلب خارج ومع هذا البقي الشكل الجسم
البسيط المستدير فان فاعلا متشابه اجزا فاعلا متشابهة في حال
لا تقهر من اختلاف اصول الاجسام لا تعمل بالامور الاتفاقية
الترتيب فيما هو كالتكامل فاعلا متشابه اجرام الفلك والارواح والكل
الدائرية تقدم على الاتفاق كما تعلم ليس وغير الكبر في المثلث
والربع والكل في وسط طرف ليس متشابه فان منه وسطا ومنه طرفا
وضد خط وزاوية متشابه البسيط متشابه ولا شوية غير المتشابه
فلا شوية متشابه البسيط متشابه ولا شوية غير المتشابه متشابه
من متشابه البسيط غير متشابه من متشابه غير متشابه واقع الاعتراف بان
اجرام الفلك فيها بعض اجزاء متشابه بعض كالتشابه في علم الهيئة
فتمتق عدم التشابه وليس اقله الكواكب من الفلك كالتشابه
تشابه سائر الاجزاء باعتبار الفرجة التي هي في الكواكب اقل من ما قبل
من الاجسام لا الوجوب وقولنا البقي ان شكل واحد متشابه
علت لشمس الكبر في الترتيب في الارض في السجود وقوله لاسلف
من القواعد فاذا انتفت التشابه المطلق فالباقي هو الاخر

على ما يتبين بكونه وجه كانه واما كونه ورجل القوة في مثل هذه الاشياء
 المتعارضة ولا تشي العصافير كل شيء في الميل الصغير والغير
 قد تواتر في الكتب الجسيم لم يزل عند ذكر تحريكه عند العارضة وليس
 هو نفس الحركة فان الميل في الجسيم باقية عند تسكينه لا تضره الحركة
 باقية عند تسكينه في الميل هو الحركة وليس هو الطلقة امير القوة
 الخاصة بالسرير سيد الاسرار الملاحقة بالنوع لذلك قال الخليل في اوصاف
 الحائضه الطبع لا يتغير في الميل لانها لو كانت اما اليه او منه وقسمت الى اقل
 فالقدم باطل اما اليه فلا رقيب واما عنه فلا تعلق فان اليه هو الطلقة الواحدة
 لا تقهر المختلفات من التوجه والانصراف وغيرهما فالميل متمنع
 البقاء عند الوصول فلا تضره القوة الطلقة متمنع البقاء عند الوصول
 فليس الميل صورة طليعية في الميل الطليعي واجب الزوال عنده ولكن
 الميل القهري لا تضره الصور واجب الزوال عنده والميل القوي
 زائل عند تمكن الطليعية لا تضره الصور كذلك ليس الميل صورة طليعية
 فالميل اذا مرزاه على الحركة والصوره الخاصة بالسرير وقد يكون قهريا
 كما ليس في سريره من القوة في الميل سلبا المنع من طليعيها الى
 غير القهري فيعجز الا طليعيها وقد يكون الميل طليعيها كما في المذرة
 رجوعها الى اسفل وزعم القهري ما يكون بالذوق ومنه ما يكون بالتحريك
 ومنه ما يكون بغيره معارضة المتحرك للحرك ومنه ما لا يتغير ويترك

منه فلو توفرت الرجوع والبرر وهو ان السبق وهو ان المرء يتحرك
 الهواء الذي يندفع الى خلقه وينتشر النفا ما يحرك بالضغط ولو كان
 كما قالوا المكان ما ينجس السهم في الهواء مع سواقه مع منته في قول
 المرء ما صح ان يرتب فيه والسهم بعد فزال ثابته في الضغط المذ
 ثم لو كان للضغط المذكور من ميل في السهم اصلا المكان اذا ارتفعت
 خفيفه باليد من الهواء دون توسع وكجوه او وضع فيه لم يتحرك
 كما يتحرك بالقهر المرء القوي البالغ والتالي باطل ولو كان كذلك
 المكان لم يحصل خارجا للهواء اندفع بضغطه من الهواء المتصور
 كالقهر من الانسان والكحيوانات والتالي باطل واخره ان يظنون
 انه الدافع يدفع الهواء او المرء لا للهواء فيل الدافع اندفاله دفع
 اسرع فيجذب معه الموضوع فيه فيقول لو كان كذلك لما حصل اصطدامه
 مرافق السهم مع زائها وما وقع مرافق الارض جده مع مرور ما وقع
 بعضه فالقدم باطل ولو كان كما تقولوا السهم في المحيط الذي
 فيه السهم حصلت بالثقة قبل وصول السهم ولو كان كذلك المكان
 لحصل دخول الحد يد الى ان يقوم مقامه ليسر لنفق مما يتحرك
 قهر او لا لازم باطل فان قيل يحبس الهواء الذي في الضلع الذي
 في الفوق قوته بعد ياقية فيه فيعجز ليقيد بها لو كان للهوا قوة
 لقد انفسه على ما قلتم انه لا يزال يجذب السهم حتى يصل الى الجنب

الحوادث في القهري

فان الهواء اقل من النار لا يشترط فيه فم الهواء البسيط
 الا ان كيف وق السهم في الحائط وقالو كان كبحر عظيم ينفذ تلك
 السيرة فان قيل كذب السهم الهواء الدافع له فقد وقع الاعتراض
 بان حركة السهم ليس فيه ثم لو كان كبحر السهم كبحر كل هو اعظم
 قطرت حركته فظهر حركته الرمح وليس كذلك انما ثابت السهم هو انما
 او كبحر فلا يشترط حركته الرمح اعظم منه واشتد لانه كبحر الاعضاء في
 كبحر الماء في الرقعة فكيف كان كبحر السهم في حركته انما
 عند الرمح ما زعمتم وليس كذلك او قوا طوله الزيادة في الرمح
 وبتولده لا اعتاد ان يكون ليقيم ثم اذا حقق عليه في حال فمعه الزيادة
 اضطرر او كبحر السهم لانه عند حمل الكفاية في السهم في الرمح في الهواء
 كما هو عند السهم الاعتناء ثابت في حركته مستقيمة والقابل متشابه
 وتحقيقه الموجبة لتولد كماله ولا يوجد نقصا ثابته ووجد
 اخر في السهم الذي يتولد منه سيل اخر اما ليس يتولد بعد زواله واني
 لا يحصل اثره بعد الفوات او من حصوله في جميع الميكان في محله
 لا صوب واحد وهو محال والحوادث اذا قلنا انها في الحوادث
 في العلوم يكون اما حركات اخرى لا يمنع المعية لزمانه
 وان كان فيها تقدم وناظر اذا ادركه اخر في ذلك المحل الترتيب
 ولكن يكون فيه موجب ثابت بعده كحركة الفعل شر آخر بعدنا

والسهم في الهواء يستقيم في اعتباره ثابت في اعتباره ثابت في اعتباره
 الاعتناء في كبحر السهم في الحائط وقالو كان كبحر عظيم ينفذ تلك
 السيرة فان قيل كذب السهم الهواء الدافع له فقد وقع الاعتراض
 بان حركة السهم ليس فيه ثم لو كان كبحر السهم كبحر كل هو اعظم
 قطرت حركته فظهر حركته الرمح وليس كذلك انما ثابت السهم هو انما
 او كبحر فلا يشترط حركته الرمح اعظم منه واشتد لانه كبحر الاعضاء في
 كبحر الماء في الرقعة فكيف كان كبحر السهم في حركته انما
 عند الرمح ما زعمتم وليس كذلك او قوا طوله الزيادة في الرمح
 وبتولده لا اعتاد ان يكون ليقيم ثم اذا حقق عليه في حال فمعه الزيادة
 اضطرر او كبحر السهم لانه عند حمل الكفاية في السهم في الرمح في الهواء
 كما هو عند السهم الاعتناء ثابت في حركته مستقيمة والقابل متشابه
 وتحقيقه الموجبة لتولد كماله ولا يوجد نقصا ثابته ووجد
 اخر في السهم الذي يتولد منه سيل اخر اما ليس يتولد بعد زواله واني
 لا يحصل اثره بعد الفوات او من حصوله في جميع الميكان في محله
 لا صوب واحد وهو محال والحوادث اذا قلنا انها في الحوادث
 في العلوم يكون اما حركات اخرى لا يمنع المعية لزمانه
 وان كان فيها تقدم وناظر اذا ادركه اخر في ذلك المحل الترتيب
 ولكن يكون فيه موجب ثابت بعده كحركة الفعل شر آخر بعدنا

تعاريف تصدق يكون الوسط والطرف كذلك المقادير المتصلة
للتسعة ومهما اخذت محقرة الى الاحاد لم يتخط كذا فعلت
سبعة فالتسعة لا طرف لها والوسط غير حيث انها سواء
عقلت محقرة او مضانة الا انني قد خارج وكذا كل نوع من انواع ^{العدد}
فلا لا طرف والوسط لا يفرق العدد لا للعدد فانه فاذ
العدد غير متناه مطلقا فحيث هو عدد مطلقا بغير حيز ليس
فيه مرتبة من المراتب النوعية معقولة وليس له زيادة على امكان اذ ليس
منه مبلغ لا يحتمل التضعيف واقعا فخرج من غير كونه
عبارة ثابته فاذ هو العنايط المعقولة انما لانهاية والعدد
مطلقا واما الاشياء المحدودة اذ اقبل لانهاية لما قد يغير
انها لو عدت عا وديوتهم ثابته القوة لا يفرغ من تعدده ادا
وهذا المعنى ان يقال النفوس الناطقة غير متناهية ولا تنسى
به انها لا يتصور عليها زيادة فخر اعدا فان نفوس قهر اذا
نسبت الى ما كانت لا شك ان يوجد فيها زيادة ما حتى اذ يفر
بغير المتناهي لا يقبل الزيادة ولا يتوهم اكثر منه فلا يقع تقابل
على النفوس الناطقة المفارقة منها غير متناهية الى هذا المعنى
بل تناسيها لانه لا ينجح لتعدد عدم دوام قصدها السيد الا
وتسلسل الحيات منه عرض فانه غير متناهية بالمعقول

لا يلزم

ولا يلزم من النهاية منها انفس ستمائة لانهاية بالمعقول وان كان
بالعشر الستمائة انه كغير الزيادة عليها وكيف لا يمكن الزيادة عليها
فانها ابد او الزيادة والذير قال بعض القضاة انها لا تحتمل الزيادة
خطا كيف وقد اعترف بانها ذات عدد واذ كان لها عدد
من خواص العدد انه لا يحذف منه زوج او فرد فتخل منها فان كان
زوجا قصير او اجد فردا او قدرا فيه ما جعل فردا لانه لا يلزم
بذا النهاية بالمعقول ولانهاية لانهاية ان يكون الشيء كذا
ما احده من يتصور انه كان معه فانه امتنع القصور فضا غرض
و يلزم منه ان يكون الكمال مثل الجزء وهذا المفهوم ايضا لا يصح
ان يقال النفوس المذكورة غير متناهية ولا تنسى الاشياء اصلا
والذي يقول لا وجوه للعدد والاعيان بل هو امر لا ينسبهم
والنفوس فترقبها لا تنسى بوجه ما هو الوجه زوجية ولا فردية
فانها غير خاضعة لكم العدد وانما هو من الذين لا فرادى على اراهم
وكل ما يتصوره الذين بالفعل فهو متناهية والنفوس المذكورة
اكثر من ذلك بالفعل ولا يتصور فيه وهو نفسها خارج عن العدد
فلا تصف بالنهاية بوجه من الوجوه وليس لها مجموع اما قول
فلا اجتماع فلا تعلق واما من الذين فلا تسأل الاحاطة لفصله
وكذا كل ما يوصف بالانهاية بذا على ما يبرهنه ولا وعندهم كل ما يفر

العدد فهو متناه ابرهه الوهم بالفعل عدد انهم مرادوا
 تحت وتفصيل انه قد قسم من المشهور بقسم قليل ما يقابل
 اللانهاية على اقسام منه مالا يتناهى من جهة تصغيرها
 من جهة التقيض وهو العدد فانه يعرض له لانهما في التقيض متناه
 من جهة التصغير كالمقدار واما في الحقيقة فيدخل فان التقيض بالفعل
 لا يتناهى بل يقع الا غير النهاية بل يتناهى فيشتمل من جهة الحد لا يتناهى
 قسمة بالفعل فلا يعان كيث لا يمكن التقسيم الا فالوهم فاذ الله
 بحسب الوهم قسمة التصغير المقدار مثل تقيد اذا التقيض
 والتقيض كالمجاك كالمجاك لانهما في الوقوف غير الا يعان عند حد
 في العدم واذ افر الكبر والاهم فلا تقف عند حد اذ لا يترنن
 فوق كل شيء اكثر منه وتحت كل شيء اضع منه فلا تقف عند حد
 فوقه في الحقيقة كالمقدار له حد لا يزداد عليه فلا يعان كالمجاك
 الا نوع فان الجسم الا قسمة مقدار ليس في الاجسام اكثر منه في نهاية
 المقدار وروا قسمة ولا يقع اجم الكبر منه ولا يمكن للجسم ان يكون
 من الغرض بخلاف التقيض في الاستعداد ان يكون ان اجسامهم
 حد طبع في الصغر كالمجاك في الوقوف عندده وليس له ان يكون التراب
 الذي يربب الرز العرعر وطوبه بها يلحق الا في بعضها بعض
 لا يتناهى فيها انفصال ولا يكون قد ابرعت الاعلى اصغر ما يتصور

بكم

يكون ولو تفصل كان لها رطوبة ما سكت لها في اوجزها لا قسمة
 مالا يتناهى في التصغير والتقيض فيه وهو كحركة فانها من جهة مقدارها
 قابلة للتقسيم الى غير النهاية ومن جهة تصغيرها ايتم لانها في الماخر
 من امر واهم الزمان الا لانه هذا التصغير والتقيض ايتم الى غير النهاية
 بحسب مقدار فيه وهو الا لانه السطر في الوهم من قبل التصغير
 في كونه ليس كالحسب فان الاجسام واقعة عند حد لا يتجاوز
 في العظم والزمان لا يزال يحصل منه شئ بعد شئ الا لانه عند خط الاجتماع
 في غير واهم التقيض في حال كمال الجسم فانه وهو امر اللانهاية في كونه
 النفوس الناطقة على اكثر دابر الشايق فانها في الحقيقة لا يبرر
 في الاجسام وكحركة وهو لانه اللانهاية من جهة التصغير فانه ايد
 واقع فيها بالفعل غير انها استازت غير كحركة باجتماع اعدادها
 فيحصل التراب حقيقة فيها وكركات ليست كذا او في المشهور
 في الكتب ان كحركة قبول انقسامها الى غير النهاية بسبب المسافة
 واهم الزمان فاستعداد الوهم فيه من القسمة لانه لانه غير متناه
 كحركة واذ انظرت الاقوال عسقت بحسب فخذوا منها ما لم يكن كحركة
 من حيث ما هي كمنهياتها بحسب فيها القسمة الغير المتناهية سيما
 واما القابل ليرى لانه من الكيف كحركة تنطبق على كركات الاضية
 بالمقدار الا انه لا يبرر فيكون قابلة للقسمة الغير المتناهية وليس لها

مسافة من حقيقة العكس الاعلى ليس مسافة تحرك في الزمان
المسافة بحسب تجزئتها فتمت لفهم المقدار ليس امر اذا فهم
الاعيان على الحركة بخلاف ما ظنوا وقالوا ان الحركة على الزمان وان
على كون الحركة مستقيمة المقدار او غير مستقيمة وهذا المظهر في حقل
فان هذا يتضح بكونه بغير وجود المقدار امر اذا فهم الحركة بكونها
يصح ان يوضح ذلك في الوهم وترفع عنها مقدار صغير ويتوهم فيها
مقدار كبير وهو حيز وهذا الطريق ليس مستورا قالوا ان يكون الحركة
غير متساوية في حقيقتها ليست بالمتساوية في الزمان وان كانت الحركة على وجه المسا
وتمت الزمان فيكون الزمان في غير المتساوية بالذات ثم يتضح
بالعرض بسببه وقد ذكر ان كلية الغيبة المتسقة ليس بوجود الفعل
ولما بالقوة وهذا القول يصح لانه يقال مطلقا في الحركات الامر
النفس الساطعة كما كلية حاصلة غير متساوية على اعتبار ذلك
كلية ما يكملها بما لا يتساوى به غير حاصل بالفعل ولما بالقوة لا يتجلى
احصولا حالما قالوا ان الزمان في كل واحد غير المتساوي
موجبه بالقوة وقسا ولا يصح ذلك بالفعل فهو صحيح ونقول هذا
صحة في الحركات الانية ظاهرة فان كل واحد مما يعقل انغير
متساوه في الحركة وهو ما في مستقبل القوة وقسا موجه واما الذي
يغير فلا فانه لا يصح لانه يقال انما بالفعل موجه لطلبه ولا لانه

بالقوة

بالقوة القواية واستحال عوده الى السابق ان كان موجودا بالقوة
واما النفس الساطعة على الاراء فيحق فان كل واحد غير المتساوي
الحاصل واقع بالفعل لانه الممكن في النوع قالوا ان قيل كل واحد
بالقوة كما وقت فهو كذب وهذا لا يبرهن عليه قالوا ان قيل كل
واحد ان كلية في غير المتساوي قد يوجد فيها اما في القوة فبما لا يصح
عنه وحده وان كان كلية له ويصح موجه وهو ان لطلبه المعقول في السر
يصح حقيقتها على الاحاطة بانه انما يحل عليه على تحقيقه في كل
موجود بالقوة ولا يجوز ان يخرج الى الفعل مما لا يقدر بعده منه شئ
ونقول ان هذا الكلام صحيح في الحركات ظاهرة والنفس اذا اخذت
بحسب الممكن في النوع يصح القول في القوة فانه لا كلية لها امر متساوي
النوع مطلقا بحيث يعلم الواقع وما لا يقع واما ان شئها بالقوة
ولكن الواقع هو غير متساوه وليس هو شئ بالقوة فبما لا يصح في المتساوي
ما ليس شئ بالقوة وهو حاصل ما ذكرنا واعلم ان الزمان لا يتساوى
التي هي في طريق الوقوع شيا بعد شئ يصح لانه يقال انما متساوي
بالفعل لا بحسب نهاية لاجل حصوله بعد ما يلحق بنهاية بعد نهاية
وهذا في شئ الحركات فان لان يصح ان يقال انما متساوي في النهاية
ما في شئ بنهاية اخرى واما النفس فليس فيها ذلك اذ ليس في شئ
فيما يتساوى بالعرض في ذلك بحسب الحركة ويصح ان يقال انما غير متساوية

واما بالفعل لا يحصل الا بالاجزاء كلها بل يجب وجوب سلب النهاية لا
 عنها ويجوز ان يقال انها متناهية بالقوة بحسب نهايات محتملة
 بما بعد نهايات محتملة النهاية الاخيرة غير متناهية وقوة وعلا
 او متناهية بالنسبة الى ما حصل بالقوة بالنسبة الى ما حصل بالفعل المتناهي
 موجه واما بالفعل فيجب هذه النهاية ان يكون بالفعول عنه
 هذه والانه لا يتصور ان يكون بالقوة موجه الى غير طبعه فهو اياها بالقوة
 وفصل واما قيل ان القوة قد انتهت او غير متناهية فيكون ذلك
 انما يجب تصديقها في اعمالها او غير متناهية فالاول لا يتصور
 يكون جسم متناهية في نفسه جسم آخر متناهية فانه ان كان المتناهي
 متناهيا وجسم كل كان اكبر كان طبعه اسرع فاذا كان غير متناهية
 لا في زمان وهو صحيح ولكن كان المتفعول غير متناهية ليقع في نفسه متناهي
 الفاعل ليس في نفسه وقوة وكذا التأثير زمانا فيكون النسبة الفعل الى الجزء
 عنه وانفعال الكل عن كسبه الزمان وكلما كان اقل كان اسرع
 متناهي في زمان وفرض فيه هذا وكذا ان كانت المتناهي
 متناهية والتاثير غير متناهية على نفسه بلوغ تاثير المتناهي في نفسه
 المتناهي محال واما علمت وجوب نهاية الاجسام استغنى من هذا
 الا انه ينفذ للتشديد والله رب وكيف يتجه هذا المطلب المتناهي
 في جميع الوجوه لا مطلقا ولا تشبيها في جسم ليس في نفسه

لا يقع

لا يقع الكلية نسبتا الى الجزء المتناهي بل لازم ما ذكره المشهور ان
 المتناهي يتناهى في نفسه بحسب كونه متناهي في نفسه او متناهية
 ولا يتصور ان يكون قوة غير متناهية في نفسه في القوة وحسب
 اهل العلم بانها ان انتهت وفرض متناهي في كونه غير متناهية
 اما لا يتصور ان يكون عليه ولا يتصور فانه لا يتصور ان يكون متناهي
 النهاية في القوة فانه انتهت شدة وقد قيل انها لا يتناهى في القوة
 انه متناهيا في زمانا هو شدة فانه بالنسبة اليها كانت غير
 متناهية في زمانا فيجب ان يكون في زمانا في النهاية في القوة
 لانفسه الطرف المذكور في القادر فان الشدة ليست في جسم
 متصل وليس في نفسه الشدة في نفسه المتناهي لا يقع ان يكون غير
 متناهية فان اتم الحركات سرعتها كالجسم الاعلى غير متناهية
 وهر شدة في اول ليس في نفسه المتناهي في الشدة معقود عليها
 فان غير المتناهية ان ولادة المكان سرعتها في الزمان متناهية
 ان لا يكون وراة المكان شدة اخرى لا يتصور ان يكون عليه
 في زمانه فانه في نفسه لا في نفسه المتناهي في الشدة فانه انتهت
 شدة غير متناهية فان في الانتهاء هو نفس ما لا يتناهى بحسب المتناهي
 المذكور فيكون كانه قال متناهيا في زمانا في نفسه في النهاية
 بل لا يتصور ان يكون في الانتهاء في نفسه المتناهي في الشدة

ويصح ما ذكره لقسم الشئ اير على هذا المفهوم فانه اذا وضع انه غير متناه
 الى لا يتصور المكان الزيادة ثم انك في نفس الامر المتناهي هو محال
 ولنه غير متناه بل يكون له الجزء والاتصال بينه وبين الحد
 وراؤه ورا فقول لقسم الشئ غير صحيح وهو انه ان كان
 اشد منه فيكون متناهي حركته بل لا يكون متناهي على هذا المفهوم
 وحاصل انك اذا تأملت كلام هذا العالم لم تجد المتناهي الغير
 المتناهي في الانفصال بمقدور احد فانه يعقل فرادها لا يتناهي على
 في الشئ بحيث لا يتصور ان يكون مفهوم النهاية في الطرفين
 واحدا لانه فراد القسيع يقول القسم يمكن ان يكثر عليه فقد تناهي
 باعتبار المكان الزيادة فاذا انك الزيادة لا يوجد هذه النهاية
 وعلى هذا سائر الحركات لانهاية لها اول ليس لها شئ من النهاية
 العقوم من القسم الشئ يقول انك كنت الزيادة عليه فقد
 تناهي فاذ لم يكن الزيادة فلا تكون نهاية بهذا المصنف او لا النسبة
 بعين غير النهاية في السرعة اذا ارادنا ان كانت نهاية الشئ فاذا
 الزيادة المكان الزيادة عليه يقال لو انك شئ غير متناه
 الحركات حركة لا فرض زمان او حركة فرض زمان متناه فاطقة لمتناه
 غير متناهية وقسم الشئ باطلان فالمتناهي باطل ووجه البرهان
 فيما سبق انه ان كانت سرعة لا يتصور دورا ما سرعه اخرى ان كانت

✓

مساوية متناهية يجب ان لا تجزى زمانها والا ان امكن التجزى
 في زمان اقص فرضا فبطول حركته اخرى ويكون اسرع منها والحال
 هو ذلك الكلام بعينه والحق الترتيب على وجوب النهاية في العقوم
 من حركته على حركه حسيانية بالضرورة تنقسم بانقسام جسمها الى اجزاء
 من حركته في الجسم من متناهية متناهية فوجه ما يفرض خصوصه متناهية
 كل القوة تحرك كل الجسم فوجه القوة كل ذلك الجسم من قوه الجزء
 حسيات جسم الكل وحاصل التعادلات في الشئ ليقال حصل
 اثر القوة التمرير اكثر من الشئ حركته كانت حركته دورية تحرك مع
 كل مرة تحركه كذا الجزء كل القوة مرتين لتايق التعادلات في الدوام
 فنخرج انما حسيات وان فيما ورا المدة قالوا لا بد من تعادلات والما
 يتصور الجزء على ما يتصور عليه الكل وهو محال واذا كان المبدأ معا
 فالتعادلات لا يقع في الوسط كيف وقد قيدنا بان الشئ لا يتكلم
 حركته التعادلات في الدوام واذا كان التعادلات ضروريا
 وليس في الوسط ولا في المبدأ يقع في النهاية فيقف تحت الحيات
 الجزئية متناهية وتزيد تحركات الكل بعد زيادة الكل على الجزء
 فيمتا هيان بالضرورة تعقب وهذه هي مع انها متناهية في شئ
 بها النسبة في تلك متناهية في شئ به وجه العقل المحمد لها بالقوة
 الغير متناهية واذا ثبت ان لا خلافك فهو متناهية لا تنقسم بينهم

البيان المذكور للزم وجهه فخلا اوله يكون ورا المجدد احد اقسام
 باطل فالقدم باطل واليقين كان كمال احد منهما على جهة الاخر فيلزم
 له يكون وراهما صواب او الصواب يحتاج لايجادهما فيكون وراهما
 مجددا وقد فرضنا محذرين وقد استخرج بعضهم بوجده المبدع على وجدة
 العالم وليس وجدة المبدع كجانب فانه لا يصدر منه شيء بحدوثهم
 غير المعلول الاول فيه كلام طويل ويقع الكلام الى انه لا يجوز حصول
 عقليين متكافئين يحصل منهما ما لا يصلح تحت الاخر في السلسلة العقلية
 واجتبه وان لا يجوز ان يحصل عقل هو معلول الجسم فيكون الجسم
 الذي تحت عقله وفيه تكلف كثيرة حتى يتم هذا وربما لا يتاخر البيان كما
 ينبغي ان لا يحتاج ضرورة العالم على وجدة الصانع شيئا وربما يغير
 به بعض اقسامه شذبه او قد سلك الكبار فاذ سمعت خرافة العقل
 القدامى وجود عالم مقدس غير العقل والحق في بدن لا يمكن كبحه
 من جلبها ما ساءه الشارع جالقا جارا صافا تبار بالثبوت فان
 الساكنين يرونه ولهم فيها ما رب واغراض بالفرقة من السجدة
 والكنهه فان كذبهم كذبك بالمشاهدة فان كنت اصر فان
 الى كتابا ليس ككثير الاشرار الذين سبقت الى مثل ربهم فيهم
 شيئا ان ارشدك عليك والاعلم ان مونا بالحكمة ومما ورفا لك
 ان حبا واحد الاستعداد ان يكون له حكم مستدرة واستقيمة ولا يقتصر

الطبعة

الطبيعة الواحد امور مختلفة غير متحدة وفرضنا انما انما
 وترك ان يكون طبيعة متوحدة الى شيء لا سيما وان كان له وهو محال
 قالوا والمجدد جسم وضعه يمكن التبديل وكل جسم وضعه يمكن التبديل
 يصح عليه كذا فالجدد يصح عليه كذا وكل ما يقع عليه كذا فله ميل الى
 على الاستقامة فبذلك مستدرة فالجدد ميل مستدركه والمجدد ليس
 وراوه جهة غير مستقيمة على الاستقامة من انهم وجود الميل في الامكان
 الحركة فانما ثبت امتناع الحركة لعدم الميل فان الممكن فيه يتبع لغيره كما
 تكرر في الغالطات وكانت تخبركم فرائضات الميل انه لو صح جسم عديم
 الميل لا امتنع عليه كذا فانما يقع في المجدد ميل وان كان الحركة فيكون الحركة
 تمنعه لانها والميل لا ينافيها ان قدر ان القاسم والمحرك راو
 مثل نفس شرع في التحريك فاولا طبعها ان يطارد الجسم على التحريك
 المستقيم او المستدرك ولا يطارد ما فان طارد لزم الميل وانما يقع
 فيه مقادير ما والتبديل يمكن كذا فانه وقد احدث فيه القاسم
 ولم يتغير كذا في مصادره وتلك المصادره فيهم ما يلزم عند المفارقة
 يكون ميلا فيكون فيه ميلا ما واذ المكن في المجدد والافلاك ميل الى الاستقامة
 فما نعتهم للمقادير على الاستقامة الى الاستدرة فيها ميل مستدرك
 وهذا القصر في تقريره المشهور ثم يتبين ان ادوات الميل المستدرة لا
 الحق فان لا يفرق لا يصور بالابا بالحركة المستقيمة فان مالت الاخر الى

الا لتمام او مالت الى طوع فحرق يكون فيها مستقيمة في اجزاء
 متساوية لكل مستدير المسطح في السطح فيكون اجمال القياس
 لا يصدق يخرج على اوقات المستدير كانت طبقة واحدة لا يتغير
 مستقيما ومستديرا والتالي باطل وهذا القابل لا ينبغي ان يستقيم
 حركة المادة الى جهة طبقة فانها مالت الى الوسط في الهواء ثم حركت
 الى الوسط فيكون طبقة واحدة لا يتغير ترتيبها الى الشرق والوسط
 الذي توجه اليه في الهواء حين كانت متحركة الى الوسط مالت عنه
 بحركة الى الوسط فصار المطلوب ثم وكما او قيلت باعتماد
 واهية او ينقطع القاعدة فاصلا او يكون فيها سر او انما قيلت
 لغير حاجة المتساويين في العلم الظاهر من شيا ووضوح شيا في الحركة
 فان الخسنيين المتحركين من خاف الدم وشمسي يقتل حيا لمدة
 الظلم لانها اسرار شريفة لو كان بعضها تادى الى انشاء الباقي
 وتقبل به الظلم شعر سلافة ورثتها عا وخرام كانت خيرة
 كسر برع عراب غاب واما من ادعى انما لم يسمع المتساويين في
 الى النزه الحياه لولا الحركة كانت جادة ما حركت على الارض فحركتها
 على الارض بضرورة اسيلان لا لطبعه وخيذه لا في غير صوبها
 فحركته حركة السيل وانقص بالمواد بما يتكلف له جوابا لخرج
 الى المباشرة ومن المشهور ان الجرم الكائن الغاسق يقبل الحركة

المستقيمة

المستقيمة لان الكون ان وقع في مكان المستقيمة استقر ثقلها الى
 قبل اليسار والحقار غير كلية الجسم والصورة المختلطة وتخرج الى
 فيه من صاحب المستقيمة ومن احسن في المكان وهذا الصبح حركات
 مستقيمة على غير مستقيمة وتختلف وانما ان بل المستقيمة في مكان
 المختلطة فيجبر الى المكان المناسب المستقيمة بالحركة المستقيمة ولا ينبغي
 ان يقال ان مكانها انما كانا متساويين فان الملاحظة يجب
 الجاذبة غير المتساوية المكان المتساوي في امر واحد التوازن ثبت في
 الطرف الاخر من مكان نوعه لا يثبت عنده في النوع المتساوي
 فضحت الحركة المستقيمة على كل كائين وفاسد وقولهم ليس كل كائين
 يحتاج الى مكان قبل الكون وبعده لا ينعون به استحقاق المكان
 المستقيم لكل واحد واحد من الكائنات حركته النطفة اذا صار
 انما استحققت مكانا آخر بالاصول الكلية السرير كان العالم
 مما له مرتبة من طبقات العالم فالحدود ان كان كائنا فاسد صححت
 عليه حركة مستقيمة وكان وراة محدودة والتالي باطل واحوطا الى
 في كون السماويات غير كائنية فاسدة لا لاعتقاد مسيل الدوم
 وسلا حركات الزمان ونحوها والالبقي كجود الافلاك
 ليس لا يحرق ولا يتبدل الا في اوقات غايه التبدل ووضوحه
 المجموع والى مكان الاشراف واجب لها على ما رينا عليه الكثرة

وسندكره وقولنا ان لها ميلا لا نفى به انها تميل بطبيعتها الى الحركة
 بحيث لا يلائمها حركة دورية نجما لها فان استديرها ونسبته
 المفروض واخر مساوية لنسبة المكان الاوضاع بل ميلها الى
 الحركة التامة غير ان الدوران ليس له ميل الى الحركة التامة
 نفسه بخلافه انما فان لها ميلا قد يجال في ميله فيقتصر اذا
 توسعا في ما يميز الصعود ويهوى الى البدن كذا فيهم ميل الى
 وكل ما هو اشرف لهما واجب لاستمراره عليه ولا علمت ان
 الكليات التي تسمى الباطنات المختلفة كل منها ليس لها ميلها فانما
 المكان انما هو الصورة خاصة والاحكام لو كانت
 تميل لطلبها المكان مطلقا كانت المدة تقف على الهواء
 شرفها بطبيعة المكان وظن بعضهم ان حركة المدة الى الارض
 انما هو الاتصال بالكلية الارض ولو كان كما زعموا كانت المدة
 المرمية الى السقوط تنفيرا وما نزلت والتالي باطل او حقا
 تحتها فيرفقا لالو فرض خروج كل الارض عن خيانتها الى الحركة
 المدة المحبوبة انفتحت وهو باطل او انفتحت على كل
 فكانت حركتها متغيرة فما كان يربطها كسر اسبلا والسرعة كان
 الصغير اولى بالانفعال القسري ليس كذلك وانما ليس مجرد
 المحقق بالكلية موجبا للحركة والميل الى الطبيعة فكذا ليس المحقق

بالجواب

بالكلية خارجا عنه ليس يكون له ميل فيرسل سبب الميل فان
 لا تقف حيث اتفق مع انه حيث وقف على الارض يكون
 قريبا فوق الارض تحت الهواء لو كان المحقق بالكلية النوع
 له اثر ما حركت سائبا الى الجوارح بطبيعتها فمجرد جميع الاثر
 والاشياء لو كان المحقق بالكلية وحده موجبا للميل لانزالها
 على خط مستقيم على زاوية ثابتة بانزال على خط موصول بالخط
 مكان كل واحد من الاسباب ما يملكه كل طبعا وليس مجرد سطح
 العالم مكانا بل انما هو الطبع الجسم لا بد له من نسبة محدودة الى الحدود
 وترتيب غير الاخر الكمال وليس النوع واحد مكانا فان الاسباب
 البسيطة اذا انفتحت مكان ميلها الى اخر واحد فكذا كذا اذا
 ولو كان بسيطا واحد مكانا فيلزم ان يكون مية واحدة تقتصر
 بها انما امرين مختلفين فيفسر الاجتماع والتالي باطل فليس بسيط واحد
 كمالا في الارض والما كانا وليس يصح انهم يملكون لغير العالم
 اخر غير هذه ونحوها وتعلل هذا القائل من ان فينا غرضه
 احد العالمين كما زعموا فقولهم لئن ان اشرف العناصر
 الوسط والاصغرين بغير الاركان الاو العالم لهم اغراض اخرى
 واكثر ما روي عليهم ليس يصح ان كان ارد على ظواهر اقاويلهم ومنه
 المشهور لنسبة المركب المدة لغير جميع العناصر غير مقصور ولو كان

كان عديم الميل واتساع باطل فالقدم باطل وليس يخرج الفضا
 حد من كلف عنه تر تقف حيث انفق المركب لعدم
 المخرج للوجه اطلال ارايل مشهور لا يجب ان لا يخصر المكان
 باعتبار محض بل لا يكون عديم الميل وعديم الميل من الوجه
 ثم لو ان الميل استمر اعدا له فانه في مركز المكان كان من الغاير
 اخرجه من الاعتدال المطلق مجاوره والاولا مع كمال المشابهة
 من الغاير مجاوره من ميلها الى الارض فدل على ان الغاير غالبة
 فيها والعضويات لم يحصل اكتمالها الا بصورتها فاذا اتسعت
 صورتها تسببت اكتمالها فيكون اكتمال العضوية متبادرة
 واكمال الغايريات متبادرة وليس للمحدود ان يكون فيه
 مطلقا في العالم كجما في كل عالم واحد وكرة واحدة وهذا هو
 الذي يثبت ان ثمة كراتها فصل في المقدار والشكل وكنت خفيف
 في الصور وخرن كل كائن فاسد الذي حكوا ان المقدار عرض في
 الجسم وهم مجهول من المشايخ اثبات الفرضية اعترفوا له بل
 حاله كما في سائر الاعراض فانه لو لا المقدار ماص الشكل فالشكل
 لما كان ثمة لمزج الجسم من حيث هو متناه يتبدل بالمقادير متبع
 تانجه وهو النهاية فانه من خاصية الكمال الشكل كلف في كمال المقدار
 فهو محتاج اليه بكم بالعرض بكم المقدار وير بصيرا بالعرض

والمقدار

والمقدار كثر في القوي والاعراض كذا الوضع فانه اذا فرض اطلال
 المقدار او الوضع على الجسم اطلال ما فيه من قواه واعراضه واذا اطلال
 نصف الجسم اطلال نصف البراءة والصور وغيره كما يحل في الجسم
 ولما كان ذلك السوا مع الحركة فانه اذا اطلال احداهما لا يصير الاخر وبعد
 المقدار الوضع فانه كل ما يلحق الجسم ويلزمه ضرورة وصفه
 وضع الا ان يصح الوضع انهم المقدار والصور سارية في كل
 الجسم ليست حاله من غير منقسم لانه ان ليس في الجسم
 شرف من قسم اصله والنقطة عرفت حالها على ان الذين قد
 وجود النقطة ليدون ان الكرة ليس فيها نقطة حاصلة الا عند
 توتر مركزه او قطع ليس بواجب في ذلك الجسم وفي المذكور في الكتب
 انه لا يصح تقويم بسيط لصورتين وبغير لبقية لصورتين
 متكافئتين فانهم اعتبروا ان للماء وكوه صورتين حركية وطبيعية
 وخرج بعضهم بانه لا تقوم الجسم بالصورتين كما ذكرنا فيكون
 احدهما لا محالة يتقوم بالما واذ قد فرضنا انها لا توجد الا فيهما
 وهو واحد لا تقوم المادة بالمادة اقدم منها وهو اقدم من المجموع
 المركب منها ومن شريكها التي هو مجموع يقوم للمادة فان الجزء يتقدم
 على الكل فتقدم المادة على الواحد المتقدم على المجموع المتقدم
 وهو محال لاجب تعقب وهذا وان كان يعجزهم بانه غير مستقيم

فان الصورة كيف كانت من مادتها مع الوجود بحيث لا يتقدم
 على الاخر وكذا ان شيئا من مقيدها ضرورية وكل واحد منها شرط
 فالصورة ان والمادة اذا فرضت لا يكون جميعا مع الوجود
 تلكها في مجموع حقيقة لا يجب جميعها فان الصورتين اذا
 اخذتا معا كان لهما مجموع وكذا اخذت احدهما الصورةتين
 المادة كان لهما مجموع ومما تملكه مجموع اخر اخر والاخر استقدم على
 المجموع ثم اذا اخذنا مجموع الصورتين على تقدمه على طبع الصورة
 الترتيب الوجودي لا يلزم تقدم الوجود على الوجود لان مانع
 القبل لا يلزم ان يكون قبله كما عرف من اوضاعه واما اذا اخذت
 الصورة متقدمة على الوجود كما ترى في القابل فكونها ضرورة جيب
 لئلا يكون متقدمة على المادة كما هو مذهب فانه لو كان كذلك لكان الدور
 متحصلا بالصورتين على مذهب في الصورة الواحدة اذا كان
 حلولا في المادة موجبا للمانع والقيام بها والمادة ليقوم
 قامت بالصورة كل واحد منهما على الآخر فبالدور على الوضع
 الذي ذكره في الصورة الواحدة اذ لا يتجزأ عن لزم تمام احداهما
 وعلى قوله اذ قد فرضنا انها لا توجد الا فيها ولذا قال في الصورة
 كحلولا في المادة لا يجب ان يكون قياما بالمادة فيقول الخصم
 كذا الصورةين جميعا بالحلول لا يتوقف قيامهما على الوجود لكل

واحد متقدم على الجميع والجميع على الجميع وليس يتقدم بوجه فلما
 فالحق للشيء بوجه باطله من جهة المداخلات فيها اخذنا مع
 قبل الشيء والفرق بين الموضوعين اعراضا كانت الصورة و
 واذا كانت صورتان بالسير في ارض فان ما ذكره في
 بينهما واذا ذكرنا ما هو راسا في الحركة وما يذكر من ههنا ان
 الذي يصير عن غير طبيعتين متضادتين يجب ان يكون
 فان ما يقتضيه الصندان كان موافقا لهما فهو امر عام بينهما
 غيرهما في حيث هو عند غيرهما ان يقيما يقتضيه الصندان
 لا تقابل المتضادتين فان الاثرين يعقل كل واحد منهما دون
 الاخر لا لعدم ذلك فان احدهما لو اقتضى الكون ما تصور
 عليها الحركة لان صورة الخاصية تقتضيه لغيره في مبدأ الحركة
 ولما كان للصورة اخرى تقتضى الكون فخر حجب واحد
 حركة وسكون معا وهو محال او يلزم ان يكون ضرورة واحدة
 صورتان تقوم بهما وهو محال وهذا القسم الاخير بناء على ما
 بحث وتقتضيه هذه الحجج فمما ذكره في كثيره اما الطبقان اذا
 كانا جوهريين كما هو جاعده فلا يقع التضاد بينهما الا بالعرض
 فان كما قال يكون التضاد بينهما التضاد للآثار فيكون مضادا
 على المطلوب الاول فانه ثبت ان ما تصد عنه صورتين متضا

كج تصادف ثم نقول انهما صورتين المتضادتين ما تصادف
 فيكون اثبات النتيجة مقبها وغير المتضاد على اصطلاحنا
 وهو ان يكون شيان متضادين على محل واحد وجهها على كذا
 ولا يخص الموضوع بل ياتي الموضوع واليه فيقال له الصورة
 محسوسة بما في العلم بخلاف بين صورة الماء النار انما عرف
 بالتضاد احدهما البرودة والرطوبة والتضاد الآخر الجوهر والسبيل
 فالتضاد الذي يترتب عليه اختلاف اصطلاحك انما يتبين
 بين الصورتين بالاثريين ثم ثبت التضاد بين الاثريين بتضاد
 الصورتين وهو دور من نفسهم ان من تضاد الاثريين يستدل
 على تضاد الصورتين وهذا بخلاف انما سببه المحذور
 وليس من اعترضه ثم ان فرض كذا فهو معارضة على المطلوب
 فان على اصطلاحنا تضاد بين الصورتين اذ لا مخرج لهما
 بل يكون نفس تضاد الصورتين نفس تضاد الاثريين فيكون
 الذي يستدل به الذي يستدل عليه احد من طرفي اختلاف
 غير التضاد بين وجه اللفظ الموضوع بالمحل فلهذا الكلام ان
 على هذا الوضع تكون الصورة المائية والهوائية صفتين في تضاد
 الرطوبة كما هو مذهبه وكذا الهواء النار كما يلزم من نفس الصورة بل
 كيفية افرغ من شدة كذا تلك الكيفية افرغ من شدة كذا كانت مقفلة

الطبيعتين

كج تصادف ثم نقول انهما صورتين المتضادتين ما تصادف
 فيكون اثبات النتيجة مقبها وغير المتضاد على اصطلاحنا
 وهو ان يكون شيان متضادين على محل واحد وجهها على كذا
 ولا يخص الموضوع بل ياتي الموضوع واليه فيقال له الصورة
 محسوسة بما في العلم بخلاف بين صورة الماء النار انما عرف
 بالتضاد احدهما البرودة والرطوبة والتضاد الآخر الجوهر والسبيل
 فالتضاد الذي يترتب عليه اختلاف اصطلاحك انما يتبين
 بين الصورتين بالاثريين ثم ثبت التضاد بين الاثريين بتضاد
 الصورتين وهو دور من نفسهم ان من تضاد الاثريين يستدل
 على تضاد الصورتين وهذا بخلاف انما سببه المحذور
 وليس من اعترضه ثم ان فرض كذا فهو معارضة على المطلوب
 فان على اصطلاحنا تضاد بين الصورتين اذ لا مخرج لهما
 بل يكون نفس تضاد الصورتين نفس تضاد الاثريين فيكون
 الذي يستدل به الذي يستدل عليه احد من طرفي اختلاف
 غير التضاد بين وجه اللفظ الموضوع بالمحل فلهذا الكلام ان
 على هذا الوضع تكون الصورة المائية والهوائية صفتين في تضاد
 الرطوبة كما هو مذهبه وكذا الهواء النار كما يلزم من نفس الصورة بل
 كيفية افرغ من شدة كذا تلك الكيفية افرغ من شدة كذا كانت مقفلة

الطبيعتين

ليس فيه كلام واما ان كان في نفسه لا محالة فليس له ان يكون في غيره
كل جسم كذا لا محالة صورته النوعية التي لا تضلها لها وهو ثابتة
لمتباينة الافعال المطلقة بغيرها وهو انما يدور اعم من ان يكون
التي وصفها بالثابت مختلفة بالحقائق فحققتها من الصور
فيكون لها في نفسها صورة وتغيرها من انواعها لا محالة
بمختلف قواعدهم فان هذا القابل يصرح بان ليس فيها وجهان
وانما ليست بالفعال شيئا من الاشياء بل كونها شيئا معينا واما
بالصورة فان على هذا الوجه الذي يتعقد له لا تمايز بينه وبين
الاما الصورة فاذا كانت الحقيقة متحدة فلا يصح ان يكون لبعض
اعدادها قوة باعتبارها لمهمة ليست للشارك الاخر فيها وكذا
الحجم سواء يقول القائل هو على الباطن لم يقبل قال حقيقة
من حيث المعقول غير محمية واحد والاختلاف بالصورة فان
ثبات الافعال لصورها وجبها والاما ان كل جسم له صورة
وجب ثبات النوع الحاصل منها فقول ليس في قوة جسم الفلك
ان يقبل صورة اخرى لا حاصل له وان كان يقبل على الارض الذي
قد يقرر منه انه اذا تبدلت الصورة النوعية تبدل الجسم فيكون
يكون في قوة جسم ما من الاحكام فمع صورة وتقبل اخرى فلا
يبدل على رايه ولا يخفى فلا يخفى في انما لفلان لم يولد ليس في قوة

لغيره قوة قريبة من الاستعداد القريب فهو سلم فيحتاج الى اليأس
فانه لو كان يكون وينفذ وما وضع انه يلزم ان يكون وينفذ
وهو محال ليس معناه ان الله ان كان متكونا بل كان قابلا للمقدرة
اما عين النية والى ليت يبين منها لغيره ان الامكان الحقيقي
الذي هو قسم الوجوب والامتناع فالجسم يمكنه ان يكون في غير
الاجسام جميع الصور ثم سلم انه ان المفسر يستعد لكل فصل
لم يكن له خروج الى الفعل فاما في استعداد الماده لقبول الصورة
المتعددة فربما استعد الجسم لقبول واحد من كذا من كذا
مواضع كثيرة فصل وان كان فيكون في مواضع تدل على الوجوه
فاذا قيل مع الفاعل لا يكون له الاحداث نوع غير الماده واما
الطمان نوع كان حاصله الماده وتستعمل له في الحوادث المادية
او فخره كالمادة والاعراض او غيرة وهو النوع الذي يحصل
الصورة بها فانه في الماده فيكون متغيرا بها جميعا غير الصورة
والمادة فان المالك ليس هو صورة الماشية والاما ان الماد يقبل
بالجسم على الصورة مع الماده فالصورة المادية هي حادثة في
فكر الماده والمادية نفسها حادثة عن الماده والذات مع الماده مثل
النفوس الناطقة الماشية فانها ليست من الماده كما برهن عليه في
المادة بل هي حادثة مع الماده والحادث يعم الثلاثة والكون في

بجدره الشانسل على الماده والفساد بطلانه والاشكال بغيره
 وحصول آخر قد يقال على الصورة التي انما كانت اوقاسده ولا
 بخلافه فخر او انتمرك وقد عرفت ان كل فاسد مع كون يكون فاسدا
 باعتبار مكانه وكونا باعتبار ما حصل منه الذي ذكرناه من التفصيل
 مفرق لهم ليس يكون والفساد فرجوه التي والاشكال فرجوه
 المستخرج الحاصل في رايه التعريفات ومركباتها ما بين فرجوه
 وما مفرق الاشكال وبين انهما لا يقبلان فرق والكون والفساد
 المستقيم وليس ماسما لا يقبل بهما ايد اوله فخر كما تها ودره ولا
 لكل تسجل آخر ووجود عالم آخر يقع على اجسامه فخر ووجوده المستقيم
 والكون والفساد ظاهر مشاده غير لفرق اجساد لفرجوه
 المانع لفرجوه زرع فزاعه يكون فخر هذه الاجسام وبعض
 احوال غير ما ذكرناه واذ استبين امتناع اختلاف المتحرك لفرجوه
 فخر جبا وبتيم ذلك الجسم كانه مستقيم والمدرة من الارض
 او غير من الارض او الصالح يكون فخر انهما يصح ان يفصل من
 الارض ليس ذلك بالفرق ووجوده مستقيم فخر امر الله او السبا
 ظاهر ووجوده مستقيم لا يصح الا بفرق فخر لفرجوه عراجه الكليه
 البسيط الذي يفرقه لفرجوه لفرجوه لفرجوه لفرجوه لفرجوه
 تركبه فرق كافر بانفصاله من بسيط هو مفرق وفرق المادتين

لا تبين من امتناع اختلافها مع وجوده كانه مستقيم مشاده
 ووجوده فرق وانفصالا مشاده او مادته على كونه مستقيم
 فلا يخلو هذه الاجسام الرعنه غير لفرجوه فخر لفرجوه لفرجوه
 والافصال او الانفصال السبوت ودره لفرجوه لفرجوه لفرجوه
 او يكون قابلا لذلك لفرجوه لفرجوه لفرجوه لفرجوه
 ما لا يقبلها اصلا وهو الجسم الفلكي وليس فخر هذا القبول الذي
 فخر اجسام الرعنه ما لا يخلو من فخر فخر ما يقبله لفرجوه
 التمرير الطبع فوق ودره لفرجوه لفرجوه لفرجوه لفرجوه
 لطبقه لا تقع الا اجابات طبعه فان الرغبات ليس لها
 خصوصية ماسية لفرجوه لفرجوه لفرجوه لفرجوه لفرجوه
 فخر ما مفرق الاشكال فخر لفرجوه لفرجوه لفرجوه لفرجوه
 فخر مفرق ودره لفرجوه لفرجوه لفرجوه لفرجوه لفرجوه
 المانعات اليه كما تها لفرجوه لفرجوه لفرجوه لفرجوه
 الموضع الطبع لفرجوه لفرجوه لفرجوه لفرجوه لفرجوه
 زوايا قائمه فخر اقرب ما يمكن وكيف لا يكون كذا اذا ما ورا
 اقرب المانعات لا يخصص ولا مرجع لفرجوه لفرجوه لفرجوه
 يكون كذا لفرجوه لفرجوه لفرجوه لفرجوه لفرجوه لفرجوه
 او على بعض اعتبارات فخر لفرجوه لفرجوه لفرجوه لفرجوه

فاذا لم يتحرك المتحرك بمينا ربا الى غاية اصلا ولا الى صوب
 طبعه من جهة وتبين الطول العلوي والسفل فتكون حركة غير طبيعية
 فاذا كانت الحركات الطبيعية ليست الا الى جهات طبيعية
 فكل حركة طبيعية اما الى الوسط واما غير الوسط والاقسام المحركة
 المتعلقة بالوضع والايين فلهذا الحركة على الوسط الى الوسط وغير
 الوسط فالترجع الى الوسط وضعيه وهو الدورانية والحركة الطبيعية لا يتصور
 ان يكون وضعيه كالمسبق بل كالمسكون مكانه فالمكانية
 الطبيعية من غير الوسط واليه ونقول بعد هذا ان المتحرك الطبيعية
 على الاستقامة لا يتحرك اما ان يكون حركة ككيفية فوجب الحركة
 غير الوسط او ككيفية فوجب الحركة الى الوسط فالاول هو الحركة الى
 البرودة ويصح بان اذا سخن الشيء غاية تسخن يبعده واذ ابرأه
 غاية التبريد تبرأ ويستند به القمع والاشيق وغير ذلك فالجواب
 للحركة الى فوق اما ان يكون الحرارة او ما يلزم الحرارة والجواب
 للفرق اما البرودة او ما يلزم البرودة ويحصل حصولها فان الحركة
 ما كانت قبل حصولها فاذا كان تام البرودة فوجب التبريد فالتساوي
 بالطبع غير بارودا كان تام فوجب التصعيد فالتساوي بالطبع
 غير حار ثم لا يوجب الحرارة او لا يلزمها التصعيد والاشيق
 مناسب لما ولا البرودة والسفل مناسب لما ولا التبريد

الجبر

كجذب فرق واسفل ولا يتصور ان يكون مكان واحد بقصد
 امر ان تختلفان جهة ما اختلاف فيه لا مخرجها كقول الطبعين
 لاختلافان فاصبتين المكان واحد فاما ان يصطفا ان يتحركوا
 ان يغلب احدهما وينتقل الاخر لا في مكان طبيعي بل يدوم قهره
 وسببه ان القسريات لا تدوم لانه الامور الدائمة لا تحصل
 الا على اتم ما يليق كدبر ما في العلم ان نروا ان كان بالحرارة الى
 فوق وصعد على ثلث حب درجته فترتفع الى فوقية اتم كدبر
 البرودة وبما انه ليس الا ككيفية استحقاقية لمكان وان مكانا جدا
 لا يتحقق طبيعتان لطبعها الى فوق كجب ان تجب الحرارة والفا
 الى تحت تجب البرودة والمساواة وكثرة التجربة يفيد ان علمنا هذا
 فاذا كانت الاجسام المتحركة على الاستقامة كجب ميلها الى فوق
 او الى اسفل لا يتصور حرارة او برودة وكجب قبول الفضل
 والوصول والاشيق فترك سببه او غير لا يتصور رطوبة او بوسة
 فلا يتصور الاجسام التي عندنا من الكيفيتين لطيفتين الغليظةتين
 للتأثير في التحريك وهما الحرارة والبرودة وكذا الكيفيتين الغليظةتين
 للقبول وبأنه القبول وهما الرطوبة والبوسة واذ اركبت الاجسام
 صارت حار بالبرودة بار بالبرودة حار رطب وبار رطب ثم
 المتغيرات تركيب من الباطن وباطنها التبريد والاشيق

مبرور و رطوبه و يبرسته فان الالف في المقيمين عالم لجميع
 الاجسام ولا يقدر ان يكون جسم بسيط من هذه البسائط خارج
 فحب فان المقيمين الاخر اثبت عليه اما البسوة واما الرطوبة
 فلما يخرج البسائط التسعة ما عدا الالف واما الاربعه ولا يتجتمع الالفه
 في بسيط واحد واما لا تحبب المقادير ان كان فيها مقادير اخرى
 رتج واما الثلاثة فانه يكون اقصاد الصدين ليقيم و اجزاء اخرى
 انفراد كل اثنين بسيط اخر فصارت البسائط ثلث التركيبات
 الاربعه واما حادثة تتبعها هذه الكيفيات على ما هو مشهور
 والمتزجات كحب الغلبات بسبب الى واحد منها وهذه الحجة
 اقرب الى ما ذكره في هذه العناصر من اربعة واما انخفضت الاركان
 من اربعة انخفضت الاستقامات لان التالف يكون من الاركان
 وعلى ما يشير اليه في المراجع واما المذكور المشهور كحب بسيط
 من اربع هو لئلا يعرف لو كان واحدا ما يصح فعل وانفعال وكيف
 سيفعل شيء بنفسه وكيف يفعل فترفع كيفية مخالفة بنفسه فيفعل
 فلا بد من الكثرة ولا يكون الكثرة فيها غير متناهية فلا بد من الوقوف
 عند عدد و كجس يكون ذات صور يصدر عنها فعل وانفعال
 ليصح منها التركيب المراجع ثم كيفية في تقصير الصور الطبيعية
 للجسم اقدم من كيفية الوارده بانفعال او متقدمة على التفاعل

والا

واما كانت الاسطوانات للتركيبات المحسوسة فيكون الكيفيات
 الاولى التي هي من التفاعل البسيط في وسط المراجع ككيفية الحركة
 في شئها كالحركة وتنفصل عنها فان المراجع في وسط مضادات ولا
 يتوسط هيات بساطها لم يكن في بعض البسائط منها حصة تامة
 والبيات الغير التامة بجميع اجزاء التسعة ولا يتخلو جسم غير
 من المكونات الاربع و هو الحركة والبرودة والرطوبة والبسوة
 اما يجب اليها فيجب ان يكون الكيفيات الاولى اللاحقة بالتي
 سبقتها في رتبة والتسلسل ما يوجب اختلاف العناصر فاختلنا
 اولها لاختلافها في البسائط العنصرية وغير العنصرية فالتوالي
 ولا التقل لا تخفى لان التقل لا يتبدل ان بها على حال من
 التركيب على غير ارض الجرم لا اثر ما في عنصره من غير ما يسا له بسائط
 التركيب لا على الاستقامة بل بما ياتي في تحق والتقل فيكون التركيب
 فان بما يقع بينه التركيبات غير التركيب والايضا رتبا ما في
 التركيب ثم قد يشترج بعضهم بعد ما ذكرنا لكيفيات المحسوسة
 غير المتسلسلة فيكون حصة من هذه الالف لا يتوسطها جسم
 فيسبغ المكونات ثم بعد المكونات كما سبغته والفرق وغير
 ذلك كذا الكمال من غير ان يكون لهما باعتبار تركيبهما كذا حتى
 يتبين الكيفيات الاربع فاشان منها فاختلنا و هو الحركة

حيث يتحرك في انبساط هذه الامور فخذ بالتقريب والتمحيص
 لا تذكره كما تعتقده الا في حكمة الاشراق فخذ المواضع وغيره ونزج
 الى ما كن فيه ومنه انهم في مشهورات المشايخ واكثر الامم ليس
 العناصر اربعة خفيفة مطلق بقصد اعلا انك العناصر هوان
 النار وخفيف بالنسبة هو الهواء وتقبل مطلق بقصد انقص
 السهل هو الارض وتقبل بالنسبة هو الماء وهو فوق الارض في حكمة
 الخفيف بالنسبة يمكن تحت تخفيف المطلق والبالغ بطبيعة في حكمة
 هو النار والبالغ بطبيعة في البرودة هو الماء والبالغ بطبيعة في
 الحيطان هو الهواء والبالغ في الحجوم هو الارض ولا يجوز ان يشبه هو
 يقولوا النار التي عند العلك بقبل الاتصال والانفصال
 والشكل وتركه لسهولة فيكون النار حارة رطبة وقد ذكر في النار
 الحيطان لها بسبب كثرة ولوحظت كانت جامدة فتكون
 قابلة للتشكل وتركه والاتصال والانفصال بصعوبة فيكون النار
 رطبة والماء بالسبب بطبيعتها بعيدة بل بعيدة كما اعتدوا اذا
 النار في الهواء التي عندنا من غير صافية فالنفس في كائناتها الطليعة
 عند العلك يكون بالنسبة وربما الدوا ابا نا وحدها الحرارة
 من غير الرطوبة مهيئة اياها وبخفة عندنا لانها في نار غير صرفة
 فاحترارة القوة النار الصرفة اولى بان يكون غير الرطوبة

ان يكون

ويكون النار بالنسبة والماء في ما يعتدرون بان المعتبر في
 اعتدادهما بقول الشكل اعتدادهما ان يكون اقرب منه اعتداده
 الارض فان الارض لا يذهب باقلها كما يعتد الماء في الارض
 يصح لنسبة طبع الماء الحيطان الا بالنسبة هو الهواء عقد فيلزم
 لنسبة يكون الهواء ابرد من الماء وقد قيل لنسبة الهواء حار والبالغ بطبيعة
 في البرودة هو الماء ثم كيف يحصل برودة اتمها في العناصر الا بال
 انقضاء بالطلع وظهور الظاهر لنسبة برودة الهواء بسبب الماء وال
 دول على النار انساب انقل من الماء وسوبه في الماء دول على النار
 احرمه السبل عنه في الهواء برودة الماء بالفسطاط لا في حكمة
 ح ك يكون في المكان كالمكان الكبير كان حركة البطالة لا يكون اتساع
 غير قبول القسوة وليس كذلك كالمكان الكبير كان اسرع وكذا
 صعود الصاعدات الى فوق كانا روي غير ما ولو كان كان في
 قوم انهما تحدث احبا ما حارة لكانت حركتها قسوة وكذا
 على ما ذكرنا واذ قيل المتحرك الى الوسط لا يتحرك به انه يتحرك
 الى عين الوسط فان المتحرك الى صوب الوسط لا الى عينه
 الماء والارض مختلفان بالطلع وكذا الحركة الماء والارض او ما
 على النار الكيفيات غير الصور ان في الماء ونحوه لا يشبه في حكمة
 والكيفيات الخارج قابلة للثبوت والضعف فليس في الماء ونحوه الكيفيات

او سئل ان يجوز لسطح الجسم الجوز المستقل بقوامه ان يسطح
 يسطح ان اضاف له من غيره ثم سئل لم يستعمل الجسم بكيفية يسطح
 بل لا يضر بها مادة من الجسم بل او مادته او النية النورية لطلب
 وكان حصولها بالمقابل على ما في الارض من الاجسام المحاصلة لها
 فالقول بان الاجسام الرغينة اليهم لها من الاستعدادات الجسم
 الذي في صفة فيحصل فيها الضوء من تلك الاجسام يحصل
 فيها لها استعدادا خاصا في تلك الكائنات ذوات لون واستعداد
 قبولها باللون فلهذا الاجسام ذوات اللون لها استعداد القبول
 دون الحاجة الى الشعاع وليس كذلك ذوات لون بلا شعاع فلهذا
 كونه يقبل الهواء النور اليهم وليس كذلك او العلم لو كانت اجساما
 ووروستة من فوق متصل اما قد اختلفت مع الهواء واما في
 دفعا عظيما يتبين من كونه تحت الاثر الهوائي الى التدافع
 حل ولا يصح ذلك فان قيل كانت متبدلة ثم اجتمعت فقال لو كان
 يقف الاضجاع ما تبدلت واذا تبدلت فلا جامع لها عندنا
 فافهم كل من حيث وضعه من حيث لا يتصلح وكانت
 تميل الى كونه متبدلا وبه التمسك مضطرا لا يسل عن ذلك ان
 لا يتركها من هذه الاجسام لانفقت او ففهم وان كان
 قد انبطحت بحيث لا يرجع اليها ولا تجد وحصولها منه لو تفت

عند ذلك

عند ذلك انما اذه الشئ من تحرك على الارض فاطم بها حصول على الارض
 او ان وسطا غير اوجز او غير فاقا بكونها الى الشئ لو كانت كذا المكان
 على الارض ولا يزل او ليس كذلك ان يقال ان تلك الاجسام على ان
 فافهم من حيث انما يتوجه حديث شعاع النور لو كان الشعاع بها
 لاضاءت اجساما ومضرا فاما بعد بعد الاقرب منها ان يثبت
 فافهم القرب والبعد ليس كذلك او غير فافهم على علم فافهم
 الراس كيف في رتبة النور من الاجسام واحدة والشعاع على اجسام
 المختلفة منها كيف فافهم ان ذلك الاثر الشعاعية الرغينة اجسام
 مناسبة بكونها كذا الصورة الاحتمالية اجسام كثيرة وكذا في الاجسام
 اهم واعلم ان هذه الشعاع عرضا يقبل من المظفر المستقر في البصر
 لا يتصور ان هذا ما علمت في مواضع وسياتي الكلام عليه في موضع
 يحصل من شعاع عند مقابلة المظفر منها ثم شعاع وحصوله من
 مضارقا ومقابل المظفر منها ثم شعاع وحصوله من مضارقا
 ومقابل المظفر من هذه المظفر في وسط الجسم الشفاف فافهم
 بل لا يغير الى امر واجب اخفاه وفي الامتصاصات المشابهة
 امور كذلك في وسط الجسم الشفاف لا يغير الى موضع الماشية
 والشعاع يشبه الضعف بقدر المقابل وشبهها ولهذا يكون الضعف
 الضوء والحرارة في مثل هذا في مقدارها في شئ واحد وبعد ما علمت المقابلة

وقد ثبت بكثره الاحكام لمثبتة كما عند حضور سرج ومقابل كوكب
 كثيرة والشعاع ينحني على حشدته وضعفه وليس كما كانا يتوهمون
 ان الشعاع جسم خارجي يكثر في بعض الاوقات فيشتد ويخف
 فربما يفيض بآبار من عليه من قبل لانه يغير على النار التي عند
 الفلك فيكسبه من فوقه فان هذه الاشياء شئت على جسم الشعاع
 وليس ذلك بصحيح وليست الشمس تنحني بذاتها وان كان الاقرب
 منها انحنى وليس كذلك انما هو الوضع البعيدة تحترق والمواقع
 القريبة العالمية تبرز ويحيا والاشجاء في الجوارده خفيف
 بعد ما غرط الشعاع الممكن المقصام بفرض ان الجوارده المعلقة
 جزءا من المعدن الحار ثم لا ذكر لسه العلويات لا يتحرك على الا
 ولا يقبل انحرق فليست بجارية ولا رطبة اذا لم يتحرك على الوسط
 ولا ينفذت بجارية ولا باردة ولا خفيفة ولا ثقيلة فيفسد الشعاع
 منحنى لا يمشى وكلما قويت الضوء قوت انحرق عندها واطلعت على كل
 المرأة المحترقة ذات مقعر ينحني فيما من الضوء ما يحرق قطنا او غيره
 مما يقرب منها ولو كانت خالية ما فعلت مع الشعاع الما بالبردة
 لا الا حرقا وليس ذلك الا شدة تهيؤ القارورة كجهاز الماء
 لانكاس الضوء وشدته النار واعلم ان الهواء ليس قابلا للنور
 والا لو كان سقيفا لما نالها احد من حدة رقيب موصلة لخل

نور

في جميع المواضع او من بعض المواضع ليس بالمتساوية ويجب ان يتباين
 الا نور السحابة كما يفعل السحاب وغيره وليس كذلك قالوا اذا
 لم يكن قاطبا للنور فلما يكون خطا ما ان انظره عدمية وهرشنا النور
 واذا لم يكن عليه النور كما يكون عليه الخط الذي هو وسط بين النور
 لا بان يقبل ويعطى بل بان يتغير فلا يحصل له قسطا من الشعاع كما في
 محبوبة فتكون ان بين المتكون خلاصه روية واللون بالليل اذا لم
 ير ليس لان الهواء المظلم كجسم بين النور وبين اللون فان
 انظره لاد است لهما كجسم الشئ في النور كما في كلف فليست مظلمة
 برر مصباحا من بعيد ويرى ضوءا وبق على الاحكام وهو الكيف على
 ما فرض مظلم فلو كان سائر السهم ليس في الجوارده الهواء ليس
 بغير ولا مظلم عند هؤلاء وسند في اللون والشعاع منه كلام فيما بعد
 فصل في كلام في التحليل والتكثيف ومعلوم التحليل على معان
 حلتها تباعد اجزاء الجسم بعضها عن بعض فيحللها جسم ارتقا
 ولا يكون الا في اجزاء كمال المباشرة فيد باثر تكثيف يسجد
 ويقال التحليل على حصول مقدار اكبر من المادة لا بانقسام جزء من
 وانقسام مادة اخرى اليها وعلم ان السهم من غير ان يحل التحليل لا
 يصح في اجسام الا وان يكون من قبل الا وانما يتوهم بان المادة
 الواحدة لو رجع عليها مقدار كبير وكثير صغير لكان على مادة الخردة

ان يقبل مقدار السور والارض فيخرج اصحاب النخل بقارورة
تحت قنطرة المانيه عليها الماء والارض او تترك في الهواء
تحت لانتاع النخل وحيد القاسم اياه واحده منه فالو لا النخل
لحم المكان والاضرابان على استناده وانه يترك على النخل
جميعا اما النخل فيضد المص واما الكفاف فيضد الكعب ودرج الماء
والشكر والنخل والنخل ينعون في القارورة ثمانية منها
مع الاستعداد بل يرجون اما دخول سربها لبقا وخرجه او ساقم يعقل
عند الاصل او السور او يتوهم السور في السور او يخذل في السور
الا يقدر ما يطره ليس حاله كمال قربه او نحو ما يجمع افرادها
انخلو ثم ينفذ فيها الهواء لينفذ فان هناك لاما من قنطرة الهواء
سطوح باطه القرية وسكن الهواء باطه الزجاج لا تسبح ولا تصاقي
يتبع من قنطرة لاما من قنطرة القارورة او لا ينفذ الهواء القارورة
عند كماله فيحصل لا يخرج وينفذ لا يدخل ولا يخرج من قنطرة
عند زوم حال او انه يجمع واما دخول الماء بعد انك المقتب على
المصرون ما دون ذلك فيكون بعد افر من المصربا
ينحني فيسبغ فزوج الهواء سبطيفه وقد شوبه فزوج من الماء
او كانه يشبه قنطرة المحرك لتقاطر بخلة المكان ولهذا اذ المص
او النفع فيقنطرة القارورة لتقاطر المحرك وهو لا هم الذين يكونون

البريا

البريا القس السبسط الحث يعقون السور في الهواء
نفسه في مكانه فيكون في القنطرة في الهواء
النخل فيضد السور في الهواء في ثبات الماء لدخول
وخرج عند قنطرة في ثبات الماء بعد ماسم اصلا في
او في قنطرة السور حارث في ثبات الماء في الهواء او في قنطرة
ماء هو او بالعد كيف كان كيد في الهواء القنطرة في
مقدار حث في ثبات الماء في ثبات الماء في الهواء في
كيف في ثبات الماء في ثبات الماء في ثبات الماء في
سبب النخل في ثبات الماء في ثبات الماء في ثبات الماء في
والقنطرة في القارورة على المشاهدة ثبت بها وجود النخل في القنطرة
المصوبة الراس اذ ارق عليها ما يعبر بعضه ويحصل في الحرف
نحوه في ثبات الماء في ثبات الماء في ثبات الماء في
يخرج الهواء من ماسم ما فزوج الهواء من الماسم في ثبات الماء
القنطرة فان القارورة يدع منها ثبات الماء في ثبات الماء في
الهواء عند كل رقة ونقطة بعد ان يسبح في ثبات الماء في ثبات الماء في
مقدار افر من النخل في ثبات الماء في ثبات الماء في ثبات الماء في
معها سكان النخل في ثبات الماء في ثبات الماء في ثبات الماء في
حال النخل في ثبات الماء في ثبات الماء في ثبات الماء في

موضع كان من شأنه البروز عنه لا الدخول ثم لما منع الحكمه الوارد
 الدخول ووقع الوارد الممتنع الذي اسهل من الدخول ثم بالانخفاض
 يزداد المقداره وليس هناك إلا انما تارة او ما يقوم مقامها واليه
 لا يعاقل كلفه فاصدا الى الداعية من غير علم ليس الا بزيادة المقدار
 التخلي والانسباط وليس كمن يستيقظ فانه لا يفتقد طبعه
 وكانت متوجهة الى جهة واحدة لرفعت التفتتة وحركة الى جهة
 مما يقتضيه ليس كمن كلف والافلاك اجود من الشئ وليس كمن
 الى جهات مختلفة فتقتصر طبيعة واحدة توجه الى جهات مختلفة
 ويخرج وليس كانت متوجهة بدخول خارج فقتصر على امتناعه
 التخلي فان قال قائل ان الشئ ليس كان بزيادة المقدار فاما
 بزيادة الشئ فبزيادة المقدار بتقديم او بما معا فان قلت بتقديم
 الشئ على زيادة المقدار فلو على مقدرة على غيره وبطل ما علمتم
 به وليس كان معه فلا عدي له بتقديم زيادة المقدار فجميع زيادة
 المقدار ووجه التفتتة فصل التداخل على ما وصفتم وانما كلما
 باطله كان كمن كسب لزيادة المقدار بتقديم بالذات على الشئ
 وبما معا بالزمان فحصلت التعليق عدم التداخل اذا اوجده
 المقدار قبل الشئ والشئ كحدث بعده فيمكن ان يكون ممكن
 الاكون والامكان الاكون الشئ امكان التداخل وقيل انه متين

بزيادة

بقائه تامل حاله ما ذكر من خلافه من مثل هذا الاشكال وفيها
 اليه فرباب المغالطات تحت ومقاومة والاما دعوى التميز
 البسط والحجم الذين يتكررون في المثل انهم فانهم يرجعون الى كذا
 من حيثها متبدي الاخر او تفرقها فالأول او تفرقها فالأول او تفرقها
 التفرقة من غير انما التفرق فالذي يفتقد التفتتة لحياته هو ما يحصل
 التفرقة من غير انما التفرق فالذي يفتقد التفتتة لحياته هو ما يحصل
 التفتتة وليس هناك خلا او حجب لطيف يتخلل بين الاخر والاول
 فلهذا التفرق وضرة عدم التداخل التفتتة شئ بل من بعد
 تفرق الاخر التفتتة فلهذا لا يلزم غير تقدم المبدأ والمبدأ تقدم
 على تفرق الاخر التفتتة فلهذا لا يلزم غير تقدم المبدأ والمبدأ تقدم
 تقدمه على الشئ بالذات اما بزيادة المقدار بالتخلي عند كذا
 شيا فبزيادة المقدار فلهذا لا يلزم غير تقدم المبدأ والمبدأ تقدم
 المقدار من الانا يادى وجوب الشئ وقته بل يقع شيا فلا يحصل التفتتة
 الوجوب للشئ بالذات بزيادة التفتتة لغير النهاية فليطبق
 الشئ التداخل على ما قاعدكم وهو محال وليس رجوعكم عن كذا
 لغير المقدار الاول سطل وقته الشئ لا يحصل وقته فاذا حصل فلهذا
 انه يحصل في المادة اما لا يحصل دون امتداد المادة وكذا ما بطل
 حتمية حصول الشئ الى جميع ما يفرض انما المقدار او بغيره من شرط

يقع عليها مقدار أكبر فيحصل عنها أكثر من ان يكون مقدارها مادة
 والقسمة في حالها غير ممكنة لانه لا ينسب لقطعة المقدار
 بجزءه ولا يقع في ان تقسمه الى اقسام فيحصل قبل الزيادة
 الموجبة لشيء في اقسامه غير متساوية القسمة موجبة لشيء داخل
 شمس قالوا ان هذا لا جواب عنه فلهذا افرس قالوا اذا فرضنا ان
 السوي على صلت مقدارها وليست مقدارها في حصرها مثلها
 عليه فقطعت نصفين فيقول احد القطعتين خازنة وكلية في
 اقلها فيقول السوي على كل في عرضين في عرضها في السوي في
 خازنة كيف يكون شيئين بعينها شيئا واحدا ثم غير من شيء في احد
 عين الاخر فيقولون لشيء واحد في عرضين في السوي في الاول
 والسوي في السوي لكان لهما كلية وفارقت احد في شيئا بافتراض
 احد في شيئين الاخر وفارقت كل واحد في عرضين في عرض السوي
 الذين في القطعتين الكل لا با حقيقته قال حقيقته السوي في
 ولا بالمقدار من جهة الضعف والكبر فان مقدار احد الجزئين لا يساوي
 مثل ما كان مقداره للكل قبل التخلي ولا بالمقدار من حيث
 لشيء احد هما كائين والاخر حدث فان عرضا كان لا يمكن
 محله بجزءه لانه كان عرض حاصل اذ يكون لشيء يكون لشيء
 بطل احد هما وحصل لشيء محله واحد في عرض التخلي اما لشيء

اولا

هو في حقيقته موج لا يكون تخليها في حقيقته في حصول السوي في
 لا يكون الكل شيئا اخر من هذه لا با حقيقته ولا بالمقدار من جهة
 والكبر لانه كان شيئا التلي باطلين في السوي المقدار في عرض
 قاعدة هو لا هو انقول فرضا في السوي قبل التخلي او التخلي في
 اسد او من جهة الى روكذا حد او متعينة في عرض الجهات ثابتة
 فلما شمس السوي في السوي لهما في حصرها في حصول مقدارها
 فقطعتا المكان ما يليها في روكذا في السوي في السوي في
 قطعان تعرضها في السوي في السوي في السوي في السوي في
 فيها بالعرض في السوي في السوي في السوي في السوي في
 بالثبات في السوي في السوي في السوي في السوي في السوي في
 ما شمس في السوي في السوي في السوي في السوي في السوي في
 لكل صوب على ما بعد في السوي في السوي في السوي في السوي في
 المقدار لا يسوي في السوي في السوي في السوي في السوي في
 بطل هو وحصل مقدار آخر في السوي في السوي في السوي في السوي في
 بالعدد يكون في السوي في السوي في السوي في السوي في السوي في
 لشيء في السوي في السوي في السوي في السوي في السوي في
 من بطلان مقدار وحصل في السوي في السوي في السوي في السوي في
 حصول في السوي في السوي في السوي في السوي في السوي في

في غير وقت واحد او في وقت واحد فان الحركة الثانية انما تأتي
 لتبدل المقدار والمقدار الاول هو شئ واحد يطلب ان وجد
 او عدم شئ واحد لا يتجدد فالمقدار الثاني ايضا لا يجد حصوله
 وقت واحد لا في غير وقت واحد الكمال في وجوب طلبان مقدار
 الواحد في وقت واحد اما المقدارين المقدار الاول والثاني الذي
 يستقر عليه الكمال في مرتبة يتقدم واما في محصوره فيجزيه
 اعدادا واما في غير وقت واحد فيكون كماله في وقت واحد
 في غير النهاية واما في تلك الحركة كذا او العاقل في النهاية
 فاما لا يحصل كل واحد منها ثم يتحرك اليك في الطرفين فيحصل
 او قبل حصول اوسع حصول فان حصل المقدار الصغير ثم
 المادة بعدة فيجزيه الكمال الى الاكثار فيجزيه في مقدار
 الصغير فيقول انما انبطح اليك فيجزيه الكمال في شئ واحد الى
 اليك بعدة فيكون منه محالات منها بقا بعض اليك دون
 او طلبانه في وقت واحد حصولا حقيقيا في اليك وهو محال ان يكون
 تخلفا ومنها انتقال المقدار الصغير الذي انقطع في بعض
 الكمال فيبقية ومنها بقا بعض اليك في زمان الحركة من قبل
 ومنها ان يكون في حال الحركة ذات جته ومقادير فيكون دون
 المقدار لهما مقدار ومنها انما اذا كان كذا يحصل للمعاشرة ذلك

المقدار

المقدار مقدار اصغر ولا يتحرك اليك في المقدار الصغير في زمان
 في الحركة الى الجزيء الاصغر منها المقدار الاكبر فيكون ما في مقدار الجزيء
 الاكبر الجزيء الاصغر وهو انما في الحال ولا يتحرك بعد المقدار
 الاول ودون حصول الثاني فيجزيه زمانا دون مقدار وكانت
 اليك مستعدة بالجملة وبعده ايضا وانما في حال يتحرك مع حصول
 المقدار الثاني فالمقدار الثاني لا يحصل دفعة على ما سبق في الحركة الجزيء
 الاكبر بل يتبع الاثبات فان حصل المقدار في كل زمان لم يتقدم
 فيكون بعدة فيكون المقدار محال الا كذا في غير وقت واحد
 كما سبق في الجزيء الصغير للمقدار الاكبر الذي عرفه الجزيء الاكبر فيحصل
 وهو محال او يحصل في وقت واحد وحده في الاثبات وان كان ما سلف
 فاذا كانت اقسام الماد من التخليج محلا فالتخليج باطل وهذه
 في زمانا ثانيا فيقول القوم الذين يميزون في الجسم هو في زمانا
 غير محصل بقول الصور والمقادير في علم اليك بقول الجزيء
 بالنسبة الى اليك مستعدة بالنسبة الى الاثبات في حصولها في زمانا
 اليك هو في وقت واحد فيحصل المقادير في زمانا في زمانا
 كما ذكر في الحركة وهو لا يميز في زمانا والمقادير في زمانا
 او التخليج في زمانا في زمانا في زمانا في زمانا في زمانا
 في المبددة والميل الى الجزيئات المختلفة لفكرة التفرقة العاشر

پیش رو

يصح عليها التفاعل قالوا وما دواء الصدور من تأثير الأجسام النباتية
 إلا بالتمسك فمنها ما يولد بالتمسك وحده كالمخاطين واليد للسير
 الحامية الأجسام النباتية لا يستعبدان ليكون لها آثارا في دواء
 الصدور يفعل بالتمسك ثم الحاجة إلى الخضرة من الصدور فانه من حيث
 حاصل إلى استقرائه ناقص وربما قيل انهم يطلب البسك لثمة لهم
 ويجوز ان أراد بالتمسك أيضا ما يقع بالتمسك به كالحاية ولا يمكن
 التماسك في اقرب منهما تأثيرا غيرا بعدة من اثره في الصدور
 انفع الا ان حفظا انه كلما ازداد القرب ازداد الفعل وان التفاعل
 لم ينفذ إلا في الشيء الذي هو من جنس الآخر بحيث يطرأ عليه كونه
 فسادا بحيث يقع المغلوب وقد يكون كونه من جنس الغالب كما
 اذا تسلط على الهواء فيجلى ناراً وقد لا يكون الكون من نوع الغالب
 كحرارة النار التي ترفع الماء فان الكون وقع من نوع غير الغالب
 والمغلوب وان لم ينفذ التأثير إلا في واحد الا في البسك على كيفية
 متوسطه على بعضهم ثم في الصدور كيف حصرها لعل المزاج لا ينفذ
 هذا على قواعدها في توطئة التفاعل ان النار اذا اثرت في الماء
 حده فحصلت كيفية متوسطية كحرارة الماء ودرجة مشابهة فلو ان
 اجزاء الماء لا يكون من اجزاء المزاج على ان يراعى القوم كيفية متوسطية
 مشابهة فخرج ما يفرض ان البسائط الخمسة المتعددة الاجزاء

فيها مركبها تمامها المتعارفة بحسب التفاعل ولما لم يمتد التفاعل
 المجتهد الى حد التباين فجميع الالوان ليس مركباً ليس على ما قد توهم
 بعض العامة لانهما والبارد اذا اجتمعا بقيت حرارة الماء كسوة
 السودة وبرودة البارد كذا ولا يحصل في كل واحد منهما بعض
 وبرودة فان الحرارة والبرودة لا يجتمعان فمركب واحد لا
 كيفية كل واحد منهما وحصلت كيفية كل واحد من هذا العالم على ما
 في العلم الاعلى كيفية اخرى مستوية في غير الطرفين بالمتوسط على ابر
 القوم وهي بسيطة وكذا جميع المتوسطات اذا قيل ان شدة الحرارة
 لثلاث بقية وانظم اليها اخر فاجتمع في كل واحد من اثنان
 وانما على ما حقق ولان الموضوع شدة في ذاته بحيث يكون لا
 راجعاً الى الموضوع كما قد توهم لبعض من فهم كلامهم فان الموضوع
 ما حصل له شدة ولا الشدة تصلح ان تكون صفة الموضوع الاعلى فتوجد
 بل معناه بل كيفية لطلبت وحصلت كيفية اخرى من بابها ان شدة
 او كذا يريدون حيث يقولون ان كيفية شدة تضعف لانها
 تبتعد وتشتد بل يكون كحسبها اشد واصف قالوا البسيط
 باقية في المخرج والاكثان في اتم انما لثمة التشتت يحصل من
 الاجتماع مركب او صار بسيطاً فان يقرر كما فلا بد ان يكون من
 البسيط او لا يحصل بسيطاً آخر ولم يكن من نوع منها ولا فيه غالب

لأنهم

من احد ما فانه فرض بسيطاً فاما لا يمتد الى المكان او يمتد الى المكان
 غير المكان الاربع وهو ما بين القوم بطلانه ثم لم يكن يكون الحار
 والبارد ضد بسيطاً ويكون في العنصر بسيطاً حار وبارد
 وهو ما اتفق القوم على بطلانه باسلف والضم لولا بقية العنصر
 ما ميز القوم والاشيق بعض المركبات الى ما في الارض وكيف فياثير
 شدة في الارض او انهم لم يطلب البرودة بسيطاً في الحار بسيطاً
 منه لكانا ناراً وهو او والضم لثمة اشدت النار صفة الارض بقية
 انما راوا اشدت فان بقية في النار الحار لان البسيط لا يمتد
 النار الهوائية وقد علم لم يكن في النار بسيطاً بل الاعتقاد ان
 في النار كقوة فاما لا يصير ناراً الا بعد صيرورة هو او ارض
 او الارض لا يصير هو الا بعد صيرورة ناراً او ما لم يكن بسيطاً حاراً
 النار الارض رطوبته حار يصير هو ما وضع النار ان اشدت الارض
 وبقية في النار الكحل ناراً لثمة وادعت وانما انما بقية صفة ما
 فانه ما اشدت بعد الفصل فيلزم لثمة التشتت بعد العدم
 وجوده وان كان مقوماً لها ولم يكن لثمة التشتت مقضياً عدم مقوم
 وجوده او يكون انشئ بسيطاً بسيطاً وجوه بسيطاً او بسيطاً مقوم
 وجوده وهو محال وقوم ما فرتوا بين ما يحصل بتوسط المزاج
 وليس المزاج شرطاً لثمة السواد والظم والاكثان في الشك المزاج

وان كان المزاج توسط الكيفيات ملوثة لانه لم يخرج من هذه الطريق
فجب ان يكون طويلا فالزجاج ولا شيء مما ذكرنا يكون خالصا
منها ثم اللون من غير لون المكون من غير لون حيث هو مكنس فلما
من اللون يكون وكل مزاج مكنس ثم السواد غايته يوجد في المزاج
والزجاج نفسه وسطا غايته ثم قال بعضهم المزاج لا يطر المادة
استعدادا للمزاج فان استعداد المادة لذاتها في المزاج المانع
العائق كان عائقا للمادة عن صلاحها فمما يسهل الحصول بالمزاج
كلام صعب جدا فان الاستعداد منه ما هو بعد الاستعداد للحيث
الذي لا يخرج معه لاحد طرف من جانب البعد فلا يشيل في المادة استعداد
اشبه كثيرة سيما ما لا يتحقق لا في غير الاستعداد القوي المستخرج فانه
يلزم ترجيح اختلافات متقابلة في مزاج واحد في وجهين وعنده
محال فاستعدادا ما في شدة لونه يكون في المادة اذا قيل انه شدة لا باعتبار
صورة و مزاج بل بقدر المادة ليس الا غير المتغير بالترجيح والذى يحصل
بالمزاج انما هو باعتبار ترجيح فانه اذا تعد المزاج فجميعه في القوي
لم يكن هذا الاستعداد حاصل للمادة مع هذا الترجيح فان نسبتها الى
الانسان في المزاجين سواء فلا حاصل لما قاله القائلون
الاستعداد لا يفيد المزاج بل هو من المانع لا غير وجماعة العوام
بان قالوا انهم كل من الباطن في مزاجهم فلما خرج اذ الاله

مبانيه

مبانيه وله حصلت في مزاجه وحيث واحد فهو الباطن داخل وانما
لهما الخطوط لم يزل في المزاج فان التفاعل لا يفسد الا حياز
ولا يفسد على التداخل وعلو لم يفسد في الباطن لا يفسد في
الافرو ولا يفسد في التفاعل عند ذلك التفاعل كما عند طاعة لا تفسد
المزاج بعد الشيء للحصول اعرفه في الارب واثباته في المزاج
قد يكون في نفس المزاج وقد يكون في قوة تبيح المزاج كقوة التفاعل
على حذب شدة ودرجاته فيكون هذا القسم بالثبات باجتماعه
بما يتردد في نفسه بغير التغير عنه بغير الباطن الذي هو المادة لا يكون
المزاج في كونه في كونه كالكيفيات الاربع اتم من سببها في القوة
افترسارية في غير الارب وليس كالمادة كالمادة فانه يكون متجبا
او مركبا فانك تعلم ان الشجاع في شدة فانه في كونه في كونه
عين الاشياء والنبات بل في شدة ما لا يفعل النار في كونه
كثيرة في حاصل ما ذكرنا وادناه فصل واعلم ان كونه في كونه
قد يشد ما في في الارب ثم يصفى كجب ما يكون في الارب
معقد بالثبات على الظاهر ثم يصفى الباطن في شدة في الظاهر
والباطن في شدة في الظاهر على شدة ما كان عند الانقضاء على كل
اذا غلب على الظاهر شدة في الباطن في القوة لغيره في شدة
تغيره على الباطن حين ورود الصدق في الشرائع على الكمال

قريب مجابه سراج او غيره الاليس على ارتفاع ان الكون
 مع برزانه تقادرك كانت مع قزانه خفة فيض شتالته
 الشبه حركتها مستقلة في حركتها انما في اقله مكانه
 حركتها الشبه حركتها مختلفة فليكن ما في حركتها اجناسا
 الشبه في لياحه المستعدة وخفاء باليسر في اقله لا يدرى
 اعلى الجبال الشبه على ما قالوا وقد كبرت من شتالته مائة غلظه
 الصواعق واد التهمير الارض بطبعها فافضل احياهم
 فيطير السقود مع المقادير في حركتها في حركتها في حركتها
 سياه نفور واد الشبه واد الشبه واد الشبه واد الشبه
 الخلق لما يصعد في السحاب واد الشبه واد الشبه واد الشبه
 وتدر الى اقصى المغرب وتقطع البحار وكذا غيره من الاوقات
 المعلومة حصولها اكثر ما باله ما الموجب في حركتها في حركتها
 من الهواجر انه الهواجر لا يدرى في حركتها في حركتها في حركتها
 ما يخص موضع لقوتها واد الشبه واد الشبه واد الشبه
 الذخان البار واد الشبه واد الشبه واد الشبه واد الشبه
 الرياح لجهة التلويث انما في وقتها في وقتها في وقتها
 بالوان في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 منوات الا انما في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها

اعلم ان قطعها واد الشبه واد الشبه واد الشبه واد الشبه
 لا يخرج عن قدرتها في حركتها في حركتها في حركتها
 اجناسا في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها
 السحاب في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها
 فلا يمكن في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها
 القول فيها لا يتحقق ولا يتحقق في حركتها في حركتها
 غير كاف فاما ان حركتها في حركتها في حركتها في حركتها
 لا توجد على سبيلها في حركتها في حركتها في حركتها
 فالهواجر منه طبقة في حركتها في حركتها في حركتها
 ه وما بعد يكون باردا او حار في حركتها في حركتها
 البساط لا يدرى في حركتها في حركتها في حركتها
 ما هو اقرب الى السطح في حركتها في حركتها في حركتها
 والهواجر كان يلزمه اللون فوق الارض في حركتها في حركتها
 احدها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها
 اطرافها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها
 في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها
 في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها
 في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها
 في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها

كيف يمكن فرض جميع هذه الاشياء كما ذكرنا لا شرقي ومرتبة ومرتبة
 عليك يا اصحاب المعرفة فاسئلوا سيد السموات او بعض اصحابه ليخرجكم
 بحال او يرشدكم الى اينكم فانه خلقه من عالم الاحسان عليكم كما جسد
 خلقه على جميع الاجسام فقد علمكم كيف شكلون منه فصل قد ذكر
 في الكتب لشرائعنا والفعالات منها للفاعل ومنها ما ينبت
 اليها ومنها ما ينبت اليها ومنها ما ينبت اليها جميعا ومنها ما لا تنفصل
 لقيول ولا قبول لهذه الاشياء التزكيات فاعرف اننا الفاعل وعلمنا
 ويدعى الى شئ منها فيستحق بالحق استحقاقه وكما اننا استحق
 انما نذكر في هذه الاشياء التي لا تفرق واختلاف في التبعين
 بالبدن والتعريف والتعريف كالدين والتميز الا انما استعملنا
 في الامور لهما علة ولا يصعد للاخر الا بالاسم والتعريف للرطوبة
 المتقطعة باعتبار اخر غير اخر التبعين فان التعريف والشركان لا يصح
 بحسب ما انما لا يتقطر اليه انما يحصل اليه من غير كونها
 ولم يتقطر ما كان الفعل مأخوذاً بالتعريف وما يتعلق به الطبع فاما
 يحصل متقطعة للشيء الرطوبة وحملته رطوبة متقطعة باهر رطوبة
 الرطوبة اكثر ما حملته منه فان رطوبة الطبيعة تحمل من طهره اكثر مما
 يقبل باطنه وحرارة الرطوبة تحمل ولا يصح الطبع الا فيما فرجه رطوبة
 فان التراب لا يطبخ ويحضر الرطوبة فان الما لا يطبخ واما الشئ

في
 هذه

فحرارة يابست من خارج ما خدش صفو طاهر الشئ اكثر مما خدش
 بالية فيكون باطنه اقل كخلا للرطوبة من طهره ورطوبة المستور قد
 ولم يحصل في رطوبة من خارج كما كان من المطبخ من هذا النفع
 حاله في جوارحه كجسم من رطوبة بسيطة الا غاية مقصوده وفرض
 بقاها النفع انما ان احدا من هذه والحقا في رطوبة من رطوبة
 غير بالية لا الغاية المقصودة ولا تحييد اليه من حيث كان له
 اكثر ما ذكر من مقادير النفع المتعلق بالصفة والحقا في رطوبة
 النفع الطاهر والاشياء العفونة وسر حال الرطوبة اليه من حيث
 لا شغل كجبال الغاية المقصودة والعفونة حالية للعفونة والعفونة
 سببا في رطوبة من صفو حرارة غريبة والفرق بين العفونة
 والسكرج ان السكرج وان كان قد ابداه من حرارة بالكلية بل الجبل
 على طاهر الشئ ويدخل فيه ويحدث منه باعتبارها لطف الهواء
 لتلك الرطوبة بياض كالحديد في الزبد والحرارة الغريبة اذا اوقعت
 رطوبة الشئ سرعة وكان اوقا حرارة العفونة من رطوبة الرطوبة
 بل تحييد اليه رطوبة واما الاذابة فهو الجسم الذي يقبل اليه
 رطوبة تازم اليه رطوبة تسيل مع الحرارة حتى تطلب الماء
 كان خيرا والسرعة للحلازمة زانما سير ثم وقع الانفصال
 فان الجود الذي فيه ذلك قابل للتغير فالذي وجب جميعا كالتسلي

هو الذي ينفصل عنه امارط جافه من ايسر لطيف فيقبل هذا
 الى النارية والذير من شأنه ان يصعد من تحتها فيلحق باللسان
 فينه اذ هو كلف فلان يصعد من تحتها فيلحق باللسان
 الى النارية اضافة ونحو ذلك لا ينفصل عنه شئ من امارط
 ما يستعمل ويتغير منها ما لا يتغير والاشغال ومنها ما يستعمل في
 التبريد كالسكرت وكجوه البهيم انما يكون لظلال التبريد والاشغال
 قبل فناء ما فيه استعدا لاشغال من غير ان يتغير فيستعمل في
 تغرق الا اوده تغرقا ما هو الرمد والبقية غير تستعمل في التبريد
 ليمتد الى الصفه كلب والارادة كجوه ما في الا اوده وانما
 والتغير والتبريد والاشغال والصفه والاشغال ونحو ما ذكرنا علم
 لانه لا ينفصل عنه شئ من امارط جافه والاشغال والبقية غير تستعمل
 في التبريد شئ من امارط جافه والتغير في التبريد شئ من امارط جافه
 جافا منها ما لا يتغير منها ما لا يتغير والاشغال والبقية غير تستعمل
 في التبريد ويزيق الرطب والبردي الرطب ويدين اليبس
 واليبس في الرطوبة يذوب في الحلة والحرارة تعين كلامها على
 فعل فالرطب ان كان حار كان اشده تحليلا ما من شأنه ان
 يخلط به واليبس ان كان حار فهو اشده تعقيدا لما شأنه لانه شبيه
 وما تحليله هو ما حبه البرد والفعال عديا الرطوبة كالسبح

البرد في الرطب وما تحليله البرد فهو الذي يتحد بالحر واليبس
 واليبس من شأنه ان يصعد من تحتها فيلحق باللسان
 ولا يربس وهو يتجبري الى الا اوده ولا يتغير في التبريد
 الرطوبة تنفصل فيه كاللحج ومنه ما يربس وما تحليط لعدم بلوغ
 افراده الى حد الصغير المذكور كالطين ومنه الاجسام ما يقبل
 السيل فيقبل هو الذي يربس في الرطوبة غريبة من شأنه ان
 وغار المتبدل الجاف الرطوبة فيه اذ لا يتخلط السيل ومنها
 ما لا يقبل الا شدة صفاته اذ لا يقبل تحت صفاته وما لا يقبل
 من غير صفات الرطب فيخرج من الجسم المسد فيخرج في تاسك
 حتى لا يربس في تاسك كان حارا لا انتفاعا ولهف انما يكون
 لدخول المائية اثر ما يزدل من الا اوده الهوائية من شأنه ان
 التي كانت تجتهد في حركتها في تفسد الرطوبة عدم تحللها فاذ وجدت
 ما يقوم مقامها فارقت الهواء الى حلفه ولا ينفصل من الاجسام الى
 غير الذي يربس في الجسم قد يربس في الجسم والاشغال والبقية غير تستعمل
 في التبريد الرطب وصفاته من شأنه ان يتخلط بالحر واليبس
 الرطب الاتصال فان سطوحه تظل سهو له وان تخرق فيكون
 انفسا ليقدر ما ينفذ في الدنيا من غير ان يعلم لانه يربس
 تشكلا ويعتبر في تفسده مستقلا ولا ينفصل لانه اضر ارج

الرطب واليابس فيه فقيه اذ كان الرطب رطباً واليابس يابساً
 الماء والتراب بالحق وغيره يحصل من مزج وهرسك
 ليسهل كتحريكه كثره اليابس وقد اربط وضعف الامتزاج
 واليابس هو الذي يقبل الغزالي باطنه لرطوبته ويكون له قوام غير
 ليوسه فيه وضار الحاميه ما يكون طبيعي في اجسام الرطب
 لكثرت وضع ما يفيض اخراؤه او داخراؤه وسطوحها وضار الحاميه ما يفيض
 لكثرت في المشغع هو الذي يتحرك اجزائه الى باطنه اما باقية على ما
 به او راجعا الى ما كان قبل العمل واللدن هو الذي يقبل الانفعال
 ولا يقبل الفصل فيه بغيره التمدد هو الذي يحسم الى الانزواء في الطول
 متقصا في القطر والقبيل والانعصار نظامه الحزم في شئ
 عنه اطفئ من شئ بعد شئ في مائه او سوائه وان كان لا بد من الاذا
 كان الخارج مائيا وفرن من التسعة والمطرق فان المتطرف هو الذي
 يندفع الى عمقه بانسباطه في القطر والآخر من حليلا لانيان
 ينفصل منه شروا بان كان مائيا شرب غريب فصل قال في المعية
 ان المطرق ذات ان كان يحيل والمطرقات ما دهرهم مائي
 كما لطجها ارضيا فله شديدة والجره المائيا في مائه بالبر بعد
 ان شربا في مائه غير مائه لان عقاده لهذا استغرق في الحزم
 وان كانت مائه مائه ليس حزم راجح البراء باليسر الحيل للمائية

الا ارضية

الى الارض ليس فيها رطوبة فيه والذائب العلى المطرقة ما
 مائه وكل الربة الموجبة للانطراق مفعولة فيها والكباريت قد تحترق
 مائيتها رطبة وهو مائه شديد الحرارة ثم الققدت بالبر والارضا
 حزم مائه خالطت ارضية لطيفة كمرته شديدة حتى انزحل في رطوبة
 نفاها شئ من مائه ليس كانه حليلا به وبها صفة مائه
 وبهاض ارضية اللطيفة وما راجع اليه ارضية وتسمى المعديات
 الى الارواح واحبالها اعا الارواح فاربعة منها النوشارة
 حزم حبي الاطراح الا ان مائه اكثر وهذا لا يفرق في الرصد شئ منه
 اسفل وكان مائه خالطت ارضيا حارا لطيفا وعده بها الربة
 والعقدة التي من الحديد والاصاص والحارصين والاحجار ووشل
 الرجات والرشيش والخبث والارض على مائه لا تتحرك لعدم
 الرطوبة الساكنة طبقة ليس في القفت اقرب الى الجرم منها الى
 التبريد والتجود والجبالي يكون مائه يكون في الارض المائيا لطيفا كبره سحا
 السحابة والقوة موجبة ليس ارضي ولا نبات قد تحصل مواضع من
 لمرآة عمارات تحب فرائضه سطا وله لغيرها والجبالي منها حليلا
 تقف وان كان فرائضه رطبة فطبيعتها تارة للفساد وكل فاسد
 كائين على ما عرفنا قوام الاسباب لهما من جهة الارض والطين والارضا
 لتسوية البراء والجره ارضية حليلا الحباب المشرب السكاس

في النفس فصل قد مر من انبات ويجوز ان افعل الكمال فيكون
 وغيره ولو كانت الحجة او الصورة توجد في الباطن لا في الخارج
 كلها وانما لا باطن فالقوة باطن والافعال في الخارج فليس
 لكل واحد من اجزائه وباطن لا في الخارج والصورة العنصرية والجمعية
 في الكل والجزء والافعال الصادرة عن انواع الاجسام منها ما يقدر
 ارادة وادراك ومنها ما لا يقدر ارادة وادراك وكل القسمين
 قد قسم الى قسمين الاول يتقيد بالكون الفعل الصادر منه على
 وتيرة واحدة والى ان كان الكمال في التالى في القسم الاول
 يصح على جهات مختلفة كما في انبات الارضية والتالى في القسم الثاني
 الى جهات مختلفة كما يكون للنبات والحيوان في افعل القوة الترتيبية
 يوجب الزيادة في الاقطار المختلفة ولا يكون على سياتى واحد
 القوة الترتيبية فمات على بالارادة والادراك التالى في
 واحدة اشرف مما على جهات مختلفة وما لا يتعلق بالارادة
 وادراك التالى في وتيرة واحدة احسن القسم الاول هو الترتيب
 في الاول احسن الترتيب في القوة الترتيبية خصوصاً في الطيف والشمس
 بسببها النفس بعض المتأخرين ينعى ان يكون النفس اسماً وافعالاً
 التالى الا على سبيل الترتيب وجب ما ان تصرف على انها مبدأ افعل ما
 او قوة تهيئتها امر ما تهيئتها قوة نفسا وقوة النفس كقولنا نفوس

في النفس

وكيفية الفعل للارادة والادراك فخرج الترتيب فيكون عليها
 وعلى غير ما لا يشترط ان توضع في نوع الافعال على جهات
 مختلفة فخرج النفس الفعلي قال والشئ احد قد يكون قوة بالنبات
 عند فعله لا في صورة بالقياس الى الباطن الذي يقوم وجوده كما لا
 بالقياس الى النوع الذي يتقوم به حقيقة ويتقوم به وجهه من المحصل
 والنفس صورة وقوة وكما لا باعتبارات تال ومعلوم كمال الم
 مفهوم الصورة والقوة واعلم انما ختمه التالى فانه بالقياس الى
 النوع المحصل الى امر بعيد كالمادة التي هي بالقوة انسان او جنس
 انسان فخرجت مهيئتها لا بالقياس الى فعل صار هو عارض خارج
 كخلاف الصورة والقوة ثم الربان يصح لتفصيل ان كمال قوة او
 صورة ثم الصورة لا يقال الا على ما يطبق في المادة ويقوم بها بالفعل
 والقوة قد يكون على الافعال القوة النفس على الاعتناء بالمدرك
 وقد يكون قوة على الفعل كالتحريك زعم لفظ القوة مشترك
 عليها قال فيعين لتوضيح الكمال كالحسن فيقال ان كمال اول قسم
 الى والنفس يقوى اول عشرة الى الكمال التالى كالحسن في
 وكجسم من كمال التالى اول اربعة من مائة مائة يقولنا ان صورة
 ليست افعلها باللات هذا على ما يعم النفس النباتية والحيوانية
 والارضية وهذا المحض ما ذكره بحسب وكحصيل وهذا فيه سبيل

كثيرة منها سبعة ان جميع الثلاثة امورها بما فيها قسم في قسمنا فنقول
 جميع الثلاثة تحت حصول الفعل عنها على جهات مختلفة فان الـ
 الفلاك ليس كالصور لطبيعة الرأى يصح تركها بذاتها الى جهة
 واحدة وليس كذلك الصورة على خلافها لا تحصل لفلكية لها
 باعتبار ذاتها المكان التي تحرك على جهات مختلفة وعدم تكوينا
 بالفعل على جهات مختلفة انما هو لا خارج من ثبات الذات اما
 شوقها لا استقامتها عليها لمحيية لغو منها او احبا منها ثم قد
 يتاثر لوع لا يدع منها جهات مختلفة فالفلاك كما لو كان عينا
 يبرر انما كما عضا وحيوانا واحدا فان تعاضا واحدة عند ترك
 كونها تحتها الا ان شرطه يكون كونها تحتها تحتها واحد
 وبارا ان تبدل في غير ثابتة واز شرط هذا ان يعين الفعل
 الامارة لا يعين السات انما هو ورواها يعين السات هو السات
 الامارة لتبدل في غير ثابتة وتغير حصول الافعال المختلفة والـ
 التغير فيه ثم هذا امر سهل ما ذكر في الكلام كله فانه انما
 اسم شريك قد يعنى به الامر الذي يكون اسقطا نحوه او ما يلحق
 حقيقة العلم كمال الانسان وليس هو يقوم حقيقة الانسان
 فان غير كمال ما ذكره يقوم النوع بالشيء فلا يحصل فيه كمال
 الشوا فلما يحتاج الى قوله كمال اول ثم يحتاجه فيكون كمال العلم

الربان كمال النفس المختلفة ما ذكره في الكلام فان النفس لا يقوم
 حقيقة بها بالربان وكذا المدينة بالملك وامارة على النفس
 لا تقوم حقيقة بها بالربان وكذا المدينة بالملك وامارة على النفس
 النفس اذا لم يكن لها ربان لا يكون سفية الا بالربان كما في اليد
 الشدايد ولكن النفس المعطوع راس عيب فكيف يجوز انسان
 لقوله يقول النفس لو لا ربانها كانت سفية ثم سب للربان
 في الماء وركوب النكس مدخلا اليه علم النفس هو الوجه لا
 في الميتة فالنفس جارية في الدنيا النفس دون الربان والـ
 نسخة كمال فيهم من الملك ثم النفس كيف كانت في غير هو
 النفس هو نسب كمال لا يدل على الجوهريه لا يقوم حقيقة النفس
 ولا يقوم وجوده كجس فان حصول الامراض اعراض النفس كما ذكر
 كونها كمالا او لا بحسب طهر كذا وكذا النفس في غير شرطه
 اوله لا يدل الا بالانسان من حيث يستدل ان كان يقوم جوهري
 فيكون جوهري او بعض استدلالهم فالجوهري كانت اولي بنبوته
 واعلم النفس من حيث مفهوم النفسية ليست حقيقة بسيطة
 بل النفسية باعتبار تدبير البدن فتقول ان التدبير كانت نفس
 متحدة بالبدن اتحادا لا يحصل منه نوع واحد لا ينقسم
 انطباع وغيره واجبة بعضهم فيكون النفس جوهريتها تقوم بوجود

الروايتين فانه لو كان كذا ما كان يقع في بعض الجوانب كقوله
 وسئل في بعض النسخ ان كان الجاهل لم يسمع من ارج الرحمة
 الاثنى عشر في البدن واستكمال الكائنات الا انها لم يسمع منه
 والجوهرات الى جهة واحدة متشابهة وما كان الشخص يتجر الى غايته
 وضرب قطار من هذه التوازي باطل فالاولى ان النفس هي الجاهل
 العاصم فلما سئل ارجا وليس التوازي كذا وان خرب
 الاعضاء فيفقد منها والاعضاء باقية فالاولى ان النفس هي
 عارضا على البدن بعد استكمال الكائنات كذا البرور والمزج
 خارج فالاولى ان النفس هي العاصم فان النفس انما تكون من
 ارجا بالفضل وليس من الجوانب فارجا بالفضل على البرور
 بالفضل فيكون ارجا كثره بالقوة وهذا الكلام انما صعد
 من الكل فانه ان صور العاصم باقية من المزج من حيث هو
 باقية ولو بطلت جهته لاحتط ما كان مزاجا فاحتمل بقول النفس
 في هذا المزج واحدا واربعة فان كان في نفسه واحد انما كان
 وليس كان ضربا بطا كثر فيها نسبة فيجوز انما انظر الى
 الجوهرة ووجوبه لا تعتبر في هذه الاحاد ولا يلزم لم يكن العاصم
 غير موجودة او موجودة غير ذات عدد وبعض هذه النسخ انما هي
 وبعضها بانية والحجج الاولى انما لم يلاحظ وغيره وبعضها يخص

بالنفس

بالنفس البانية ولا يلزم جميع النفوس كقوله في بعض النسخ
 القوم على القوم ساسا فيفقد به وتنالهم صفون هذه النسخ
 ولا يعقب كلامهم في القومين ان كتاب النفس ليس في الكثرة
 القومين فان لم يحل المعاشرة لا يقرب الا بالبرهان مجردة عن النفس
 ولو ازم قيله وسقط اصلا فيا بعد ما صفا ومن المشهور انما اذا قلنا
 في حيوانات امثاله ان نفوس نباتية لا نفوس لحياتية
 تشترك في نفس الشجرة في حقيقة بل غاوية الانسان كحل الغدالة
 جوهرة يتم في النفس البانية وفي النفوس على ما يليق به وبكامله
 الانسان كحال النفس من حقيقة كذا كذا في النفس والحيوان لا يصح
 بالنفس احد ما القومين النفس الثاني ولو كانت قوة اعتدى من
 الانسان هي بالنبوع بالشجرة ثم الانسان شجرة وهذه كذا
 من ان اختلاف الازلي لا يختلف باق في نفسه في النفس
 من البدن واحوال المزاج من النفس بالنبوع اذا ازم ان النفس
 الانسان فيقول النفس يقول اختلاف حقيقة الانسان كذا
 ليس لاجل النفس بل للبدن واختلاف الازلي انما كان لان مزاج
 البدن الذي تصرف في النفس لا يلقى الا بشدة جوهرة ولا توافقه
 تلك الكيفيات المزاجية الاعلى ما يليق بجوهر النفس ونحوه فان القوم
 بواسطة المزاج في كيفيات فان قيل المزاج معقول للنفس فاذن

الا المودة والنموذج الزيادة والمنفعة براد بالقوة المتو
 للنمو وقد راد به الغذاء فهو من حيث القوة ان يحصل فيه
 موجب للزيادة من غير ان يقال له الغذاء وهو بعد بالقوة
 ولم يتاثر بقوة منقوص الغاير كما يصح لغيره ولا يكون الغذاء غير
 ولا غير جسم فانه لا ينقلب العرض والامر المرعى المقدار الى شئ
 هو من المعدن لا يكون الاشخاص متغيرا ولا الغاير قال المطلق
 من الانواع وغيره لا وجود لها في الاعيان فكيف يباشر في الغذاء
 وقد بقي لغيره غذاء اول التحلل في البدن ويقال له غذا اليهم عند
 التسمية وجب الانقضاء والالتحاق وبقى غذا اليهم مع كل شئ
 سابقة من شأنها التبدل لئلا يتعدى الى تحقيق غاية لا تتعاقب ولا
 من شرط الغذاء انقضاءه من جميع الوجوه لا يستحيل اليه ولا عدم انقضاءه
 والثالث المولدة وعرضها على ما ذكره في تحقيق البرزخية
 وفائدة اجزاء هيات شأها مما يصلح لتدبيره فيتحقق في
 من نوع او من جنس هو الترتيب لجذب الدم الى الانشيين من الاعضاء
 ونسبة الدم عند هذا الجذب فيقول ان ترتفع بالتوكيدية
 مادة الدم المنجذب الى الكبد بقوة تجذبه من الكبد الى الدم واذ
 الجذب الدم الى الانشيين يتغير غير احد الحصول صورة النطفة
 فيه ثم تحقه عفونة وبعفونة هو ما يكون والفساد في المركبات

ر

وهو التي تعد المادة المركبة بخلق صورة وليس في مبدلها العفونة
 ما حصل في نوع المركبات اصلا ولولا غلبة الكيفيات القريبة
 الباطنة ما تبدلت صورها فاذا وجدت النفس يتبعها طراحي
 نوع غير الذي كان في المادة الذي بها استعدت لقبول النفس كما
 لتصوره النار كما حصد بشتها كهيئة الحرارة فوجب حصول حرارة
 اخرى غير الحرارة المستعدية لها فبطل من يحصل اخرى تقصيرها
 هذا على الراي كل من برز من نوع صور غير انما ثابت واعلم ان النار
 كشد المصباح توهم انها تجذب الذين الحرارة وقالوا الحرارة
 جذابة وليس لها بصحح لو كانت الحرارة جذابة بذاتها لجذبت
 الذين اذا قربت بذاتها لا يتوسط الفتيق والمصباح مستويا كان
 جذبا للذين ليس البراءة بل كانت تجذب على اسرع ما يتصور
 وليس كذلك وجماعة المشائين يقولون ان جذبا للذين هو القوة
 عدم كمالها وهذا الصم غير صحيح فالاشارة الى السراج المفتوحه الراس
 المكشفت فتبينت لها اي ضرورة فيها لجذب الذين من
 اقصى طرف النقيض والى الطرف من الذين واكثر واسرع
 وبه تكم الحافليس لا من اصل فالرايان باطلان وفيه تركب
 للمركبة اتباع المشائين ويتجلى فيه الفضل من اصول المشائين
 ومن المشهور ان النار العاذية تجذب النار من النار وتجذب النار جميعا المولدة

والدليل على التعاير بعد العاوية بعد القوتين وتحقق العاوية
والسامة قبل ونقاء العاوية والمولدة بعد السامة وسند كرفها
لجعل تعار القوتين العاوية تتغير الى حلول الاجل وسبب الموت
الطبيعي وانما امران احدهما القوة العاوية قوة حيوية
وكل قوة حيوية متناهية الفعل تحت هذه ليست سامة
فمطلبهم فان سائر القوة لا يوجب الموت كيف و هو لا يكون
لنفس القوة المحركة تلك متناهية ثم لا ينقطع كذا الفلك ولا حية
واعترفوا بان القوة الحية متناهية وهو عليها الفعل الفلاني
لا على سبيل الحياتية على سبيل الوساطة وسئل عنها
الموت لان سائر القوة على سبيل الوساطة فلم يحضر في سائر
القوى الحياتية ونقول ملاكها ما شئ خارج غير تلك القوة
محدد غير ثاقرا فانها نزع من ان لم لا يكون له يكون انما
لا يموت ابدا ولا يبعد عنه لا استعدادا خاصا لان مدقونه
الاثرة قوة غير متناهية الاثر على الدوام او نوع من انواع الحيوان
الارضية ولا يفسد في ما ذكر كالحجج المأزوب فمن البيان الوجه
الثاني ما ذكره الحرارة خلقت اكثر من الرطوبة فيمن بها القوة
منه نصيب الرطوبة وعمل يحتاج الى الصلابة كالعضاريف والظلم
وكمون ما اذا حصلت قلت الرطوبة والحرارة باقية على قوتها فيفسر

في

يا هو الرطوبة لان الحرارة خصة خاصيتها انما الموضوع الغريب وغاية
ساقتهما في الرطوبة السريعة انما الرطوبات بالحياة على الجبال
والحرارة الغريبة سررا لا لقوة العاوية وهو الرابطة القوية التي
والبدن ليست الحرارة القريبة التي لا يخرجها لا الحرارة المسنونة الى
استطفا ما رايه في البدن في الحرارة اقيدها جوهرا القوي على التمسك
غيره كل شئ لم يكن جارا في البدن حرارة حادثة على انفس
وتستمر العلاقة باقية فيها تلك الحرارة حادثة على انفسها
استعدا البدن لقبولها وبالكيفيات الاربع ثم امر القوي الحيوانية
والسباتية اما الحرارة قبل طيف في تحريك سوادها البرودة فيمكن
وتعقيد واما الرطوبة فيماتة قبول الشك فيخلق واما البرودة
فيحفظ الشكل وغيره واما سكون الحرارة اقدم الكيفيات كلها
شرفا واسعد سكون العلاقة انفسه والتاثير وترتيب المواد ومنه
الانفعاليات الرطوبة قدم فلو لا القبول لم يصح لوجوب التماسك
فصل في القوى الحياتية ان الحيوان بالقسم الاول قوتين قوته ارا
وتحريك وادراك الحيوانات تتعلق بقوى ظاهرة وباطنة والحركة
الظاهرة على المحرك المشهور تحت الحاسة الاولى هو النفس وهو الحرك
ولا يصح ان يكون عند ارتفاعها وهو يدرك الحركات الكيفية
الاربع التي توضع الكون والعسا والاهواء مما يحل بالخلل مست

في الحقيقة والحق والصلابة واليقين والبرهان والاش
 ونحوها فلا تستبعد ان يكون الحاصل مما يتبع له هذه القوة
 والبرودة كما يعرض لآلة اللبس لا تفعل بها لا يفرق اتصالها
 ولو كان يفرق اتصالها كان يفتر على موضح التفرق ولا يعم
 التفرق عنصرا واحدا على التشابه التعلق بالحق واليقين
 قالوا اي ذلك بانفسار الآلة وتفرق الاتصال بدرك باعتبارها وقد
 على السلك الذي يفرق بين المراتج والتركيب فان ما قبل التفرق فيكون
 لا بد من التفرق فالمدرك غيره ومنه ان لا يتغير باله في هذه
 القوة موجودة في جميع الحلة الجيدة بالبدن لشدته في اتحاد اليها
 وباعتبارها في الجواهر الطاهرة الا وفيها قوة ليس لا يفرق بين
 ما قد تفهم العائنه ان قوة اللبس موجودة ليس اللسان فيحصل
 ولا من جهة ما هو اني هو كالمس وليت له كمن حسا ومنه ان
 اللبس انتم بتم بالتماسة ولو كان متعلقا بالعدو في العلم كان
 الحس شيئا مستقلا كالذليق وكان اللبس في اللسان
 ليس كمن افرا في العصب كالحس في المسيا بابل وسوا ذلك في
 الاغصان المسيا في العقل ولا يحصل في العقل ولا في شدة
 المشاعر صورة مطلوبة او كونه الا وبعيد في هذا الروح في
 مخرج فان استحالة الروح الى كيفية ملاية للعقل العدة ان كان

على غير ذلك عالم والا الذي الذي ينال القلب كما هو باستحالة الروح
 كسبقة غير طائفة واتوى الذات والالام البدنية وانبها الحس
 والمورد في كسبقة كسب لكون حلية فرفقه بها غير كسب كسب
 كان فيها شيئا وحصلت فيها شيئا فيكون المشان اجتماعي
 محل واحد ولا يحصل الا في الاشياء لا يسل شيئا وسواها في الحس
 اذا استقرت لاسبق الشعور بها واذ لم يكن الآلة الحسية غير الحسية
 غير الكيفيات الخارجية لا عرفت قبل ان يكون مدركا لاطراف
 لسان البصر المراتج في الاعداد في الازمنة المطفة احسانا
 لا توطنها فلا يمكن الحصول حاسة لمس لها فحياة لها فحياة
 واعلم ان لو كانت الالام كسب قبل المحرق وقد بين على كونه
 حاسة لشد حصول الحق فيها وتبدل الالام في الحس في الحس
 المحرق في نسبة الى الالام في الحس او كسب ولا يفرق بها عن الالام
 لتغيرها قوة فرفقه بها متعلقا بالالام وقد قيل انها ذاتية
 والتمكان تحس قبل بدنه في الحس كسب في الالام فانه شعور بها في كل
 شعور بالسان في الالام وموجب للالم واذ كان كذا وكذا كسب
 كسب فيها كسبها كسبها كسبها كسبها كسبها كسبها كسبها كسبها
 على الالام في الالام كسبها كسبها كسبها كسبها كسبها كسبها كسبها
 يكون قوي كسبها كسبها كسبها كسبها كسبها كسبها كسبها كسبها

لئلا يقرع والقطع ان كانا قطعتا في هاتين نفسيهما مختلفا
 كان اسم الصوت على ما ليس عند قطع او قرع يقال بالاشارة ان
 وليس كذلك فان سماعا اذا سمع الصوت يسمى صوتا دون الالفاظ
 لئلا يقرع او يقطع وبعبارة اخرى انه يسمع الصوت دون الالفاظ
 لئلا يعقل قرع او قطع ولئلا يسمع صوتا دون الالفاظ لئلا يقرع والقطع
 يدرك كجانب البصر وغيره والصوت لا يدرك الا بالسمع وليس
 الصوت نفسه والاشارة للصوت بغيره الغرض عن
 القطع والقرع وبعد ذلك انهما لو كانا فيهما او خارجا او احدهما
 ما يسمع بهما وليست الحركة هي صفة لهما بل هي صفة للصوت فانها
 تعقل دون تعقل لهما صوت ثم تحس تلك الحركة كجانب البصر
 وليس كذلك الصوت ليس الصوت تعقل التوجه لان تعقل الصوت
 ويعقل هو دون لئلا يعلم انه الصوت ثم تحس التوجه بغيره
 الصوت فالصوت ما رضى بالحركة العقلية او القرعية فاذا انشأ
 التوجه انما فسر هو الى الصياح وفرضه هو ان كانا متوجهين
 لشكل لهما يقع على حدة مدونة على عقبه مقبولة كحد الحدة
 الطبل فتشعر بها القوة وادراك الحركة في التقطعات
 وليس الصوت امر يحصل في الصياح لا غير كحاصل بعض الناس
 الصوت لئلا كان يحصل فيه لا سوى اتيان نسبة الالفاظ اليه

ثم ادركنا جهة الصوت لئلا كان في التوجه والتوجه نفسه غير ذلك
 بالسمع فان كانا متوجهين للصوت واذ اصبحت التوجه للصوت
 فليس الا حدة صوتك لجهة خارج الاذن واما الصدا فانه يحصل
 انعكاس الهواء المتوج من مصدره على كجانب او حائط محفوظا فيه
 لتقطعاته لئلا يتجدد ان يكون له صوت صداعه من
 كما لكل صوت عكس ولكن في البيوت كجانب لا يقع الصوت عكس
 لقرب المسافة فان المسافة اذا قرب يقع الصوت عكس
 في زمان واحد فلتاثيره في السمع الصوت المتغير المتغير
 مما في الهواء الانعكاس ما والموجع للصدا ان كانا متوجهين
 الصدا بالسمع بالانعكاس بتقاء الالفاظ فيقع في
 واحد من المنعكس انما يتم تحلل ككلمات على يد القوم في وجوب
 تحلل الكلمات بين كل اثنين وربما اقر زواجر انعكاس الهواء
 لتقطعاته عليهم الا لشكل بالاشارة في الهواء قبل الانعكاس
 لا يتحقق لتقطعاته فيه ولئلا يمكن فوجدت كلمات
 مختلفة دون زمان يكون فالجواب انهم يقولون انهم
 التوجه الذي لا يسمع له مصدر مما ذكره في عطف منه وما يقرع كجانب
 التوجه لشكلها وطوبى وبها يظنون في اصطفاها بشدة لان
 الهواء المتوج المشكل بالتقطعات كيف يكون له القوة

ما يكل هو افر وعل الذي اذا فهم حكم الاشراق لا يصح عليه قوله
 واما صوت الفلك فاطلاقه جاعلة في الفضا غور بين واما صوت
 الهواء فهو افر ووجهه منما وبتعليل عدم سماعنا باستلاء اسماعنا
 منه كلالا حاصل ليد ابطال صوت الفلك بخبر ان عندنا لا يصح قيام
 الصوت بالحسم بل كذا وكذا انما لا يصح فانه استواء والشي
 يجوز ان يكون له اسباب في الحكيم التوج او لهوا فخر حقيقة الصوت
 بل كان عندنا مقوما بوجوه فيجب بسببه ولا يكون هناك انما
 انشط قطع او تقع ولا يلزم من عدم سماعنا لا وجود فانه ربما يكون
 لان من شرط سماعنا اتصال موصل هو حاصل للصوت والاعمال
 لا فرق لما ولا خارج عنها ليس فيها هراء ونحوه فلا يمنع فلا
 وما قيل انه لو كان لها صوت لا شقت بها الصور وجمال الكاير
 من اصوات عظيمة وعديده ولكن لما اثار فلعلا لا يلزم لعدم
 س من المستوفى لهذه الاصوات حج السلك من العلم وبين
 والبالين الهند والسيما انطاطل وخر قدس ما جبهتهم اس
 جبهتهم الرصد السلوك في المقابل الثالث من رتبا س قما
 لست يكون الصوت المسموع خيالا او من حسن شتر كح لان المعام
 المذكور قد عرف انه ارتفع من الخيال والقوى البصرية وخر فترت
 خطر عظيم ولهم على هذا ميزان عجيب س عني لست جبهتهم لاسلم العلم

حج ليس فيه من كلفا لا تعترف به فخرنا وخليو من فخرنا وليكن
 س ما اقرب الفضا لهذه الارصاد حج ما ذكرنا من سوزات حكمته
 الاشراق الحاشية الحاشية البصر وشي من الكلام ههنا على العجب البصر
 والبصر وخر عا دهم ان يفسر الاحكام الى جسم كح على البصر وراوه
 وجعل الحجة هو الشفاف الجسم الذي كح سموا له ما يفر من فخرنا
 فكونه مرسيا الى حضور جسم اخر غير الشفاف قالوا هو المظهر الى الخارج
 الى حضور ذلك سموا المستوفى قال الثالث في بصرنا فبالفعل
 اذا صار المستوفى مستوفى بالفعل والمستوفى انما يغير مستوفى بالفعل
 مقابلة المظهر وقيل كان مستوفى بالقوة كذا كذا الشاف قبل مبررة
 المستوفى مستوفى بالفعل ليس في الفعل كصول لون الملون فجب
 لا يحصل شي اخر فخرنا في ذلك فخرنا من فعل المستوفى لولا انها
 بوقل الشعاع كحاصل من المظهر فخرنا في الارزق وسوا الاسود حصة
 من الشعاع كحاصل من البصر فخرنا في اللون كحاصل من شعاع الازرق
 من اللون ليس حاصل كحاصل في اللون فخرنا من فعل وقال اللون انما
 كيفية شفع البصر منها والظلمة فلي كحاصل من شعاع الازرق فخرنا على
 كحاصل الشعاع كحج تعقب وانت اذا تأملت جدت
 حللا كحاصل من شعاع الازرق فخرنا من اللون فخرنا في اللون
 هو كذا وكذا فخرنا ان لا يسلمنا فخرنا في اللون فخرنا في اللون

يكون ذلك ان يكون الشيء ليس شائلا او محتاطا من نفسه فيكون هذا اللون قد
 وانفعال البصر عن الشيء ليس حقيقة بل ان حقيقة فانه ما يتحقق
 او لا لا يفعل عنه البصر ثم بالاسم فيصير ان انفعال البصر بال
 ايضا لازم له وكيف يصير مطلقا وقد يكون الشيء مستورا ومعتبرا
 يكون الشيء مرئيا بالفعل لعدم حضوره بالاولا فلا يخلو لانه البصر والعدم
 تعدد على انفعال البصر بالفعل ليس لازم للون الا لشيء غير
 ويقول اللون بل لا يخلو من عند حضور البصر والمقابل له فيكون
 بحيث يفعل عنه البصر فاذ كان في ذلك البصر فيكون البصر فيكون
 فاني انصرفت في فهم هذه الغايات وهو انفعال البصر على امر
 اللون كما انما يعرف بغيره من اللون الاستعداد لانفعال
 البصر فيقول عدم انفعال البصر في الظلمة لا يدل على عدم الامر استعداد
 فان رجح الى ما وجدنا حيث كان اللون كان انفعال البصر فيضيق
 يكون ترك الاستعداد فيقول الخالف على ان كان لون الظلمة
 عند البصر فيقول ثم قد يعلم ان اللونية على المفهوم الذي ذكره وهو
 الشيء بحيث يتحقق البصر في الفعل في الظلمة عند المفهوم
 للون فانه ما يتحقق فيكون اللونية بهذا المعنى فيكون للون
 فلا يلزم من انشأه عرض الفعل انشأه ما عرض فيكون عرضا
 مفاد قائم اذا وقع تسليم اللون لم يكن بالفعل وانفصل بما ذكر

انفصل

انه نفس الشعاع لم يكن الشعاع سببا لانه شرط او لازم لان
 من زعم شيئا من اللون احداهما على انما يتحقق وقد اشترط في
 هذه الاغاليط ضربا من الغالط لطات ثم قد يظن انما يظن
 بان الشعاع لو كان نفس اللون كان الاشياء جارية اشياء شعاعية
 اذا كان الشيء في الظلمة والعلاج في الشيء ان الشيء انما يمتنع
 العلاج الذي في الشيء يكون انما شعاعا واشياء لو كان في الشيء
 ليس في الشعاع ولهذا اطرق اخفها منها وحاصل اللون
 ليس في الشعاع وانما انما لا يوجد في الشعاع انما لا يكون ذلك
 اخرى اما انصرفت في فهم هذه الغايات وهو انفعال البصر على امر
 فعلى الذين لا يقع ذلك لا يلزم من كون اسم سلب ما سقنا
 بالمكان في موضع آخر يكون مجموعها مفهوم الاسم ان يكون في موضع
 الواضع كذلك كيف وسليم البصر انما يتصور ولا يرتب شيئا
 ظلمة ولا يلزم قد بين ان يكون وراوه حالها وهو انما يتصور
 ذلك الصوب او خالفها بما يتصور فيقول البصر او لا يقبل فاقته
 عند جماعة من الناس عبارة عن انشاء النورية مطلقا في الشيء
 فكل على النور مطلقا في الشيء فكل هذا المذهب غور فيجب
 عليه سوا ذلك من ثمانية وعشرين ثمانية على ما سقنا اخبرنا ان لا يكون
 انما لان فيهما خطب في انفسهم اما انما اصبر فان جماعة منهم

يفعل باعتبار رتبة قارة فلا بد لشيء واحد من ان يفعل نسبة
 الى امر يحصل عنه غير قارة القاب وبذلك فالقوة واحدة في نفس الشيء
 يفعل لا بد من ان يكون ذات الفاعل او نفس الحركة الحاصلة في المتفعل
 لها مدخل في نفس ان يفعل في ذلك هو وصف بان يفعل اذا كان له
 حركة او غير كائين يتحرك او لا في المنقطع الى التميز والافصال
 فيكون الكين في نفس الفعل بالنسبة الى القوة او غير القوة المنقطع في نفس
 يفعل في الكين في نفس الفعل بالنسبة الى ما يفرق في نفسه من الحركة
 بالنسبة الى القوة كائين في ان يفعل في ذلك لا يعتبر في ذلك لها في نفس
 يفعل في اعتبار يحصل منها الحركة في نفس القوة فلا بد من ان يكون في نفس
 ان يفعل في نفس الفعل في ذلك في نفس الفعل لا يكون في نفس الفعل في حال
 المقولات ولولا القارة جرت بارادها في القول في هذا ما اوردنا
 ولا طولنا فيها ولا توصلنا الى صريح بها في غير جليل ولا في القسط
 غير شيعت في نفس معرفتي بانه لا يربطان له في الجوهر وما ذكر في نفس
 الا تكلف صنف واما حصر المقولات فيها ذكرنا اننا في المسائل
 كحدود الجوهر في اننا في كل حصر في اننا في كل حصر في اننا في كل حصر
 هذا الجوهر ولا باعتبار المقولات في نفس ما فيها من تحليل القافية
 في العلم جدا ولا في نفس الشيء فيها ولا في نفس الشيء فيها ولا في نفس
 ونية واما الامور الاعتبارية الجوهر في نفسها ما لا يدخل تحت المقولات

والاخر

ولا في جوهر عدم احوال الاعتباريات فيها كالموجود في نفسه في بعض
 ما في الجوهر في نفس كين ومقارنه في نفس الجاهل في الجاهل في الجاهل
 والنية في الصورة والنية في الوجود والاضافات في الكليات في الجاهل
 كنية في الجوهر في جميع ما في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل
 اما الصورة في الجاهل في ان كل منطوق في نفس الجوهر في الجاهل في الجاهل
 المنطوق في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل
 هو في الكليات في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل
 انما في جوهر في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل
 السمت في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل
 في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل
 الكليات في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل
 منطوق في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل
 في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل
 بيان في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل
 عن الايد في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل
 منقار في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل
 في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل
 فيكون في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل في الجاهل

يعني ما لا يفرق بين عليا كالحجج المصداق الجرد لا يقدر
 خلقه المصور لا يملكه ويحرم استثناء التجرد ضرورة يعني ما لا
 وعنه لما كان لا يخرج من الجسم الشكل وجله ومقدوره لا يولد
 غير ما وانما الجسم المطلق لا يصور وجوده فالحفصات
 مقدرات لوجوده منقولة لوجوده وكذا اليك المطلق فيقع
 عليك الحفص حفصات النوع فان الطبع النوعية كالانسان لا
 وجودا من الحفصات والمميزات فان كان الحفص كالحج
 اليه المتخصص في التحليل اليه الحفص النوع الذي يولد كحصوله اقرب
 كالحج اليه كالحج فان كانت الحاجة كالحج الحفص فالحفص
 حفصات الانواع صور الا لا يقع تفرقا وتخصصا من الحفص
 الانواع صور الا لا يقع تفرقا وتخصصا ما تبع الحفص النوع
 مع الحفص في غير صور الاجسام مثلا نقول مرنا بعبارة
 الحفص وتخصصا كذا كذا من الحفصات الانواع من المميزات
 فترقب ما تمح فقلنا في الحفص فاذا استلزم عدم ما يميز
 احتياجه الى الحفصات فالانسان اليه غير كالحج الى الامور
 الحفصات من كون الانسان نوعا في شخص ما احتياجه الى
 في يقول القائل ان الحفص محصورة في شخص واحد ما احتياجه
 مميزات كان لا يميز من غير كون في شخص او وضع او غير ذلك اذا

نفي

فوض الانسان وحده او الشجر او نوع اخر حسب لائقه في ضرورة
 من كونه على وضع وحده ومقداره ما ثم اذا فرض الجسم وحده لا يكون
 او وضع ان كان هناك امتناع فالحفص لا يميز من غير
 وكذا في فرض الانسان والشجر لان الانسان بما هو انسان فليس
 يكون وحده من الوجوه ومقدوره في شخص واحد ان كان نوعا
 فهو خارج عن كذا افعال في الجسم يعني ما يميز من الحفص
 يعرف عن سبب خارجة وهو يتفق ولا يتفرق بها حقيقة النوع
 من ما يميزه صور الا في شخص الانسان والحيوان سبب خارجة
 فان اليك لا يميز ان يكون مع ما يميزه صورة ما يميزه او بواحدة
 بل يميز ما يميزه لصوره لصوره خارجة وهو ليس بمقدوره حقيقة حالها
 من مميزات وجودها الى ما يميزه الحفصات النوع في كل الكلام
 فرائك ما اذا شئت في الحفصات التسمية ما صور مقبولة لوجه
 الجسم ان كان بالتحقق فكذا يقال في الحفصات الانواع فالحج
 كان الحفص لا يميز في التقويم فليس كذا نقول او كذا في الحفص
 كما في تقدير واحد لوجوده فيحتاج الى تميزه بالذي يميزه لا يميزه
 معلوم لا يميزه بالذي يميزه فالحج في صور سبب في صور سبب في
 والاعراض ليست سبب في الاعراض ليست سبب في الاعراض في هذا
 موقوف اخر غير الموقوف الاول ونقول في الحفص ليس كل حجب

انما صورة جوهريه فان المثل القسري وغير القسري بعد اما المثل المذكور
 اصوره جوهريه وحواله في تحديدية الحاشية بما ذكر في جوهريه
 المواضع بسبب كون جوهريه بصوره جوهريه وكونه اشيا كثيرة
 تسع في كل واحد من هذه الاشياء اما ما ذكره في علم جوهريه وحواله
 غير ما ذكر في جوهريه كمن يشاهد حصول الاشياء في جوهريه
 صورة في كل انقول في حواله والمثل القسري المذكور انما هو
 الاثر مع ما هو في الحواله وغيره في جوهريه وصوره في جوهريه
 فكيف في الاشياء في الحواله اما الموقف الثاني اما الموقف
 الثالث فان الثابت غير القدر على كونه المشبهه في العدة
 في الصور اذا ثبتت تبدل بها جواب هو بخلاف الاعراض فان
 في الاعراض ما يجزى جواب هو تبدل ليس بعد اذا كان على جهة
 وسئل انما هو جوهريه جواب انه جوهريه في حد ذاته اذا حصل في
 السيف قيل انما هو جوهريه في حد ذاته وبقدره في حد ذاته اذا حصل في
 ثمة السيف قيل انما هو لا يقال انه سيف وما حصل في الاعراض في كل
 واحدة وغيرهما وكذا الطين اذا جعل منه طين النبات ونزعت
 وقيل انما هو لا يجاب بان لا يثبت ولم يثبت الاجتماع بينهما
 من اعراض ولا يجاب بان لا يثبت في الذاتيات جواهر مع الاعراض
 بانها كانت اعراضا على ما بين في المقولات ولا في العوض

جوهريه لان مجموع الاعراض ليس جوهريه او كان الثوب الذي يرتد
 من القطن لا ينفك احد شيه هيات بالفعل والنجف فلا
 سئل بعد جوهريه ثوبه ما هو لا ينفك ان ثوبه انما هو ثوبه
 واشياء كثيرة لا ينفك ما ان ينفك في جوهريه في صورة او في
 الحق ويعرف بان الاعراض ما يجزى جواب ما هو تبدلها فلا ينفك
 تبدل اجاب ما هو تبدل اشياء التي لا ينفك في جوهريه في جوهريه
 لا يحتاج الى الفسخ بالمواضع التي لا ينفك ما ان ينفك لا تبدل
 بالاشياء التي لا ينفك ما هو جواب ما هو لا ينفك انما ينفك ما عرض
 ولما ذكر ان يكون بعض الاعراض تبدل تبدل اجاب ما هو ورسم
 العرض لا تبدل بل كان اصطلاح الجوهري العرض عند علمه في جوهريه
 لا في موضوع وعي الموجود في موضوع وضابط الموجود في موضوع
 ما يستغنى عنه محله وتقدم جوهريه الجوهريه في كل مستغنى عنه في جوهريه
 الى المحل المستقيم الجوهريه في عدم احتياجه الى التقوم بالعرض
 وظاهر ان هذا التقوم يقوم بالوجه لا يقوم بغيره فان المحل لا ينفك
 يكون مستغنى عنه في جوهريه وكيف يكون الشيء في محله لا يفعل حقيقة
 المحل غير محتاجة الى ما يحل في ليس في المحل مستغنى الى ما يحل في صورة
 الا باعتبار تقوم الجوهريه الى ما يحل في ليس في المحل مستغنى الى ما يحل في
 الصور الا باعتبار تقوم الجوهريه لا حقيقة في جوهريه الكلام الى الموقف

غنة مثل هذه الاصطلاحات لم يعلم ان عاودهم بحكم لا يقبل الا شدة من شدة
 غلة طلاق بحكم عليهم وضار ذلك العلوم الشريعة لم تقف في الحوزة
 عرف في مثل هذه الاشياء لا يقبل بها كيف ان عاودهم لم
 تقف في المنة غلة قابل غيرهم وان قالت طالعة المنة
 انما لم يقف الا على صور اداء الذي يقف في افراسات جوية
 الصورة على ان صورة المنة لا شدة وتضعف فان لا يكون ما اشد
 ما ينفرد ما واكتفي بانه شدة وتضعف فينبغي ان لا يكون
 الا شدة في كل من الشدة وشدة فيه كغيره وان جعلها على كذا
 فليس جميعها كغيرها شدة وتضعف كيف وقد اعترف بان كذا
 ما لا شدة وتضعف في كل ما يعلق بكلمات كازجية بعد او غير ذلك
 ما ان يكون كغيره افر لا شدة ولا تضعف وان جعل الكبر على كذا
 كما تقول في الصورة لما لا يقبل الشدة وتضعف في كذا الرابع عالم
 يجوز ان يكون كغيره افر لا يقبل الشدة وتضعف على ان في قوله
 المنة لا يقبل الشدة وتضعف فلا يتقدم ما كذا في الرابع في ما بحث
 اخر شرط اول فيها الكلام في جوارح الا ان يكون هو الموحى لا في كل
 ما لا يقبل فهو عرض في الشدة والتضعف وتتم كلامه فيه
 اعلم ان المنة في قول الرضا ما لا يقبل الا اذا اشد فليس الا ان
 سواد ما ضعيفا لعل حصل سواد اشد منه وتختلف في ما تحققة

ونريد ان نأخذ من تحت مقادير احوال سواد واحد الا شدة
 بعض حال الشدة ما كان قبلها قد كذا كذا كيف دعوات الاول
 فترقبها كانت التضعف ازيدة ليست بعينها بل التضعف والا
 فرض ان يقبل ذلك السواد وينضم اليه شدة افر فان الذي ينضم اليه
 الا كذا سواد الا ان يكون شدة فلا يصير به السواد اشد ما كان في سواد
 وان كان الذي ينضم اليه سواد افر فيحصل سواد افر من سواد واحد
 متفقا لتحقيقه والحال ان في ان فلا اعتبار بينهما وروج وبسبب انها
 تتجمل فلا يكون احدهما قد اشد في سواد الا شدة من ينضم اليه
 سواد اقل من افر في شدة ما كان الا شدة في فاعلى في
 التقدير القيم لا يكون الواحد بعينه قد اشد من السواد وكذا في سواد
 في مقدار او اقسام غير متجانسة من سواد في سواد
 غير جاز في اتحاد الا شدة في السواد لا يقور لانها لا تقابل
 او ان شدة او افر احد هما لا يكون على التقدير ان اتحاد او افر
 اشد ان يكون بعد منهما افر امتياز وهو متبع فليست شدة سواد
 مع سواد او اقسام افر اليه على سواد اشد الاول وهو حصول
 افر اشد منه واما انهما على ما يختلفان بالذات بالبعد او بالبنوع
 فلهذا كذا غير ذلك فالتساوي في جوارح افر شدة الاختلاف في غير
 بال السواد الضعيف كالف السواد اشد به لا يحل اما ان يقول في

نأخذ احدا على الاخر شي مقدار يروى هو كم فترتبه في كل واحد
 منها الفصل يكون كالمقدار صغيرا وكالمقدار كبير ما لا يخفى
 ويختلف قواعدكم ويختلف الحق كيف وما زاد احد مقدارين على الآخر
 الا بمثل ما ذكره في حقيقة المقدار به ويتفق ان يكون مساويا له فيكون
 المقدار خاضعا لا لغيره مساويا في كل واحد من مقدار او قد لا يكون
 بمقدار وكل ما يفرق فضلا مقسما للمقدار فهو عرض لطبقه فيكون التقادير
 في المقدار والذات من هذه التقادير انما هي من طبقه المقدار
 واذا عرف هذا علم ان الاحتجاج جميعا على اختلاف في قياسات كل
 واحد بالاشد والضعف كمال يكون بالوضع فاما مدلوله وجهيتها
 التي هي من نوعها بالمقدار الزايد والنقص فانها متساوية بالنسبة
 الى الزايد والنقص فالشديد والضعيف قد ذكرنا ما فيه كفاية
 واعلم ان لا مانع من كون السلوك الذي هو كمال الشدة والضعف
 يتاخر الى واسطتهما في حقيقة كالحكمة بين السوء والياض فان الفطرة
 السليمة كمال في الحكمة فذاتها ليست بسوء او ضعيف ولا ياوض بل كمال
 واحده من المواد والياض ضيف يقع في اول شدة وضعف السلوك
 اليه وانما تحليله عند السلوك عنه والواسطة اليه فيكون له رتبة
 وكلما شأنا في مثل الياض الناقصة والمواد الناقصة في مثل الحكمة
 وتمامها في مثل البار والحكمة وما بين الياض السام والياض والبرق
 ونقول الشدة والضعف في تقديرين غيرهما باعتبار ما يوجب اللغات

وعرف انما يتوجب له اعادة المبالغة في كل لغة الكمال
 وان كانوا يقولون لفظ الشدة والضعف عند القصص على قوة الشيء
 على المبالغة والشدة عند الانفعال ذلك لمرادهم اما الذي يرتب له
 المبالغة في اللغات فهو كما يجد ويقول ويصدق به ان مقدار اطول
 مقدارا واكثر طوله ان الالف منها المبالغة في مثل قولهم ان شئ
 كذا اسرع واخفى واخصر وما شئت ذلك كذا ونسألك بالعرف
 او اتفاق النجاسات على ان لا يكون في الالف من المبالغة في الالف
 تبين فلهذا اما اذا كان يوافق اليه بان فهو مقبول في زيادة ما لا يكون
 بالبرهان طمانينة وعرضه فانما الذي يتجلى في الالف والضعف
 كمال ما يقع لهم في المبالغة عند توجه الالف الى الالف الذي هو العرف
 فانما اشترط في الحقيقة كماله في المبالغة على المبالغة وتبين ذلك في الالف
 كمال المبالغة العرفية كما وجد في الالف والاسرع ووجد في المقدار
 كمالا طولا واكثر طوله في المبالغة في فواين الزايد والاشد والضعف
 بوجه ذكرنا ما في سلف من جعلتها في الزايد والنقص انما يقال
 انما هي الاشارة الى قدره بالمساواة وزيادته الى ما يتبين في
 مساو وزيادته والاشد والضعف ليس كمالا في تقدير المبالغة
 نقول ان التقادير في تقديرين غيرهما باعتبار ما يوجب اللغات
 معقولين فيما اذا المساواة وفيما اذا التقادير في الالف

وغيرهما من انواع العدد كل واحد على ما ذكر في مبحث بسيط لا يتعدى الثلثة
 بالاشياء والاربعة بالثلاثة ونحوه فصل في الذين تطل صورة الثلثة
 والاربعة ويحسب صورة اخرى فكيف يتاخر في تقدير المساواة
 واخرها التفاوت في انواع البسيط فيمكن ان يثبت المتفصل
 والنقص اما في شئ من الاشياء ويجوز انهم لا اصطلاح على امر
 فكل يصطلح عليه بالزيادة والنقص وفيما سواه بالشدة والضعف
 الا ان بينهما جامعاً وهو التماثل في تقدير القيمة والنقص فيها فاما قد
 بينا ان المقدار السام والناقص اذا احدثا على الاخر فيكونان
 مقسماً للمقدار فان خرج ايهما لا يقسمه فالنقص في المقدار
 بقدر المقدار ليس الا زيادة خارج المقدار بل ما زاد به هو كما سائر
 به حقيقة فليس لا فرق بين المقدارين المتفاوتين الا بكمالية
 المقدار ونقصه وكذا في السواد السام والناقص فانها مشتركة في
 اسوداوية وما اختلفا في امر خارج عن السوادية فضلاً كان او غير
 فالالتفاوت في تقدير السوادية فالجواب بين هذه كلها التماثل
 والنقص في القيمة ليس بقدر التماثل في القيمة وانما هو كما في البسيط
 منها خارجاً عن اصل القيمة فوقع التفاوت بالاختلاف في المقدار
 الصغرى والكمية المشتركة في المقدار المطلق والى المقدار المطلق
 غير مشتركة في الكمال والنقص صحيح ولكن هذا يجب ان لا يترك

اسوداوية والذين هو ما في الذين في الاشياء اصل مقدارها كمال او كمال
 مقدارها ونقصان كمالها المقدار اكثر من مقدارها في الاشياء
 وكذا انقص الضمير وكل واحد منها في الاشياء مشتركة واحدة في تقدير
 كمالها التماثل بينهما في فصل هذه الكمالية والنقص في الغيابات
 والاصطلاح لا مانع عنها وقد علمت ان طبيعة الفصل في هذا النوع
 لا تجعل طبيعة جنس اتم في نفسه كما في السواد والمقدار ولا يثبت
 حاصل الفصل الا في كماله حقيقة حقيقة الخشب والطين
 المتخلفان في حقيقة كماله الصغر والسار وغيرهما من الاشياء مثلاً
 ليس فصل احدهما كمال او ناقص وليس احدهما اتم او غير اتم الا في
 وكذا احوالات اتم والمقدار الزائد والنقص لا يختلفان في الفصل
 اذ ليس حقيقة بينهما مختلفاً بغيره فيهما فاذا اصطلاح على التماثل
 بل كونه فصلاً للقيمة في المقدار المتفاوتة الاختلاف بالانواع
 فيكون كل من خط الاصغر في عداد الاطول نوعاً اخر او بل هو باختلف
 الفصل من اختلاف النوع وكذا ذلك في اختلاف اصطلاحات العلوم
 ويكون ذلك اصطلاحاً جانياً او متماثلاً لقول لق و هذه التماثل
 من الترتيب اعلم في التماثل باوقات المباشرة والماثل في الترتيب
 به بعض الناس ان المقدار لا اشتد فانه لا يقا لخطه هو اشتد خطه
 ثم يعرف بان خط الاطول من خطه فخط الاطول هو الاطول

طولها غير ان طولها انما غرر لظهور اللغات وقد خيل الى
 المسألة ففرقة على معيار لفظ ولا يخل باعتبار اسمها
 كما يقال ان خطية يقال ان طولها امور كتحقيقها يتغير بتغير
 تصحيحها على ما يعرف والذات الامور المشهورة بالحكم
 بخلافها الا بمراتب القيمة وانما انحصارهم في الترتيب لا يقل الا ان
 والاضعف كالموجود في موضوع وهذا لا يختلف ولا يتفاوت
 ليس بيس لال ان الذي لا يخلو هو غير متغير في ذاته ان
 الموجود في الامور لا يتغير في ذاته متغيرا في العلة على المعلول الا
 بمسببها في المعلول لظهور العلة والعلة هي مرتبة اقدم من مرتبة
 المعلول وكل امر مشترك في العلة والمعلول وما في المعلول من مقدار
 من العلة هو كظلاله فهو في العلة اقدم وهذا من قولنا في بعض المواضع
 ان الجواهر كجواهر كظلال الامور العلية فكيف ساوانا في جواهرية
 ان الجواهر كجواهر كظلال الامور العلية فكيف ساوانا في جواهرية
 المعلول وهو من حيث الظاهر وان قدس انهم يجوزون ان يكون
 اقرب من نفس جواهرنا وقد ذكرنا طرفا من امور يتعلق بهذا الفصل
 في مواضع متفرقة بحججه فليطلب فصل في التقديم
 والمتأخر وما يذكر بينهما ان الوجود ينقسم الى مقدم ومتأخر
 بتقديم كسب الزمان ومنه بالشرف والفضيل ومنه بالمرتبة

وخصائية كل مرتبة ان ينقلب بتقديمها في الاخر فكل مرتبة
 الاخر في مرتبة التي ترتب عليها وترتبط بها والاضعف فهو كالأخت
 كقدم الامام على الامور بالمرتبة التي لاخذ من قبل المرتبة
 الى الاخذ من الباب كقول الاقرب اقدم هذا وما الطوبى في كل
 ترتيب فترسل كل طبقة الى الطبقة الاضلاع كالعلل والمعلولات
 والصفات والموصفات والاحكام المترتبة فانها اذا اخذت
 في المعلول الا في مرتبة في الاخر الى العلة الا على فوجدتها الا في اولها
 استقلت في الترتيب وحديث الاعلى او بعد اخبر بالاحكام في
 الاخر في غير ما وعبر به السلسل من مرتبة الى النهاية عند اجتماعها
 في المقدمة ما هو بالطبع كقدم ما يتوقف على غيره في الترتيب بعد
 والكتب في جواهره عليه كقدم الواحد على الاثنين كقدم موصوفه
 اكثر من غيره في التقديم ما هو بالذات كقدم ما يحكي بوجه
 الشرعية كما ان حب هذه المقدمات متاخر عنها جعلت
 سلسله ترتب رجع التقديم فيها الى التقديم المرتبة الطوبى في التقديم
 المرتبة الطوبى في التقديم ما يتوقف على غيره في التقديم
 ولما تقدمت وما فرات ما بالطبع كسب الزمان في التقديم
 ترتبها طبيعيا كسب التحقيق وانما ان لفظ التقديم على الجميع
 هو في الطول او في غير الطول وقع لكسب فيه اختلاف اراء وانشر

المتفرق من اخذوا انما واقع على الكل من واحد لا انما يتشكك
 وقال بعضهم ان ذلك المعقول بالتقدم ما هو متقدم من غير
 المتأخر ولا من غير المتأخر الا وهو موجود بالتقدم وهذا غير متقدم فان
 المتقدم ما لا يدرى على وجه المتأخر لا يمكن ان يتقدم بالزمان
 والذات المتأخر بالزمان لم يوجد بالتقدم كما ان المتقدم بالزمان
 ما وجد بالزمان غير متساو له المتقدم على المتأخر بطله
 المتقدم والمتأخر من تقدم على الاطلاق قوله لا يوجد متقدم
 المتأخر الا وقد وجد للمتقدم ليس يقع وقد يوجد كثير الاشياء
 المتأخر ولا يوجد للمتقدم كما لا يمكن للمبنيات المتأخرة فكان
 يتغير بغيره بما فيه التقدم ومع هذا الاحتياط سقط ما قبل
 من الزمان وغيره وقال بعضهم من في العلم ان جميع اضاف التقدم
 اشتركت فلهذا يوجد بالتقدم الامر الذي هو التقدم والغير المتأخر
 وهذا ليس بصحيح فالمتقدم بالزمان ليس شيئا فيه الا منه الى
 ولما الزمان انما هو تقدمه اختلافه بغير سوجه الكلي من تقدمه الا
 فيه ولا يمكن ان يقال ان هذه الاو لا يوجب التقدم فان المطلوك
 من التقدم ثم ان كان ثابت متقدم من متأخر ولا يصح ان يقال
 المتقدم ما جدهما او قال النسبة الى التالى متقدم من غيره
 وليس بها ثالث اذا قيل احدهما متقدم والاخر متأخر فيقال لاحدهما

متقدم

متقدم بالزمان لا ثالث وكثيرا ما جدهما بالتقدمية او على الزمان
 والمتأخر بطريق التقدم المطلوب الذي هو متقدم من غير المتأخر
 من غير زمانه في تعريفه معناه وطريقه المتأخر الذي يقع على الكل لا
 ونحن انما على السبق من واحد بالزمان لا على السبق من غير الزمان
 انما الحقيقة من زمانها بالذات وما بالطلب وكما انما تقدمه
 الشئ على ذات المتأخر فان التقدم هو كذا كانت تاما او غير تامه يجب
 ان تقدم منها وجزءا على المعلول فلفظ المتقدم عليها متقدم واحد
 ولما المتقدم بالزمان الزمان فيكون ان كان من حيث العرف لا ان
 المتقدم من المتأخر بالزمان الاول من زمانها وكذا اذا تقدم على كذا
 بالزمان ليس تقدمه بالزمان لان الزمان كقبا وتقدم على زمانه لا حسب
 فالتقدم بحال الشئ بالزمان بالزمان والاصل ما بين الزمانين
 وخرقوا الكتاب فانه قد بين ان تقدم الزمان على الزمان انما
 هو بالطلب لا غير فالزمان المتقدم على الزمان المتأخر على ما سبق
 وطاهر ان الزمان لا يتقدم على الزمان لان الزمان لا الزمان انما
 ما بين الزمانين من التقدم بالطلب فاما بين الشئين فالزمان المتقدم
 وانما من زمانها لا بين زمانها لان الزمان المتقدم الزمان لا من قبل
 من غيره لا من قبل كالأب وجب الرجوع الى التقدم بالطلب والاصل انما
 هو متقدم وان كان متبعا الى المكان لا المكان في تقدمه بالزمان

والكان
 ليضم ولا يزال دخل فيه فالقول قبله لا يثبتها ولا باعتبار غيره
 بل باعتبار القاصصة من اسم الى التجار فانه يصلح ان لا يثبتها الا بالزمان
 وحولها اليها قبل زمان الوصول الى الغاية وليس يصح ما يقال من تقدم
 الحركة انما يكون لرب تقدم مسافة احدهما على الاخر فيقال فيكون
 صاحبها بالسر في مسافة واحدة متقدما احدهما على الاخر في مسافة
 اتحاد المسافتين ثم الربط بطريق المسافة فانه يوجد احد طرفي السند
 متقدما لاخرته بل باعتبار اخذ الاخذ فاذا استبان ان لا يثبتها الا على
 مسافة او ظاهر ان هذا الاستدلال ليس بكاملا بل انما هو شبهة الجحش فيرفع
 زمانه فلان زمان دخل تحت الاخذ ولا يثبت زمانه في التقديم
 الربط كيف كان فاحصل انه يرجع ليضم الى الزمان فالقديم بالزمان
 الزمان ما يوجد متقدما ومتاخر وحاصل للزمان ليضم يرجع الى
 الطبع واما بالشرع فهو ما فيه تجوزا وشرعا اما التجوز فاعبأ به
 صاحب الفضل ربما تقدم الى المجال في الشرع فلا يسور
 فالفضيلة اذا كانت سببا لتقديم في الشرع او في المناصب
 باسم التقديم كما جرت عادتهم باقامة اسم لرب مكان الجنب
 فيرجع حاصل على هذا التقدير اما الى المكان او الى الزمان والكان
 يضم يرجع الى الزمان ويرجع في الاخير الى ما سبق ولن يثبت
 كذا فيقول الواقع على ما بالشرع وعلى ما بالشرع وعلى ما غيره

بالتكرار

بالتكرار الاسم واخطأ في ان لفظ التقديم على الاقسام المذكورة
 بالتكرار كما سبق ولا يثبت ذلك بانه تعلم ان التقديم باحقيقته
 غير التقديم بالعلمية ولا مع وليس كاشحين ليس بينهما تقدم و
 زينة مما عرفت في ان المصارع بالكلية لا تقدم على زينة زمانه الا
 وليس بعد الزمان ليضم كذا غيره فاللان هما معا في الزمان باحقيقته
 كج ان يكون زمانين كما ان الذي هما معا في الزمان كج ان يكون زمانين
 والذان هما معا في الزمان كج ان يكون زمانين والذان هما معا في الزمان
 فكيف يمكن ان يكونا في الزمان في حيث هما متضايفان اما ان
 صدر اخره على واحدة او على اثنان تحت جنب واحد ونحوهما ونحو
 يكون شيئا هما معا في الزمان في جميع الوجوه ولا يوجب ان يكون شيئا
 هما معا في المكان في جميع الوجوه بل من الحساب ما يكون معا في وجه
 كزيد وعمر واذ كانا معا بالنسبة الى ضربا في مختلف اقسام
 واذ كانا معا في الضرورة تقدم الى ضربا في الميزان ليس
 والسبب ان الكمية من الاجسام فلا يتصور رتبة فيها فصل
 في الوحدة والكتلة ونظائرها الواحد كما قد اشترى القيمة الامور
 التي لا تعرف لها حقيقة والواحد لا يقسم ثم تجب التسوية بها
 في الواحد ما هو احد مطلقا وهو الذي يقسم جميع الوجوه ولا
 ان الكمية والافاضات كما يقسم الكل الا في شاة فكلية طلعة

ولا الى اخر احدية القوة ولا فعل ولا دورها ولا عينا ومسايطرها
 الواحد هو الذي لا يحصل له امر عدد من قبل طبيعة بوجوه الوجوه
 ومنه لو كان تقسيمه كجانب انقسامه الى اجزائيات ولا
 كجانب انقسامه مقدار برون لكن قد يقع فيها اعتبار ما قسمته حدة كما
 فانه على ما يرشد المشاؤون لمختلفة التحقيق وهو خارج عن القوة
 لما فصل فيقول بوجوهها قسمته الى المعجزات والقسمة فلم
 يتصور كما هو مفروض من ذلك وانما فرضت انها ليست بجزء
 مائية لا يقبل القسمة اكلية وفرضت ان اثنين منها لا يقع كجزء
 واحد والكل منها لا يقع كجزء من اجزائيات وهو فرضت انها
 كثيرة فيقسم قسمته عددية وهو واحد لا يقبل القسمة اكلية ولا يقبل
 قسمته الى اجزائيات والقسمة الجزئية كما يتصور النسب طرفة فان كل
 نوعها ينقسم الى جزئيات ولها واحد على ما يرشد المشاؤون ان لما
 وفصل ولا يفرض قولنا ان هذه الاشياء من القوة الانسان
 الزمانية على حد ما بالانها خربت طبيعتها لان يكون لها واحد
 وانما فرضت انها لا تقسم الى تقسيم القسمة المقدارية بل هي
 من حيث الكثرة قسمته عددية فمنه هو ان لا ينقسم في الكثر
 بوجوه الامور المحررة وهو واحد ما قسمته كميته بوجه ما
 وسع في الاخر او معنوية حدية ولا تقسم نوعه الى اجزائيات

كما لا يقال

كما لا يقال ان الكواكب فان كل واحد منها من قسمته في قسمته
 ان جسمه له مادة وصورة وينقسم القسمه الاولى والذين يقبل القسمه
 اكلية فيه هو احيى بالوحدة كما لا يقال ان العنصرات فان الطليق
 تقبل في الوهم وكذا في الاعيان لا يخرج في اعتبار صورها النوعية من
 حدة القسمه العينية غير منقسمة بالقوة ولا بالفعل بخلاف ما هو
 العنصرات فانه بالقوة ينقسم في الاعيان والامور العنصرية منها
 ما هو واحد بالانصال لا قسمته بالفعل ولكنه ينقسم بالقوة كخط واحد
 او سطح واحد او جسم واحد متصل بسيط ومنه الواحد بالاجتماع
 كما كثر في الكسوف في الكثرة ومنه المشهور ان كل جسم لا يقبل قسمته
 اكلية نوعه لا يخرج من ان يكون جزءا من ان لا يقع من المتباينين في نوعه
 واحد في الكثرة ما يفرض من غيرية الموهوبين المتباينين ويصح جز
 انجز من الموهوبين المتباينين من الانقسام المتباينين فيكون
 فرتوته قبول الانقسام ووجهه متقاربة فان شملها يتوجب
 هو وجه الذي منه الكوكب فانه يتمايز السطحين متباينيهما ان يمكن
 على غير جز من الذين على جسم الكوكب من المتباينين ما هو عليها ويصح
 من الانصال ما هو على غير افعال وقع اعتذار ما حصل من القطر الا ان
 نمار في مثل قسمته نوع واحد بطول الكلام وربما يحتاج فيه الى
 امور لا يكون على ان يكونا من الكواكب والساكنين فيهما ومن

وفي الوحدة ما هو غير حقيقة فتمت ما هو مشترك في مجموعا في فروع كثيرة
 بالحب الاتفاق لما شاطفه ومما لا يحب في غير مجازة والاشارة
 في النوع ومما يحب الاتفاق والاشارة فيكم وليس مساواة ومما
 يحب الاشارة فيكم ليس بشارة ومما اتفاق في الوضع وليس
 مطابقة ومما اتفاق في النسبة المطلقة كما في النسبة الالهية الى
 المدينة كنسبة الشمس الى اجرام العالم ومما اتفاق في النسبة حادثة
 فتمت ما هو مشترك في البداية واحد كقولهم طرأ الى غاية واحدة
 كقولهم اجتمع اول سدا وغاية جميعا كقولهم لا اله الا هو والوحدة هو
 بحسب الشدة في الموضوع كما يقال الضاحك والكاتب واحد
 ولا تخلو اوجه الوحدات الشرح في مجموعا او موضوع غير
 اتحادا في حيث فاذ كان زيد وعمر واحد في النسبة لانهما ليس
 الانسانية فمما واحدة فان الانسانية التي زيد ليس في غير الانسانية
 التي فيها الشدة وانه على ما يشير اليه في النسبة الانسانية الذاتية مطابقة
 لهما جميعا ولم يختلف نسبتها اليها وكذلك الاتحاد في فروع كثيرة
 وكذلك في الكيف والكم فان اشارة في السيل ليس كصفة واحدة
 او كم واحدة بل امر اشارة في كونه مطابقة ما ظهر بها لا امر واحد
 نسبتها اليه ليست واحدة وكذلك غير ما ذكرنا كان هذا الاعتبار في غير
 اعتبار الاشارة في النسبة المحضة وقولنا ان نسبة الشين الى الامر لفظ

واحدة

واحدة لان غير الشين لاشين نسبتها الى شين واحد بل اتفاقا في النسبة
 تجدد امر واحد في غير واحد ما هو تام وهو الذي لا يمكن
 لان زيادة في الخط واللامادة ومما لا تقبل هو الذي ليس فيه ذلك كخط
 المستقيم وفي الواحد التام لا لا في فصل منه فروع ما يصح لانه يكون
 شخصا اخر فيكون نوعه في شخصه وانما تقصير لا يكون كذا فالدارية في
 الواحد ان تقصير على الاعتبار وانما الشين باسم الواحد المكون
 او لا ثم الشين ثم ان كانت وكذا على الترتيب وفيه توافق الوحدة
 الهو هو وفيه توافق اشارة الغير وقصير فاقسام الغير في الغير
 قسم للمماثلة والمخالفة غير تضاديه ولا تضاد والمثلان
 هما بحسب هذا الاصطلاح هما المثلان كان في حقيقة واحدة
 في حيث هما كذلك فالانسان والفيل ليسا بشين وان كان
 بحسبية في غير كليهما شين فالحجبتان شينتان في حقيقة واحدة وفي
 وان كان الانسان والفيل مختلفين في حقيقة واحدة فوعيه وان كان الانسان
 والفيل مختلفين في حقيقة واحدة فاشارة في اشارة في حيثية واحدة
 لحيوانية في غير كل واحد منهما مثل الحيوانية في الفيل والاشارة في حيثية
 واحدة فاما مختلفان في حقيقة واحدة فاشارة في حيثية واحدة
 اعدادا مع قطع النظر عما اختلفت به من الفصول في فروع كثيرة وكذا في
 فالمثلان هما اشارة في فروع واحد ولا يصح ان يكون شينان هما

وحار فخرته هو بارود والتضاد تحقيقا ما هو في الحرارة والبرودة
 والسواد وكل واحد منهما ضد واحد واما الحار والبارد فان التضاد
 بينهما بالحرارة والقياس اذا كان بينهما تضاد محتملا بما لا يوافق
 واما المقولات العالية لا تضاد بعضها مع بعض اما هي من هذا القبيل
 العرض لا يضر شأن التضاد في التعاقب على موضع واحد واما
 الكمية والكيفيات والحرارة وغيره فقد يجمع في موضع واحد
 جملته وانما تستلزم في الحقيقة لا يوجب استبعاد الاحتمال فان العلم
 يجمع مع السواد مع انها من قول كلف فلا بد ان يكونا جنس
 قريب فيمكن ان يفصل بينهما كما ان الجنس بينهما متفقا فلا تضاد
 من جنس الجنس وان كان تضاد في الفصل فالتضاد انما بالذات
 لا يشترط من جنس قريب في العلم العقل لا يشترط في نفسهما
 الموضوع الواحد الذي يتبعها ان عليه موضع واحد فمما عدا
 مستقلال الفصل غير صحيح كقولنا هذا الشك مما يستحق اليه
 الاشارة من لينة النوع فالاعمال تستلزم واحد ليس جنس في حقه الفصل
 جعل اخر انما يفصلها الفاعل وسياق الحقيقة في الحقيقة ما بينهما
 واسطة وساطة بينهما ما لا واسطة بينهما وتسمى الواسطة
 حقيقة كالحار والبارد في الفاعل الى ما هو في حقيقة كالتضاد
 والقياس وقد علمت لينة الفاعل لانه لا حار ولا بارد غير الحار

والبارد

والبارد فخرته هو بارود والتضاد تحقيقا ما هو في الحرارة والبرودة
 الى الحار والبارد الفاعل لا يخرج من جنس الحرارة والبرودة والبرودة
 كحقيقة التضاد يخرج من جنس الحقيقة والتضاد والقياس بالجنس
 والسواد احسن من ان يسمي التضاد بما بينهما من السواد لا يوجب
 البقاء لانه من هذا القبيل يستحق الاحتجاج والصدق في السواد لا يوجب
 والبارد من هذا القبيل تعاقب تضاد العلم المكتوب في المشرقة قبل المشرقة
 ان المكتوب والقدرة للتشديد على ما يشانه ان يكون له تشديد كالتضاد على السواد
 والعدم متفاد في القدرة مع بطلان التنبؤ في الوقت الذي يشانه
 لانه يكون فيه كالعمر والجزء الذي لم ينعقد فيه والمروءة لا يوجب اليها
 العدم المتعاقب للمكتوب واما المتفاد فان العدم عديم هو لا يكون الشرقة
 شأنه ان يكون له وشرقة في عدا وشرقة في جنس فالعمر والمروءة التنبؤ في
 ما عداه وشرقة في التنبؤ في التنبؤ في عداه وشرقة في التنبؤ في عداه
 فانه انما يتبعه عما يشانه ان يكون فيه كالتنبؤ في عداه كالتنبؤ في عداه
 وسواء كان الكمال المتخلف كالمروءة او السواد كالتنبؤ في عداه كالتنبؤ في عداه
 لا يوجب انما عرف التعاقب بما بينهما من السواد لا يوجب التضاد على واحدة
 على طريقة المتعاقبين العدم والشرقة في التنبؤ في عداه كالتنبؤ في عداه
 وليس التعاقب العدم في كالتنبؤ في عداه كالتنبؤ في عداه كالتنبؤ في عداه
 فان العدم عديم هو لا يكون الشرقة في عداه كالتنبؤ في عداه كالتنبؤ في عداه

لا على التبريد ويحكمون على أشياء كثيرة وهو الاختيارية والاختيارية
 كخص بالسم القوية وإذا اجتمع من الإرادة واقترن لهما ما يقع فيه
 حصل الشيء عنها ومن حيث المجموع يكون قوة على شرا وحسنه
 الأفعال الاختيارية ما هي على سبيل واحدة ثابتة لثبات الإرادة
 ومنها ما يختلف باختلاف الآلة أو القوة ولو كانت إرادتها ثابتة
 على جهة واحدة لثبت آثارها ولكنه في حق النوع البشرى يمنع ويصح
 الزيادة باعتبار ما لا يخلو من قوة على الترك بمجردها من حيث
 حركتها باعتبار شراها أو حسنها فكله قدرة على الترك بحيث
 لو كانت ما فعلت لو كانت حركاتها كالحركات الطبيعية فالأفعال
 الذرية في السطح ليس لها لو شاءت أن تحرك بل حرك واختلاف الإرادة
 على النفس في ذلك ليس يمنع من ثبات النفس المهيمنة بل ما هو أوفر
 فلو شاءت أن لا يفعل لولا فعله وقدرته لما شاءت أن لا يفعل لولا
 لا يفعل بل على شرط القدرة على كل شيء أو شيء أو فعل كل شيء
 فالله لا يتناقض بما يمنع من الفعل في الإرادة فالإيمان ما يتم
 لصيقه التغيير من القوة ما يتبينه والقدرة التامة بالانقياد لطلب
 الإرادات وهو الإرادة الشديدة القوة التي لا تؤثر فيه شيء
 شيء لا تؤثر فيه ضعف والقوة الشديدة إذا اشتدت تأثيرها في الشيء
 امتنع عنها الشيء فالتأثير لا يتأثر بما لا يملكه كالأشياء التي لا تتأثر

بأنها

منور ما هو من آثاره غير خفية تأثيره غير قوة ما يؤثر فيه الأفعال التي
 متأثرة فإن تأثيرها غير خفية وتأثيرها لا يتأثر عليها إلا في
 الكثير من القوة بخلاف الحيوانات الأفريسية التي تأثر بها في الدعاء وقد
 طعن في علم القوة لا تقدم على الفعل وكان العقل عند الاستدلال
 لا يمكن من التأثر بها ما عوام الزمان وتأثيره في جهة الزمان في نفسه
 المستجيب فأنهم ربما يعللون بأن الفاعل يتغير بغيره في ذلك
 كليات حرام على العقل التي هي الثبات والبقاء في الإرادة
 القدرة والفعل ما يحدث في الشيء لا يؤثر في وجوده بل في قوته
 حاصلة من الفعل لا في القدرة ما لا يصلح أن يكون لها أثر في وجوده
 وهو ما سألتم فيه ولا نسال في ذلك ليعطى السبيل لا يكون في الوجود
 قادر على الفعل لا أن يجعل جاعل الشيء بغيره أو غيره من مضموم
 القدرة وما قوة لا يتصور أن يكون لها أثر في قوة أو يكون لها أثر
 ولا تقدم عليه ولا بالذات كما يزعمون بل ما معان من القوة
 القدرة مسبوقة للقوة أصلا لا يجب ما يصلح أن يكون لها أثر في الوجود
 لا أثر لها في الفعل فوجودها بعد الفعل كوجودها قبله أو بعده ولا يتدخل
 بمثل هذه الأشياء فيجب للوقت والقوة على الشخص المستجيب وقد
 يكون بحيث لا يتغير في الشيء معانها لا يتغير القوة بعده وقد يكون
 بحيث تستوي في الشيء لا يروى كذا كان من الشيء لا أنهما إذا أصاب

واحد المتحد يجوز ولا يتبع بعده والقوة اذا اخذت متصفة
 واحدا ليس متصفا بالفرق او بالاعتبار فان وقع ذلك انحصرت
 القوة عليه بان القوة طلبت عن حاملها بل عن كونها قوة على ذلك
 المتحد حيث هو ذلك المتحد والقوة اذا افاضت بالوجه وقوة الفاعل
 خالصة الاثر فانما يعين بذلك القوة المسببة التي توجب الحركة والفرق
 فانما عند التسكين في بقاء القوة المعادة ايضا والقوة حركت
 الحركة والمعادة بالكلية انما يكون السيل قد يقرب من القوة
 المسببة للمعادة بل عليها وتماثلها بالوجه ليس له وجودا
 ما حادته واما غير حادته وقد يكون بعضا من غير فقال الحاد
 اذا قيل انه اول السيل من زمان وجوده اول القديم هو القديم
 ليس له زمان وجوده اول وهو غير متغير فالزمان القديم ليس له وجوده
 زمان بل ما يتحققه القديم ليس له وجوده زمانا واما القديم المتغير
 وهو ما يقال عده فانه حقيقة حادته وزمان وجوده اول
 وهذا شأنه لا الالقدم اذا غرس واجب الوجه فلا قدم الا واحد
 واما سواه حادته واخر غير بالسبب لعدم الزمان فمقابل الدائم
 الوجه ومنه ان شيئا من السرخس والوجه ما ليس بحادث بل بالمتحد
 وعلى الاصطلاحات كلها لا يخرج التفرع القدم والحادث ومنه
 مشهورات القوم ان الحادث ليس به المكان وجه موضوع ذلك

المكان

الامكان ونحوه في الزمان الحادته قبل حصوله في الزمان القديم
 له حيث قال المتصنف انهم يمتنعون ان يكون مع وجوده لا يمتنع ان الامكان
 لا ينافي في الوجود والعدم بانه في الوجود وليس المكان هو الوجود منه بالان
 الامكان يقع لمجرد حادته على ما قاله هو بنو حقيقة واما ان يقع في الزمان
 ثم يعقل بعده انه متقدم فان الامكان في الزمان الحادته حاصل قبل حادته
 وروية ليست حادته قبل الوجود وليس الامكان في القدرة القادر
 عليه فانه لا بد وان كان غير متقدم عليه ويصح ان يقال ان الزمان غير متقدم
 لانه غير متقدم ولو كان من غير الامكان والمقدرة واحد الامكان القول
 غير صحيح وكان قيل غير متقدوره لانه غير مقدور واما ان كان الحادته
 ممكنا قبل الحادته فاما كان حاصل ليس الامكان طبقا لتمام
 هذا ما اوله وان كان اما انصف بهما تساو كان انصف لغيره ان
 بالمكان واحد ما يتغير اوله في غير وجه ولا يصح ان يتغير في غير وجه
 بحيث محل فعل فيه لا يمتنع من قبل المتغير لا يتصور ان يكون له
 الامكان الحادته التي لا يتغير ان يكون في غير زمانه في المكان
 الحادته ثم لا يتغير ما حادته بوجه فانه ليس كونه المكان الحادته
 مع اوله من الزمان لكونه في حادته ليس به المكان وجه الكون
 والوجه لا يصح حادته وان كان ليس به ما يولد واما ان يصير
 اليك ثبوت فيه فلا يكون له ووجه فلا يحدث الالاله قوه وجه

فربما هو ذلك ان يكون مع المادة احدى المادة او في المادة وتحتاج
 الى المادة من وجه واحد ان استعداد المادة شرط في وجوده
 اذا كان الفاعل لا يتغير بخلاف الحوادث لتغير القابل او ان يحتمل
 القابل واستعداده لحصوله بعد ان كان غير مستعدا لانم ترجع ووجه
 على عدمه فربما هو في خصوص الحاجة الى المادة في قوامه اما انفسر
 المادة فيكون مع المادة لا في المادة فليكن في الامر واحد وهو ترجع
 الحوادث لا استعدادا وان كان يحتاج الى نفس المادة من وجه آخر
 وهو انساب كالماتية بوسط علانية المادة واما في القوام فليكن
 لها الى المادة وتحتاج الى المادة في المادة كالحاجة الى المادة من
 الى الوجهين لترجع الحوادث لا استعدادا ولا تقوم في المادة
 فيقوم في وجه يحتاج الى المادة لا فيقوم في المادة واما في المادة فيقوم
 تقوم حقيقة في المادة من انواع الحاصل منها كالماء والهواء
 ليس كالمجرد صورته المادية في الصورة مع المادة والى لا يفعل الا
 بالجوهر واليس في الجوهر على ايسر الشاين وعند المتقدمين فيقول
 الجسم في وجه الوجه الحوادث في المادة تقوم حقيقة بالمادة
 وبيد الكليات الفاسدة واحدة والا ان كان الفاسد في
 مادته كان حدث مع مادته في الحوادث في استعدادها
 والتادى في التغير الفاعل والمفعول في الجسم ما هو بالفعل من وجه

بل

بحث لا يتغير القوة اصلا في الماتية ولكن في الماتية في حقيقته
 انما عند من غير هذا ليس في نثره الاول وكذا شأن العقول
 لها في وجه الوجه والى الماتية القوة لا في نثره ولا في قوام
 ذاته بل في نثره في الماتية وذا شأن الاطلاق ونفسها فانما
 حيث الحركات المتجددة والارادات المتجددة بالقوة واما في
 في الفعل اذ يكونا بينهما الماتية والى ما هو بالفعل قبل وجوده
 اذ هو في نثره قوة ووجه كشيئية مما يحتمل بالفعل نوعا ومعينا
 كالتي في المشيئة فانما هو وجوده اذ هو بالفعل وهو بالقوة في نثره
 وبها تم الترخيل في نوعا معينا والى ما هو بالفعل في نثره حقيقة
 نوع يحصل وقيل ما يمكن قد يكون وجوده بالقوة كالصوره الماتية
 فان مياتها وهر يحصل النوعية كالماتية الصابرة نوعا يحصل
 باسرها في واذ اخذت كل الوجود مطلقا والعقل في قسم
 ما هو بالفعل والى ما هو بالقوة والى ما ليس بالقوة والى بالفعل
 وهو ما وقع ويطرأ في جماعته من الكسب ليطون انه بالقوة
 والاستعداد هو وجوده في حال الحصول ثانيا وان كان الامكان
 ايضا في المية باعتبار واحد لا غير ولا يخرج عدم امكان وجوده
 ثانيا عن كونه بحيث اذا فعل غير واجب لوجوده في ذاته ولا في نثره
 فصل في الحوادث في الماتية وما يترتب فيه وما يترتب في الماتية

المختلفة

هو الكلي والجزئي وقد عرفت في المنطق احوالها واصطلاحها
 فيها وهو المشهور في كتب الالهيية بما مر منية واحدة ولا كثيرة
 ولا عاتمة ولا خاصة والرا وحيدت المية الانسانية متحصصة
 فجزئية تعقل ليس اقتضاء المية الانسانية ان يكون كلية ولا
 عقلت المية كلية وعامة علم ليس فشرط طبعها ان يكون
 جزئية وليس الكليات الانسانية واحدة ولا كثيرة او عامة او خاصة
 واما التكرار فليس بعد العلم ان الانسانية لو لم تعقل الوحدة فتعقل
 الواحدية وهو اكثر من فاصح وجود انسان واحد لما يصح اقتضاء
 الواحدية فلا بد لها من اقتضاء الوحدة فليست بصحيحة في الحقيقة
 اقتضاء التكرار اقتضاء العاشرة بل لا اقتضاء التكرار ولا تقول ان
 الحسنة لا تعقل التشفيع التشفيع التشفيع التشفيع التشفيع
 فكان لا يصح وجود جسم شفاف بالكانت الاجسام كلها
 متكونة واذ لم يكن فان لم يتغير التشفيع بل الجسم بصيغ
 انه لا يتغير التشفيع لانه يتغير التشفيع في كل امر من متقابلين
 لا يتغير عنها الشفافية الشفافية كون ولا لا كون ولا لا كون ولا
 يكون منهية يتغير اكثر من ان لا يوجد غير كثيرة فانها لا يوجد
 منها واحد اصلا وان لا يوجد منها اصلا واحد فلا يوجد فيها
 كثيرة لان كثيرة من الاحاد يحصل ليس في احادها واحد منهية

الموجود ان يكون على كثرة من نوعه بواسطه او غير بواسطه كونهما بوجه
 للحكيات بعدا او جارة يكون على ارات فان ذلك امر اخر وفيه
 تفصيل بل هو ان المية يكون اكثر من اتمها وقد علم من حال
 اللازم للمية لانه لا يتصور في ذات المية ولا يكون منه شرا عنها
 فكل جزئية في ذات المية التكرار اكثر من لازم انما يتغير ان يكون
 كثيرا او لا كثيرا احد منها واحد فقد تحققت المية لانه لا يوجد
 يتصور منها واحد ولا يتصور فيها كثيرة ولا يصح تعقل هذه المية
 فضلا عن حقيقةها وليس للمية الانسانية الكلية انية واحدة بل
 موجودة فشرش فان التكرار الواحد لا يتصور ان يكون في حال كثيرة
 ولو كانت انسانية واحدة فجميع الناس لكانت الانسانية
 الموجودة فزعم بعضهم موجودة فزعموا احد ابيهم وعالم الله اذ
 وجادل فكان شرا واحد عرو او زيد او عالما جابلا بعض اسور ثم
 لكل واحد انسانية تامة كذا لكل انية عدد غيره وليس
 المية الكلية الجزئية نسبة واحد الى او لا كثيرة فكلهم يبين
 اليه بل المية الذي يرض له ان يكون في ذاته واحد في كل واحد
 وليس كل واحد انما يجر نسبة الى انسانية بغير من شدة
 غير الكل بل لكل واحد انية اخر من المية غير المية واما
 المية المشتركة فهو الذي لا غير الكل على الاصطلاح الذي معناه

انه كمال الشكر فيه ولا يلزم الشكر بالوجه وقوله لا عيان فاليوم
 فالاعيان جعلت في هوية شخص غير مثاليه من نفس ما تحققت
 لا يصح فيها الشكر مباشرة وكذا ان تقول ان الطبيعة الشكر في الذات
 انهم لها هوية لا انها موجودة في حيز المجرودات ولما كلفهم
 ما هو منها انما مطبق في الذات ومنها انما لا يشار اليها ولا
 يصح عليها الا ان لم يكن موجودا بها انما في كثير من خلاصة
 الكثير من انما باعتبار وجود ما فهم ليس في الشكر الا المطابقة
 فالكانت الذنية كليها باعتبار المطابقة فالجزيات لطابق
 بعضها بعضا في الجزيات كليات هوية والجمع والفرق
 الجزيات متحدة بعضها مطابقة الكثير في كمال المنة الذنية
 متحدة بالاطلاق في الذات والتجوز في المقدار والوضع بعضها
 فالانسانية كالاتي في المقدار الخاص والوضع في المقدر
 التجوز عنها والماح وجود الانسانية المتقدمة بهذه العوارض
 الغريبة وحيث تقول ان الامر خارج لبيت هوية حصولها لا ارا
 مدرك والصورة الذنية وان كانت ذات هوية ومفرد حيث
 تعينها في الذات فانها مستحصنة في صورة اخرى ليس لها حصول
 ففرد الذات او في ان في صورة مستحصنة في الجزيات لا انما
 ذات مثالية لبيت متحدة في الوجود ليس في هوية نفسها

اصليه

اصليه في مثال ولا كل مثال في مثال اذ لا يتوقف او يتوقف في مثال
 مثال اذ لا كل مثال في مثال اذ لا يتوقف او يتوقف في مثال
 واحد ويصح مطابقة كثرة في حيزها وانما انما حصلت لمطابقة كثرة
 والذنية واما انما خارج فليس ذاته انما مثال في ان في ليس شرط مثال
 الى انما في حيز الوجه وفي الكليات ما يتقدم على الجزيات في الواقع
 الا انما في كليات المبادي لمصلحة لانها واما كليات متشقة
 في انما في كليات الكلية المتقدمة في الجزيات في حيزها والاولى
 ما قبل الكثرة والثانية بعد الكثرة وعلى التقديرات الصورة الاولى
 في صورة اذ انما مثال في الما سكون او ما كان او قد تمت على
 الكثرة او ما نزلت وما كلف في هذه المطابقة فيما بعد الكثرة
 انك اذا رايت زيدا حصل منه في صورة الانسان في الما
 على العوارض ثم اذا اصبحت عود الابقع منه صورة اخرى ولا يحتاج
 للصورة اخرى وليس معنى هذا الكلام ان زيدا اذا رايت وحصل
 في نفسك صورة ثم غابت الصورة ورايت عمرا او فحالة روية
 لا يجوز ان يحصل للصورة اخرى مكانا في الجزيات بل انما اذا كان في
 الاول اية لا يحتاج في حصول صورة اخرى مكانا في الجزيات في المطابق
 عمرا في الصورة الاولى لا في الصورة الشكر كانت يحصل
 ان لو تقدم روية عمرا على روية زيدا في مثال قابل في رسمه في الجزيات

متساوية في مقدارها لا بد وانما يختلف بمرور شمسها والظلمة الكلية
 يجمع وقوعها في كثرة في الاعمال المانعة فالردان والبيضاء
 كمالا يتاخر احداهما عن الآخر فالكثرة ثابت السواد والبيضاء في كل
 مية السواد تقطر ان يكون كثرة في ذاتها وقد سبق اليها ان على
 تحقق مية تقطر كثرة في ذاتها والبيضاء في السواد ان كان متساوا
 في السواد مطلقا فقد حصل بعد ما يميزه والتخفيف في السواد على
 وان كان السواد مطلقا في السواد والبيضاء في السواد مية
 ذلك السواد وكل مية وقع في غير موضع عدد لا بد وانما يتاخر
 الى واحد منها في مية واحدة او مية واحدة او مية واحدة
 في ذلك السواد في مية واحدة او مية واحدة او مية واحدة
 فمعرفة في مية واحدة او مية واحدة او مية واحدة
 المنة في مية واحدة او مية واحدة او مية واحدة
 العاكسة في مية واحدة او مية واحدة او مية واحدة
 في مية واحدة او مية واحدة او مية واحدة
 اربعة فان كان السواد في مية واحدة او مية واحدة
 وان لم يكن السواد في مية واحدة او مية واحدة
 في مية واحدة او مية واحدة او مية واحدة
 فان لازم المية في مية واحدة او مية واحدة

النقص

الشئ لا لازم السواد في مية واحدة او مية واحدة
 فاما تعرفت في مية واحدة او مية واحدة
 وان نقصت في مية واحدة او مية واحدة
 احداهما على الآخر لا بالمتساوية في المية واحدة او مية واحدة
 الكمالية والنقص في مية واحدة او مية واحدة
 سائر الفصول اذ لا يكون فصل في مية واحدة او مية واحدة
 الكمالية في مية واحدة او مية واحدة
 في مية واحدة او مية واحدة او مية واحدة
 الشخص في مية واحدة او مية واحدة
 لهما في مية واحدة او مية واحدة
 في مية واحدة او مية واحدة او مية واحدة
 احداهما في مية واحدة او مية واحدة
 في مية واحدة او مية واحدة او مية واحدة
 في مية واحدة او مية واحدة او مية واحدة
 في مية واحدة او مية واحدة او مية واحدة
 في مية واحدة او مية واحدة او مية واحدة
 في مية واحدة او مية واحدة او مية واحدة

المشغل واليسر مع الشك في المبدأ الغنية الممنوعة
 في اهل المنطق الى طرف من هذا المبدأ هو انها الغنية
 لشك لانها هو غنية وكذا السواد والبياض وقد بينا ان
 الشك في حقيقة الامور لا يطابق ولا كل مطابقة بل مطابقة
 امر ذاته وحقق ان يكون مثالا ادراكا بغيره لا هو غنية فانه
 فالاشك في الشك هو غنية وامتنان ما يخصها بها
 وتشتغل الشك في نفسه وتمايزه انما هو بالقياس الى المشكك
 في معرفة امره وامتنان في الشك كان شرا غير مشترك لا يحتاج الى
 معرفة امره اسم الشك في نفسه ولو لم يكن كذلك كان مجموع ما احاطه اليه
 الشك في غيره مانع للشك وكانت الجزئيات كلها كلية في الشك
 كجزئياتها وكل واحد يصاحبه في قولنا ان الهوى يتمايز في كل
 في الصور الاعراض في الصور والاعراض يميز بعضها بعض
 في الحقيقة فروع واحد بالهوليات والصفات الصغرى
 يميز بعضها بعض وامتنان السمات الصور بعضها بعض بالهوليات
 وامتنان الهوليات بالصور والاعراض وقد عرفت بانها جزئيات
 كل واحد من الشئ يصاحبه في وجوده في توقف امتياز في
 وامتنان في كل ليس بدور وانما التوقف المتبع هو توقف
 على بوب على حيث يتقدم كل منهما على الاخر او توقف

امتنان

امتياز على امتياز بوب وامتنان على الاما توقف على
 وامتنان على امتياز بوب لا يميز في شئ من الحالات بل يحصل
 بوب بشتاها وحصل امتياز بوب واحد منهما بالآخر بالقياس
 الى مشاركات التفرقة لكل واحد منهما بالآخر بل بوبية الى
 الاخر وقد اشارنا في سبق الى بوبية الامتنان بوقوفه على ذات الامتنان
 وما لم يدور في ذاتها بوبية ما توقف واحد منهما على الاخر ولا بوبية
 والى بوبية بل ما حصل ذات الامتنان وجدت الالبوة معا وازا علت
 ان الامتنان هو العائق في الشئ لان جعل الطيف في شئ فاعلم ان
 اجتمعت في شئ بالجوهر ليس له في شئ بالهوليات بوبية
 في تلك الذات متخلفة لفصل الجوان واعتبار تلك الذات وحدها
 وان كانت متخلفة لفصل الجوان بوبية وان كان في الجوان في مجموع
 تلك الفصل بوبية في ذلك الانسان فانه هو ما به انسان
 وان كان الانسان امتنا بالصور والبياض فليس السواد والبياض
 وغيره من الاعراض المميز في ذلك الانسان المعين المتخصص في بوبية
 لا يوجد في الانسان في تلك الاعراض بوبية في النوع الواحد في الامتنان
 بوبية اعدادها اما التعداد المحل او بوبية في ان المحل اما في الكمال
 والنقص في كل بوبية في شئ من الامور في بوبية في شئ في شئ
 وبوبية في الشئ في الشئ لاسلام ما اذا رايها الشئ في شئ في شئ في شئ

في المرات ان صورتهما مضمومة واما باعتبار الصورة
 الى احداهما فالان واحدتها في الصورة والثانية متوسطا للآخر
 بل في ان يفرق في شيا كثيرة اجتماع اعداد مفرقة واحد
 محمول واحد فلهذا ليس الى المبدأ من المرات وحيث لا يقع
 فمرات ان النقص في البنية بانها لو كانت فزاد وغفلت
 اليها كحصول صورة غير الصورة التي في فزاد في كل واحد
 مادة واحدة مفرقة واحد صورته فيقال اختلفت الصورتان
 فان احدهما في نفس الشيء في القوة والثانية في الشيء
 متوسطا القوة بحيث افرس فلهذا ان نفس مفرقة واحد
 الاخر ان الحد الحاصل بالزمان فان الزمان نفسه اذا كان مقدار الحركة
 وهو الفلك في محله واحد في الزمان من مفرقة واحد في غير هذا
 بالان في الزمان مقياسا لبعضها بعض مفرقة واحد في غير هذا
 اذا حاز هذا جاز ان يقال في كل شئ مفرقة واحد في الزمان
 فيهما من مفرقة واحد في الزمان ان شئت في المبدأ والمحل فلا بد من
 مفرقة واحد في الزمان ليس احد بالانواع فقط بل في كل
 فانه ان حصل واحد في الزمان لا يصلح ان يكون اجمالا فان الزمان
 وان كان واحد في المبدأ في الزمان مفرقة واحد في الزمان
 اجمالا الزمان لا يجمع بعضه لبعض لتميانه في مفرقة واحد

فلا بد

فلا بد ان يكون السقوط والعقل فانه تميز بعض افراسه
 بالتقدم والتميز والفرد ما يوجد في التمييز سببا والسبب
 والتميز تميزا في الوجود المميز في السبب كما لو كان في مفرقة
 ومفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة
 المميز في التحقيق ليس في الحد مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة
 في كل واحد بالحد مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة
 في كل واحد مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة
 حدود كل واحد فلهذا في سبب الزمان لطلبت بطلانه
 والمميز في التمييز مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة
 تحت افراسه مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة
 المقولات في مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة
 الوضع وهذا عطف فان الوضع ليس مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة
 ان لا يكون مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة
 جسم واحد مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة
 مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة
 بالزمان في المميز في مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة
 مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة
 مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة مفرقة

في المنطق والاشياء التي هي بالانسان شخص على بعد لم يعلم
 زيدا وعمرو وذا في حقيقة ليس بشخص بل هو نفس شخص واحد
 انفس على الانسان ويسمى بذلك عدم التعيين شخصاً
 منتزعا بالنسبة اليه وبالحقيقة الشخص المنتزعا هو الاول لا غير
 وقد علمت نسبة الفصل الى الجنس وكل كمال نوعه كجبه وشمس
 كلامهم ان الجسم له اعتبار به يكون نوعا واعتبار به يكون جنس
 واعتبار به يكون مادة فاذا اعتبره حيث مهيته قبالا للجنس الامور
 الزايدة عليها ملحوظا منها فيه فهو مادة واذا اخذته بحسب
 شرطه بالتقدير الزايد وغير شرطه بالتقدير بالحق الزايد
 بحيث ينافي التفسير والنمو خلافا فهو جنس قالوا وان
 الى الجسم تمام المعنى في ما يمكن ان يدخل صارا نوعا وهذا
 الكلام الاخير على طريقته لا يتبين اليهم فان الجسم ليس بقسم
 النفس كجسمه والممكنية نوع بل الجسم مع هذه الاشياء نوع واحد
 وليس الجسم المتخصص نوعا بل الجسم مع هذه الامور فالجسم
 للنوع الذي نوع بل به ان يقال الجسم في ذاته مع قط النظر للمور
 فمختلفة في حقيقة نوعية على ما ذكرنا في اول المنطق وتفصيل هذه
 الاشياء لانه ليس الا في الفصل في مقومات تذكرها والمادة
 جزء لا يتجزأ منها قالوا وحسب اليهم اذا اخذوا في حقيقة لا يوجد

على انه جزء على ان بحيث لا مانع له من مفهومه والاشياء التي هي بالانسان
 وان كان لا يتصور الا في ان الجسم ليس بشخص الا في الساحة المقصود
 ولهذا الاعتبار فصل الجنس والاشياء في الفصل بل لا يحل ان على احد
 ويجعل على الحد وليس بالجنس المحذور وما يذكره في الفصل الجوهري
 جوهري لا يوجد في حد الجوهري وفصل الكيف لا يوجد في حد
 الكيف وهذا في تفصيل حيث يتقيد بالاشياء التي هي بالانسان
 المتأخرين ان الناطق مفهومه انه شئ في منطق وتخصه بالطبيعة
 يعلم خارجا في جعله في طائفة الاشياء في فصل الجوهري في حد
 غير صحيح وان كان قولنا ان الناطق شئ في منطق صحيحا بل اذا كان
 الجسم جوهري الجسم لا يدخل في مفهومه في الفصل الجوهري بل الجسم
 فلا بد ان يدخل في مفهومه في الفصل الجوهري في حد حقيقة النفس في حد
 فان لها جوهري في حد الجوهري في حد الجسم فيكون في حد الفصل والاشياء
 اذا فرض في فصل الجوهري في حد الجوهري في حد الاشياء او غير
 فان كان جوهري في حد النفس في حد النفس في حد الجوهري في حد
 الجسم في حد الاشياء في حد الجوهري في حد الاشياء في حد الجوهري في حد
 جوهري في حد الجوهري في حد الجوهري في حد الجوهري في حد الجوهري في حد
 كانت جوهري في حد الفصل في حد الجوهري في حد الجوهري في حد الجوهري في حد
 في حقيقة فيكون في حد الجوهري في حد الجوهري في حد الجوهري في حد الجوهري في حد

طية زائدة على طبيعة بن في الاعيان شئ واحد كذا
 آخر وسكانا بعد التحقيق فيه اذ كان الشئ في الاعيان شئاً واحداً
 فالطبيعة الحسية بعينها حال الطبيعة العقلية فلما كان
 في كماله فصل الجوهري هو كمال الاعيان بل هو امر واحد فصل
 الذهن شئ واحد واعلم انه لا يقع ان يكون طبيعة وحصل هو
 موضوع آخر ولا يتصور ان يكون شئ يحتاج الى افتراض فصل
 في بعض المواضع وليس في بعض الفصل في بعض المواضع لا يفرق
 اتماما الى الفصل ان كانت لذاتها ولا ان تلك الطبيعة لا تفرق لها
 الا بالافضل فلا يقع حصولها من الفصل فان ذلك لا يتصور
 كجسمه وقد فرض الافتقاد لمقتضى الطبيعة وان كان افتقادها للغير
 زائداً ان كان عرضياً لا حقيقياً فليس في ذلك ما يعجز عن الفصل
 وتبقى الطبيعة الحسية دونها في كل المفروض فضلاً عن فصل فان
 الحقائق السبعة تحصل ان يزل فعلها على طبيعة حسية بالامر
 بل جعل منها الطبيعة المحضة فان ازال الافتقاد الى الفصل فمقتضى
 الطبيعة محض حده فان كانت حسية ففعل الطبيعة لا يكون
 وكونها غير حسية في موضعين فانه لا يمتاز احد الشئ عن الآخر
 فصل وتماز عن الآخر لعدم ذلك الفصل فاما الفصل فيقوم
 طبيعة الحسية المحضة به وانما يقوم وجود الطبيعة المحضة

في الزمان

الحس ان كانت محقة اليه ولا شك في الافتقاد لذاتها لانه لا
 يعود الكلام اليه خلافاً لغيره في الافتقاد لوجوده وعدم الفصل
 ليس هو يقوم الشئ وليس يحتاج الى الفصل بل هو في ذاته حسية
 بل التحقيق طبع الحس في ذاته الحسية كماله في العوارض فيعلم منه انه لا
 ان يكون سلب فصل شئ فضلاً عن شئ آخر بحث في فصل في فصل
 انقطاع المذكور من كماله الموسوم بالتلويحات اعلم ان كماله
 الحس قد شئت عليه في اللاتغيرات والحيات العقلية وال
 قوماً يأخذون الوجه في حقيقته مفهومه والامكان والوحدة لكونه
 على الاشياء واقعة في الاعيان وبما لا يحوط لوجوده فيكون بان بده
 امور في مفهومها زائدة على المليات اتماما لا صور له الاعيان
 فهو لا المعبر ان في اهل النظر على الفرقين والكانت في القوم
 يجد قولهم فيقولون ان الامكان والوجود في كماله لا ينفك عن المليات
 الترتيبات اليها لا في الاعيان وهو لا ينفك عن كماله في الحقيقة
 تعلم انك اذا قلت ان الشئ كماله الوجه والاشياء كماله الوجه لا ينفك
 الوجه في الشئ عن الشئ في الشئ وفي الانسان نفس الانسان بل يقول
 لمجرد واحد على الانسان والشئ ولو كان معاً في كماله الوجه في الشئ
 وحيل بالامكان بالغير الذي حصل على الوصفيات بالفرعية
 على الانسان كماله الانسان في كماله الامكان والوجود اذ قيل

بمفردها على حقيقة وغيره فمختلفات التحقيق فليس كذلك
 بل امر بغيرها والحق ليس هو لا ينفك عن انبأ الحقيقة فلا يحتاج على وجه
 الصانع بان العالم ممكن في كل ممكن فيحتاج الى مرجع اذا ما جاز ان كان
 يقولون هو قسمة الشئ الذي يصنف اليه فيكون ان كان قال العالم
 ولكن حال غير الممكن وكلامهم ليس من الرتبة بل من الرتبة التي
 يقولون ان الممكن والوجود والوحدة وكما امور لها هو
 زائدة على المية التي هي من الاعيان اجتماع الحق منها قوله ان اذا
 قلت الشئ موجود في الاعيان او ممكن في الاعيان او واحد كذلك
 تفرقة بين ذلك وبين كون الشئ ممكن في الذات او واحد او موجود فليس كذلك
 ان الممكن ليس الممكن في الاعيان وكذا الوجود والوحدة فانه ممكن
 وموجود في الاعيان لان الشئ ممكن وموجود في الذات في الحقيقة الثانية
 لهم هو انه ان لم يكن ممكن في الاعيان كان في الاعيان متصفا او
 ولو لم يكن واحدا لكان كشيء او لم يكن موجودا كان معدوما اذا لم يجر
 الشئ على كل متعاقبين من هذه فيلزم ان يكون المحكوم عليه باثبات وجوده
 وممكنه او احد في الاعيان معدوما او ضروريا وجودا معدوما
 وهو محال التحاليل الثلاثة لهم قالوا لو كان هذه الاشياء محتملات
 عقلية لا امور ضرورية التحقيق كان للذات ان لا يتحققا بايا
 منهية اتفقت فكان كل امر يقرب الذات به انه موجود في الاعيان

فرد

قد حصل في الاعيان موجودا كذلك الواحد والامكان ليس كذلك
 الحق البقية مختصة بالوجود لم قالوا ان المية التي كانت معدومة
 فحصلت ان لم ينفك العالم شيئا يتحقق فيه لعدم ما كانت
 فان افادنا العالم شيئا حصرنا موجوده فليس الا الوجود والامكان
 المية موجودة بغير الوجود الحق الخاصة مختصة بالامكان وهو ان كان
 بسببه الامكان ولا يوجد العالم الا بالذات ممكن لان الشئ ممكن
 الذي في العالم يحصل تحقيق الا في الذات في تحقيق في الاعيان فعلا
 ممكن ان الامكان في الاعيان وهذه الحق التي قرب ما يذكره هو ان
 فان ما يصلح عمده في المباحثه لم ان يكون الكلام في تقسيم الوجود في
 والاشياء دعا بهم كبحر وبنها فقاوا المسلم هو ان الوجود والامكان
 وكما امور على التحقيق انما صفت للبياد ما ان هذه الامور الزايرة
 لها هو في الاعيان فغيره فممكن في الحقيقة في الاعيان او موجود
 في الاعيان فممكن ان يكون الامكان او وجوده في الاعيان غير صحيح
 ان لا يكون في حقيقة عليه ان ممكن في الاعيان ان يكون الامكان واقعا
 في الاعيان بل ممكن في حكمه فليس في الذات في الاعيان ممكن
 ويحكم عليه في الاعيان ممكن فالامكان حقيقة ذهنية يصحها في
 تارة في الامر في الذات وتارة في العين وتارة في الحكم على مطلقا
 انبته الى الذات والعين فالواو بطل في الخطا حتى حكم في

في الامكان والوحدة والوجود فاما يقال ان شئ كذا امتنع الوجود
الاعيان وليس قولنا امتنع الوجود الاعيان ان الامتناع صورة من
الاعيان ولا ينافي ان شئ كذا امتنع الوجود لان الامتناع صورة من
يكون راجعا الى شئ على ما ذكرتم في محله الثانية والاشياء التي
تنتظم صفات لها ووجودها في العين كالشيء في الوجود
توصف بها الماهية وليس لها وجودا في النفس ووجودها في النفس
في النفس كالموضوع المحل على الانسان في شئ كذا الامتناع على رتبة
قولنا شئ كذا في الاعيان ليس معناه ان شئ كذا لا يمتنع في الاعيان
فانما يريد بذلك ان شئ كذا لا يمتنع في الاعيان كونهما في المحقولات
اشياء ومع هذا يصح ان يقال ان شئ كذا في الاعيان والامكان والوجود
والوحدة ونحو ما في هذا القيل لانه لم يمتنع في الاعيان او
في الاعيان ان يكون في شئ كذا صورة رتبة رتبة على الشئ في الاعيان
فكل الامتناع فلا يمتنع في شئ كذا او موجودا في الاعيان ان يكون
امكانا او وجودا في الاعيان وكما ان هذه الاشياء ليس في الاعيان
لما صور في ذلك مقابلة ما فلا يمتنع في شئ كذا ان كان شئ في الاعيان
ان يكون في شئ كذا في الاعيان في الامتناع والوجود والامكان حالها
واحد في الاشياء لا يمتنع ان يكون في شئ كذا في شئ كذا في الاعيان
فجاءكم الاول والثانية اما ان شئ كذا في شئ كذا في الاعيان

انها

في شئ كذا في الاعيان ان شئ كذا في الاعيان ان شئ كذا في الاعيان
باطل فانه ليس شرط الامر في شئ كذا في الاعيان ان شئ كذا في الاعيان
الماهيات ليس في شئ كذا في الاعيان ان شئ كذا في الاعيان
شئ كذا في الاعيان ان شئ كذا في الاعيان ان شئ كذا في الاعيان
الماهية والنوعية والامتناع وما يشبه ذلك والاعتبارات لا يمتنع
الذات الا بما يحفظ صحتها في خصوص الماهيات واما ان شئ كذا في الاعيان
وهو قولهم ان الماهية لا تكون معدومة ان لم يمتنع في الاعيان
فهم يعدون عدمها على رتبة الماهية ان كانت معدومة لا يصح
ان يقال ان شئ كذا في الاعيان في شئ كذا في الاعيان ان شئ كذا في الاعيان
ليس في شئ كذا في الاعيان ان شئ كذا في الاعيان ان شئ كذا في الاعيان
الفاعل امر في هذا الكلام في شئ كذا في الاعيان ان شئ كذا في الاعيان
الماهية منتفئة فالفاعل بل اعطاه عند التحصيل شيئا يتحقق في
شئ كذا في الاعيان ان شئ كذا في الاعيان ان شئ كذا في الاعيان
انها كذا في الاعيان ان شئ كذا في الاعيان ان شئ كذا في الاعيان
اجاب بعضهم بان الفاعل اذا وجد يعطى حقيقة الوجود لا وجود
الوجود فانه لا يمتنع في شئ كذا في الاعيان ان شئ كذا في الاعيان
لا شئ كذا في الاعيان ان شئ كذا في الاعيان ان شئ كذا في الاعيان
فان شئ كذا في الاعيان ان شئ كذا في الاعيان ان شئ كذا في الاعيان

اذا قطعنا اثنين فيل يفر كل واحد من المكنات غير مستترة
 بهما المكنات الاول او تحتها المكنات غير مستترة
 الحال او غير كل واحد من المكنات مستترة ولا فكلها باطل
 لا يفر لان يكون البطل اذا قطع شقيف وكان قبل القطع فيهما
 فبعد القطع يتفر تلك المكنات بعضها فانه يكون واحد فانه يكون
 يكون شرا واحد يميز بوجوده واحد فمحلين وهو حال وان
 فكل واحد من المكنات افر غير مستترة فاما المكنات البقية
 الحوادث فتبقى المكنات افر حادثة فكلها فيل على طبقه
 منها الا وقد حصل منه في حال القطع طبقات غير مستترة والموقف
 في حاله واحدة على ما يتبين من تقدمه وما هو فيل وقوعه ثم
 هذه المكنات المرفوعة المكنات الحادثة المكنات قبل حدوث
 هذه المكنات كانت متممة فان لم يزل المكنان في الاعيان
 كذا فيكون متممة على طبقه وان يفر كل واحد من المكنات مستترة
 وفر مجموع البطل مجموعها فيكون مجموع المتساوية متساوية فاما المكنات
 فمرفوعة واحدة ومكنات الحوادث فكل واحد منها مرفوعة
 فيفرض ان فكل واحد من المكنات غير مستترة ليت حادثة
 بل مرفوعة مبع غير المتساوية فكلها فيل القصة فمحلين
 مستترة فبعد كل قطع يجب وجوب القطع الاول وليت المكنات

حادثة

تحدث بالقطع فربما المرفوعة المرفوعة فاما قبل القطع فيكون
 متساوية الحال البقية بعد القطع عدد منها فمرفوعة وعدد منها فمرفوعة
 وقد فرقت غير حادثة فاما كانت متساوية الحال او غير مستترة
 العدد بالقطع فمحلين محال غير متساوية متساوية الحال او غير مستترة
 العدد بالقطع فمحلين محال غير مستترة متساوية بالقطع باعدهما
 الزهر المكنات فيلزم ان افر المكنات مرفوعة وقد برهن على ان
 او يكون لها متساوية المكنات فاما المكنات المرفوعة المكنات
 المكنات متساوية المكنات اذا كانت غير مستترة العدد فمحلين
 المقدار وقد برهن على استحالة ذلك الجسم فمرفوعة او غير مستترة
 العدد بالقطع فمحلين محال غير متساوية المكنات بعد الكل واحد
 يجب المكنات مستترة وجميع ذلك صحيح واما المكنات اجاب صاحبها
 فمرفوعة واحدة ومرفوعة المكنات فمرفوعة المكنات غير مستترة
 فمرفوعة المكنات فمرفوعة المكنات فمرفوعة المكنات فمرفوعة المكنات
 والمكنات المرفوعة فمرفوعة المكنات فمرفوعة المكنات فمرفوعة المكنات
 ان يكون مرفوعة المكنات المكنات المكنات المكنات المكنات
 وما هو ممكن الوقوع وهو فيل حادثة ليس لها في الاعيان
 المكنات وكانت تحتها المكنات المكنات المكنات المكنات
 القوم في كل حادثة ليس لها المكنات وقد عرفت في القول على الكل

حال هذا السؤال وهذا التفتيش لم يتحقق عليه الكلام فحادث معين او
 حادثين معينين في محل واحد فيقال هذا بغيره كان ممكنا قبل الوقوع
 حيث هو هذا ولم يكن ممكنا فان منع الممكن ان هذا من حيث هو هذا
 فلو امكان سيقول ليس الممكن ان هذا من حيث هو هذا امكان ذلك
 من حيث هو ذلك والامكان هذا بغيره ذلك وعلى هذا حال جميع
 الجزئيات الغير المنتهية واما ان كان هذا من حيث هو هذا ممكنا
 وهذا ليس بقول المنهية النوعية فالامكان لهما او لجزئيات ذلك
 لا لهما في المطلقة وليس من هذا ما قلنا وما يرد عليه من ان الممكن
 ان الممكن ان هي اشارة الى ما يفرضه هو الممكن ان يفرز منه
 اضافة اليه والاضافة الى المعدوم اجري عنه هذا ما قيل ان الممكن
 احداث نضاف الى ما يعقل اننا اذا تصورنا احداثا في
 في المادة الممكنة مضافا اليه وهذا هو السبب غير مستقيم لوجوده
 انه ان كان مضافا اليه ما يفرضه بانه الممكن الحصول له في محله
 الحصول ما يفرضه بانه مضافا اليه ما يفرضه بل الى ما يطابق
 ما يفرضه او هو معدوم فيكون اضافة الى المعدوم وهو محال
 ثم ما يفرضه ان الممكن ان لا يكون عندنا احداثا في
 بالبال على هو محقق مع اختصارنا نحن احداثا ما وليس احداثا
 والاضافة الى الاضافة اليه فلا بد من ان يكون المحصول مضافا الى المعدوم

الوجه

والوجود التسبقت اجتناب الكلام مولانا على حجج او كذا في نسخا
 ذكرنا لك انه لا بد من منطلقا في جهة الخصم حتى يذهب بل لا بد لك
 من ان ثبت بوجه اعني كذا في جهة الخصم حتى يذهب بل لا بد لك
 صاحب البطلان في بعض المواضع وحاصل ذلك ان المنهية التي هي
 الاعيان وجودا اما ان يكون امر ما يحصل الذات او لم يكن فان لم
 يكن وجودا يحصل الذات في معدومته وان كان وجودا حاصل
 فوجودا وجودا في الاعيان وليس في الاعيان غير متبدي بل لقط
 الوجه بالحصول فان الحصول في الوجود فحاشا ان لا وجودا وجودا
 فمنهم من يقول الوجه ليس بوجه فانه لا يوصف الشئ قبل ان
 البساق من بعض منهم يقول الوجه موجودا وكونه وجودا بغيره وجودا
 وهو موجود في الشئ في الاعيان لان له وجودا آخر بل هو الموجود
 من حيث هو وهذا يكون في نفسه وهو ان يوصف بانه موجودا في
 وهو نفس ذلك فانه بعد كلامه هو ان هذه المواقف اشهر ما تفوت
 به حجج الخصوم في بطلان حصول احداثا في جهة الخصم او في جهة
 ليست في جهة الخصم فموضوعه ان هذا البطلان لقط الوجه بالحصول
 وهو عينها هو ان لا يكون له ما يذكره وهو ان يتابع معتمرا ان
 الموجود ليس بوجه وان كان بعد البطلان بعد هذا القول الوحدة والوجود
 والامكان حالهما واحد فانه لا يميز ان يكون في الاعيان عندكم وانها

قبل و ما يتوقف الشيء عليه هو محال و سلسله اخرى يتوقف عليها الوجود
 و الامكان فالواجب وجود السواء او الفصل او حادث
 في محو اثاره اذ كان مغزايه اعل وجوده و ممتدة في الاعيان
 ان وجودها حادث حصل بعد ان لم يحصل فيكون ذلك الوجوب
 ممكن ولا يقع الا بوجبه لغيره و ذلك الوجوب يكون ممكن و لا يدر
 الدائم البقاء الوجوب لغيره اذ كانت شيئا في الاعيان و هو صفة
 لغيره يتوقف حصوله عليه فيكونه و الامكان الهم كجب لغيره في وجوبه
 امكان و تحصل سلسله غير متناهية كما بين على استحالته و لغيره
 التوقف على حصول وجوبه امكان ليس به و ذلك الامكان لا ينفك
 و وجوبه يتوقف على حصوله لا تانيا به في حال وجوده و هو
 محال و يحصل سلسله اخرى من وجوب الوجود و وجود الوجوب و الوجود
 من الامكان و الامكان فانه لو كان واجب الوجود ما كان قيا لغيره
 و ليس مكانه هو فالامكان الشيء يتقدم على نفسه و لا يتقدم الشيء
 على نفسه و سلسله اخرى من محو الوحدة وحدة الوحدة فالوحدة
 اذا كانت زائدة في الاعيان على موضوعها فاما ان يكون له موضوعها
 واحد او اثنين فالكانا واحد اذ كانت وحدة فلا ممتدة بغير
 لها الوحدة و ان كانت للشيء التي وصفته بالوحدة فلا وحدة
 و ان كانا اثنين فهو المتعين على هذا الموضع فلا وحدة وحدة و المتوقف

دون الوحدة وحدة اخرى فانها اذا كانا اشياء في الوحدة اذا اشئت
 في العدد ثابتة الممتدة فليمتد بها وحدة اخرى فيكون الكلام اليها
 و اذا كانت الوحدة عقليته فالعدد الهم لا يقع ان يكون غير متناهية
 لان العدد لا يحصل الا بالاحاد و اذا اخذت الممتدة في الممتدة
 اثنين ليس في الاعيان اثنينية فاقية بها بل بترتيبها على عقليته
 و سلسله اخرى من غير ممتدة بغيره و نسبتها الى موضوعها فان الوجود
 اذا كان زائدا على الممتدة فلا نسبة الى الممتدة و اذا اقتصر حكمها بان
 هو مجرد في الاعيان كما حصل في وجوده و نسبتها الى الممتدة تقتصر على
 يكون النسبة الهم في الاعيان و النسبة و وجودها في الوجود الثاني
 نسبة اخرى و كذا في غير المتناهية و كذا الامكان النسبة الممتدة
 ليست حاجبة لوجودها فانها ثابته و الثبوت و البقاء ككلماته
 لتوقفها على موضوعها و النسبة الى الامكان و لا مكانها نسبة اخرى و كذا
 في غير المتناهية و كذا الوجوب و النسبة و كذا الوحدة و نسبتها بغيره
 كلما سلسله احادها مجتمعة ثابته بغيره و نسبتها الى واحد الابقا
 الذبته امور اعني و باليقول الهم الترتيب كان معدوما و وجوده
 معدوم او حاصل و محال ان يكون الشئ معدوما و وجوده ثابت
 فيجب ان يكون معدوما و اذ عقل وجود الشئ مع الحكم بان معدوم
 بالضرورة بل من ان لا يكون موجودا لوجوده هو نفس الوجود و الاما

تفقد من الحكم عليه بأنه معدوم في انبعاث فلا بد من كونه موجودا بامر
عند تحقق المبدء وتحقق وجوده فيلزم الوجود وجوده في غير
الزمانية ولما تزلزلت قواعدهم بما ورد عليهم صاروا اربابا متباينين
وهو ان المعلوم الاول كمال الوجود فلابد ان يكون له وجود فحقه
الامكان عليه ولا يلزم ان يوجد او لا ثم يخرج من هو محال فالتحقيق
الوجود بالغير لا يتصور الا بعد كون الشيء محققا فلو لم يكن ثم اذا تقدم
الامكان عليه فلما لا يكون اجب الوجود بذاته يلزم ان يكون
في الوجود واجبا وقد مر ان على الاول وجوب في الوجود الا واحد ثم
كيف يكون ما هو وصفه للشيء من مرجع وعقد فان كان مرجع وجب
الوجود بذاته فيلزم منه محال لان احدهما كون الواحد بحيث يحصل
منه اكثر من الشيء والامكانه وهو كاشف في غير شئ من حيث هو
يرجع في الوجود الى الشئ لا يكون امكانه كاشف في فعله فيكون
محققا لكونه ممكنا معلة خارجة اذا كان الامكان معلة خارجة فيكون
الشيء نفسه غير ممكن فيكون في ذاته اما متخفا او اجبا ومحال ان
يصير واجبا لوجوده بذاته والمتخف بذاته ممكن ولا يمكنه ان لا يكون
لا يتقدم الامكان على المعلوم الاول ولا ليات فانه يلزم ان يكون
الامكان انما يحصل بعد الوجود الشرقي وقد اعترفوا بان الممكنات
حدودها ان لا يكون الامكان متقدما على وجودها بغيرها ان الوجود

بالغير شرط بامكان الشيء ونفسه فقالوا ان لا يكون له وجود
التي يكون له وجود ويلزم ما قلنا ولا يكفينا ما لعبدرون به وهو ان
صاحب الشفا في بقايا مسودة له تسير في المضاف والمضاف
الوجود الحق الاول والاكبر للمعلومات من تقدم الامكان عليها حال
ليس في التقديم ان في انما الكلام في التقديم بالذات او بالذات
ولا شك انه اذا كان الامكان امرا في غير الوجود بالغير شرط
بالامكان في نفسه فلا بد ان يتقدم على الوجود بالغير فيكون
ما في غير شرطه وطالب بالذات فليس ذكره بغيره ولا يصح ما يقال ان
امكانه لا يثبت في غير غير الامكان في غير ما قال الامكان في غير
الذات في نفسه كواجب المشي لا في غيره من ان الممكنات بالمعنى
الاولي ممكنة في ذاتها من الامكان كانت متعينة بذاتها وواجبة
بذاتها فيكون كاشفا لكونه في نفسه في هذه المعنى ليس لهم الى
دفعها بسبل وانه انما الشئ الرازي ان لا يحصل لهم فيها وجه
المستقيمة في ان الذي ذكره من الكيفيات في غيرهم
يفضي لوقت ما فائدة ويطول مثل هذه البحوث التي طاعت
الحكمة واندرست علوم السلوك القدوس وان السبل الى الملكوت
وبقيت اسطرها خادما لغيرها في غير كاشفها في كاشفها في كاشفها
الانسان بغير غير الامكان في كاشفها في كاشفها في كاشفها

القدر وشاهد الاثر الروحانية وقد عزنا ما فتح الله علينا من
 العلوم الشريفة خاصة ما وقع في هذا المجالد او تبسيطاً وبانية
 فتركنا ما لموسم كبحه الاثران ووضفنا له خطاً خاصاً ليلامح
 الامر به يدعي الكتاب بعد ان كلفه الشرايط وضم لمجمع اسمه
 نوراً فانه من نور وكان ان السالك اذا لم يكن له قوة مجتهدة فهو ناقص
 في البياض اذا لم يكن معه شاهدة آيات من المكنوت يكون
 ناقصاً غير معتبر ولا ينطق في القدر من الوهم ويخبره وتعلم انه
 اذ اعلنت ذات الشرايط حقيقة او بنية فهو المهيبة فخرجت الهامة
 او حقيقة اذ ذات لا يخرج حيث انها انما انفسها ايضا اعتبارات
 ذهنية وضرورية المعقولات وقد سبق ان الحقيقة انما يقال على الشيء
 لشيء الوجود وعرف الحقيقة بانها حقيقة وجود الشرايط الى
 كان يقال الحقيقة دلالة اللفظ على معناه الذي وضع له بارادة و
 معناه الحقيقة بهذا الاعتبار والمجاز وقد يقال الحقيقة بارادة
 القول وهو مطابق للامر نفسه والمهيبة عرفنا بانها هي بنية الشرايط
 وجودها هو وقد سبق مراراً في الحقيقة وقد يحتمل ما وراء الوجود
 من الاشياء التي يفرض لها الوجود وهذا الاعتبار يقال له السبيل الاول
 للمهيبة واما بالاعتبار الاول فله مهيبة بل هو وجود المضاف الى
 المهيبة له مهيبة انهم واما الذات فقد يقال ويعبر بها المهيبة

من الاشياء من ان الذي في الذن على هذا الاصطلاح لا يميز انما كان
 ليس مهيبة وعند وقوعه في الاعمال ليس الذي في العقل منه حقيقة
 انهم لا يتقوا الذات اما هو في الاعمال فهو قد يغفل عن الذات
 اما هو في الاعمال لا يفكر في ذات وصفات فعليه الاصطلاح
 لصفاته ليت بذات وعلى الاصطلاح المتقدم يقال لصفاته
 انها لها ذات انهم والذات قد يفرق قولهم ان المهيبة هي الذات
 ليت الاشياء في ذلك من المهيبة انها اذ هي كجست وتعب وانما قاله
 بعض الحكماء ان الامور بسيطة واما هياتها وانما هي بالتركيب
 قابل للذات واذ كانت صورة واما المركب فليس انه صورة لان الصورة
 جزء ذات لم يورد بعد ذلك الذات من لوازم المركب وانما
 تعلم ان الذات اذا اعلنت بمفرد واحد على شيئا يختلف ان يفرغ
 كما يقال ذات النفس وذات الانسان للمعين وذات النفس
 عقل فليس مفهوم الذات في النفس سوى غير النفس واما مع ان
 يق بمفرد واحد عليه وعلى العقل كذا على احوال القول وهو احب
 الوجود كذا في المركبات فليس مفهوم الذات الا في الامور ذات
 وهو جزء من البسيط والمركبات كيف كانت ولم يختلف البسيط
 والمركب فليس له كمال واحد ذاك كما لم يختلف حيث ان الكمال
 مهيبة الا ان مهيبة البسيط لا يفرغ لها والمركب له جزء واما قال البسيط

ذات صورتها المركبة ليست هي الصورة بل الصورة مع المادة
 فليس يتبين ان الصورة واحدة في الموضعين بالاشارة كما كان
 الصورة قد يقال على الهيئة النوعية في المركب لا يكون صورته جزء
 منه بل مجموع صورته ومنه قد يقال الصورة على الاشكال
 في كل الشئ غير المحل في قوامه وهذا المعنى لا يقال في المقاب
 في صورة وجهه الوجه وهذا المعنى لا يقع الا في صورة
 المركبات ولا يجانب ذلك ان الصورة الشريفة ما يتصور بها
 هو لم يقبل حقيقة فانه من جملة الصورة وهذا ايضا فان
 الصورة التي هي في الجملة المتكاملة الصورة التي هي في الهيئة
 فالصورة الصورة هي مجموع المادة والصورة في المركب لا
 المادة نفسه وقد تم الصورة في الاستعمال حيث اصطلاح علم
 فيقولون الصورة ويعنون به ما يتكلم به نوع من الانواع فزانه
 والنفوس في المعاني صورته والعقول باعتبارها في المعاني
 في جميع الوجوه لا يقال الصورة بهذا المفهوم وانما هي
 اجنس ولا حقيقة النوعية حيث هي حقيقة حقيقة نوعية
 الا ان تعبر حيث انما يتكلم في نوع من الانواع فزانه لا انها
 نوع فزانهما وعرضها انما هو في القابل البسيط ذات صورة
 صورة ليست ذاتها بل فزانه غير متين فزانه الصورة ليست

بخلافه

بخلافه واحد في الموضعين اما بالطبع فقد يقال في غير الحقيقة الشريفة
 وقد يقال في غير هذه الصورة بالاشارة كما كان
 الصورة التي هي في الهيئة النوعية في المركب لا يكون صورته جزء
 منه بل مجموع صورته ومنه قد يقال الصورة على الاشكال
 في كل الشئ غير المحل في قوامه وهذا المعنى لا يقال في المقاب
 في صورة وجهه الوجه وهذا المعنى لا يقع الا في صورة
 المركبات ولا يجانب ذلك ان الصورة الشريفة ما يتصور بها
 هو لم يقبل حقيقة فانه من جملة الصورة وهذا ايضا فان
 الصورة التي هي في الجملة المتكاملة الصورة التي هي في الهيئة
 فالصورة الصورة هي مجموع المادة والصورة في المركب لا
 المادة نفسه وقد تم الصورة في الاستعمال حيث اصطلاح علم
 فيقولون الصورة ويعنون به ما يتكلم به نوع من الانواع فزانه
 والنفوس في المعاني صورته والعقول باعتبارها في المعاني
 في جميع الوجوه لا يقال الصورة بهذا المفهوم وانما هي
 اجنس ولا حقيقة النوعية حيث هي حقيقة حقيقة نوعية
 الا ان تعبر حيث انما يتكلم في نوع من الانواع فزانه لا انها
 نوع فزانهما وعرضها انما هو في القابل البسيط ذات صورة
 صورة ليست ذاتها بل فزانه غير متين فزانه الصورة ليست

الفصل اعلمنا بهر من بينهما كما في البرية المشتركة او غير مشتركة
 ما نعلمه والكلام اليه قال المنة نفسها المشتركة بهر
 انه كما كان يقع في الاعيان لانها او لا خارج كان لها ان يفر
 وحال فرضه فيكونا منه وجهه وتقصيها وجهه او في البرية
 والعورة اذا كانا جوهريين ويجوز جبرهما وتقسيمهما في
 الجبري بل في فرضه فصل في ذلك الفصل لا يكون جوهري الجوهري
 المفترق في فانه اذا كانا غير مشتركين في المشهور ان فصل
 جوهري اذا كان جوهرياً فيكون مشتركاً في جوهريه ويحتاج الى فصل
 وكذا في الجوهريين مع الناطقة فكل فصل جوهري مشترك
 الاحكام والجوهريه فيشارك الجواهر الا في فرضه بل في فصلها
 ويعود الكلام الى الاعيانية ولا يميز منه السلسلة المشتركة
 المتعقبة وهو محال ثم لو كانت اللونية فصل السواد موجودين
 في الاعيان فظاهر انه ليس ولا واحد منها بجوهري فانه في القابل
 فاما ان يكون كلاهما متين قائمتين في السواد فالسواد
 لا عرض واحد اما ان يكون كلاهما متين قائمتين في السواد
 فالسواد عرض واحد اما ان يكون الفصل مشتركاً في
 اول اللون في فصله الفصل وعلى جميع التقديرات يترتب ان يكون الفصل
 هين في اللون اول اللون هين في الفصل وعلى جميع التقديرات يترتب ان

مكرر

يكون الفصل واللون عرضين غير متقنين لانهما في نفسهما يعقلان
 مقوله ويعود الكلام الى المفترق في نفس الفصل في كل واحد منها
 فيلزم ان المتعقبة يميزونهم الى لا يكون في الوجود عرض واحد فيكون
 كثرة ثم يميز في الاحاد وجميع هذه المواضع متعقبة فالحق ان
 الجبري في حيث يفرضه ليس في الاعيان ولا الفصل بسيط
 وليس في الاعيان الا النوع الواحد وان كان مركباً فافواه التركيب
 منها مبرورة فيه ومفترق المركبات الحيوان الى فصل في فصل
 وليس في حقيقة احد منها جبري الا في فصل الجوهري في فانه
 فترتب ان احكامها ليس في اللونية وليس صحيحاً في الحيوان اذا
 صار في الجوهري كالمشقة غير ما بعد الموت بل في حقيقة
 الجبري حيث جبرته بان كانا لهما لا يميزاناً في فصلها
 حيواناً بطول فصله لعلنا ان القسم اما ان الموت ليس في اللونية
 فكلام محتمل وهو قسمة في حركات المتكلمين في انهم في حاله
 بقاوا اعراضاً وانفككت الطفرة وغير ذلك من المفترق في فصل
 حقيقة بل في السواد اذا فصلناهما في الفرض فاما ان يطابق
 كل واحد منهما في السواد في جبر او احدهما يطابق مثله شيئاً
 والا فشيئاً اخر فان طابق كل واحد منهما في السواد والا فشيئاً
 وبين احدهما وصورة السواد في الفصل فاما صورة السواد يطابق

الحقائق وعرفنا ان الذي يقال انه مقوم ووجه التخصيص ما يخصه
 حاله في صور وغيره صور وان الذي يقال ان التخصيص انما يكون
 برفع يرتفع التخصيص فيفضل من حيث كونه صاعدا بالصور التخصيص
 بالصور ليس باعتبار هذا التخصيص في شموله لا يلزم ان يكون هو عاوان
 انما هو لا يكون اذا عرفنا ما يطل السواد او انما هو في اكثر من شئ
 اكثر من على التخصيص في شئ واحد والذين يقال في الطلوع العامة ان
 تخصها بما بعد في ثبات فلا يوجد غيرها وانما في شئ واحد
 انما يصح ان يقال انما كانت الطبيعة التي يرضى بها العموم لها صفة
 وليس لازمة معلول لكل واحد من الطبيعة التي يرضى بها العموم لانه
 لها التخصيص انما مثل العددية لثباته والارضية فيقال انما ان
 اتفقت التخصيص باحد ما خلا وجوده في الآخر وان لم يتفصل التخصيص
 باحد منهما لم يكن تباين كل واحد وانما لا يقع في العدد لان العددية
 ايضا في السواد لا عددية كما ذكرنا وليس الا على ان في العددية
 انما عددية في شئ واحد فيكون له ما اوجبه او يمكن ان يكون
 والجميع والفرق في شئ واحد ولا يقع في شئ واحد انما هو
 تخصها باحد ما خلا وجودها في شئ واحد وانما هو في شئ واحد
 ويصح ان يكون لازما من شئ واحد في شئ واحد واحد بالصور
 الزوجية لثباته والارضية وما يقال في الطبيعة انما هو استعداد

لحق

الحق في العنصر انما في شئ واحد بالصور قد عرفت حتمه انما
 وانما في شئ واحد بالصور انما هو في شئ واحد بالصور
 على ان كانت طبيعة كالجسمانية او الالهية او كونهما كونهما
 تخصها بالماضي والسماوية او بغير التباين لو كان لثباتها
 وجودية في شئ واحد بالصور او العنصرية او البنية فلا بد من
 تخصها في شئ واحد بالصور فانما في شئ واحد بالصور
 السكانية والماضي في شئ واحد بالصور او بغير التباين لو كان
 عليها انما هو في شئ واحد بالصور او بغير التباين لو كان
 السكانية في شئ واحد بالصور او بغير التباين لو كان
 تحت التباين في شئ واحد بالصور او بغير التباين لو كان
 زمانين شأنا على حدة فائدة كذا في شئ واحد بالصور
 وقد ذكرنا في شئ واحد بالصور او بغير التباين لو كان
 شأنا في شئ واحد بالصور او بغير التباين لو كان
 اسر وجوده زمانين في شئ واحد بالصور او بغير التباين لو كان
 شأنا في شئ واحد بالصور او بغير التباين لو كان
 الا ان شأنا في شئ واحد بالصور او بغير التباين لو كان
 فصل الموجود في شئ واحد بالصور او بغير التباين لو كان
 يخرج تحت شأنا في شئ واحد بالصور او بغير التباين لو كان

او غير متناهية متناهية فاما استقلت بالتحرك فاما
 بالتحرك فاما الذي يثبتها الى صوب غير متناهية الى الاخر فيزوم
 لها طول وعرض وعمق فحسب متحرك وقد فرضت بئس هذا
 محال وان فرضت انها متعددة غير المتحليلين ويحل في الحيل الشاذة
 فما انتقلت وقد برهن على استحالة عودها الى القديم فيما سبق ولما بد
 لحصول في الحيل الشاذة من الحركة المستقيمة اليه ثم اذا فرض في السواد
 متحركا الى المحل افرق بين الحيلين القابلين هو اما ان ينقل الى الابد
 او لا ويوحى كماله في الابد هو انما عند العدم عرض محال لا بد من العدم
 على الابد المحل في ذلك المحل او في غيره من ذلك هو ليس كذلك او كان
 يحصل في الحيل الشاذة دفعة واحدة تلك الذات في الاستقلال
 وهو محال ثم ان فرضا دفعة غير محال غير حصول في حيل اخرى فانه
 وبين الاثنين هو زمان في ذاته متغير وهو في وجوده في قسم الماهية
 عليه كونه بالسكون بالفعل والى ما يقع عليه كونه ويتبع عليه السكون
 والى ما يتبعان عليه لما الذي يتبعان عليه فهو المتناقض في السكون
 عدمه مقابل للحركة فلا يصح ان يقال فيما لا يتصور عليه كونه والسكون
 عبارة عن عدم انشاء كل بالسمية المتساوية في الحركة بل كونه في المتناهي
 وهما ما يجب الوضع والآن وقد سبق بيان كون ما هو المتناهي
 اذ غير كونه والاعراض شاذة كانت المتناقضات في استحالة الحركة

والسكون

والسكون عليه كونه الصور اما ان التباين لما هو كونه بالسكون بالفعل
 كخلاف المتناقض فاما الذي يقع عليه كونه ولا يصح عليه السكون
 فهو كونه الفلك والذير على كونه الفلك في حال الكبر ليس كونه على
 وضع او كونه على وضع اخر فليس هذا التعديل او لا يقال ان السكون
 بالثبات او لا ان كونه الى جانب ليس او لا منه الى جانب فدون نفس
 كونه الى جانب فليس بالثبات او لا وضع كونه بالسكون في غير كونه بالسكون
 في العلم الكلي حقا كونه الى جانب على وجهه على الطبع والافق في قسم
 العلم كونه في كونه على واحد الالاء في فصل اليقين فصل ومما قسم
 اليه الموجود كونه في المعلول فان المعلول لا يخرج عن العلوية المعلولة وقد
 ذكر بعض اهل العلم ان العدم يحصل منه وجودا شاذا في كونه وجوده
 في ذلك الاثر وفيه ما لا ينبغي ان يقال ان العدم على احد منهما
 هو كونه وجوده في كونه او كونه كونه وجودا شاذا في كونه القدر
 ثم لم يزل في ذلك الاثر كونه وجودا شاذا في كونه ليس عليه كونه في كونه
 في الاثر بل وجودا شاذا في كونه كونه وجوده في كونه وكان وجودا شاذا
 منه وما استحال في كونه كونه واحد على معلولا شاذا وكان في كونه
 العلوية بل الاستحالة في كونه كونه احد الالاء كونه كونه واحد
 ومعلولا ليس بالساكن وجوده المفروض على كونه معلولا في كونه
 في كونه العلوية كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه

اما ان يكون كذا بحيث وجود الشيء او غير ما يجب وجوده الشرطان
 يتوقف على جهة العلة وعلى كليهما والشرط ان المعلول لا يتوقف
 الا على العلة المتعينة اما اذا كان الشيء مطلقا على ان يتوقف وجوده
 على احد ما لم يعلم ان العلة ما هو عليه كحجب الوجود عن الاعيان او ان الشيء
 انجز لم يعلم ان على ما هو عليه ولا يتوقف على العلة واحدة فشرطان
 فرض وقوعه على اخر حصل منها خبر اخر فهو شرط ثالث وتختصه
 موقوف على علة معينة لا غيرها كما قلنا فشرط ثالث فالعلة المتعينة
 الثالثة تنقسم الى اربعة اقسام وهي المجرى وانما تنقسم ثمانية على الاطلاق
 الثالثة على الاطلاق الاول فلا علة غير ثمانية والغير التامة من العلة
 بالاصطلاح الثانية تنقسم الى الفاعلية والعلانية والصورية والادوية
 وشرط ان اسم العلة تنقسم الى ثمانية كما قلنا ثم يقول لفظ العلة عليها
 بالاشارة وكيفية تسمي اللفظ المستعمل في الحق انها على الكمال
 الثانية وهو ما يتوقف عليه وجود الشيء فيقول ان العلة انما يكون
 جزءا للشيء وهذا ينقسم الى ما يكون الشيء به بالفعل وهو الصورة او الى
 بعضه ان يكون الشيء بالقوة وهو المادة والشرط ان يكون له
 الشيء وهو الغاية او ما يكون به الشيء وهو خارج عنه وهو العلة الغائية
 يقال فانتهى الشرع وهو ما ليس بهم للفاعلية والمادة فلهما اعتبار
 لعلية الامانيا والامانيا فانها منها العلة الغائية كالشرع

من المعلوم

من المعلوم والاعوان غيرهما واما انما كانا كسواء واما انما كانا كسواء
 ويحكم بانتهى الى ما فيها ومنها فشرط العلة المتعينة فيكون العلة
 اربعة اقسام بالافضل فيكون خمسة والصورة التي تختلف باعتبار
 تقويمها بمادة المادة وللمجرى منها والامر بذا اقرب وهو المجرى
 ما ليس له علة على فاعلية كالعقول فانها ما حصلت او غير مادية
 لها ولا صورة ومنها ما لها علة فاعلية وصورية ومادية ولكن لا على غائية
 لها على ما يشرحه المثلثين كما قلنا فان الامانة وصورة تمام الفاعلية
 فشرط ثمانية كلاسها منها والعلانية الفاعلية قد يكون ترتيبه قد يكون
 بعيدة وقد يكون غائبة وقد يكون خاصة وكيفية وفرضية ويوجد بالذات
 وبالعرض على ما ذكرنا وكذا غير ثمانية العلة الاربع فالصانع يعلل
 غائية الصانع خاصة بالشيء الى الصانع ولكنه كذا ولا اقل ثمانية
 البناء صار فرضية ثمانية الشرع فاعل بالقوة فاذا شرع صار له فعل
 واما البناء ومقتضى بان العرض وسبب بعيدة وكل سبب بعيد
 لا يخرج من الفعل اليه كونه بالعرض والامر بالخبر بالواقع لا يخرج
 له على ثمانية كما ذكرنا من الصورة والغائية وغيرهما وليس امتناع على
 كسبية ثمانية شيء واحد فشرط ان تلك الكسبية اما ان يكون لكل واحد فعل
 فوجود المعلول ولا توقف عليه ومنها ما لا يحصل ولا يتوقف عليه
 فان كان لكل واحد توقف عليه الشيء او ما حصل به وحده فهو شرط

وكذا لو كانت الغاية غير موجودة في الخارج فغاية كونها
 ما هو قائلوا والموت غاية نافذة لنظام النوع والنفس
 وهو نفس القسم ويريد قائلوا كون الشخص النوع غير متيسر
 بغاية ذاتية بل الغاية وجه الانسان مشددا لما استغنى
 منها في العالم من نفس القسم ويريد القسم الاول قائلوا وان كان
 لا تسقط فاما في النفس الاكثر فغايتها لا تكون لا في نفسها
 اذا غرق في موضع من الركب وجوده على منتهى
 لا يكون والغاية هي على فاعلية العمل الفاعلية على وجودها
 وليست على فعلية العمل الفاعلية بل على لذاتها والغاية بالحقيقة
 ما هي ممكنة في نفس الفاعل وهو الركب على ما هو الواقع في العالم
 فهو محلول العمل لا على حيث يحصل في ما يخص كل قسم
 تصحح وفيه امور ونفسيات متصلة لا تنقسم الغاية الا ما يكون
 في نفس الفاعل كما في الفرح ولا يكون في القابل ولا ما يكون في ثالث
 كرضا الانسان فان القسم الاخير من الحقيقة كالفهم
 الاول وهو ما يكون في نفس الفاعل فان الشذ لا يميز والمحصل
 الانسان في فعل العمل لا يطلب له كونه يعود الى نفسه كذا
 ما ذكره في القسم الاخر فذلك يكون الغاية في نفس الشيء اليه الحركة
 وقد يكون امر اخر كما ذكرنا في طلب مكان للملازمة غير اولها

متى لم يولد اوله وطلب فرح او استعاضة ليعود الى نفس الانسان
 او اى طالب في نفس فاعل والشاذ للاستعداد والاستعاضة العائدة الى
 نفسه من الامانة فيخرج الغاية بالفعلة على غايتها وانما غايتها النفس
 حصول ما هو اوله في الصورة في القابل وغيره في حصول الدار ونحوها
 هي الغاية الفعلية في غايتها من الشهادة انما يمكن ان يكون العمل الفاعلية في السر
 او في ما يطلب الشاذ لاجل خلافتها الكلام في غايتها في ما بعد
 فصل في علم الانسان في الوجود في اثره وعند ان قال المراد من خروج الوجه
 ان صدر عنه ان الشاذ في اختلاف ما بين اثنين بالتحقيق
 واما لو خرجوا ان الشاذ في السهل بالمرحوم فيكون الشاذ انما هو الغرض
 الغير المتعلق في الشاذ في قد انما ذات كل واحد الغرض في نفسه
 وبما لا ضرورة في الحقيقة في الحقيقة لا بد وان صدر عنه في الحقيقة
 الحقيقة في انما يكون في الحقيقة في الحقيقة لا يمكن ان يكون
 والشاذ في انما يكون في الحقيقة في الحقيقة لا يمكن ان يكون
 الا في انما يكون في الحقيقة في الحقيقة لا يمكن ان يكون
 وحاشا ان يكون في الحقيقة في الحقيقة لا يمكن ان يكون
 واحدة في نفس شاذ لا يقصد به ان يكون في الحقيقة في الحقيقة
 لا تنسج الى ارادات كثيرة لا يمكن ان يكون في الحقيقة في الحقيقة
 الموجود في مادة واحدة في الحقيقة في الحقيقة لا يمكن ان يكون في الحقيقة في الحقيقة

المتشاكل في الإشارة الى احوال وجود وصفاته بتفصيل وتمايز
 الموجود واجب وان كان الممكن لا يثبت لانه لا يتصور وجوده على عدله
 من مرجع ولو ترجع بانه كمال محض واجبة لانه فكما ان واجب وجوده
 ولعدمه وواجب الوجود لا يضره جوده فالمرجوات حاصلها
 فرضت واجبة فمقتضى الاعتراض بالواجب ان كانت ممكنة
 فيحتاج الى مرجع ومجموع الممكنات ممكن فيكون لا ينافي وحلها على
 حكم كل واحد اقضاه على هذا القدر وزعمنا لا يمكن لكل واحد من الكل
 بل لا يمكن مجموع الكل واحدا وان كانت العلل ممكنة فالمحلل والى
 بلا مكان في مجموع اذا كان ممكن فيحتاج الى مرجع فليس يمكن ان يكون
 من تلك الجهة فيجب ان يكون غير ممكن اذا لم يتصور ان يكون واجب
 بانه وان كان كذلك فمقتضى العلل ان يكون له كماله كماله لا يوافق
 فثبت به نهائية العلل وبهذا الطريق يتبين سلسلة العلل والمحلل
 ولكن فطره الصعود اما فطره النزول فلا يتبين به بل يحتاج الى ارفع
 لا بعض البراهين نهائية السلسل المتتمة المجمعة الاحاد مما اشترنا
 اليه فيما سبق وفرضنا ان الوجود لا يحيط به ان طريقه يتبين منها
 وجوده فبعد ذلك ثبت حدته وطريقه ثبت بها ان واجب
 كماله يكون احدا ثم بعد ذلك يتبين ان الاحكام وبها يتبين
 كثرة فليس ثمة منها واجبات فيمكن ان يكونها واجبا الى المرجع والى غير

لا المرجع

لا المرجع الى غير فطره تطبيق اثبات اسكان العالم بحدته وان الاحكام
 التوضيحية التركيب فيها طاهر هو او اعترف بالاثبات في كل الباطن
 فيكون له المتيقن وهو اعترف بالصور والتحقيق بالمتشاكلين او لم
 اعترف بالمتشاكلين في الاعتراف بوجوده وبما زاد على الاحكام
 بهما استازلت الاحكام وتبعيت وان كان كمالها لياتي اليك
 واجبا لوجودها وبما اوتانا اعترفت الى الموضوع وان لم يبق فيجب ان
 لانه لا يثبت بانه واجب الاحكام في مقتضى التبعيات فمقتضى الاعتراف
 انما على طريقه المتشاكلين والى القدر وانما على طريقه غيرهم فيجب ان
 المتيقن وكيف كانت وطريقه القدر ان يكون كمال الاحكام في مقتضى
 فمقتضى نهائية المتيقن واجبة لوجوده بل مقتضى نهائية المتيقن واجبة
 فاحده منها لانه ذات الارتفاع تحت الكثرة فمقتضى نهائية مقتضى وجوده
 ان لا يكون له كثرة ما وجد ذات كمال واحد منها لانه مقتضى الكثرة فمقتضى
 الاحكام فاذ كانت الاحكام وبها يتبين نهائية الوجود وليس كذلك
 منها مما يحيط بها فمقتضى نهائية المتيقن واجبة لوجوده بل مقتضى نهائية المتيقن واجبة
 وبها يتبين نهائية المتيقن واجبة لوجوده بل مقتضى نهائية المتيقن واجبة
 والطريق الثاني نهائية المتيقن واجبة لوجوده بل مقتضى نهائية المتيقن واجبة
 فمقتضى نهائية المتيقن واجبة لوجوده بل مقتضى نهائية المتيقن واجبة
 فمقتضى نهائية المتيقن واجبة لوجوده بل مقتضى نهائية المتيقن واجبة

فاما تحتها واحال العضايا بعضا من ذلك لا يحاسب الترتيبا
 او فوتمها والنفوس تحتها او فوتمها على ما بين تميز الوجود
 غير خيالي ولا ذرية على ما في المادة فان واجب وجوده هو الوجود
 انفس فحتاج الى مرجع فبغيره الى واجب الوجود فبذاته وهو المطلوب وهذه
 الطريقة في الوجود تخرج عليها غير باخر الطريق والقطرة السنية عند
 استقصاء حال غير اختيار على ما في طريق التماسين لان فيها شيئا
 حسيما وهو الترتيب عند ما رسله ليس في الامور انما انما كانا على الفعل
 العفريات على الامور وليست الموجودات متكافئة فان الوجود السبوتية
 قاهرة للعفريات وانكواك اشرف في السما والارض والارض
 ما في السموات وما وقع في القاع من الاجل الغلظ في السموات
 وهذه الطريقة مفر منها الغاية الا في وقت وراة ما يهلك منها وهو
 حرك اما لا يحسب سبيل مباشرة وغيره على سبيل عشق واداء او فوتمت
 الحركات في التوهم وفي المسالك الغريبة التي لا تميز في التميز
 ان الذي وجوده زائد على الميتة كالميتة يكون معلولا لان الوجود لو كان حيا
 فزادته ما عرض لميتة غيره وكل عرض معلول اما بالميتة كالميتة كالميتة
 للثبوت اما كالحايج وفراجه لا يجب بذاته والاما كالحايج عارضا
 لغيره قالوا لا يمكن ان يكون الميتة على وجود نفسه فان ذلك لا
 يكون لعدم مقتضى على المعلول بالوجود وتقدم الميتة على الوجود

بالوجود

بالوجود متضمن لما كانت الاحكام والاعراض وجودا زائدا على الميتة
 وكل ما وجوده زائد على الميتة فهو متضمن في جميع الاحكام والاعراض متضمنة
 في جميع وجوده في الوجود واجب الوجود واجب الوجود دانية ممية
 والالان زاد وجوده على ميتة كالحايج فبغيره ان الذي وجوده ميتة
 لا يتعد فان كان كاشيا لوجودها على ميتة فلا يتخلل في الحقيقة
 فان حقيقة ما واحدة وهو الوجود الحق والزم الميتة لا يتخلل فيها
 فلتا في الوجودات زينة والوجود الغير الملائم متضمن للميتة واحدة
 والاكوان لان ما متعلقا فكلها فلا بد من شخص خارج عنه يخصه
 ويتبين حوته بذلك الشخص فيكون كمن اذا كان كالحايج كالحايج
 يمكن تبيين حال المرجح وقد فوضنا الى سبيل فبغيره في هذه الطريقة
 بين المسالك العالم ووجدانية واجب الوجود بذاته بحيث
 يتخلص منها ما تميز في الوجودات الوجود الزائد على الميتات
 في صورة في الاعيان المبني عليه الكلام من انه اذا كان زائدا في الوجود
 فزادته والاما تام بغيره والميتة لا يكون موجبة لوجود نفسها والاما اذا
 اخذ الوجود امر اعتباريا فلا جرمية له في الاعيان فلا يتقرر في هذه الطريقة
 ثبوت قولنا في وجود العرض لو كان واجبا بذاته ما عرض للميتة فاذ قيل
 لما قلت ان لا يبرز للميتة نقول لانه اذا عرض فيكون قيامه للميتة
 الوجود وجودا للميتة فبغيره فباللوجود في ما يبرز وجودا في غير

الى التمسك وقله اذ ان يقر بذه الطريقة اقرب منه بدار بانيا
 لان يقول ان الوجود اذا كان زائدا على المية تقع المية تحت مقولة
 على ما سبق من خط المذكور وبان الوجود لا يخرج من مقولة على ما
 كان معلوما او محمولا على مقولة مقولة مقولة مقولة مقولات
 الا ان يقر بانيها بغيرها واما ان يقر بانيها تحت مقولة لا المحصيات
 بعض تحت مقولة المحصيات واذ اخرج الاسكان على ما كان يخرج
 على الجس طبعه اذ لو انسخ الاسكان على طبعه النوع فكل ما لا يتصور
 ممكن في ذلك النوع وان اخذت الطبعية الجسدية لغير اعتبار
 فالانجانية منه فانه اعتبارية كما حال عليها الجسدية
 يستحيل على الانواع التي تحتها والتمسك على الجس كذا انما اوجب
 اذا كان الطبع لا اجل عذر فيكون بهيا سعيه الى الانواع
 فاذا احتاجت مقولات من الاعراض وانواع تحت مقولة
 الجسدية غير ما وزعم الاسكان على بعض ما يقع تحت مقولة لا لزوم
 حبه امكانية باعتبار الجس فكل ما اوجب بل كان ممكنا وهو صحيح
 واذا لم يدخل تحت مقولة فلا ينبغي ان يكون له مية ووجود مية
 والاحكام كلها وبها تهايت كذا قال وجودها زائدة
 على الميات وان اخذت اليها اعتبارية فتلك الميات
 الزائدة على الوجود سواء كان الوجود اعتباريا او غير اعتباري مركبة

لهم

احسن الاسكان على الجس مقولات كلها على الجس كذا انما
 ويحتاج الى مرجع وانما اوجب الوجود فميتة على الطريقة المشهورة فلتا
 هو الوجود فانه يوصف اعتبارية او غير اعتبارية لغيره فلوله مية
 تقع فلا يوصف غير الوجود لانه لا كان الوجود اعتباريا او غير اعتبار
 والادعية تحصل في الاعمال الا وهو على طريقة اصحاب الاعتبارات
 واذ انقوت هذه القاعدة فيما فيهما اوشايتا ليس
 الوجود شيان هما واجبا الوجود فانه لا كان الوجود لغير المية لهما
 ولازم النوع تنق والعارض القريب بوجوب المحصيات الجسدية
 ولا يوجب الجس كل واحد منهما فانه ينفرد بتقديم محصية على
 تحصيله والآخر محص كل واحد منهما الاخر فيقدم محص كل
 واحد على محص فيقدم بعينه على تعيين نفسه وبسببها لا يتا
 ان يقر من واجبا الوجود المتفق المية لا يتا بجمالية
 ونقص على الطريقة المذكورة من قبل فان المية المتفق ان كانا كمال
 لهما ليس بغير الجس يكونا قسما لغير مرتبة فاعا اول
 او غير المحصيات ولا يكون واجبا الوجود والكمال والآخر
 ممكنة فانه على الوجود والوحدة لواجب الوجود واما الزمير
 ليطر الى الكتب من البرهان على وحدة واجب الوجود وحاصلا انه
 لو كان واجبا ما صح الانتزاع من خارج الوجود والاكافا واحدا والاكافا

مخرج الوجه فانما اشتراكه وجوب الوجود فان اشتراكه في
 اشتراكه في وجهه الذي به الاشتراك متوقف على الميزة في نفسه
 يتقرر اذا بين الوجود لا يصح ان يكون اعتبارا بالواجب الوجه
 ولانها على الميزة والى لم بين ما تقول القابل فيكون مخرج
 الوجود وهو اعتبار الوجود في الاعيان فليس ما يحتاج اليه
 ومزيد من المتأخرين في الميزة الاولى على وجوب الوجود بل كثر
 لا اسم لها اذا عقلت بل من مافى العقل انما واجبه الوجود
 كذا في اول كلامه فيكون قوله انما اعلمه وجوب الوجود في
 العقل في نفسه انما لا يمكن تصور وجوب الوجود الا في
 فيكون الوجود مفهوم لا واجب والوجوب مفهوم آخر فاما الوجود
 الذي وجوبه كالتصور وجوبه هو بسيط فلا اسم له عندنا فليكن
 كماله وبساطته في التركيب لا في ذاته فليكن مفهوم هذا اللفظ
 المركب انما هو لا يفرق له انما هو وان لم يكن في ذلك فلا يقدر
 له جهة على واحد اختاره واجب الوجود لا الميزة على ان لا يتعد
 لا على جهة كذا كونه انما هو وجوب الوجود اذا جعل لازم له
 اشتراكه فيه وهو لازم عقل كذا في ان يكون للشيء نفسا لازما واحدا
 بين سائر لازم عقل كذا في وجوب الوجود لا في نفسه غير كذا في
 لعدم المتأخرين ان الواجب انما هو اشتراكه في وجوب فلا بد

فارق

فارق فقال لا يكون الفارق العرضي كحصول بعد الذات ولانها
 حال الذاتيات الزاكنات ذاتية لواجب مخرج حيث هو
 الوجود فلا يتغير بها وان كان غير ذلك فيحتاج الوجود لكونه
 الفارق عرضيا لانه يحصل بعد الذات هذا العقل في انما يتصل
 ليس نوع الانا في اشتراكه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 منه الفارق عرضيا وقوله لا يحصل بعد الذات ليس هو في
 التميز بين الذاتيات العرضيات انما اشبه ان كان العرض بغيره
 الذات وليس ذلك يصح ما تبين من مميزات الانواع وفيه
 فلو انما يعرف ما سبق ثم قوله فالدائيات الزاكنات ذاتية
 لواجب الوجود مخرج حيث هو واجب الوجود فلا يتغير بها وان كان
 لغير ذلك فيحتاج الوجود لكونه لا يتغير لانه يحصل بعد الذات
 اعتبارا بغيره لكل واحد منها ذات وحدانية وعلى تقدير التميز
 لكل واحد منها ذاتيات كما يكون للحقائق البسيطة لا التميز
 ولا التميز كان فذلك اصلا وجوب الوجود عرضيا لازم العقل
 فلا يلزم ان يكون لكل واحد من خصوص على تقدير تسليم الاشتراك
 فذلك لا يصح الا يقال ان الذاتية كخصها في الاعيان بالسواء
 لعدم ذلك كان كذا كان الحق فصل السواء بها كذا في
 حصول انما يتبين مع فصل البياض وهو كذا في انما يتبين

اذا كانت اجزاء موجودة لكل واحد منها وجب استقلالها اذا كانت
 للموجود السبب فلا حاجة لهذا الفصل في اعتبارها اذا سبق الى
 الموجود ضرورة واجب الوجود خاصة ليس باعتبار وجوده وانما باعتبار
 ضروريته وانما يتصور وجوده بغيره فيجب ان يكون له في ذاته كمالا لا يتغير
 بامر آخر على ما ذكرناه من قبل لا غير ما لا يحل الا في غير شئيات الوجود
 المبينة على العبودية بين الصانع في تلك كلامنا في ذلك في حكاية
 والا ان سبق الى واجب الوجود واحد فالكثرة ممكنة معلومة مستقرة
 في وجوده اليه وواجب الوجود كما سبق لا يقبل قسمته لعدم منه الى
 الجزئيات ولا يقبل القسمة لكونها مستندة الى تجزئتها وقد بين
 تركب الجسم وانقسامه الى اقسام كثيرة وكذا عامة مقسمات الكليات
 فهو ممكن في وجوده ضرورة واجب الوجود ليس فيه تركب من اجزاء فانه
 يكون معلول اجزا فيكون ممكن ان يفرق الى اقسام كثيرة لا يفرق الى اجزاء
 اذا لا تقدر ضرورة واجب الوجود اصله ان يفرق الى اجزاء واجب الوجود كس
 بحسب ما عرض ولا يداخل تحت مقوله بوجوده وانما تحت مقوله الاعم
 وفيه لا يخلو ليس مما يحل محله واذا لم يشارك الاشياء في غير جنس
 فلا يشاركها في نفسها فلا يشاركها في ذاتها ولا يشاركها في وجودها
 واذا لا يوجب عليه فلا بد له اذا لم يتصور له ولا متساو له
 في القوة من انما هو متساو له باصطلاح العامة وانما هي تحت

وتفصيل

وتفصيل واما الشك في ان يصرح بواجبه وهو ان واجب الوجود
 يشارك في وجودات المهيئات في مفهوم الوجود ولا يشارك في وجودها
 فيصير ذاته معلولة للميزة فانه بعد معرفة القوانين المتقدمة به
 واما ما اوجب به عليه من ان يوجب له ليس الا سلب العلة عنه
 كونه واجب الوجود هو انه لا يعلل بواجب غير صحيح اما لا يعلل
 كونه لا يعلل انما يتبع بوجوب الوجود لا نقس بوجوب الوجود
 ثم نقول ان نقول لما كان لنفس مفهوم الوجود او لا يعلل عليه
 قال كان لنفس مفهوم الوجود فيجب ان لا يكون له وجودا معلولا
 كان لا يعلل عليه سواء كان ذلك الزيادة الواجب او غير ذلك
 كثره فزادته وهو ليس بواجب ولا يعلل الشك بوجبه
 الوجه الا في الاعتراف بان من الميزة ليس شئ الكمالية والنقص
 كما ذكرنا في سلف فالكاليت في الاعتراف ان لبيت زائدة على الشئ
 ومفروضه بوجوب الكاليت الوجود لا غير والذير يقال ان الوجود
 لا يختلف في الوجود لا يختلف بالشدّة والضعف ولكن يختلف
 ببلدة اشياء والوجوب والاحكام والتقدم والافتراق والعلية
 والمعلولية يعقد فيها ذكرنا من لزوم الاختلاف بالكاليت
 اشياء لا يشاركها في شئها ولا في الوجود غير الوجود
 واجب الوجود لا يشاركها في شئها من طبيعة الوجود العامة ولا يشاركها

واجبة الوجود اذا الصفات كلها متفقة الى ما يقوم به كل ما قايته
تفقه فوجوب وجوه متعلق به وكل ما يتعلق وجوب وجوه
بشيء ليس هو ذاته فهو ممكن فلفظ الصفات كلها كيف كانت
ممكنة فلفظها كيف قد بين ان لا واجب الوجود واما انه
لا يجوز عليه صفه ممكنة فنقول الصفه المتعقده فزاد الممكنة الفهم
اما او لا فقال لا تجب الفاعلية بالضرورة غير تجب الفاعلية بالالفعل
للفاعل قد يكون في غيره ولا مانع من ذلك وسيل الحكم القبول
ليسجل ان يكون في غيره وقد علم من هذا ان الحكم الثاني ان الشئ
الذي يتبع على احدها ما يمكن على الثاني بالامكان العام او الخاص
فبالضرورة تبين ان وثانيا ان الفاعلية الفاعلية لا يقصر التحصيل
والفاعلية بالخرجه الى التحصيل فاحتمال وجوده ان كان
الفاعلية عن الفاعلية في كل ما فعل نفسه فعل ما قبل فلفظ
ما يكرر الفاعلية المستمرة وان الشئ بالامكان واحد الا انما
منه اتصال وانما اخرج فاما انما لفظها على انما وانما لفظها
او كل ما على انما والضم والثناء الى الواحد ابد الالبصير اثنين الا
تفصيل مركب يتفرق اجزا مركب واحد فاللفظ هو واحد
فاحصا اثنين بالما حصل ثم انما ثانيا لفظ اللفظ هو كحصيل
اخر فاحصا اثنين اللفظ واحد الالبصير المستمرة وانما واحد

الاعتبار

الاعتبار ان اعتبار واحد اذا كانت جهة القبول غير جهة اللفظ
في نفسه فلا يتصور ان يكون في شئ واحد من جميع الوجوه جهة
تختلفها الا فضاؤه ولا فضاؤه في وجه الوجود جهة فعل وجهه
انفصاؤه غير ممكنة ان فضاؤه المحصل في مختلف افضاؤه جهة
وسمحال انما الصفات المتصورة عليه فاما بليته كالفعلية
والفردية واما اضافته كالمبدأية والمبدئية العليا فان الاضافات
غير متعقده فزاد ان الشئ فينبذ لا على يمينك ولا يمينك
ولم يغير فزاد ان شئ متعلق بفعل الفعل واما اعتبارية كالتبعية
والحقبة والوحدة فيغير عليه كحجب لصفات من هذا القبيل
يعجز عليه فزاد الاضافة لصفة بليته الاضافة لصفة وكما قال
للوجود في حيث هو وجود ولا يوجب التكرار والكره بوجه
الوجود فلا يتبع على واجب الوجود ولا يتبع على حيث اذا لقوة
المكانية فبما انما الى الادر كمن حيث هو اذكر كذا الحيوة
وكذا ما يجب له والكلام في غير هذا انما الى حيث في الادر كات
وفاية ما ياتي في التفسير بطريقه انما ثانيا لفظ العظم
اكثر من الذي يشتمل عليه سواها انما ثانيا لفظ العظم
فيه الابعاض اصبحت بالاشراقين اذ ليس غرضه في بليته
مما ذكره في تحقيق فيه ودر صدوحاته ومباحث قدسية

وحاشا له ان يصدق ان كل حادث لا بد له من مرجع و مرجع الحادث
 ليس هو الا الوجود كما لا بد للمعلول حادث ولا يصح ان يكون المرجع
 من خارج الوجه حاصله من الوجود زمانا ثم يحصل الحادث بعد ذلك
 فان لم يتبين وجود المعلول بوجوده بالزمان فليس هو المرجع التام بل
 عديمه من نظر ما قبل المرجع به وقد فرضنا المرجع التام محصورا في
 الحادث الذي لم يتوقف على غيره فصح ان الحادث له مرجع حادث
 غير جلي في قتران المعلول الحادث به زمان والكلام في المرجع الحادث
 من جهة حدوثه وانقضاءه فلا مرجع حادث كالكلام في حادثات الاول
 فلا بد لمرجع الحادث من مرجع آخر له ولا يزال الكلام عابدا ولا ينقطع
 عند حادث سواء الحادثان كانا الكلام فيه كما في غيره فلا بد من
 عدل سلسله غير متناهية فلا يرضى على تاسيس سلسله العلل الثابتة
 الجمعية فيكون العلل الحادثه الغير المستتمة ما لا يجمع ولا لا يحد
 الا انقطاع وتخلل عند فاذ ذلك الحادث سلسله غير متناهية حادثات
 غير خطية عنه زمانا وكذا امره فخلاصل ما انقطع فيلزم ان يكون
 عدل العلل الحادثه المتتمة الاجتماع الزلا تصور ثباتها ولا استحسان
 لخلل في انقطاع او ثبات فيما هو كذا و مرجع الحادث سلسله انقطاع
 الا ان الحادث الدورى الفعليه فيمر على حدوث الحادث وتوعد عدم ثبات
 ايضا فان العدم في الوقت المعين ايضا لا بد من مرجع في ذلك الوقت والوجود

ما لا ينبغي ان يصدق ان كل حادث لا بد له من مرجع و عدم التام
 و وجوده شرطه في وجوده كالحادث في ان كل حادث لا بد له من مرجع
 لا يجمع فلا حاجة الى الاشارة الى علته ثابته وهو واجب الوجود مرجع العلل
 الحادثه لا تفرغ من حاجته الى واجب الوجود فالحادثات حاملها
 الغير هو مرجعها التام ثابت العلل الحادثه وغير باطل الا من جهة
 من الممكنات كيجوز المرجع ثابت لا يتغير وهو واجب الوجود لا يشك ان
 في العالم العظم ليس له ثابته والى الممكن الا بالحق والوجود المذكور لا بد
 لا يجب ان يكون ثابتا في كل حادث مما هو في كون حادثه غير
 بطلانها وبطلانها في زمان و زمان ثابته و عدل الثابت يتجه في ثابت
 الشيء مع زوال ثابته وقد برهن على وجوب ثابته سلسله العلل
 الحادثه وانها غير متناهية واجب الوجود بطلانها وهو عدل و مرجع الحادث
 و عدل ثباتها الزمانا من الثابت وغير الثابت ممكنة في مجموع
 الممكنات فيقتصر اليه في عده الوجود الثابت للبرهان في الحادث
 الفعليه البصير حادث فلا بد لها من مرجع حادث ولا يجوز ان يكون
 حادث فذلك عند كذا في سلسله ان يحصل الحادث ان سلسله لا بعد بطلان الحادث
 الاول و كذا في سلسله ما متفق على ان كذا في سلسله ما قبلها البطلان
 عند وجود الحادث الحادث ولا بد من عدل في الحادث فالحادث ثابت
 فذلك في عده الكلام اليه فلا بد من ثابته المتحرك ثابته الى ان يثبت

لوجود الممكنات بحيث لم يتوقف على غيره بل لابد منه لم يتجدد استمر
 وكلما شئنا قبل جميع الحوادث وليس غرضنا ان لم يترجى ان لا يترجى
 ابدأ فما كان كحصوله شره ابدأ لما حصل ولم يتقدم على جميع الموجودات
 الممكنة غيره فلما يتوقف على غيره واما المتوقف على غيره بنفسه وهو لا يتم
 فيلزم الترتيب وطل بعض الناس ان ينادوا بضرورة الوجود فيحصل بانها
 يتوقف البرهان على العلم بالارادة او الف صحة تفرض واما وجبة
 الوجود كلها فمما كانت دائمة ولا يتوقف الوجود على غيره فلو لم يترجى
 بدوامها وان فرض امر ما حارث في ارادة او قدره او وقت
 فيعود الكلام الى الحدود ما يتجدد وجوده وارتفاعه ما يتجدد في
 يرتفع كيف والارادة والقدرة محادثة بهما فلو فزاد البيان
 من جهة الممكنات التي لا تتقدم غير واجب الوجود وهو الذي لم يزل
 المسترجع وطل هذا المستوي الى الحكم والاعطاف لكون الشر انما هو ان
 كانت مرتبة من ان كونه من ارادة واعية وادوية فيخرج عن
 اعتقاد انما يجب منها العمل ولا يتقدم الا بالذات واما الصفا
 مستد ان يروى في العلم لا يتكلم المستند الذي هو كمال البرهان
 غير انما على ان وقوع الاشياء في حال ليس او في حال منها في العمل
 اذ لا حال فيها في فرض قبل جميع الممكنات الا هو فلما يتوقف على غيره
 بل جميع الاحوال الممكنات الاولى بل كغيره انما لم يتقدم على جميع الممكنات

الا هو

الا هو فلما يتوقف على غيره وادام ما لا يتوقف الشرط غير يوم
 الشئ والما الذي يتقدم به الحوادث لعمدة القاعدة حج منها في
 الى الماضى انتم الى الان واما ما يتردد من هذه بنية لغيره فان الماضى
 الى الان بحيث لا ينهت انما يتبعه ما تم الكلام في اول الماضى في قوله
 الى المستقبل بعد الان واما ما يتردد في الماضى من ان لا يكون الاول
 له واما في قوله ان الماضى والمستقبل باسائر كذا يجب ان يستخرج
 فيهما من انما انما في الماضي اذا قال اعطيك درهمين الا اعطيتك درهمين
 ان لا يتاخر الانا بخلافه في الماضي لا اعطيتك درهمين الا اعطيتك
 آخره فانه يصح الاتيان به في تعليقه بالماضي في التعليق بالماضي
 لبيان انما في التعليق في الماضي والفرق بامور لا تدخل فيها فيعلق
 لحدث الدرهم بالنهاية والماضي في الماضي لا يعطى الا وعطى
 حيث انما في الماضي ولا يضر ولا يضر ولا يضر في الرجوع الى السكت
 الطلاق في المسئلة في الخطب الا صم كذا في كماله في الاشياء
 على هو الا في كماله بالحدود في جهة التجوز بدو له من الحركات
 حادثة مسبقة لعدم فيكون الكمال او في جهة اخذ كل واحد
 الكمال وهو غلط فذاك فيما سبق فيسرى على كل مجموع في السكت في كماله
 كل في الحركات وقد سبق في فصل في التناهي والاساس عليه وما يتجوز
 بدو له من الصحة الانهائية في الحوادث الماضية لتوقف كل حادثة

لعلنا نرى في هذا المثال انما هو من جهة ذاته لا من جهة
 انما هو من جهة ذاته لا من جهة انما هو من جهة ذاته
 كمال حاله كماله في نفسه من جهة ذاته لا من جهة
 فان كان كماله في نفسه من جهة ذاته لا من جهة
 لا من جهة ذاته لا من جهة انما هو من جهة ذاته
 فيا اذ كان كماله في نفسه من جهة ذاته لا من جهة
 لا من جهة ذاته لا من جهة انما هو من جهة ذاته
 ذلك الحسب وكونه في نفسه من جهة ذاته لا من جهة
 وكونه بعد وكونه من جهة ذاته لا من جهة
 احدا واما في بعضه من جهة ذاته لا من جهة
 بواسطة ذاته لا من جهة انما هو من جهة ذاته
 فيستحيل ان يكون بواسطة ذاته لا من جهة
 عدم كماله في نفسه من جهة ذاته لا من جهة
 ان جبره في نفسه من جهة ذاته لا من جهة
 بل ربما يكون في نفسه من جهة ذاته لا من جهة
 بالفعل لا بالصور ليس كماله في نفسه من جهة ذاته
 انه لا يصح ان يكون بواسطة ذاته لا من جهة
 ان يكون بواسطة ذاته لا من جهة انما هو من جهة ذاته

فأقول

فاعلم ان في هذا المثال انما هو من جهة ذاته لا من جهة
 في الفعل لا من جهة ذاته لا من جهة انما هو من جهة ذاته
 والمالات العينية لا من جهة ذاته لا من جهة انما هو من جهة ذاته
 يوجب ان يكون في نفسه من جهة ذاته لا من جهة
 وضع الصورة او وضعها من جهة ذاته لا من جهة
 يوجب ان يكون في نفسه من جهة ذاته لا من جهة
 على وضعها من جهة ذاته لا من جهة انما هو من جهة ذاته
 القربة في العقل لا من جهة ذاته لا من جهة انما هو من جهة ذاته
 وهذا القابل وجب عليه من جهة ذاته لا من جهة
 الا قد من العلم لا من جهة ذاته لا من جهة انما هو من جهة ذاته
 لا يتغير وجوده من جهة ذاته لا من جهة انما هو من جهة ذاته
 اشتراطه في نفسه من جهة ذاته لا من جهة
 قالوا فلا يصح افادة الوجود المسمى في نفسه من جهة ذاته
 وجوده في القابل من جهة ذاته لا من جهة انما هو من جهة ذاته
 الحق كماله في نفسه من جهة ذاته لا من جهة
 ثم لا يصح ان يكون في نفسه من جهة ذاته لا من جهة
 على هذه القاعدة ولا من جهة انما هو من جهة ذاته
 وساطة كماله في نفسه من جهة ذاته لا من جهة انما هو من جهة ذاته

الحكيم الفاضل شيخنا في الدين والسياسة الميرزا محمد باقر
تأليفه في بيان الحقائق الكونية والارضية فانه لا حرج من ان
قدسية دفعا لا يرد فيها ما هو من السطوات المبرورة وان
وهي من السطوات العبدية بحسب ما فصل منها في الكتاب
بحال التعبدية من غير قوة الارادة الى ما لا يملكها من غير
وهو انما هو في سوره اشرفه فان فيه عتبه للعالم واما العاقل
العاقل من غير قوة العقل والاشياء والاشياء والاشياء
من غير قوة العقل والاشياء والاشياء والاشياء
وهو انما هو في سوره اشرفه فان فيه عتبه للعالم واما العاقل
العاقل من غير قوة العقل والاشياء والاشياء والاشياء
من غير قوة العقل والاشياء والاشياء والاشياء
وهو انما هو في سوره اشرفه فان فيه عتبه للعالم واما العاقل
العاقل من غير قوة العقل والاشياء والاشياء والاشياء
من غير قوة العقل والاشياء والاشياء والاشياء

وجودها في فعلها اما الاوصاف الاعتبارية فكلها من اجسام فعلية
من حقه طريقه المشايخ لا ينفيد وجوده في الشيء الا في نفس الشيء
الجزئية في غير ذلك الصبر والبرهان انتقلت من ان لا شيء في العالم
ليست عليها بعد ان لا شيء في العالم في غير ذلك الصبر والبرهان
تعد لا غير هذا ما لم يثبت في غير ذلك الصبر والبرهان
الاشياء والاشياء على وجه مخصوص وهو لا يرد على ان
صاحبها في ذلك وليس له في ذلك الصبر والبرهان
منه في ذلك الصبر والبرهان في ذلك الصبر والبرهان
الاشياء والاشياء على وجه مخصوص وهو لا يرد على ان
صاحبها في ذلك وليس له في ذلك الصبر والبرهان
منه في ذلك الصبر والبرهان في ذلك الصبر والبرهان
الاشياء والاشياء على وجه مخصوص وهو لا يرد على ان
صاحبها في ذلك وليس له في ذلك الصبر والبرهان
منه في ذلك الصبر والبرهان في ذلك الصبر والبرهان

حقا ان البنية التي هي منها هو ما لم يتدخل في اوضاعها من اقسامهم فيكون
نوعا من النوع او هو ما لم يتدخل في اوضاعها من اقسامهم فيكون
لا يترك في كل واحد منها بل يدعون فيها المشقة واذ انما فعلوا هذا
لما انما يتطاولون في اوضاعها من اقسامهم فيكون
وغيره من اقسامهم فيكون اوضاعها من اقسامهم فيكون
فمنه الاشارة الى اقسامهم فيكون اوضاعها من اقسامهم فيكون
بالرصد والرواية وهو لا يتغير في اوضاعها من اقسامهم فيكون
التي هي في اقسامهم فيكون اوضاعها من اقسامهم فيكون
اختلفت فيها الا انه لا يتغير في اوضاعها من اقسامهم فيكون
فمنه الاشارة الى اقسامهم فيكون اوضاعها من اقسامهم فيكون
صاحب النوع في اقسامهم فيكون اوضاعها من اقسامهم فيكون
بل لا يتغير في اقسامهم فيكون اوضاعها من اقسامهم فيكون
لما تحتها وكما قال فان اقسامهم فيكون اوضاعها من اقسامهم فيكون
منها ما لا يتغير في اقسامهم فيكون اوضاعها من اقسامهم فيكون
رستورات البنية ولو اختلفت في اوضاعها من اقسامهم فيكون
وتحيد القالب الى اقسامهم فيكون اوضاعها من اقسامهم فيكون
الحق وانما لا يتغير في اقسامهم فيكون اوضاعها من اقسامهم فيكون
والجواب لا يتغير في اقسامهم فيكون اوضاعها من اقسامهم فيكون

انكر

انك سوف تعلم انهم يتكلمون في اقسامهم فيكون اوضاعها من اقسامهم فيكون
لما انما يتطاولون في اوضاعها من اقسامهم فيكون
له نوع وعلاقة لبيت له وبيانها في اقسامهم فيكون
والجواب لا يتغير في اقسامهم فيكون اوضاعها من اقسامهم فيكون
حيوان واحد في اقسامهم فيكون اوضاعها من اقسامهم فيكون
الشيء اذا كان في اقسامهم فيكون اوضاعها من اقسامهم فيكون
فانما يتغير في اقسامهم فيكون اوضاعها من اقسامهم فيكون
على وجه البنية في اقسامهم فيكون اوضاعها من اقسامهم فيكون
انما يتغير في اقسامهم فيكون اوضاعها من اقسامهم فيكون
علاقة ذلك في اقسامهم فيكون اوضاعها من اقسامهم فيكون
وكيكون في اقسامهم فيكون اوضاعها من اقسامهم فيكون
نقصه في اقسامهم فيكون اوضاعها من اقسامهم فيكون
فمنه الاشارة الى اقسامهم فيكون اوضاعها من اقسامهم فيكون
فمنه الاشارة الى اقسامهم فيكون اوضاعها من اقسامهم فيكون
ثمة في اقسامهم فيكون اوضاعها من اقسامهم فيكون
اعرف في اقسامهم فيكون اوضاعها من اقسامهم فيكون
الاشياء في اقسامهم فيكون اوضاعها من اقسامهم فيكون
والجواب لا يتغير في اقسامهم فيكون اوضاعها من اقسامهم فيكون

والمتمثل في بعض مصاديقه ان لا يتصور ان يكون بالارادة لا نقول
 بالمتصور بل بقدر ان ارادة تفعل لا تفعل وتقع على الارادة لا يمكن
 ان يتصور في جهة احد الطرفين او تخصيص السلطنة بغيره والارادة لا تفعل
 من جهة واحد المتصور بل من جهة اوجه او من جهة ما هو المحقق بالارادة لا تفعل
 هذه هي الحقيقة وكل ما يفرق من جهة التخصص الارادة يعود اليها الكلام لا التيق
 يعود الى امره من جهة المهيئات وفرضها وتيق العلم بالارادة بل
 قدر ان الفعل اشرف والحال في هذا العالم الموجود ولم يتصور ان يكون
 بما فيه من غير ما اعتدوا عنه في الوجود او من جهة ما هو في العلم والقدرة ولم
 يفعل فاعراضه الممكنة لا اشرف واخياره فلا يمكن ان يتصور ان يكون
 فان كان له استواء في جهة التخصص واستتبع القول بالتخصص على الارادة
 فلا يتصور في جهة وجوده بالارادة أصلاً وكلما التفت الى الحاجة لارادة
 يتأتى من جهة التبع الى حواضر المهيئات في قول قائل ان كان الوجود
 والعدم بالنسبة الى هذه المهيئات الفلانية سواء االارادة في حقيقتها
 وجود بقسمها امارا او العدم لا يمكن فاذ اقلتم هذا لا يصح في الارادة
 بوزنكم وعوضتموه بحسنه المباشرة في وقوعه على العباد لهذا المحقق
 فاشادت الارادات المحاذية غير متباينة في زمانها وانما يقال في الفعل اما
 ان يكون صادراً عن العبد باعتبار ارادة او طبع او مجموعهما فلا يصح في الارادة

ان يصح في بعض مصاديقه ان لا يتصور ان يكون بالارادة لا نقول
 بالمتصور بل بقدر ان ارادة تفعل لا تفعل وتقع على الارادة لا يمكن
 ان يتصور في جهة احد الطرفين او تخصيص السلطنة بغيره والارادة لا تفعل
 من جهة واحد المتصور بل من جهة اوجه او من جهة ما هو المحقق بالارادة لا تفعل
 هذه هي الحقيقة وكل ما يفرق من جهة التخصص الارادة يعود اليها الكلام لا التيق
 يعود الى امره من جهة المهيئات وفرضها وتيق العلم بالارادة بل
 قدر ان الفعل اشرف والحال في هذا العالم الموجود ولم يتصور ان يكون
 بما فيه من غير ما اعتدوا عنه في الوجود او من جهة ما هو في العلم والقدرة ولم
 يفعل فاعراضه الممكنة لا اشرف واخياره فلا يمكن ان يتصور ان يكون
 فان كان له استواء في جهة التخصص واستتبع القول بالتخصص على الارادة
 فلا يتصور في جهة وجوده بالارادة أصلاً وكلما التفت الى الحاجة لارادة
 يتأتى من جهة التبع الى حواضر المهيئات في قول قائل ان كان الوجود
 والعدم بالنسبة الى هذه المهيئات الفلانية سواء االارادة في حقيقتها
 وجود بقسمها امارا او العدم لا يمكن فاذ اقلتم هذا لا يصح في الارادة
 بوزنكم وعوضتموه بحسنه المباشرة في وقوعه على العباد لهذا المحقق
 فاشادت الارادات المحاذية غير متباينة في زمانها وانما يقال في الفعل اما
 ان يكون صادراً عن العبد باعتبار ارادة او طبع او مجموعهما فلا يصح في الارادة

التي يعتقد على وجه الحق مسلكها في ان من في صحة الالوهية كان
جماعة به ذلك كان لا يخفى غير مساند وحاصل ما في القول ان واجب
الوجود له ذات مجرد عن المادة وهو غير غائب عن ذاته وقد بين ان
بذاته فهو معقول لذاته لا بالاعمال بعمله ليس معقول لا كغيره النفس
لصورة الانسانية واهلية واما ان هذا الحق له ذاته فهو معقول لذاته
وغيره من كونه معقول لذاته بالضرورة ان يكون له ذاته الالهية
يقع العقول والاعمال في ذاته ان كان في عين معقولية ما عليه لا يكون
عن المادة وعدم غيبه عنها ففراها ان عاقلية نفس معقولية في عقل
وعاقل ومعقول في نفس واحدة لا تعد وفيه وان كان في ذاتها
الذاتية في نفسية تفصيلها والعدم الغيبة والتجريد سبب في اعتبارها
في الحقيقة تعقلها بالاشياء تعالى الاله الاله تعالى في ذاته
للازم ذاته وتعقلها للوازم ذاته فانما اذا اعتقل الانسانية فيطويع
تعقلها لما تعقلها للوازمها واما الاله الاله تفصيلها في قوله
كون العلوم حاصله مفصل وكونها بالقوة مع قدرة الاستحسان فيكون
ملكه ولا يكون الهوة حاصله وكونها في قوله تعالى الانسان مثال
كثيره وقته فيحصل العلم اجمالا في الجواب الكلي ثم ينفذ في التفصيل
بمسلكه من الاسماء والادراك في العلم اجمالا في علمه بامثلة كثيرة قالوا
علما بالقوة قال الانسان كغيره في نفسه بان يخلق من كمال العقيدة

تسبب الاله الاله الاله واجب وجوده بالاشياء والادراك في العلم اجمالا
الطريق ولما وجدنا المتعقلين في عالمنا في هذه الطريقة فينبغي ان المسالك
شأن ثابت معقولية الشئ فيكون مجردا عن المادة في ذاته ان كان في نفسه
موجودا في ذاته وهو ان الذات القائية الغير المحيية مجردة عن المادة
بالفعل ذات مجردة عن المادة تحكم بالذات القائية الغير المحيية معقول
بالفعل وموجبا في عرف استيعاب استيعابها ولا يلزم هذا فان المعقول
مع التجرد انما هو معقول الانطباع في وجوده عاقل فيهم والمجرد هو
انما يرجع في علمه الانطباع فليس معقول بالالفعل وان لم يعقل بالادراك
انما يطابق في وجوده عاقل فيهم في الصورة فيكون في علمهم ان يكون معقول
في نفس لفظ يحتاج الى بيان اخر ثم نظر الى الاله ان كان له ذاته
ذاته مع التجرد عن المادة وعدم الغيبة عنه في ذاته لا غير فلا يصح ان يكون له ذات
علما بامثلة كثيرة غير ذاته فان علمه بالاشياء يحتاج الى اضافات اليها
بالضرورة وسلب المادة عنها وعدم غيبه عنه في ذاته لا يلزمه الاضافات
للانسان وكثيره وليس معقول كون الشئ مجردا عن المادة معقول كونها
بامثلة كثيرة ضرورية لذاته ولا يكون غير غائب عنه ذاته معقول كونها
بامثلة كثيرة ويجب كونه علما بامثلة كثيرة بالضرورة اضافات لا يلزم
السبب ثم قال القائل فيطويع على طارئة من علمه في ذاته سائل فان
القائل ان يقول بل تعلم ذاته ولازمه جميعا الاله الاله في علمه في ذاته

✓

[illegible]

تحت سترتين فالله لم يجد في البليد فالتواكب وانما اشتغل بها
 فليقل طرفة الحركات ولفظ من الملم بطبع من الملم فليقل
 ما يعينه البابت قبل الحسنة حركه الاشراق الطرية الزاكنات
 من التوحيات مما برز من بين الحركات البابتين ارسطاطال
 من تمام جابر صحت التكلم من بين وجه الانا لا لا غلظه
 بذاته ثم يرتقل ما هو اعلم فيقول ان النفس اذا ادركت في انما ليس
 ادركها لها بصيرة لوجه احد الاشياء فيقول النفس
 بعينها من المذكر لذاته تدرك العين باسما نانية لا لا مطلقا
 وكل صورة من غير تدرك لذاته على ذاته من حيثية لا لا يكون له
 انما فيلس الاراك بالصورة وانا ان ادرك النفس لذاتها ان كان
 بالصورة وكل صورة يحصل في النفس من كلية لا لا يتطابقها
 لكثرة وازاخذت انهم مجموع كليات يحصل منها شجر واحد
 من النفس لا يخرج عنه كونهما كلية وكل انسان يدرك ذاته على وجه
 في نفسه ففعل لذاته كجزئية لا لا يكون له صورة اصله النفس
 تدرك بذاتها وتدرك وجهها واما ان كانت تدرك بذاتها
 بصور من انما ذلك الصورة من كلية فالنفس تدرك لذاتها
 لقوة كنهه وليس لها ادراك بذاتها ولا ادراك في غير ذاتها وليس
 فلا يستقيم كيف والى من نفسه فيقول النفس انهم وازاخذت

فلا يجد انما انما لم يدرك كونه من هذه القوم والفقير من جهة لا يدرك
 منها نفسه والتفكير يدرك غير الكليات فيقال في كل لا يدرك
 الانسان مدته ووجهه وخيال النفس في نفسه وليس كذا فانه ما انما
 الا ويدرك مدته من غير الحروف وتارة من غير الحروف فيقول النفس
 فالانسان يدرك لنفسه لا بصورة وتارة من جهة لا بصورة ولذاته عند
 ما لا بصورة وما لا يدرك انما ادراكات لا يحتاج فيها الى صورة او غير
 غير حصول ذات المذكر ان الانسان لا يمكن ان يتفريق الانفس في
 ويشعر به وليس بان يتفريق الانفس لا يحصل الصورة او غير ذلك
 او غير ذلك من المذكر نفس ذلك الفرق وهو يحصل بذاته لا لا يتفريق
 يحصل منه فيدل على ان الاشياء المذكر لا يمكن ان ادراكات حصول
 واما النفس لا لا تدرك مطلقا حصولها من النفس وما يتفرق
 المشائين الاعراف بهذا انهم يسمون ان الصورة قد تحصل له
 فالصورة لا لا تدركها الانسان اذا استغرق في شدة او ما يوجد حاشية
 او غير ذلك من انفس النفس لا لا الصورة والادراك لا لا النفس
 لا لا تدركها من شدة المشاهدة ليست بصورة كلية بل المشاهدة
 بصورة جزئية فلا بد وان يكون للنفس علم ان صورة من الصورة
 وفي الظل ان لا تدركها بالشمع فاما ان تدركها بالانطباع فيشعر الانسان
 فان انتم بالانطباع فيشعر بالانطباع ودر على انما لا لا صورة ما لا

کتابخانه

الحمد لله

ما سبق في النقل يعلم الاشياء بالعلم الناقص المحصور في الشئ
 اشياء كبح الكل فلا العلم والنقل هو عدم غلبة الشئ على
 الجزء عن المادة فان كان النقل نقل الشئ بذاته لم يكن له غلبة
 ذاته وان كان النقل ناقصا لم يكن له غلبة غلبته عما هو خارج
 ونحو انما احتجنا الى الصورة فنقول الاشياء كالسما والكل ذلك
 اذا كانت غالبة عما فاسحقنا صورها فكل كانت حاضرة فكل
 لما مرقت الاشياء الى الصورة لا صورة هي ما يدركها النقل
 كحال بقية الاقسام اما الكليات فتصور الصورة لانها بما
 فكلها واما الجزئيات فاما محصور ذاتها واما في النقل
 فتصور صورها فكلها فكلها فكلها فكلها فكلها فكلها
 النقل فكلها فكلها فكلها فكلها فكلها فكلها فكلها
 الاشياء وان كان فيها بحث لا يوجب العلم بل انما هي في النقل
 ويحيط الكل بها غالبة عنه فكلها فكلها فكلها فكلها فكلها
 والنقطه المطبقه لا يعرف عن الصور الا ما فيه ولا يستقيم بها
 صور ما ثبت عند الذات والسماء فتعاقب لئلا لا يلاحظ حاطة
 على حاطة فكلها فكلها فكلها فكلها فكلها فكلها فكلها
 في السموات والارض واذا كان على جنود الاشياء لا صورة فكلها
 الشئ فلا تطلب الاضافة بل لا يغيره فكلها فكلها فكلها

الامور التي تقع في النوم عليها اطلاع غير كذا قال الانسان يعلم ان
 قاصد حصيل الانسان في حال اليقظة اكثر من الفكر في الالام
 لانها لا تغفل عن ارتدادها في اعلمنا لا يتغير فيها بعد ما هو في
 واما الذي ليس شام صاوق ولا اندر صحت فهو مستحيل في الحكمة
 ولا الحاطة والكان لانها لا تدفع غير صحت منات الغير اليها
 وفي حيل العرف ان لا يدفع غير وجود امر مصلح على الكائنات المتعلقة
 بالارزاق الشدة وقد ذكرنا انهم انهم السوايات التي يكون لها
 حركاتها وادوم حركاتها اطلاع فيقول الالطاعات على الامور الواقعة
 في الامر ليست على ان يكون لها علم غير مستحيل في الحيات في الزمان
 لانها لا تدفع غير شي بعد من حيل في الزمان واما ان يكون في غير
 حيل واما ان يكون لها علم كلية برضا الطوائف في احوالها في اجب
 السوايات فيقول لا يتصور العلم الثالث وهو ان يكون عندنا علم غير
 غير مستحيل في الزمان ككل زمان متفصاه لان احوالها في غير
 المستحيل وان كانت غير جملة اذا اجتمعت العلوم بها مستحيل في الزمان
 مدرك فتوجد سلسلة في امور مستقلة غير مستحيلة فان الزمان الشدة
 كما انه لا يوجد الا بعد زمان متقدم فكذلك في غير الزمان المدرك
 للحوادث وقد برهن ان السلسلة ذات الترتيب في جميع احوالها
 الغير المتناهية والوجه الاخر هو ان المدرك للحوادث في غير حصة

بالحكمة

بالشيء في المستقبل اما ان يكون في غير مكانه في المستقبل في المستقبل
 ابدان في المدركات التي تكون في المستقبل وقد درست انها
 مستحيل في المستقبل في حال ان يكون الالام في وقتها في وقت
 وفي غير الكمال في الزمان في وقت وفي الكمال في الزمان في وقت
 بالسياسة وروشن في انما كانت علومها وقد درست غير مستحيلة في
 في انما تستفيد العلم في غير زمانها بعد الكلام في انما في غير زمانها
 كغيرها من الامور لانها لا تدفع غير مستحيلة في مستحيل في الزمان
 فلا يتغير علمه في مستقبل بل عند المتركيب والعاية في الحيات
 بالسياسة لانها لا تدفع غير مستحيل في مستحيل في الزمان في مستحيل
 في حيلها وليت القدر في سوا الامور بل في مستحيل في الزمان في مستحيل
 بالكل في مستحيل في مستحيل في مستحيل في مستحيل في مستحيل في مستحيل
 في حال ان لا تدفع غير مستحيل في مستحيل في مستحيل في مستحيل في مستحيل
 المطلق في حيلها لانها لا تدفع غير مستحيل في مستحيل في مستحيل في مستحيل
 كيف ولوجع في الواقع في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان
 في حيلها لانها لا تدفع غير مستحيل في مستحيل في مستحيل في مستحيل في مستحيل
 ما تدفع غير مستحيل في مستحيل في مستحيل في مستحيل في مستحيل في مستحيل
 في القوة في الفعل في العلم في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان
 يعود الكلام الى ان الحوادث لا تدفع غير مستحيل في مستحيل في مستحيل في مستحيل

مقول في كسبه ما كان لئلا المعدوم تعالى في سائر شئ يكون عندنا شئ
 كجاءت بفتح جلتها فكل ما كان من الاف لم يخطو خط مستقيم
 ورواها بعد ذلك ثم تعود كجاءت بعد عود تلك المدة الى شئ اولها
 ولا يكون عندنا مخطوطا ان هذه الخطوط كثر من نقصانها في العلم
 فالغير المتناهي لا يخطو وان كان وصولها الى النقطة وادراكها
 من شئ اشياء كليات ثم تطلب وتخرج وان كانت لنا الا الى المدة المقيدة
 من شئ بلين في حكاها الخ وانين والهند وجميع الاقد من غير ان
 وغيرهما وبنها يسير الى كل ما كان فاسد وكل فاسد كان في شئ المطالب
 واما ما يورث من ان الشئ ليس يعود او يثبت ما وبنها يعود فاما
 فاعلم المستحيل وقد ثبت برأين على استحالة ما او يسير الى ان
 ذهب الشئ باطل فصل والنقود الانقراض يعلم منها لولا
 العاين المبداء وقد تطلب في النقود انما في غير المتناهي المدة والخطوة
 لولا نقود في نظرية او مكتوبة بل في الاثار العلوية او المصنف طبع
 في الحقائق كالمعروف في الموروث او في غير ذلك كالمعروف
 المستطوع في الاستغناء للحيوان بما هو متروكة في ما هو متروكة
 محبة وكل من ترواه ضعف او قلة خلاصه في طويرة في المدة فاما ما
 الفضل في ما هو معلومهم موزونة وبنها في حكمة الاشراق
 ان حال الطالب في نقطة تامة او مساعدة للطلوع الموقوف وما وروا

البرين

المقطعت
 الموعود من باب الثلاث تنحج الى الموقف على المثلج خيرة ما
 على العلم ابد او انفق في كلام الغير وقد يكون انقراضه في شئ
 يكون انما صوت من اول ان ير الجناح طيب وقد يكون الجناح طيب
 طيب او صعب وقد يكون شئ صعب وقد يكون الجناح طيب
 الامسية مساوية في ضرورة سادة السادات العلوية وبنها في
 الحقبة في علم هو نفس السطيم هو خسر الا عظم في التعبد من
 الذي يورثه السطيم على ان الاشراق فانه القايم على الحقبة
 بالصور في شئ ما وبنها في السادات الباقية انما في شئ ما
 وقد يكون الاشراق في ظهور السادات في شئ ما طيب في ظهور
 في شئ ما في ظهور في شئ ما في ظهور في شئ ما في ظهور في شئ ما
 الشئ على ما هو في شئ او يثبت كوكبية او صورة في شئ ما في شئ ما
 تطلق او صورة في شئ ما في شئ ما في شئ ما في شئ ما في شئ ما
 انشورية والمخالف في شئ ما في شئ ما في شئ ما في شئ ما في شئ ما
 واطل الاشراق في شئ ما في شئ ما في شئ ما في شئ ما في شئ ما
 انشورية انما في شئ ما في شئ ما في شئ ما في شئ ما في شئ ما
 ليس في شئ ما في شئ ما في شئ ما في شئ ما في شئ ما في شئ ما
 عن شئ ما في شئ ما في شئ ما في شئ ما في شئ ما في شئ ما
 بايراد الاشراق في شئ ما في شئ ما في شئ ما في شئ ما في شئ ما

على بعض الاعضاء الرتبة من غير فيجوز التفسير الى جانب المسمى
الطبيعي والحكماء كجاء بعض من يطول عليه زمان العوض واما حال المسمى
فمنه ان يكون على قاعدتهم لا عراضها فحينئذ جيعا فان لا
لا يتصور القدر الذي يحصل في الحس المشترك ان كان في تلك المسمى
فيكون انما هو شطآننا كما ان كان في تلك القس من غير
من القدر في غير المسمى والى المشترك من غير صادق وقد يخطئ
ما يحصل في غير بعض وقد يتصل بالمتحد في نسبة او صفة فيجب
لا يعبر او تاول والعول ونحن ياخذونه ايضا في صور الحس المشترك
واما الكلام في المسمى في الامور التي تارة لا ياب المشاهدة فليعلم
لشأن الكلام فانه لم يسلك منهم الا القليل والذين يسلكهم
كانوا صغافا ومنه سلك على امثال او بنى يد سر غريب ذلك
كان على ما يقع في مشرف المشائين قد عطلوا على المسمى عظمين
ولم يخلو في الحاشية تطورا في الامور ما ذكره في الحاشية الفصل في التسمية
بعد السبل ومنه تارب ما يخرج به الى القس من غير شطآن
عشر السبل وعلى ما فيه باقية وليس في السبل الاعلاقة في قوله في العلة
اضائية ومنه ضعف الاعراض الاضائية فلا يطل السبل في شطآن
فلو طلب القس لطلال الاضائية لكان المحور في وجوده منف
الاعراض التي لا تضاهي ويخرج ثم السبل في المصطلح لوجود ما في السبل

بسم الله الرحمن الرحيم
 وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
 والاعيان في تلك القوة وعلى تلك المكان اعني ما امرت ونهيت
 عليها ما اريد ووفقا لما يحب وترفع على عبادك الفاضلين
 الكائدين في خصم الفضل الرب بالتحية والسلام على خير العلم النابت
 من كائنات المسموم بالشرائع والمطهرات نورانية القواعد والاعيان
 على النمط التي شئت المائدة اليه وما وفقه الله بالاسم الفصل الثاني
 الامور التي ما يتعلق باعمالنا وسمو العلم المتعلق به بحكمة العمل والاعيان
 ما يتعلق بافعالنا وسمو العلم المتعلق به بحكمة النظر في الحكمة النظرية
 التي ثمانية اسمها ما يتعلق بامور غير مادية مستغنية عن حقائقها
 انشراط المادة كالوحداني والاقول الجلال والاسم والاول والوجود
 وان كان نجا لاط وشربا المادة الا ان المثل لاط على سبيل المثال
 الى تعيين العروض للمادة كالامكان والمعلومية مثلا وسمو الله
 العلم الاعم وهو موضوع علم الاشياء وهو الموجود بامور موهبة العلم
 الكلي المشتمل على افعال الوجود ومثله الاعم ومنها ما يتعلق بامور مادية
 وان كان الوهم كجبراما ولا يتجلى في فرضها موجودة الى اخص

مادة واستعدادا وليس كالحكمة الوسطى العلم المادي وهو موضوعها انما غنة
 حصر لمصطلح الهندسة وما يتعلق بهما من المنطق والاعيان وما يتعلق به
 ومنها ما يتعلق بامور مادية ولا يتوهم مجزاة ومع عدم تجزئتها لا يتغير
 ففرض وجودها من غير غير وحصول الاستعداد وليس العلم المادي
 وهو موضوع علم العالم خريف للمصداقية ولا يتغير بامور مادية
 المشهور وهو موضوع الحساب لما كان العدد وهو من اقسام الموجودات
 لموجودها ان يكون احدا او اعدادا ليس يتجلى في فرضها من حيث
 هو عدد فان المفارقات اوقات عدد فارق الحساب كالحكمة
 بان موضوعه على وجه وقوعه في الاعيان لا فمادة وموضوع الهندسة
 غير المتعدد في الواقع والاعيان الا في قسمين من ان لا يتوهم لهما كالحكمة
 فيما بعد في علم فارق الهندسة كما ذكرنا ودخل في اقسامها
 العلم الاعم والفريق وان شرط التقسيم صراط العلم الاعيان كالحكمة
 المائدة اصطلاحا من غير تقسيم الوجود ولا في علم شرط على صحة
 لغير ما عدا راصل موضوع الحساب فية فانه التقسيم الاحد ان العلم
 الى ما هو موضوع العلم وهو الاعم ليس موضوعه ما يقع في وجوده فالعلم
 الاعم والامر موضوعه ليس الوجود اما ان شرطه فرض في موضوعه
 مادة فخصه الاستعداد اعم لا وجهه وهو انما هو العلم المادي
 اشرف من الرجز وجماعه رجوا الى الملة الرجز اشرف كان العلم

وانه اخر حشوة امتنا الى عالم معد ومشا الى الدنيا لم يترك شيئا سائلا
 هو مفقود كل نفس محتج لثباته عنده فبذلك يكون متصفا فان قال الماصح
 ان يترك له هذا الوجود كما يوجد صفاته فيقال له الوجود وجوده ووجود وجود
 صفاته او غيرت وجوده وغيبت وجود صفاته فان التزم بالاول حصل
 لشيء وجود وجوده الى غير النهاية فان الكلام يتناول كل وجود وجوده فلا يوجد
 شيء الا ويوجد قبله لا ينفك عن الوجود است ووجوده الوجود الوجود
 وجوده وغيبت وجود صفاته وكانت هذه الوجودات ثابتة لا نهية
 ممكنة وكانت الاشارة موقوفة على شئ الوجود غير الوجود
 الصفات التي لا زالت ثابتة فلا زال الشيء متساويا الوجود هو محال فان
 قالوا الصفات كانت ثابتة وكانت منفقة فكانت متعينة على
 ما يرون وهو محال والى النهاية غيرهم في الوجود زايده الى المنة
 فانه غير فون فانه لو اوجها لول الوجود فلا ينفك فان كان
 المنة ثابتة مئة والمنة توجد على انها نفس الوجود فالمنة ثابتة موجودة
 ليس على ما سلف فكيف يمكنهم ذوا المنة ثابتة لا يجرى لتفديد
 الفاعل امر ما هو الوجود فالوجود مستفاد من الفاعل كيف يكون
 نفس المنة ثم العلية الوجود عند تفيد الفاعل هو نفس الوجود
 فلا تفيد الفاعل وجود الوجود مع انه كان يعود الكلام اليه ولا يفيد
 ثباته فانه كان ثابتا بمكانة فترقى فافاد الفاعل للميات

نشي

شيئا فاعطوا العالم غير الصانع وهو لا يقوم بتوحيده الا انما هو
 الامور العقلية وما كانت لهم مكانة ولا حصل لهم حصول
 له وجوده في الامور الدورية ووقع ما يريهم ما نقل جماعة في غير ذلك
 مركبت توصيات اسماهم تشبه اسما الفلاسفة في الوجود
 لشيء كل اسم لو انه هو اسم فيكون فوجدوا فيها كلمات متخوة
 ووجدوا فيها وفروها في رتبة الفلاسفة وانشرت في الامور
 فخرج منها وتبين جملة المتأخرين وخالقهم في غير الاشياء
 الا ان كلهم انما غلطوا بسبب اسمهم فانه لاجل صغور
 يتوهم ان فيها فلسفة وما كان فيها شئ من تفصيلها بقدر ما هم
 ويتوهم فيها المتأخرين وما خرجت لفظة الاعداء ان اقول
 عما يتوهم ان وخطبا فيهم في قبول الناس لها واعلم الذين كسبوا
 كلامهم في شئ واحد ولم يجرؤا شيئا لا موجودة ولا معد وانه في كل
 عام عندهم كل من حال الوجود ولا معد ومنهم من يقول انها
 كماليت موجودة ولا معد وتكلمت معلومة ولا مجهولة ولا
 وفيه هو لا يعرف ان شئها امور الحسنة وعجب الناس باليس
 بوجوده وان معلوم وروحيش ثم اذالم يكن معلومة في الكلام ثابدا
 ولا يعلم انها كماليت موجودة ولا يعلم فان لم يكن فكيف يمكن
 ولا يعلم انها كماليت موجودة ولم يعلمها بوجودها الوجود فيما اعلم انها

٥٢

وكل واحد من القسمين بالجنسية اليه موصوف عامدا لا يستغنى عنه محله يحصل
متاحس ليس ضرورة وكل جنسية اليه مجرد وجوهها لا يقع جنسية تحت
او ما ليس جنسية جنس فركت ولا فرد وقع جنس فركت وهو الحافض
ويقسم الحافض الى اجسام فهو انفس في الحافض والى كونها
علاقة وهو العقل وجوهها لا يقع جنسية اليه كالكسوف والحافض والانداء
وبه ضرورة انسانية الصورة الجسمانية والى فان الجسم فرد لا زوجه
فجوهها انما على قاعدة فريز الجسم صورة جسمانية لا غير طبيعية
الاعتبارات العقلية فربما المشدع الثاني في القولات
وابتات قضية تعقبا وجوه بعض الناحيات يتعلق بها وجوه
ان تذكر القولات العشرة فذكر ما قبل فيها وتساخ في الحجاب
علاوة من المحرر في الموضع فذكر بعد ذلك خصيات وتعاقب
منه في الحجاب العالي في الجنس رادوا الجوه وقد عرفناه
على ما ذكره ليس الجوه عينا بل الجوه بعض خان الجوه دفعني
انه خارج عن المليات الجوه بغيره العرضية الطبيعة التي هي جنسية
لا يجوز ان يكون خارجا عن جنسية لانواع فالجوه عرضي موضوع
عام بالجنس واما العقل فركونه في الجنس نوعا بالمشاكل وهو لا
الذي يتقنون له السواد الالائي عينا زعم الانفس بعضا ان كان
لنفس قسم فكل من السواد اجسا وهو واقع بالمشاكل وقالوا ان

الجوهري وادعى بالتحليل ولكن لا يقبل الاستدلال به فخرج
 الجوهري من تحت كونه في شكك على استناد قضاة الحكماء
 انهم ان كان الجوهري هو الجوهري فثبتت في الجوهري بالتحليل
 بل حقيقة كنهه كانت في الحقيقة او غير ذلك من الامور
 لغيره من النسخة المحل وهو الذي يحل الذي هو الذي يحل
 بطلان غرضه الجوهري وبعيد ولا يتبدل في نفسه بل هو المحل
 في الجوهري لانه موجود في موضوعه على ان يتبدل في ذاته
 لا في موضوعه فالمعنا طبعه الذي هو في الحقيقة لا في الجوهري بل هو
 في الحقيقة اذا كان لا في الحقيقة كذا في الحقيقة في الجوهري وان كان
 في الحقيقة كذلك للمعقول ان الجوهري هو الجوهري اذا وجد في موضوعه
 وهو على ما خرجت في الحقيقة باعتبار ان احد الحكماء كان في
 والمعنا طبعه الذي في الحقيقة كذا في الحقيقة في الجوهري بل هو
 الحكماء ان الذين في العقل يحل وتوحيها في الاعيان واستغناء
 عن موضوعه بل كونه في الحقيقة كذا في الحقيقة في الجوهري بل هو
 عن الموضوع وكذا لا يلزم من استغناء ما يشبه في موضوعه
 ذلك ذلك الشيء بما هو ظاهره حال الجوهري الذي لا يصح استغناء
 عن المحل والموضوع الذي هو الذي ان كان الجوهري خارجا عن الجوهري
 فهو مستغنى عن المحل والموضوع كذلك لا يلزم كون الجوهري خارجا

لا يلزم كون الجوهري خارجا

لا في موضوعه كون الذي هو موجود في موضوعه فلا يلزم من جوهريته
 انما هو جوهريته بل الذي هو الجوهري لا الجوهري في موضوعه
 اخذوا من ان الشيء كنهه في الحقيقة كونه في الحقيقة كونه
 فثبت الجوهري في الحقيقة كونه في الحقيقة كونه في الحقيقة كونه
 سببا في كونه في الحقيقة كونه في الحقيقة كونه في الحقيقة كونه
 لا يقدم ولا تأخر فيها واجبا او عارضا بل ان يقدم والتأخر اذا اضيف
 الى كنهه في الحقيقة كونه في الحقيقة كونه في الحقيقة كونه
 على وجود المعلول فان يقدم منها فزادت العلوة وقررت وجودها
 على وجود المعلول وقد يكون التقديم والتأخر الذي هو في الحقيقة كونه
 باعتبار كنهه في الحقيقة كونه في الحقيقة كونه في الحقيقة كونه
 الا ان لا في الحقيقة كونه في الحقيقة كونه في الحقيقة كونه
 زائد على كنهه في الحقيقة كونه في الحقيقة كونه في الحقيقة كونه
 زائد على كنهه في الحقيقة كونه في الحقيقة كونه في الحقيقة كونه
 زائدا على الجوهري في الجوهري ولا في موضوعه في الحقيقة كونه في الحقيقة كونه
 او لا الجوهري في موضوعه في الحقيقة كونه في الحقيقة كونه في الحقيقة كونه
 في الحقيقة كونه في الحقيقة كونه في الحقيقة كونه في الحقيقة كونه
 عليه بالاطمح وهو التقديم والتأخر في الجوهري في الجوهري في الجوهري
 في التقديم والتأخر في الجوهري في الجوهري في الجوهري في الجوهري

وقسموا كل واحد من هذه المقامات الى قسمين
 كذا في بعض النسخ او في بعض النسخ
 المقسم الى قسمين ثمانية والاولى ثمانية
 يعنى ثمانية قسمين ثمانية والاولى ثمانية
 من عرض وعرض وانه السطح وهو ما يسمى بالسطح
 ومنه يعلم وهو الذي هو السطح او عرض وعرض
 اذ ليس في الاقسام ثمانية على الاقسام الثمانية
 قيل ان ثمانية الاقسام هي التي هي السطح
 مجموع الاقسام عرض وعرض وعرض وعرض
 اشتقاق الثمانية عليها الاقسام وسميتها ثمانية
 اشتقاق الثمانية عليها الاقسام وسميتها ثمانية
 او الوهم في المادة وهذا كذا في بعض النسخ
 فيا بعدد ثمانية المقامات ثمانية الاقسام
 وظن ان ثمانية المقامات ثمانية الاقسام
 وهو خطأ كذا في بعض النسخ
 لا كما في بعض النسخ
 حادونا وجمعا في بعض النسخ
 فانه ثمانية المقامات ثمانية الاقسام

ثم

ثم ثمانية المقامات ثمانية الاقسام
 هو واحد من ثمانية المقامات ثمانية الاقسام
 كذا في بعض النسخ او في بعض النسخ
 المقسم الى قسمين ثمانية والاولى ثمانية
 يعنى ثمانية قسمين ثمانية والاولى ثمانية
 من عرض وعرض وانه السطح وهو ما يسمى بالسطح
 ومنه يعلم وهو الذي هو السطح او عرض وعرض
 اذ ليس في الاقسام ثمانية على الاقسام الثمانية
 قيل ان ثمانية الاقسام هي التي هي السطح
 مجموع الاقسام عرض وعرض وعرض وعرض
 اشتقاق الثمانية عليها الاقسام وسميتها ثمانية
 اشتقاق الثمانية عليها الاقسام وسميتها ثمانية
 او الوهم في المادة وهذا كذا في بعض النسخ
 فيا بعدد ثمانية المقامات ثمانية الاقسام
 وظن ان ثمانية المقامات ثمانية الاقسام
 وهو خطأ كذا في بعض النسخ
 لا كما في بعض النسخ
 حادونا وجمعا في بعض النسخ
 فانه ثمانية المقامات ثمانية الاقسام

انما يعلم بوجه لا يعرف ان لو كان عرضا لزم ان يكون تعديله تحت المقدار
 بل لم يعلم ان اذا اعتقدنا ان جوهر ما عطف الجواهر العرض اذا المعقول
 هو نفس الصورة وهذا الشك لما وقع من جهة ما قل ان حكمه مثل الشيء
 بعينه هو كما ان الشيء في جميع الوجوه حتى ان كان الوجه في الخارج ليس
 انفس فافسر العقل كحجب ان لا يكون في العقل بل في غير هذا ان
 يكون النفس المعقولة فانه لا يحصل لنفسه ثبوت ما منه لا يتصل اذا
 كان لا يضر حصول الصورة وبصورة فمحل لا يتصور في ذلك المحل
 ولا يضره بطلانها عنه فلا بد ان يكون جوهر بل هو مثل شئ في نفس
 جوهره وكما نحن اذا اعتقدنا النفس الذي هو على الارض ليس نفس
 على الارض بخارجية بل سبب في العقل الصورة الارض في الصورة
 العقلية اذا حكم عليها بانها جوهر اسير النفس بطلانها عنه مقول عليه
 في الاعيان جوهر بصورة كجوه في النفس ايضا واما الجوهريه نفسها
 فكل الكلام من غير الاعيان لها صورة وسبب في الكلام في ما بعد
 واما عطف النفس على الكيفيات العقلية لا نقف اليه وانما
 نعلم ان الشيء لا يورد ان كان انفس مبدء وشكل ووجه وجميع
 احواله بعد كانت الا السواد والابيض في المبدأ ليس الا انفس
 البياض هو الذي يدعى الجسيم ليس لا شئ يخص فانه لا يتصل عنه حاشية
 ولا يضره فظن بعضهم ان اللون هو نفس الشكل ويكذب لكننا اذا

الشكل

الشكل بالجوهرية يصغر لونه فان الشيء هو واحد فحده واحدة لا يحجب
 ان يدرك بادر كغيره فيكون في الوجود كغيره فيكون نفس
 احدهما ما يقع عليه لا في نفسه من المقدار وانما الاسباب في تلك
 اعظم الاسباب مقدار اولها اشكال لكونه في نفس الشكل
 وكان شكلها او لا يرد في نفسه مع الاشكال وليس هذا بل هو
 لانه لا لون في نفس الاشكال لصدارت الاشكال لصدارة
 لما لوان وليس هذا بل هو في نفسه ليس من شكله من الاشكال
 فانه بعد كما في السواد والابيض من حاشية لكون الشكل في النفس
 والمواد الشكل فيكون له لون فاصح لكونه في كونه حاشية
 واما في المحل حيث في له اوله في لونه في الاشكال لا باللون ولا في
 المحل حيث في له اوله في لونه في الكيفيات المحسوسة على ان
 في لونه فان نفس الشكل فيكون احدهما باردا والآخر حارا وكذا
 في كل واحد من لونه في الحاشية لكونه في نفس الشكل لكونه في نفس
 نفس لونه في لونه في الحاشية لكونه في نفس الشكل لكونه في نفس
 وحده او ليس كذلك وكذا اذا كانت المحسوسة كلها في نفس الشكل
 والشكل الذي في لونه في الحاشية لكونه في نفس الشكل لكونه في نفس
 الجسيم هو البارد في نفس الشكل واحد في لونه في نفس الشكل واحد
 حارا باردا معا وهو محال وعلى هذا العياض في نفس الاشكال

وحيث فيكون في غير شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها وان كان
 ولا يتأثر في كل من شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها وان كان
 في شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها وان كان في شدة مقدارها
 او على شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها وان كان في شدة مقدارها
 عليها في كل شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها وان كان في شدة مقدارها
 او ان شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها وان كان في شدة مقدارها
 عرض فيكون الاعراض في كل نوع من انواع الاشكال عرضا ولنسلم
 في ارق المحل فان في الاعراض ما هو في شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها
 ما هو في شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها وان كان في شدة مقدارها
 والزاوية من حيث هو مقدارها وحيث في غير مقدارها وان كان في شدة مقدارها
 فذلك في الزاوية من حيث هو مقدارها وحيث في غير مقدارها وان كان في شدة مقدارها
 يقال للزاوية بهذا الاعتبار ثلث وربع ويكون في الزاوية بهذا
 الاعتبار المقدار الذي هو واحد واكثر من واحد في شدة مقدارها
 مشترك من حيث هو واحد او اذا غلبت الزاوية في شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها
 للمقدار من حيث هو واحد او اكثر من واحد في شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها
 وتكون هذه الزاوية من حيث هو مقدارها وحيث في غير مقدارها وان كان في شدة مقدارها
 وغير الشك في ما هي صورته وحيث في غير مقدارها وان كان في شدة مقدارها
 في شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها وان كان في شدة مقدارها

وصورة في شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها وان كان في شدة مقدارها
 ذلك وحيث في غير مقدارها وان كان في شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها
 لا يفتقر الى شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها وان كان في شدة مقدارها
 على ما يأتي في شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها وان كان في شدة مقدارها
 هذه الاضافات على ان شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها وان كان في شدة مقدارها
 منها اضافة الى شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها وان كان في شدة مقدارها
 الى شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها وان كان في شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها
 من ان شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها وان كان في شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها
 مقدارها الى شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها وان كان في شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها
 ان شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها وان كان في شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها
 مقولة المقولات فيكون ان شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها وان كان في شدة مقدارها
 يقع المنفصل في شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها وان كان في شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها
 لا يخالف ان شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها وان كان في شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها
 الى شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها وان كان في شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها
 ان شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها وان كان في شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها
 نقول ان شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها وان كان في شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها
 يخرج الى شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها وان كان في شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها
 للمفصل والعلامة ان شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها وان كان في شدة مقدارها وحيث في غير مقدارها

فان انواع العدد ذات مبالغة كالعشرة والسبعية والاربعون
واللهوئية لاسيما فيهما مبلغ وانواعان يحصلان كجانبين يكونان كالحال
منها فصل وجوب الفرق على ما سبق في انواع العدد ليعبر
لنرى ان الفرق انما هو في الشيء العشرة في جانب واحد او خمسة
والجانب بانه زوج او فرد وليس بانه اثنين لانواع العدد لما قد
لنا ان الفرق يعقل الولا ثم يعقل انما زوج وكل نوع من انواع العدد
عند القوم حقيقة كبقية لها وحدة فالواحد ليس لانواع العدد
حيث وحدتها والسبعية منها اسم وانما يعبر عنها ببعض لوازمها
كالعشرة والسبعية ليست خمسة العشرة من حيث هي عشرة فان
العشرة تعقل مع قطع النظر عن الخمسة وما يقال في العشرة سبعة
وثلاثة ليس بانواع بل في انواع العشرة اربعة وخمسة والشيء
الواحد لا يكون له عدد وكثيرة فان الشيء الواحد له صورة واحدة
ولا يتصور ان يكون له صورة ثالثة فاذا عرفت العشرة او غيرها
الاعداد بمثل هذه الاشياء فانما هو تعريف تجزئتها لثلاثة
الى عشرين فليست فخراتها فان اقسامها كثيرة لانواع العدد كل واحد
ليس عشرة لاسيما في نفسه وحدة وباعتبار الوحدة لها لوازم وهي
وفيها اعتبار عشرة وليس كثرة لذاتها ولا عشرة لذاتها بل كثرة
لغيرها فانها على ما اوردها وتعلم انهم غير حاجين اليه فلو لم يكن ليس

لانواع

لانواع العدد من حيث وحدتها ونوعياتها اسم وانما يعبر عنها بلوازمها
كالعشرة وانما قلت وحدتها العشرة معقولة لكثرة نفس
العشرة لانواع مجزئتها تعرض الى العشرة ومن حيث عشرة منها وخمسة
من حيث خمستها يقال انما عدد ونوع من انواع العدد وانواع العدد
هي هذه الامور الخمسة مجزئة بغيرها مائة ولا يفتقر اليهم طائفة
اذا انما يتبين في امر واحد في نظرية وما هو مجزئتها لثلاثة لثلاثة
على مجزئتها فان هو لا جعلوا العشرة ككلماتها شواذ وما
لزمهم من كثرة الاقوال مجزئة وليس العشرة كما قد يورثه بعض العامة
انه لا حقيقة له وليس شئ وكيفية يكون لا حقيقة له لوازيمه فخص
من التسمية الزائدة والناقصية والزوجية والفردية ومناسبات
عجيبة وان كان العدد له وجودا يحصل الذات فالوحدة السبع
فردة لا بد وان يكون له في شيا من الاشياء انما لا يتركب من شئ
والاشياء الكثيرة انوعها لا تتلف مما لا حقيقة له وقد يعبرون بوحدة
العدد بحجته ليعبر كل واحد منها من تعريف الاخر كقول القائل
الواحد هو مبدأ العدد والعدد ارجح من اجتماع الاحاد ومثل هذا
ليس تعريف صحيح بل هو التعريف للعدد يحتاج الى امر اخر فانه
ليس كل ما يحصل من اجتماع الاحاد عددا الا ان زوجية نفسه يحصل
من اجتماع الاحاد حصولا اوليا ومع لا يخلو انهم من توسع وتوال القائل

كون المحقق مفصلا فاذ كان كذلك يكون المراد من الترتيب
 فصلها الكيفية الكيفية اضافة اخرى اليها فان كانت الكيفية الكيفية
 نفس الفصل فالمفروض اضافة لبيد على اضافة مع مقول اخر
 المتبهم المضافا اضافة لبيد على اضافة مع مقول اخر
 امر واحد تحت مقولتين وقد مضى في امان ان يكون الفصل الاضافة
 الترتيب المضاف اضافة الى الكيفية اضافة الى الكيفية بالنقص
 الكيفية والكيفية فكون الفصل الاضافة اضافة وهو متبع يرجع الكلام
 الى الترتيب الاضافة الثانية بما اذا كانت الاضافة الاولى في الجاهلية
 منه الى العود على ما سجد في الكتاب ان الله تعالى
 القسط اس الذي اوردناه في التلويح وفي الموضوعات
 ما يضيف الاضافات كسوة على وجه الاضافة لا كسوة على وجه
 كما يبق لنا الرجل فان الرجل الواحد يصح ان يحمل على جماعة تامة
 انحصارهم في عدد معين بحيث لا يقع الزيادة عليه بل اودة زائدة
 وتعين بتعيينها جميعا وحاشا الى اوجه ولم يكن قد يترتب
 كما لا يخفى سوسه لديهم لمكان الاضافة لغيره لغيره اليه
 اذ ان ذكر ان امانا لانه ليس خارجا لان الاضافة من طرف
 واحد شخص في بعض المواضع يحتاج الى التعيين الشخص الى اعتبار
 اكثر من تعين الذين بينهما الاضافة ولا يخفى فيها ما هو في بعض

الا اوجه الترتيب لبيد لبيد بتعيينها لبيد لبيد فانه لا يتخصص
 بتعيينها الا بكونان يكون بينهما اضافة وارتباطات فكلها
 الجاهلية انما هي في التعيين فكلها في الجاهلية والدارسة في كل
 الى التعيين اذ اجمع تعيينها ولا اعرف المشاؤون في الجاهلية سيما
 بوجه رجل واحد هو زيد مثلا وان جمع حملها على كثيرين اعدادا مختلفة
 الحقائق ومع ذلك مودة خالدا استا رت عشرة مودة حقيقه
 بتعيينها بهما ولو لم يكن ذلك لخصه بغيره فكلها لطلب تلك
 البهوتة والبهوتة التي لها كخصان يرتفع محقق منها عند ارتفاع
 محقق له كما سبق حشر عليهم على ما قالوا في البهوتة لبيد بتعيينها
 وكانت فاعادوا اذ اوجه عليهم لبيد لهم مغيرة او رجوع الى اهل
 او تركه في التلويح باليات واذ كانت مغيرة على مغيرة
 الموضوع في المضافين ما يتبع كسان راسا براس كالاخرة فان كل
 واحد منهما اوجه للمادة ليست اوجه واحدة فانهما جميعا بل لكل
 واحد اوجه اخر على ما سجد في القوم وليس الاوجه والبهوتة كذا فان
 احدهما اسب للمادة والاشياء ليس بالاشياء المضافات كخصه
 لاهل بعض النكاحات الطرفين بالتحكم والركب اجمع لاهل منه
 النكاح اس اذا اختلف طرفان على التعارض فان الاسب لباين
 والابن ابن لباين واذ اختلف التعارض لاهل النكاح اس فاذا قيل

في حيث هو ابن لا بد من نسبة السقف الى الحائط لانه قد عطف
 الحائط في حيز الحائط لانه قد عطف فيكون تقعر اللام معلومة
 او اضافته لم يصرح بها واما تقعر السقف فليس منه الا الحائط
 الا انه حيث هو مستقر عليه لا من حيث انه سقف فاذ
 كانت النسبة من حيث هو مستقر عليه والاسقف على نفسه
 اضافته ذات طريقتين فلما فارق واما عطف النسبة من حيث
 هو مستقر عليه فاذ اجذب غير اضافته فاذ النسبة على نفسها
 فاختل ان عكس الطرفين فيما كان لان النسبة ما اجذب على نفسها
 كما هو في المضاف على جهة هذا الحرف من وجهي اعتراف
 وليس على وجهي التمييز بل النسبة المطلقة من حيث النسبة المطلقة
 لا بد وان يبين من منسوب منسوب اليه وليس في النسبة
 فترسمها ايضا فان عطف الطرفين فلما لم النسبة من حيث
 من عطف الا الطرفين فان فرضت في غير الطرفين فذلك
 لا يصلح الامر لكونه كسب العدول على التقادير كما قيل في المضاف والحق
 النسبة بينهما المضاف واما الذي يجب ان يكون المضاف
 كون بعض لسان يعقل بالقياس اليه غيره وذلك لكونه محمول
 واما لانه لم يسمو بمكانه قد يسمو بالابنية ولم يعلم انه
 جعل المضاف في تقعر غيره مضاف واما المضاف في الحقيقة

هو الاضافة وليس له اضافته اخرى فانه من حيث النسبة واما تحقيق
 فسمو كونه واما ان المضاف امر زائد على مضمون الاشياء كما تعلم
 الالوهة لولا كانت النسبة لانه قد عطف في تقعر السقف لانه كان
 ذلك الشخص ما هو وجوده اصلا الا وهو اب واما صار ما بعد عالم
 يكن في الالوهة لبيت زائده لا ان النسبة كيف الالوهة لا يعقل ان
 نبوة والانسانية والشخص الانسان يعقل ان العكس لا نبوة
 او ابن وجهان قد يحوال من محاذات ثم تحاذان ويجعل
 عليها هي اذ لو لاحد رتبة ابراج المحاذاة بعد المحاذات
 وليست المحاذاة من ابراج الجحش ما يتصلها حيز المحاذاة بها
 عدم ذلك الشيء فالاضافة به امر غير منطوق به من حيث النسبة
 ذلك لكونه مضافا من غير ان يضاف اليه اعراض وفيما تحت اخر
 وفيها لم يمانع الاعراض وحوادث لم يمانع اختصاصها بمحمل ان
 يكون في خصائصها غير مضمونها وتحتاج الى التفسير او الاحتجاج وربما
 يمكن ان تعلم من حيث بعد تقعر في تقعر المقولات
 وما يدكر فيها من حيث بعد المقولات الا ان معرفتها لكون الشيء
 في المكان وقا لانه ان يكون ليس الاضافة بل هو معرفتها في المكان
 كما ان السمو الاسمية واما في المحمل عرض لها وليس كونه الشيء في المكان
 مثل كون السمو في المحمل فالسمو اذ هو مضاف وجوده محمول وليس

يحصل منه امر غير غيره وغير الذات ما دام الحصول في الحركة
 والتحرك كالتسحق والتسويد بالتحريك وسهوان يتفعل
 وهو ما ذكره غيره من تأخر غير الذات مثل التسحق
 والتسويد فاذن الفاعل المتفعل في النسبة التي بينهما
 تحدد الثانية والثالثة لا يتبع انما تحرك او تحرك فانه التسويد الى
 سواء فاذن التسحق الى نسبه فانه وهذا يدب فيه الضعاف والحق
 الاسود والابيض والابيض الاسود فان بين الاثنين المتعاقبين
 غاية اختلاف قالوا يقع فيه اشتداد وضعف كشيء لا يمتد
 اما بحيث يكون ابضا ابيض او ابيض ابيض او اشد نارية الى
 النهاية وربما يقول قائل السمت قائم لم يقوله ليعمل وليس
 يتفعل لا يتصور فيها الحركة وهما الشدة والضعف
 فيهما وكل شدة او ضعف فاما يكون في الحركة فاشبهت
 الحركة بهذا الطريق وكانوا الغونا وما كجاب بان الشدة
 والضعف في الشدة والاشد الا ذلك الشدة فان الفعل والتفعل
 فيها شدة وضعف وهذا الجواب لا يتصور فان الابيض ابيض
 ان يزداد الشدة من شدة شيئا فيكون سلوكه في الحركة ضعيف
 في الحركة شدة شيئا على هذا الوضع الذي عرفته بهذا
 القابل واعلم انهم اذا قالوا اسقوله كذا الشدة وضعف يعنون

لن

لن يكون جسم لانه لو كان جسا لاختلف الابصار عند هويته
 وكونه ما كما اختلفت الروية بالقرين والسعد فان الشعاع هو
 فكان يتفعل به ويدرك كما هو في التسحق كذا فلا يدرك الكل بالقياس
 المتصل به مع المرجب لخصه من هذه المراتب بوصول الشعاع في
 آخر اقطار في المراتب وهو سائر النسبة في الراي وهو كذا وكذا
 ابراهم الشعاع وقد استغرق عنده ضعف كذا العالم كذا في غير
 غير استيعاب طائفة من جسد بعيد ثم يبرر على جوابه شيئا
 كثيرة ولا يراه كما هو فلو وقع الشعاع على استيعابها كان جسا لانه
 بوجه من الوجوه ثم لو كان جسا وكانت الروية به ما كانت حركة
 الا على خط مستقيم على زاوية قائمة ثم روي شيئا على خطوط غير
 قائمة ولا روي في المثلثات الى الجهات كما هو في فعل
 فان جسا واحد البطل على الحركة الى جهات مختلفة ولست فرست
 حركة ارادية لكان لها نفع البصر ولا زير المضي لا المستحق
 الذي فرستها بلسان في فعل الشعاع اليها بالارادة وان فزع
 ارادة اخرى فهو حيوان يتفعل تحريك بارادة كيف شاء فيكون اذ
 لفت لها ما اذ لو اذ جسم الشعاع باطل بحسبها باطله والبعث لولا
 جسا والروية به لكان روية ما فرست في اولى ما فرست روية
 فان المسام في غير كذا ليدل على روية في الشرح ثم لن كان في

واذ ابطال لشره روية بالشعاع طلعت قاعدة تسمى به الفهم تسمى
 امتناع الانعكاس بوجه اللؤلؤ وانما انظر الانسان في الماء
 صورة بعض التوابت او غير ذلك كما قد وقعت في ذلك روية في الماء
 فانه لو كان يخرج شعاع كان وصول الشعاع الى الماء من البصر
 عجبا فكيف انعكاسه الى الكواكب وروية الماء الكواكب في روية
 فانه لا فرق بين سائر الماء الى ذلك التوابت ووجه الوجه انما
 هو ان الانسان يرى في المرأة الصغيرة وجهه صغيرا في الصورة
 تامة الاعضاء فلو كان انعكاس شعاع لانه كان يصل الشعاع الى
 جميع الوجه بحيث تاس جميع اجزائه فكان يرى كل ما هو في الصورة
 وليس كان الشعاع لا يسير في جميع الوجه بل بعضه فكان يرى بعض
 الوجه على مقدارته وحالها هي اية دون البعض الا فوان كان في غير
 بعضه كل عضو فادريس كل عضو الا صورة بعضه في بعض
 لا تتكامل مطابق شكل كل جزء على كماله وحقيقه ليس في الشعاع
 الا في المقدار لا في العدد والاعضاء ووجه تخلفه الوجه الثالث
 في ابطال ان المذهب لانه لا يرى في روية شعاع الاشياء
 المتماثلة تقدير روية ما واداه من الاجسام فان كان الانصار
 بالشعاع فكان يقدر ما يقدر في الشيء فيحصل الانعكاس الى ما يقدر
 فما كان يرى من احد ما اما انما انما انما انما انما انما انما انما

فرا

فراودة لشعاع تحت الماء يقدر انما انما انما انما انما انما انما
 فما كان يصح فرفقة الاوقات روية شعاع في الماء ما ولا روية
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 روية المرأة بالشعاع الذي انعكس الى الشيء في الماء فانه غير روية
 لا انما انما روية فكان يجب انما انما انما انما انما انما انما
 سفار روية الشعاع غير روية لانما انما انما انما انما انما انما
 والشيء الذي يرى في روية شعاع في الماء في كل واحد منهما يخص
 بما يرى في المرأة وذلك الشيء في سائر انما انما انما انما انما
 سائر انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 على طريق واحد في روية شعاع في الماء انما انما انما انما انما
 الواصل هو البصر وهو موافق البصر في روية شعاع في الماء انما
 الواصل هو البصر والمحصل بالمرأة غير المحصل بالشيء الذي في روية
 واما سائر انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 لانه سائر انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 بصر الا غير هو خارج من الانسان فلا يكون الانسان في روية
 وليس كان الشعاع هو ما والبصر هو ما في روية شعاع في الماء
 في المرأة وما في روية شعاع في الماء انما انما انما انما انما
 الى البصر على طريق واحد فاختلط الشعاع في الطريق لا يكون

موجباً لروية واحدة من الطرفين فانه قد يكون
 باهراً وقد وضع فخرنا القسم موداً وادى كل شعاع شيئاً
 الى دورك واحد اما لغير شعاعاً واحداً موداً بالشئ
 احدهما مع الآخر فالقارة لا يوجد بالشئ على هذا الوضع
 فكان يري شيئاً بعد الاغراض كما سبق وليس كذلك
 جنان الاختلاط والاتصال يستلزم فذلك
 ذكرها انسان فاما الذي يري واحد من الكلاهما عيناً الى
 الآخر فيرصد كلاهما ونحوهما جميعاً او يريان شيئاً
 الا لغير ضرورة اتحاداً بينهما الراي معاً فكان يري
 يري كل واحد من معالان المشي في التاديه واحد لغير
 لضرورة الاختلاط والمجاورة فكان كل واحد من حالهما كذا
 فان الشعاع الموصل الى موضع واحد هو المدرك ثم الباهر
 بحيث يظن متواصلاً اذ ارا متواصلاً بكلتهما لا شك في الشعاع
 لا فخر في الإجماع كل واحد وكان متواصلاً الآخر عند رؤيتهما
 فاذا ادركت الاشعة الى البصر ما يدرك به لا شك انها كلها كانت
 الخطوط اقرب الى البصر استندت لظنهما فانه قد اعترف
 على هذا الموضع لغير لظنهما يري مجتمعا ويرى بذلك لغير
 الشئ في الآخر فاذا انقربت فغير يحيطان المتواصلة

مفترقة

مفترقة وكذا رايها متواصلة في الجمع واذا اربعت متواصلة
 وكلها قد ثبتت البصر استندت اجتماعاً متواصلة وشئاً اخلاً
 وشدة الاختلاط بوجه يري واحد لغير من في الآخر فكان
 يجب لغير يري يحيطان المتواصلة لغيرها فغير هو مع الوجه
 الخمس هو انه اذا ادركت الشئ كما هو رايها متواصلة في المراءى
 اما لغير يكون الملاءمة شعاعاً واحداً او به لا يصر فلما يري شيئاً
 واحداً وصوره واحدة وليس كذلك او يري شيئاً منفكاً في شعاع
 متواصل فيرصد كل واحد من لغير شيئاً اخلاً وهو معاً او اتحاداً فيكون الاكبر
 واحد او يري صورته واحدة اذا كان بائناً او الاتصال والغير
 واحد مع الاتصال مفراً كغيره المادرك فيكون المدرك
 بواحد لغير الصورة وبالجموع كلها وليس كذلك فان المشافهة
 صورته لا صورة واحدة او يري شيئاً في يري لغيرها معاً
 وقد رايها معاً في مكان واحد كذا في حيلة اياك وجه
 الشئ لا البعد فانه لو كان يوجب بعداً اذا انظرنا الى الشئ
 بعين واحدة ثم فتحنا الآخر كذا في شئ لا يري لغيره انكم
 على ما يريتم هذا المذهب ثم لو كان الانعكاس بالشعاع كما
 يري شئاً كما تمس من رايها من رايها كثيرة جدا فان الانعكاس
 من كليهما على رايها الى انتم فذلك الصورة الخاتمة فغيرها

حتى التال يطلع على دونه واما ارسطو وشيعة فانهم يرون ان المثلث
 شيء من البصر الى المصير ولا بد من شئ من البصر الى المصير
 صورة الشئ في البصر لا يصر الى البصر بل الى البصر في الرطوبة الجليدية
 والارزاق ان يرثي شئ من البصر في جليدي اعمق من
 المحققين الى المصير اما بواسط الروح الذي فيها وسر بويته
 الشئ الواحد شئ من على قاعدة هو لا يصر الى المصير بل الى المصير
 وقد يكون البصر في الازالة التي بوي الشئ من جليدي الى المصير
 بعض من فلا تقع تاري السجدة الى موضع واحد من البصر الى المصير
 منها كجس الروح البصر الذي يصر في تلك وفيه كجس الروح
 ليس حصة واحدة ونحوها باصبعين ملبوس في قدر من الشئ الواحد
 شئ من بسبب حركات الروح البصر واضطرابه في مكانه واما
 عارضة له كما يقع في الدوار وما كجس الروح واما في البصر في
 الاعداء صغر عند هؤلاء ان الذي يقابل الجليدي في كجس الروح في
 خطوطها اليه على مخرج وطه مبداه في الجليدي الى البصر في كجس الروح
 وحصل من الخطوط مثلثان منسقين الاساس في مضائقه الى على
 نكلا ارزاق الشئ المقابل بعد استحقاق المخطوطات في رؤياه
 فاستد صغر الدائرة الى الازالة في صورة المرأة ليست في المرأة والا
 ما اختلفت رؤيه الانسان الصورة شئ ثابت في مقابلته في رؤياه

باعتبار

باختلاف مواضع نظره اليها فان البصر في الشئ لا يصر
 باختلاف نظره اليها واما عند الشئ في البصر في رؤياه
 انحصرت العينين بالاشعاع ما اذا اراد ان لا يصر الى الشئ عليه
 وصورة المرأة فان العندين كلاهما في موضع واحد في كجس الروح
 وغيره في كجس الروح واحدة في شئ واحد في شئ واحد في رؤياه
 الزمان لم يصر في البصر في الشئ فاحاطت بعضه في البصر في رؤياه
 حصلت بواسط العينين في كجس الروح واحدة في كجس الروح في رؤياه
 مقابلته في كجس الروح في كجس الروح في كجس الروح في رؤياه
 لها مبدان فاختلطت فان عليه في كجس الروح في رؤياه في رؤياه
 الصقل الى كجس الروح في الشئ على الاستقامة لا يرثي في رؤياه
 الشئ الصقل لا يرثي في رؤياه وما وراه في رؤياه في رؤياه
 هذه الصورة ليست كالشئ الذي في المرأة باعتبارها في البصر
 للسطح الذي يقابل غيره في صورة ذلك الغير بل في مقابلته في رؤياه
 والما قد يرثي في كجس الروح في كجس الروح في كجس الروح في رؤياه
 الشئ في كجس الروح في كجس الروح في كجس الروح في رؤياه
 للمقابل الا اذا جعل وراه حجابا لوني وعللوا رؤيه الشئ في رؤياه
 الكبر في كجس الروح في كجس الروح في كجس الروح في رؤياه
 يحصل بالمقابل وليس في قوة البصر في كجس الروح في رؤياه

متصل بالجلد لا يتصل به في تلك الحالة لئلا يتصل بالجلد في تلك
 يدرك البدن ولا ان يقدر على تركه كيف وقد اذنته واصلت
 به في البدن متبالي ان تعود اليه او يكون في حالة واحدة في نحو
 ثم اذ اذنا الشمس لبعض الساعات السابعة ورويتها بالجلد
 النفس بها وماسنها وادراكها لتعرف كهيئة مقدار الشمس
 بالكل ما صدرت او حصلت بمكانة كهيئة كان في كنهها مقدار
 حزن بالبين وكلف ثلم ما اتصلت بالافلاك حتى تتركها اليهم ثم
 اذ اراى زيد وعمر وجها واحدا وسطيا واحدا وانصلت لهما
 بذلك الجسم فلم يدر كذا نفس يدرك نفس عمر وبنالك وبنالك
 بطريق واحد حتى اذا شئت نفس لهما نفس من تلك صورة شائعة
 دون الحاجة الى جهة ثم رايتهما جليتين متباعدتين معا اتصلت النفس
 بكلهما على امتدت فلات لهما في الاخر طرف اخر او
 لما خرجت او يكون جسم احدا ومعه واحد في حالة واحدة يحصل
 مكانين وجميع هذه الاشياء باطله ولم تكن بالملفات
 المتكسرة والاتصال والامتزاج وقد عرفت ان الاماكن على غيره
 الوجه محال فليس بالملفات الا ان النفس لا تراك وكلاهما في كونه
 قد عرفت عنه بعبارة مجازية ثم ضرورة شخص ما وجد في الاعيان او
 في غير النظم مع ان الذات له فالتزم هذا الرجل ما منها صورة في

النفس

النفس وما يتصل به في كنهها اذا اتصلت صورة طهر ثم تجلج بعد
 مع بقا صورة الطير صورة جيل اما ان يحصل صورة الجبل حيث
 صورة الطير قبل بحيث لا يتصل بمحل على فيكون في كل واحد
 مقدار صغير ومقدار كبير فلهذا ما هو عند الجبل صورة الجبل
 جزء اخر غير حاصل فيه صورة الطير قبل فان كانت صورة الطير متصل
 عليها في النفس قبل حصول صورة الجبل ثم اذا حصلت صورة
 الجبل فالنفس تتخلل وتتكاتف ولها بهول مشتركة في بعض العنصر
 الا انها تقع فيها الكون والفساد كجزء من الهيئات ثم اذا كانت
 صورة الطير في كنهها لا يكون قد تعلق بل اتصل بها مقدار خارجي
 من ذاتها التحل فيه صورة الجبل ثم يكون الدرك ان الزيادة ان كان
 عند حصول صورة الطير متصل بمقدار ما يحل فيه صورة اخرى وكما
 فاحدهما منها فالنفس انهما مقدار فتكون حيا في منطقة
 في جسم البرهان قد اختلف هذا ويعرف بانها الجسم
 فلهذا منه محالات لا يحصى عنها واسور شمع من الطبع الشجع
 ونحو سحر الاموال اراك انك قد تعلم من الالهييات اصحاب
 الطبع الشجع اجود الزايم على من يحيا في صور الممات وشأته
 احب ان عظامهم ورين لادجولها في الاعيان ودعوا لهما
 يكون منطبعة في عرض من ان كنه من الطبع الشجع والروية لا تنق

ليس الا فعلا او راكيا ثم يركب الصانع والصور فاذا لم يكن عندنا
 ولا صورة كيف يركب وماذا يركب ان يركبها او ليس يركبها
 او وصية فاما لا تفصل الصور وتقبل وتنفق في المثل فان لم يقبل
 الصور وتقبل الامر والترقب فيها من غير وجوده ففرقة
 اخرى لا فيها يركب الصور والمعلق في غير ما على هذا الوضع فماذا يركب
 قول من يقول ان يركب الصور في الصور الخفية ويركبها والصور الخفية
 في غير ما على جوار لتجديد ان تفعل افلا اراك في ليس عندنا انزمنة
 ولا اراك في فجز ان تفعل لم تقبل ليس عندنا الصور وغير النفس
 من الصور يتركز ان هذا كثر في فاعلم فما ان يقال يقبل الصور
 والصانع ولا ذلك كيف يقبل المثل الذي قالوا انه ليس بصوره ولا يركبها
 ثم اقول يركب ويركب من جوار اراك في فعل اما طبع او اراك في فاني كان
 طبعيا فلا اراك مع ولا ارادة فلا يكون على جهات شتى في تفصل
 شتى ويركبه ولكن كان رايا فاما الارادة كما او لغير فاني كان لا ارادة
 لما خفي فارات ولا اراك انما ولي كانت بارادة غير فاذ ذلك
 الغير بارادة كائنه لا يترك ان يركب هذا تفصيل والركب في لا لا يركب
 من الصور والركب في وتفصل في فاني فاني تفصل فاني يكون في صور
 انكم انما في صور الخاصة حتى يركب لا ارادة في شئ خاصة فذلك الغير
 اذا جمع الصور ان الخاصة في شئ والا حكا في الخاصة فلا يجمع في تفصيل فانه

فما

فما يحتاج الى تخليق ما الذي لا يليها الا ان يركب في تفصيل والركب في تفصيل
 هذا القول ان يكون في غير ما وهذه القوة سواء عندنا في تفصيل
 مشكورة ويركبها في تفصيل ما لو لم يكن عندنا في تفصيل والركب في تفصيل
 تفصيل عقلي تجديده من صورة فخر في الحيوانات ما في فاني
 انما يركب وتفصيلات عجيبه وليس في فاني فاني فاني فاني فاني
 يكون في فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني
 انما هو التركيب وتفصيل وعلى شئ ذلك لتفصيل في فاني فاني فاني فاني
 فاما حقا في القول في شئ بعد ما اطلق في فاني فاني فاني فاني فاني فاني
 واما حقا في شئ في هذه الاقفاط فخر في فاني فاني فاني فاني فاني فاني
 انما حقا في فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني
 شئ في فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني
 والوقت فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني
 وهي سرية الطاعة للنفس في فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني
 غير من صورة فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني
 في فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني
 وتفصيل فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني
 والركب في فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني
 قوة بالركب الصانع اذا طرق في فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني فاني

اليد وبهذا السيد لون ايضا على تعار القوي فان تجويفا اذا اذنت
اذا تخلص تلك القوة والقوى الاخرى باقية وهذا الصبح بصحة اخرى
و بما هو تجويف في انبات اختلاف الوهم والتجويد في فعله احدا
يصح كذا انبات اختلاف البعض تجويف من بعض آخر منهم
منهم من لم سلطان الوهم في جميع التجويد الاوسط فكيف يحل
التجويف في كل الوهم فيهم التجويد في جميع مفرق القوي والوهم
اذا فرض اختلاف في كل فعل التجويد فيقول القائل فيفصل التركيب
ضرورة الاحكام ويحكم انما هو التجويد وليس قوة اخرى في كل وقصر
التجويد في كل الاحكام وصور فان وجد اختلاف فيكون الحكم والتركيب
والفصل فيكون القوة واحدة وهي التجويد ونوع كون الوهم قوة
اخرى غير التجويد واما ارجح بل بعض المتأخرين ان كل قوة بل هو احد
بسيط لا يصح ان يصير عنه افعال مختلفة فكلما كانا يصح والامر
المجزة وربما لم يصدق جميعا وانما على ان القوة الواحدة في
حيث باطلها لا تقتضي الاشياء واحد الا ان القوة لا بد منها
تركيب مع الوهم والاعطى عصا ونقشات النفس غير بايجز لا يحصل
عنها تبسيط امور اخرى احكام وهذا تمكينا لا انبات النفس
توه نظرية وعلاوة النفس احدى والقوى ان تختلف في هذا الامر
ذوات العلايق مع المادة لا يصح بل في الامر المجزوء من جميع الوجوه

امرا واحدا

امرا واحدا اذا نظرنا الى وحدته وتوابعه كالحكم كالتجويد الى خصوصية
قوة انه لا ينفصل وربما يوصف الى شئ منه وانه انما يتركيب الى القوة
فيما غير ضار فان الامر بعد انبات تجزؤ النفس لا يتعلق به سهل
واما القوة المجزئة فانما تنقسم الى مجزئة على انها باقية ومجزئة على انها
فأعلى من المجزئة على انها الباقية هي القوة الشوقية وانت تعلم ان
الحيوان اذا لم يتركيب الى شئ يذكر ان كانا عطف الى حيا او تجليا
لا يتحرك بالارادة اليه لئلا يتركيب النفس الى ان فانه قد يدرك لم
يقع اليه الشوق فان كل ما يتناق اليه بالفعل ان كان يدركه
ما يدرك ان يكون كل ما يدرك ان كانا متناق اليه قد يتفق الارادة
في جماعته ويتعلق شوق فيهم الشوقية فيهم الشوقية وغضبه فالا
لنا الانبات الشوقية لطلب اليد في الشهوة التي لها الانبات
الشوقية الى الغلبة ووقع المكروه هي العصبية المجزئة على انها الفاعلة
قوة تبعث في الاعصاب والعضلات من شأنها ان تخرج العضلات
كذلك لا تدارد الرابطة وارجح ما يدعى بالقوة او الشوق
قد يكون من صفاتها فيكون في جميعها عاينا في بعض قوة جماعية زائدة
على القوة الشوقية على ما قد يكون شوق الاجزاء وربما سائر في
في الاجزاء قوة اخرى غير الشوقية بل نقول الاجزاء هو محال او ضار
الحركة من شأن السيد الذي له الشوق فتطبع الحركة على انها الفاعلة

مستند وقد يكون لفظ الروح وجوده وانما الكلام على الروحانيات
 الصادرة والاهام والوحى وما يشبه ذلك من ذكره انما الصانع
 في اخر الالهيات فصل في النظر في النظرية وعلمها باعتبارها
 ادراكا للمعقولات وتبين البدن والقوة التي بها تقبل النفس
 ما يفيد المعقولات ليس عقلا نظريا والى بها اقبال النفس على
 البدن لتسرعها عليها فالواو اسم العقل على يدن بلا شرا او
 بعضهم في بيان النفس ليست مجموع هذه القوى بل هي القوى
 والنفس في كيف يكون ان يكون العدم في الجبره مدركا
 للمعقولات ثم قال القوتان النظرية والعملية في بيان واحد
 قوة على شدة الادراك في شدة القوة في ان كانت القوة
 اسم مشترك والقوة بازاء النفس في شدة الادراك في شدة
 ليس بعد مراد في هذا العلم في القوة التي في القوة
 عديمة وهذه لا يتبع مع وجودها في قولهم في شدة القوة
 العملية لا يتصل به تدبير البدن ولا القوة النظرية عند ادراك
 المعقولات فيما لا يتصل عليها القوة باعتبار العدم ثم العدم
 في حقيقة ليس بهتة على ما تعلم الا بالجزء بل هذا القولان اعتبارا
 غير ان النفس في النفس من انية لا تركيب فيها ليس بالجزء
 فزانة النفس في النفس مائة يتصور صورتين والباحث في

ملح

ينسج اصل القوى النظرية والعملية الى الجبره واعتبارين واضحين
 للنفس احد هما الى العدم وهو الى البدن فان النفس وجودانية
 المعقولات بالتحقيق العقل العرض لها ويفيد الفارق صورا
 تركيزا لبدن فعل يكون ان يفعل شي واحد في غيره ويتفعل في غيره
 لا يتبين فزانته بل باعتبار ان يفرغ من خارج على ما ذكره في
 للنفس النفس في شدة الادراك في شدة القوة في ان كانت القوة
 الباحت الى ذلك القول في ان المعقولات او العمل في
 ثابته للنفس في هيات فعالة بل في استعدادات في القوى النظرية
 واحوال التجدد في القوة الفاعلة الى احد الجانبين العلوي والاسفل
 والاولى المراتب في عقلها في ان يكون النفس في شدة الادراك في شدة
 وبعضها في الشواهد في شدة الادراك في شدة القوة في ان كانت القوة
 للنفس في شدة الادراك في شدة القوة في ان كانت القوة
 في شدة الادراك في شدة القوة في ان كانت القوة
 هو في شدة الادراك في شدة القوة في ان كانت القوة
 في شدة الادراك في شدة القوة في ان كانت القوة
 في شدة الادراك في شدة القوة في ان كانت القوة
 في شدة الادراك في شدة القوة في ان كانت القوة

وان لم تعلم انك تعلم ليس له وجوده ويجعل عليه حكما مستلزما
منه النفس في الحقيقة لا بد من حصول اثر في النفس فلا كان للشيء وجود
من خارج لنفسه بل طابقه لاثار الذي عنده فليس ياراك كما هو
طابقه من وجوده فادراكه من ذلك الوجه وان طابقه من جميع الوجوه الذي
هو بهما يحصل الادراك كما هو ولا شك فيكون شاكرا في علمه
لغيره وانما العلم به مجرد الصورة من المادة مجردا ولا
يتغير عن علاقته وضيعة في حاله كما في تلك العلاقة فغير ذلك
الصورة مع غيبوبة الحال وكل ما يقدر ان يحد المنة غير موجودة
من حقيقة بهما وضع ومقدار ونحوها فالواو والهمزة كذا في قوله
انما الصور فكانها لا يستقيم على قواعدهم ليعلم ان بعض تجزئة
بامور كالحج والعبادة واحكام واما العقل فتجزئة في العوارض
القرينة ويحذف عنها كل ما ليس من المنة فثبت المنة على تجزئة
بعض مطابقها لا يتحقق مكانه على المحسوس على ما هو في
هذه فيا يصح في خارج النفس الواضحة غير متجزئة وان كانت امور لا بها
فراعيان العوارض الغريبة ليس يحتاج صورها من عقولها
على علم في التجزئة بل مثل هذا الشيء معقول بذاته وما يقال انه للعقل
تجزئة صور الانواع عن المادة في تفصيل فان الجسم في مادة
وصورة لا يتصل بالعقل الا بغيره من المادة والصورة يحصل فيه

من المادة وصورة ومن الصورة اخرى لتعمل بها الجسم ^{لعملها}
العقل لا تجزئ من مادة اخرى وكل فرع يدخل في حقيقة الجسم لا يتصل
الامور بالامور ولا تجزئ من المادة حصول الصورة النفس
وانما هي ليست فاعلة فليست في حقيقة ما تجزئ بل في جميع فاعله
ان العلم كما فهمه علمه في العلم من شئ وشئ ولا يخفى في العلم
المشهور على انه النفس في تقسيمه فالتقسيم غيبية ولا يصح
بما لا يتصل بالعقولات المطلقة في الانواع والاختصاصات
مثلا العقول المطلقة وغيرها حاصل فيك وانت تعلمها
محل شك ولا يغني القس من الامور المعقولات والصور العقلية
سك ولا شك انك عقلت الجوانية ونحوها متجزئة غير متفردة
ووضع فالك قد تفرقت بين شئ وطبقه ولا شئ وطبقه فيا
غير تجزئة البيان ونقول ان تصحح كبر من هذه العقول
اذ كانت في محل متفرد في النفس من ذلك الجسم في جميع فاعله
لن يمكن فيه غير شئ شئ اذا افترض في الغير المعقول شئ شئ
فاما الترتيب في الشئ ان اولياتها فان شأها فالجوز
لا يخالف الحال لا بمقدارها في خروجها من الشئ بان لا يحصل منها
الا بغيرها فمقدرها او كميته ما لا يلزم من كونها شئ الكل
من جميع الوجوه وهو في ذلك ليس له مقدار فانه معقول مطلقا غير

متخفف من مقدار من جفلا يصح المفروض من ان يخالف الكل مقدار
 هذا المعنى المعقول لو انقسم الى جزئين متساويين كان اما لا يكون
 بين الجزئين لا الكلي في ان افارق الجزء الكلي العرضي المقدار المقدار
 والتالي باطل فالمقدم باطل والنتيجة تتحقق على طريق اخرى وحاصل المعنى
 المعقول لو انقسم الى قسمين الى جزئين متساويين بافهام الكل باطل
 الغير المتساوية كان الشيء معقولا لاراد غير متساوية على احد المكان
 القسمة والتالي باطل فالمقدم باطل والقسم الآخر وهو المتساوية
 به المفروض جزئين من المعقول ان يختلفان معقول هذا القسم
 محال لانه لو انقسم الى جزئين مختلفين لم يعرض للاختلاف الذي
 في جزئين ليس القسمة او معية لا تجعل الامر مختلفا لا في اهل
 يكون للاختلاف في المعقول فرقة ليس للاختلاف ليس
 المعنى فانما كسره انما هو المعقول اعلا من ابيه فاذا لم يقدر ان
 المختلفات مقومات مختلفة ثم اذا فرضنا القسمة ثمة وثمة
 فاما ليس كذلك اصبحت القسمة الى المختلفات الغير النهائية
 بحيث كان قسمه فيكون مقومات غير متساوية فان كل
 مقوم اذا انقسم تارة افرز الى امور مختلفة فيكون له مقومات
 مختلفة كما سبق فيكون لكل مقوم مقومات مقومات مقومات
 المقومات الى غير النهاية وبذلك كان الشرع هو قوف بعقلنا

لا يعقل

لا يعقل سيما اذا كان متساوية مقومات المقومات الذاتية متجمعا
 احادها فانما قدر بها السلسلة متخفة او وقوع القسمة
 الى المقومات كالقسمة اكنية فان الجزء الكلي لا يكون قبل القسمة باطل
 بل بقية وانما في رتبة فلان الجزء الكلي لا يكون في الرتبة القسمة بل كونه يكون
 با الفعل فان المبدأ لا يقرب بالفعل الا بان يصير افرادها بالفعل ومنه
 عا دهم لم يذكرها انما اذا انقسمت الى مقومات في فعله في قسمه
 جهة اخرى لا يتصل بها بل الى جنس وفصل اخرى فيكون بشي اجب فصول
 مختلفة كما ذكر في الفتاوى لانه ليس له خاص جنس لموضع او في خصام
 الفصل به ونحوها انما كانه انما يرجع القسمة الى المختلفات الى
 المتساويات ثم في غير المقومات المقومات في رتبة ما ذكرنا في رتبة المتساويات
 وحاصل هذا ان لو انقسم المعقول الى المختلفات بحيث كان
 القسمة يكون لكل من مقومات غير متساوية متساوية والتالي باطل
 فالمقدم باطل والاحتمال في رتبة القسمة اساسا هو انه لو انقسم المعقول
 المعقول بانقسم حاد ان يكون القسمة المتساوية المتساويات الى المختلفات
 وتنتهي في النهاية القسمة المقدم هذا هو اختصاص البرهان المشهور
 من القسمة انما تعرض لا تعقب بل بحسب المعقول
 يفرز القسمة بالعرض لا بالذات بحيث تعقب في البرهان
 الذي مررناه انما هو على اشياء القسمة بالعرض فان المعقول ليس

جمانية ما ادرت ذاتها فان سائر القوى السبعة لا تدركها
 لا بغير نقول لا يتم بقول النفس انما هي جمانية لا تدركها
 والمشاغل والذكريات لا تدرك الا اذا لا تدركها الا اذا كانت
 ما ادرت الا انما هي والى باطل ولو كانت النفس بعد ما لا تدركها
 الا فاعلم ان النفس لا تدرك المعقولات وما عليها
 كمالها من الملائكة هو باعتبار القوى الجمانية فانها متناهية لا
 قابلة للحال ولو كان الملائكة لا تدرك بعض القوى الجمانية
 فالمعقولات كمال النفس كان موجب ما لا تدركها
 فان النفس لا تدرك المعقولات تزداد قوة الموجب للملائكة
 لا تدرك الشيء ويقو به ويقدر له ولو كانت النفس جمانية لما
 اضعفت عقوبت القوى لا تدركها بالبر لا تدركها
 فان الكواكب لا تدركها الشوكيف ولو كانت كانت الشمس
 تدركها لا تدركها الكواكب تدركها الكواكب بالليل لا تدركها
 فان الارض ليس لها تدركها جميع الشمس جميع وليس كما قد تدركهم
 بعض الناس لا تدركها جميع الكواكب في الشمس اذا زالت عن المقابلة
 بسجل اصواتها فانه لو كانت كذا كانت الكواكب تدركها القوى
 عن احوالها لا تدركها وينقص على حسب قلة المقابلة وتكثرها وحسب
 الارض كما يقع والقوى لا تدركها الكواكب عند قلة المقابلة وتكثرها عند

المعروف

انكسوف العظيم كانت نظير كثره الكواكب على اجزائها فتختلف فيها
 فان قلة المقابلة كان موجب نقصان ضوءها ونقصانها
 الكواكب كلها لا تدركها وانما تدركها المقابلة الشمس والارض
 ان الشعاع الذي عندنا اظهرنا الكواكب بعد ما فسلطت
 الانصار عن ادرت ضوء الكواكب فتوكلت النفس على ما لا تدركها
 كان حالها حال البصر فادرك البصر بعد القوي كحال البصر
 نحو اس وليس كذلك والارض لو كانت النفس جمانية لكانت بعد
 الاربعين فلزم اختلال الشعور بذاتها وليس كذلك اس الكواكب
 نفس لو كانت حال الارض لكانت النفس لكان كمال النفس لا تدركها
 عند شعور المزاج والقوى لكان بعد الاربعين كحال الكواكب لا تدركها
 والشعور بالذات واذا لم يجد ولم يدرك فليس كمال النفس
 بل لا تدركها وهو ان الشيء قد يعرض له من غير ما يتعدى من نفسه
 فصل في تدركها كل انسان نقبا واحدة وفردت النفس من
 ما ذكره في تحصيل الامور متعلقة بالادراك لما عرفت في تدركها
 انت والباقي متعدي لا يزيد وينقص ما يتك الشعاع لا تدركها
 ولا يزيد فيما يتعدي اليك انت وتعلم انك تدركها واحدة انت
 بذلك والشعاع يتعدي اليك انت هو الذي يتعدي اليك النفس لا تدركها
 فهو من كل انسان واحدة وليس للانسان نفس اخرى مبعودة

منها نصيب بالقوى الحيوانية وانما عليها فانك تعلم انك انت الذى
 غضبت وتهيئت فقول لما هست اتهيئت لما سمعت غضبت
 فلو لان الحواس والشهوة لم يفتت بها معا هتت ما صحت بها
 الاشياء احد ما كنت ايضا انت الذى اترت وغضبت احس كفى الشهوة
 مفترقة بالشوق والحس لا احس ولا اعضا كاليد والرجل بالها
 مدخل والغضب والشوق والاصبار والذكاء كى لا يفتت اعضا مدخل
 فالجميع لا يكون الباطن الغاضب المتشقم فلا يبرح عليه و
 الجاهل لا احس فخره هو احس لا يشبه الشهوة ولم يبرح عليه
 جامع للحس والشهوة ويبرح بعض العقل اذا قال الانسان لفس
 افرم خيوانية اراهم جميع القوى الحيوانية اذ قال الحيوان لفس
 نباتية اراهم جميع القوى النباتية وكما انك قد تعلم ذلك حصول
 شعاع من شمس من جام استر شعاعه فالتكلى الى ارض حصول
 شعاع من شمس فخره من جام وحصول شعاع من شمس على شمس
 واستعمال الكبريتية كانت فيه فاحات وانك تعلم ان الفطائر نباتية
 ويكون البتة هو ومعدل بالوزن وهو الشعاع وهو الكبريتية المستعينة
 ايضا فالتكلى الى ارض الصلابة والشعاع العكسى القوي النباتية
 التى ضربت بها والعكس شعاع اخر مثل ما يكون من القوى النباتية
 والحيوانية والانسانيات وحصول التكلى النباتية من القوى

الحيوانية

من القوى النباتية هذه القوى النباتية والانسانيات وحصول التكلى النباتية من القوى
 المشتمل على التحقيق لطلب من حكمه الاشياء والنقص جارية ولا يفتت بها
 قبل البدن لانها لو كانت قبل البدن لكانت لا واحدة ولا تفرق
 والانسانيات باطل فالقديم باطل اما انما لا يكون واحدة فلانها انما تتقسم
 وتتكثر عند غير الابدان فيكون جبا وقد برهن على استحالة جسمين اذ كانا
 في جميع الاماكن على وحدتهما وقد برهن على استحالة ذلك فيما سبق
 واما انما لا يكون كثرة لعدم المهمة فان المهمة قبل البدن سبيلها انما
 فلان التكلى ليس لها الانفعال الانفعالات وقبل تصرف البدن
 لا فعل ولا انفعال ولا تهيئة فلا يبرح ولا التسمية التفصيل فهو ان المهمة لا
 لا يجوز ان يكون لازم المهمة فان لازم المهمة فحق فاعدا واثباتها
 غير واما الشعر الغريب فلا يخص بها الفاعل العقل فان اعداد
 السمع بالنسبة اليه متساوية فليس بها ما يخص بها ولا على الاخر
 والامور الغريبة شغلها انما على الاشياء المتساوية فلا تتحقق
 والنوعية لانها كانت برسوق اسباب حادثة من كرات فلكتبة
 فان الكلام اذ اعداد الامور الغريبة لشيء عليه ما كان وتكلى الى العلة
 اخر غير تباين قطع عنها الكلام فقصها لشيء على اسباب غير متساوية
 على ما سبقت في بيانها الامور الغريبة لشيء على اسباب غير متساوية
 وتبين ان يكون من القوى النباتية والانسانيات وحصول التكلى النباتية من القوى

حاصل الاربعين نفوس كثيرة فالنفوس الحاصلة من مقتدرته
الابدان الحاصلة واما ما مجموع سابق الابدان المقتدره في كل
لها واما حاصل مجموعها فالحكم عليها فالنفوس لها مجموع حاصل
متقدم على الابدان الحاصلة اذ اهل عدداً النفوس المختارة لثباتها
وربما عتوا النفس الكلية في بعض المواضع نفوساً تلك خاصة نظام
تقدمها على ابدانها كقوة عز وجل وكونه على حدود الحوادث
فصح على هذا ان نفوساً متقدمة على الابدان والحادثات نظير
من العلية جسم الفلك لا يسير به بما بالهياكل النفس بل يحيط
بالبدن بالحيوانات الارضية فهذا المعنى قوله النفس على غربة للبدن
والنفوس الكلية قد تميزت من وجوده قبل البدن فانهم لا ينفصل عنهم
اجمالاً والنفوس الحادثة لا تقدم بها كيف ولو تقدمت وتسر
منها وينسبها بها حجاباً ولا مانع من حيث جبرها من الانتقال
ما بقوا العقول وشاؤوا انهم فانما حجبها اذ كانت لها ليس
لها بدن شاغل فكانت تشغل الروحانيات فتنتقل الى كمال
فكانت اخرها من الكثرة ولا كانت تجذب للبدن ضعيف كمالها
ولا كان يخصها اليهم بذلك البدن شراً لغيره بالمرءة
الستيم عنه لهذا من الحاجة الى استقصاء كثره واما ما في كلامهم
للفعل خطا فيمطت فاما في نصيبه فالقوم يعملون في عالم

الفكر

الفعل لا تصور لسنوح خطية او اقتراف محض ولا طريق المستحقة
واما الحركات بل يعين بخطية النفس الحاصلة من مقتدرته
البدن ما تفسد من جبرها وكونها بالقوة فحتمها بالخطية بقصاها
اعزها من المقتدرين بالعلاقة المقتدرة فان القوة العلية منبر
للمقدرة لا يفتقر القوة لظرفية كنهها من شأنه لتفسير عنها
الاعين من النفس بالخطية فوجهها بالخطية والبدن والقدرة
من خطية المقتدرة لا بد من المقتدرة لكانها بالخطية عنها النفس
واما ما في ذات ما في فلا حاصل لها وما يقال في بعض المقتدرة
الظرفية حاصلة من مقتدرته المقتدرة فالخطية على امر من المقتدرة
هو الخطية فقدر الخطية لانه اسمها الى اجل مقتدرة وان الخطية حصلت
في المقتدرة لكونه فاصل في الحديث فمقتدرة النفس في ما جبرها
فما بين على المقتدرة وانها المقتدرة المقتدرة والمقتدرة
سلطان القوي عليها وجبرها بالنفس الى العالم النفس المقتدرة
مقتدرة توفيق القدر باعداد النفس لا تشارك على مقتدرة
الفعل والاممال الى اجل مقتدرة بقا القوي الى المقتدرة
الروية النفاة النفس الى الامور المقتدرة المقتدرة والمقتدرة
بهم حجبهم بالمقتدرة بنون عليها التراب مقتدرة او رعا
عن مقتدرة المقتدرة المقتدرة المقتدرة المقتدرة المقتدرة

ان تقول الحق عليهما انما هو التعليل بالفاضل المسال لا يجوز ان يعقروا
 معرفة النفس على الحق بل يتلطف بشايد تجردنا بامور منها خاطرة
 ومنها خفية ولا يبرهان ان حكما وشيئا فاما لم يحصل له هذا
 وقد اخبرنا تمة الكلام في الاركانات والقصور والبطال الشاخي
 والنفقات في ارض القصور والمعار ونحو هذه الاشياء التي علمنا
 ان طبيعة راقية نرفنا في الحق على هذا المبلغ الذي ذكرناه والذي
 يرضى هذا القدر ويغنيه البليد في غير اكثره البصر ولو كانا واجب
 الوجود مبدع الكل حمد الله ما ندبتم العلم الطبع والحمد لله

كما هو اهل ويتلوه الاله
 انشا الله تعالى الرحمن

رحمه

م



مجلس
الاول
الاول
الاول

